



العرب والتجربة الآسيوية

الدروس المستفادة

الدكتور محمود عبد الفضيل

العرب و التجربة الآسيوية

الـدروس المستفـادة



مركز دراسات الوحدة العربية

العرب والتجربة الآسيوية

الدروس المستفادة

الدكتور محمود عبد الفضيل

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

عبد الفضيل، محمود

العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة/ محمود عبد الفضيل.

٢٦١ ص.

ببليوغرافية: ص ٢٤٧ ـ ٢٥٦.

يشتمل على فهرس.

١. البلدان العربية. التنمية الاقتصادية. ٢. جنوب شرق آسيا ـ التنمية الاقتصادية. أ. العنوان.

338.9

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون : ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠

المحتويات

القسم الأول
دراسة التجارب التنموية لخمسة بلدان آسيوية
سنغافورة ـ ماليزيا ـ كوريا الجنوبية ـ تايلاند ـ الصين الشعبية

القسم الثاني
السياسات الإنمائية: نظرة تحليلية

القسم الثالث

العرب والدروس المستفادة من
تجربة التنمية والنهضة في بلدان جنوب شرق آسيا

شكر

ولدت فكرة هذه الدراسة في صيف ١٩٩٧، قبل حدوث الأزمة الآسيوية، من خلال لقاء مع الدكتور خير الدين حسيب مدير مركز دراسات الوحدة العربية، بهدف تقويم موضوعي لخبرة البلدان الآسيوية الناهضة في مجال التنمية والتطوير الاقتصادي والتقاني، وذلك بهدف استخلاص الدروس لإنارة الطريق أمام راسمي السياسة في الأقطار العربية في مجال التنمية والنهوض الاقتصادي والاجتماعي والتقاني.

وتم الاتفاق على اختيار خمسة بلدان رئيسية، كل منها يمثل تجربة متميزة في مجال التنمية المعجَّلة والنهضة الاقتصادية. وكان اختيار البلدان التالية: سنغافورة ـ ماليزيا ـ كوريا الجنوبية ـ تايلاند ـ الصين، بهدف التعرف على عناصر «التوحُّد وعناصر «التمايز» في تلك التجارب.. وأين يكمن «الخط الجامع» لكل تلك التجارب الإنمائية.

وقد قام الباحث بزيارة كل من سنغافورة، وماليزيا، وتايلاند، والصين في صيف عام ١٩٩٨ (آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر)، وكان قد مر على «الأزمة المالية في آسيا» عام كامل، ما أضاف بعداً مهماً للمناقشات والمقابلات. ويحوي الملحق صورة من «الاستمارة» التي تم الاسترشاد بها لإجراء المقابلات مع الأكاديميين وراسمي السياسة الاقتصادية في تلك البلدان.

وقد ساهم الكثيرون في تسهيل مهمتي أثناء تلك الزيارات للبلدان الآسيوية المختارة، وأود أن أخص بالشكر كلاً من:

السفير أحمد أبو الغيط (المدير السابق لمكتب وزير الخارجية ـ جمهورية مصر العربية).

السفير محمد نعمان جلال (سفير مصر لدى جمهورية الصين الشعبية).

السفير محمد الغباري (سفير مصر السابق في سنغافورة).

المستشار عاطف سالم (القائم بأعمال رئيس البعثة الدبلوماسية ـ سابقاً ـ لجمهورية مصر العربية لدى تايلاند).

المستشار التجاري بسفارة مصر لدى سنغافورة.

كما أود أن أتقدم بالشكر الخاص للأستاذ أحمد شهاب (الدبلوماسي بسفارة مصر لدى الصين) الذي قدم لي عوناً كبيراً في مجال تجهيز المادة العلمية والمطبوعات المتعلقة بالاقتصاد الصيني، وقام بمرافقتي والترجمة أثناء المقابلات التي تم إجراؤها في بكين.

كذلك أود أن أشكر الأستاذ مجدي صبحي (الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام) على تجميع بعض المادة العلمية مكتبياً في القاهرة، والأستاذ محفوظ حسن على طباعة جانب كبير من المخطوطة.

كذلك أتوجه بشكر خاص للأستاذة رشا مصطفى عوض التي بذلت جهداً كبيراً في إعداد الجداول والأشكال والرسوم، وكانت خير عونٍ لي خلال جميع مراحل إعداد هذه الدراسة. كما أود أن أشكر «الخبيرين» اللذين قاما بإبداء ملاحظات قيمة على المسودة الأولى لهذه الدراسة.

وختاماً أود أن أعبر عن امتناني لمركز دراسات الوحدة العربية الذي أتاح لي الفرصة للقيام بالزيارات الميدانية وإعداد هذه الدراسة.

د. محمود عبد الفضيل

قائمـــة الجـــداول

قائمـــة الأشكـــال

مقدمة

حينما نشر غونار ميردال ـ الاقتصادي السويدي الكبير الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد ـ كتابه المهم بعنوان: **المأساة الآسيوية: دراسة لفهم أسباب فقر الأمم**[1] عام ١٩٦٨، كانت معظم بلدان آسيا تعتبر في مؤخرة البلدان الآخذة في النمو. ومن هنا كان ذلك العنوان المهم بالغ الدلالة عن «المأساة الآسيوية». والطريف أن معظم البلدان العربية الناهضة في ذلك الوقت: مصر، سوريا، العراق، الجزائر (ذات التوجه التقدمي) كانت في موقع أكثر تقدماً، أو على الأقل لا يقل تقدماً، عن معظم البلدان الآسيوية وقت نشر كتاب ميردال الذي يتحدث عن المأساة الآسيوية في مجال التنمية عند أوائل ومنتصف الستينيات. ولكن عبر «المسيرة التنموية»، التي بدأت في بلدان جنوب شرق آسيا والصين خلال الثلاثين عاماً التي امتدت من منتصف الستينيات إلى منتصف التسعينيات، حققت بلدان آسيا قفزة تنموية هائلة تم وصفها بالمعجزة الآسيوية في بعض الكتابات، على رأسها المؤلَّف المهم الصادر عن البنك الدولي عام ١٩٩٣.

وما يهمنا في هذه الدراسة هو الإمساك بأهم العناصر والمحددات التي أدت إلى تلك النقلة الهائلة من «المأساة الآسيوية» عند بداية الستينيات إلى «المعجزة الآسيوية» عند بداية التسعينيات، وكيف تقدمت بلدان آسيا بهذا الشكل المذهل بينما تخلفت مسيرة التنمية في الأقطار العربية خلال الثلاثين عاماً الماضية. ولعلنا نستعير هنا تعبيراً لعبد الله النديم (المفكر والثائر المصري عند نهاية القرن التاسع عشر) عندما قال: كيف تقدم الغرب وتخلف الشرق والخلق واحد! وعلى المنوال نفسه، سيكون سؤالنا المحوري في هذه الدراسة هو: «كيف تقدمت بلدان آسيا وتخلفت الأقطار العربية، وكلنا في الهم شرق؟!».

---

(١) Gunnar Myrdal, *Asian Drama: An Inquiry into the Poverty of Nations* ([London]: Penguin Books, 1968).

وسوف نحاول في ثنايا هذه الدراسة استطلاع عناصر الخصائص المميزة لمسيرة النمو في بلدان جنوب شرق آسيا، وهل هناك خصوصية آسيوية من حيث روح الانضباط، والتجويد في العمل، وارتفاع معدلات الادخار، وغيرها من العناصر غير القابلة للاستنساخ؟ أم أن هناك نهجاً للتنمية المعجلة، يمكن لبلدان عديدة في منطقتنا العربية أن تتبعه، مع اختلاف الظروف والمقومات.

ولعل المحاولة الأولى لطرح رؤية متميزة لنموذج التنمية الآسيوي قد جاءت في مؤلف مهم للاقتصادي الياباني شيغيرا إشيكاوا (Shigeru Ishikawa) صدر في طوكيو عام ١٩٦٧ تحت عنوان *Economic Development in Asian Perspective* وذلك بالاستناد بصفة أساسية إلى التجربة اليابانية في التنمية، تلك التجربة التي سار على هديها العديد من البلدان الآسيوية في ما بعد. وقد عالج هذا الكتاب المهم القضايا المتعلقة بالعلاقات الديناميكية والمتبادلة بين عمليات التنمية الزراعية وعمليات التنمية الصناعية، في ظل الإطار التقاني والمؤسسي السائد في آسيا. وقد أعطى هذا الكتاب أهمية كبيرة للدور الذي تلعبه الأوضاع المؤسسية في تلك المجتمعات، وبخاصة العادات والأعراف للمجتمعات المحلية، وتخلف مؤسسات وعلاقات السوق في تلك البلدان. وهي الجوانب التي لم يهتم بها كثيراً الفكر الاقتصادي التنموي القادم من الجامعات ومراكز البحث في الولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية.

وقد تابع الأستاذ شيغيرا إشيكاوا دراساته في هذا المجال في مؤلف آخر صدَر بالإنكليزية في طوكيو في أوائل الثمانينيات بعنوان: **مقالات حول التقانة، والعمالة، والمؤسسات، في إطار عمليات التنمية الاقتصادية: تحليل آسيوي مقارن**(٢).

ثم توالت بعد ذلك الكتابات والتحليلات حول «التجربة الآسيوية في التنمية»، وحول قصص «النمور القدامى» و«النمور الجدد»، وأصبح هناك سيل لا ينقطع من الكتابات (سواء في شكل كتب أو مقالات) عن التجربة الآسيوية في النمو والتنمية. ولقد ارتفعت كثافة تلك الكتابات خلال فترة التسعينيات، فقد احتلت الكتابات حول «التجربة الآسيوية»، خلال تلك الحقبة، مكان الصدارة في

---

(٢) Shigeru Ishikawa, *Essays on Technology, Employment and Institutions in Economic Development: Comparative Asian Experience*, Economic Research Series/Institute of Economic Research, Hitotsubashi University; no. 19 (Tokyo: Kinokuniya Co., 1981).

الكتابات الصحفية والأكاديمية، وفي المؤتمرات العلمية، ومؤتمرات رجال الأعمال والمال.

وفي ظل هذا الفيض الغزير من الكتابات، يلاحظ أنه كان هناك نوع من المغالاة في حجم «المعجزة الآسيوية»، حيث مال العديد من الكتابات إلى المبالغة في حجم «الإنجاز التنموي» و«النهوض الاجتماعي»، ذلك بالرغم من كل السمات الإيجابية والموضوعية التي أحاطت بعمليات التقدم والنهضة الآسيوية. ولقد ظل الحديث مستمراً عن مناقب ومزايا «المعجزة الآسيوية» حتى داهمت الأزمة المالية البلدان الآسيوية الناهضة، وعلى رأسها تايلاند، في صيف عام ١٩٩٧. عندئذٍ انقلب الحديث في الصحف والكتابات الأكاديمية من النقيض إلى النقيض، إذ انهالت الأقلام لتشكك في مدى صلابة وعمق الإنجاز التنموي في بلدان جنوب شرق آسيا. وبدأ الحديث يتصاعد عن مدى هشاشة القطاع المالي، والفساد، ورأسمالية «الحبايب والمحاسيب» (Crony Capitalism). وكأنهم اكتشفوا فجأة كل هذه المثالب، بل لقد حملت بعض الكتابات عناوين مثل: «تجربة بلدان شرق آسيا: معجزة أم سراب؟!» و«هل النمور الآسيوية كانت نموراً من ورق؟!».

وفي تقديرنا أنه لكي تستقيم محاولة التقويم الموضوعية لتجربة التنمية والنهضة في بلدان جنوب شرق آسيا (بما في ذلك الصين)، فإن أية محاولة موضوعية جادة يجب أن تركز على استخلاص دروس النجاح الحقيقية في التجربة، دون أن ترفع تلك التجربة بالضرورة إلى مرتبة «المعجزة». كذلك لا بد من الكشف عن عناصر الضعف والهشاشة في تلك التجربة، لكي يتم وضع التجربة «في الميزان» بشكل موضوعي بإيجابياتها وسلبياتها، من دون مبالغة ومن دون تهوين من حجم النهوض والإنجاز، في إطار الظروف التاريخية التي أحاطت بتلك التجربة.

وسوف نحاول في هذه الدراسة إلقاء الضوء على «عناصر القوة» في تجربة النهضة والتنمية في بلدان جنوب شرق آسيا والصين، على النحو الذي يفيد راسمي السياسة في الأقطار العربية. كما سوف نحاول الإشارة إلى أهم عناصر الهشاشة والسلبيات التي رافقت تلك التجربة، بحيث يمكن الأقطار العربية تفادي تلك الأخطاء في المستقبل.

وكأي «نموذج معرفي»، حاولنا في هذه الدراسة التعرف على أهم المتغيرات والعناصر التي حكمت تلك النهضة الآسيوية. كذلك حاولنا أن نتعرف على إمكانية «استنساخ» هذا النموذج في المستقبل، والتساؤل حول: هل الظروف التاريخية الجديدة تسمح بتكرار تلك التجربة في وطننا العربي؟! وإن لم تسمح

الظروف والملابسات التاريخية الجديدة، فما هي أهم الدروس المستفادة من التجربة الآسيوية؟ وذلك حتى نستطيع أن نعيد تأسيس قضية النهضة والانطلاق الاقتصادي والحضاري في منطقتنا العربية.

وكان رائدنا في هذه الدراسة هو التسلح بالمنهج العلمي حتى نعرف حدود التجربة وآفاقها وإمكانياتها، وأين نقع نحن العرب من هذه التجربة!

ولعل أهم القضايا التي سوف يتم التركيز عليها في هذه الدراسة هي:

١ ـ العلاقة بين الحكومات والأسواق خلال عمليات النمو والتنمية.

٢ ـ أشكال التنظيم المؤسسي التي دفعت إلى تحقيق نهضة اقتصادية كبرى في زمن وجيز.

٣ ـ عمليات التطوير التقاني (R&D) ونمو الإنتاجية.

٤ ـ توجهات عملية التراكم.

٥ ـ سياسات تشجيع وتنمية الصادرات.

٦ ـ العلاقة بين «التعاون الإقليمي» على الصعيد الآسيوي والانفتاح على الأسواق العالمية.

٧ ـ عناصر القوة وعناصر الهشاشة في تجربة البلدان الآسيوية.

وفي ضوء المادة العلمية التي تجمعت لدينا، أمكن وضع خطط فصول الدراسة على النحو التالي:

القسم الأول: دراسة التجارب التنموية في خمسة بلدان آسيوية، كل منها يمثل نموذجاً متميزاً في عمليات النمو والتنمية:

١ ـ تجربة سنغافورة: تجربة النمو في إطار «نموذج منصة التصدير» (Export Platform).

٢ ـ تجربة ماليزيا: تجربة النمو السريع في ظل العولمة بالاستناد إلى المرجعية الوطنية.

٣ ـ تجربة كوريا الجنوبية: أنضج «النمور الآسيوية» ودور المركبات الصناعية الكبرى (Chaebols) كقاطرة للتنمية.

٤ ـ تجربة تايلاند: نمر آسيا المريض.

٥ ـ تجربة الصين: تجربة التنمية من خلال «السير على ساقين»، في ظل «اشتراكية السوق».

القسم الثاني: يقدم نظرة تحليلية تقويمية لأهم السياسات الإنمائية التي طبقت في بلدان «جنوب شرق آسيا» الناهضة، وهي تحديداً:

١ ـ السياسات الصناعية.

٢ ـ سياسات العلم والتقانة.

٣ ـ نموذج «الأوز الطائر» (The Flying Geese Model)، كأساس للتقسيم الإقليمي للعمل وتكامل الاستثمارات الإقليمية.

٤ ـ مقولة «اشتراكية السوق» في الصين، كأساس للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي الجديد.

وذلك بهدف استخلاص الدروس المستفادة عربياً من تجربة النهضة والتنمية الآسيوية.

القسم الثالث: وهو يحوي نظرة تقويمية جامعة لماهية وأساسيات «نموذج التنمية والنهضة» في آسيا، ومدى إمكانية تكرار واستنساخ التجربة الآسيوية في النهضة والتنمية في المنطقة العربية؟

القســم الأول

دراسة التجارب التنموية لخمسة بلدان آسيوية

سنغافورة ــ ماليزيا ــ كوريا الجنوبية ــ تايلاند ــ الصين الشعبية

الفصل الأول

سنغافورة: نموذج لاقتصاد «منصة التصدير»

مقدمة

تقع مدينة سنغافورة في جزيرة على قمة شبه جزيرة الملايا، بين المحيط الهندي غرباً وبحر جنوب الصين شرقاً. ويبلغ عدد سكانها ٢,٨ مليون نسمة يعيشون ويعملون على مساحة من الأرض تقل عن ٢٥٠ كلم². ويتمتع سكانها بمتوسط دخل سنوي للفرد قدره ١٦٥٠٠ دولار. ونظراً لأن سنغافورة جزيرة مجردة من كل الموارد الطبيعية، فقد تعلم السنغافوريون كيف يدمجون مهاراتهم ورأس المال البشري لديهم، مع التقانة وأساليب الإدارة الحديثة لكي تصبح القوة الدافعة لنموهم الاقتصادي. وتعتبر تجربة سنغافورة في التنمية منذ عام ١٩٦٥ (بعد انفصالها عن اتحاد الملايا) تجربة للنمو السريع في اقتصاد صغير مفتوح.

ولقد أحاطت الدعايات الغربية سنغافورة بهالة شديدة من الإعجاب، وصنعت منها «جزيرة أسطورية» لجذب السياح والمستثمرين. وقد استفادت سنغافورة كثيراً من ظروف الحرب الباردة.. واتخذتها «الشركات دولية النشاط» قاعدة ونقطة ارتكاز لأنشطتها في منطقة جنوب شرق آسيا. وما يهمنا في هذه الدراسة هو التعرف على الحدود التاريخية لتجربة سنغافورة في النمو والتنمية، وتحديد رؤية واقعية للتجربة لا تخلط بين «الوهم» و«الحقيقة».

أولاً: مؤشرات الأداء التنموي

يوضح الجدول رقم (١ ـ ١) تطور أهم مؤشرات التنمية للاقتصاد السنغافوري، خلال البدايات الأولى لمسيرة التنمية في الستينيات، مقارنة بنهاية

التسعينيات، حيث حدث تطور هائل في مستويات الناتج القومي الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. ولعل أهم الإنجازات خلال تلك الفترة تمثلت في ارتفاع حجم المدخرات القومية، وانخفاض معدلات البطالة.

الجدول رقم (١ ـ ١)

سنغافورة: تطور أهم مؤشرات التنمية بين سنتي ١٩٦٠ و١٩٩٧

البيان	١٩٦٠	١٩٩٧
السكان (مليون نسمة)	١,٦	٣,١
الناتج القومي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	٠,٧	٩٩
متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (دولار أمريكي)	٤٣٥	١٦٤٧٥
إجمالي التجارة الخارجية (مليار دولار أمريكي)	٢,٥	٢٥٧,٤
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار أمريكي)	٠,٠٥	٧,٩٨
الادخار القومي الإجمالي (النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي)	٢,٤-	٥١,٢
معدل البطالة (نسبة مئوية)	يفوق ١٠ بالمئة	١,٨

المصدر: Singapore, Economic Development Board, *Yearbook 1997/98.*

ومن ناحية أخرى، ارتفع معدل الاستثمار على نحو هائل خلال حقبتي السبعينيات والثمانينيات، إذ بلغ نحو ٤٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، خلال تلك الفترة. ورغم ذلك، فإن المدخرات المحلية لم تمثل سوى جزء محدود من جملة الاستثمارات في الاقتصاد السنغافوري، خلال حقبة السبعينيات، التي تم تمويلها بكثافة من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، بواسطة الشركات الدولية «متعدية الجنسية»، للاستفادة من معدلات الربحية العالية في سنغافورة، نظراً لانخفاض مستويات الأجور وانضباط قوة العمل.

ويوضح الجدول رقم (١ ـ ٢)، تطور التركيبة القطاعية للنشاط الاقتصادي في سنغافورة، خلال الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٩٧). ويلاحظ أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي قد تطورت من حوالى ١٧ بالمئة في بداية الستينيات إلى حوالى ٣٠ بالمئة عام ١٩٨٠، ثم ارتدت إلى ٢٢ بالمئة عام ١٩٩٧، كما ارتفعت مساهمة قطاع «التمويل وخدمات الأعمال» باطراد من ١٤,٢ بالمئة إلى ١٩ بالمئة للفترة نفسها (انظر الشكل رقم (١ ـ ١)).

الجدول رقم (١ ـ ٢)

سنغافورة: تطور التركيبة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي(*) وفقاً لقطاعات النشاط الاقتصادي الرئيسية (١٩٦٠ ـ ١٩٩٧) (نسبة مئوية)

القطاع الاقتصادي	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٧
الصناعة التحويلية	١٦,٩	٢٥,٠	٢٩,٧	٢٢
البناء والتشييد	٥,٦	١٠,٠	٧,٥	٨,٩
التجارة	٢٦,٤	٢٣,٤	٢٠,١	١٨
النقل والمواصلات	٨,٢	٦,٧	١١,٠	١١
التمويل وخدمات الأعمال	١٤,٢	١٦,٩	٢٠,٥	٢٩
قطاعات أخرى	٢٤,٢	١٨,٥	١٤,٣	١١,١
الناتج المحلي الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(*) بأسعار السوق عام ١٩٩٠.

المصـــــادر: Singapore, Economic Development Board, *Yearbook 1996/97*, and Singapore, Ministry of Trade and Industry, *Singapore in Brief, 1998*.

ولقد اتسم «الاقتصاد السنغافوري» بالدينامية الشديدة خلال الثمانينيات والتسعينيات، إذ تراوح معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي ما بين ٧ بالمئة و٨ بالمئة خلال هذه الفترة، بعدما وصل إلى الذروة (١٠,٥ بالمئة) عام ١٩٩٤. وفي عام ١٩٩٦ بلغ نصيب قطاع الصناعة التحويلية نحو ٢٤ بالمئة للناتج المحلي الإجمالي، وعلى رأسها صناعة «المكونات الإلكترونية» (Electronic Components). وعند نهاية التسعينيات، أصبحت صناعة الإلكترونيات تحتل المكانة الأولى في توليد القيم المضافة في قطاع الصناعة التحويلية (٤٥ بالمئة)، يليها الصناعات الهندسية (١٣ بالمئة)، ثم قطاع «الكيماويات والصناعات الكيمياوية» والدوائية (١٠ بالمئة).

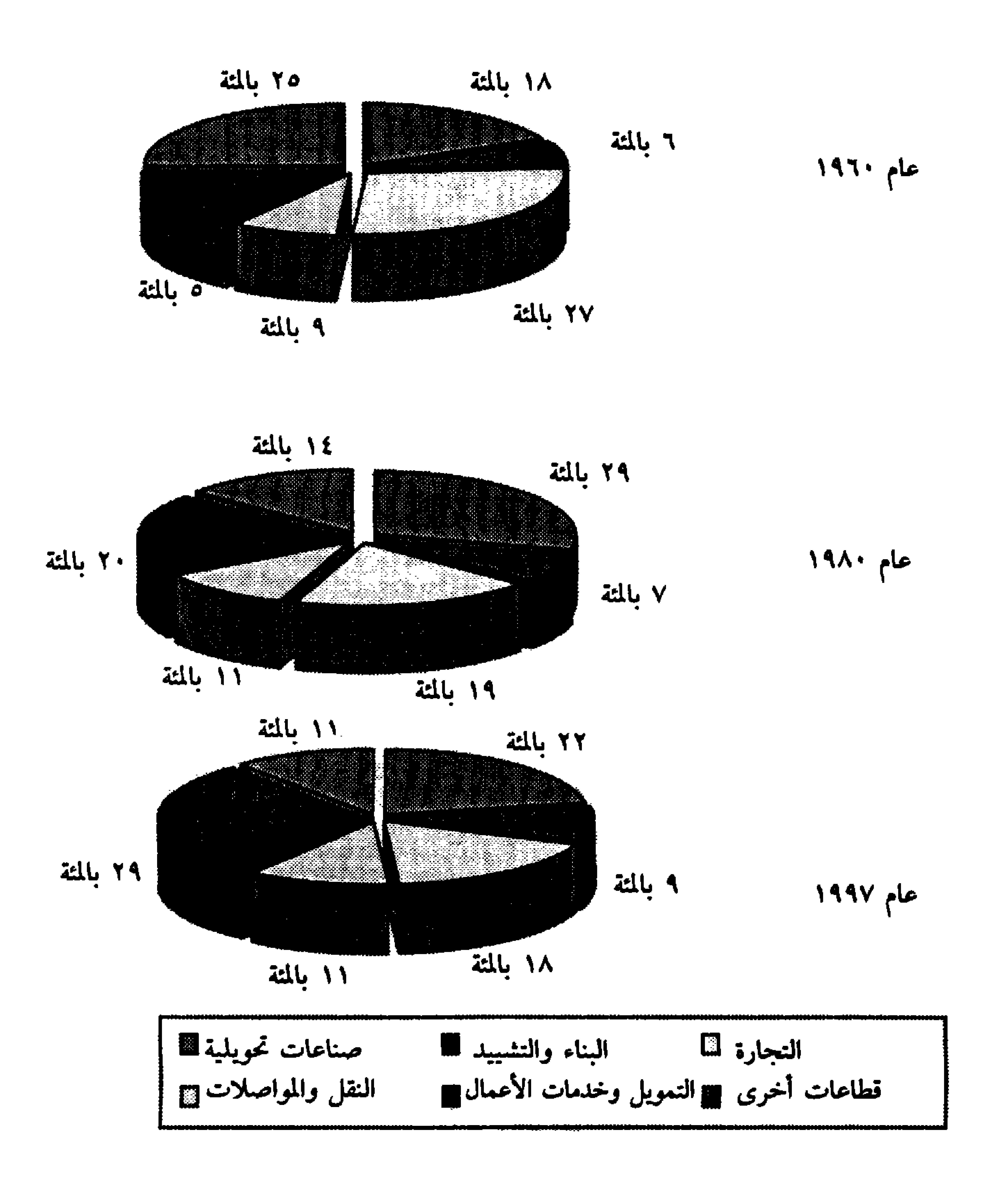
كذلك لعب «قطاع السياحة» دوراً مهماً ومؤثراً في مجال توليد «القيم المضافة» في القطاعات الخدمية، حيث ارتفع عدد السياح من نحو نصف مليون سائح عام ١٩٧٠ إلى نحو ٧ ملايين سائح في عام ١٩٩٧، وتراوحت نسبة إشغال الفنادق ما بين ٨٠ و٨٦ بالمئة، نظراً لتحول سنغافورة إلى منطقة جذب سياحي.

ومن ناحية أخرى، يعتمد اقتصاد سنغافورة اعتماداً كبيراً على ريع نشاط ميناء سنغافورة، الذي يعتبر من أكفأ الموانئ في العالم، ومن أكثرها كثافة في الشغل والحركة. ويشهد بذلك حجم حمولات البضائع والشحن التي تتم من خلاله، إذ تدخل أو تخرج من الميناء سفينة كل دقيقتين، كما أن أكثر من مليون حاوية يتم تحميلها بواسطة الميناء كل شهر. ويعد ميناء سنغافورة نقطة التمركز

لحوالى ٣٦٦ خطاً ملاحياً من مختلف دول العالم، ويرتبط الميناء بـ ٦١٠ موانئ عالمية. ومن ناحية أخرى، فإن ميناء سنغافورة يعتبر الميناء الأول في العالم في ما يتعلق بعمليات تموين وخدمة السفن (Bunkering)، كما أنه يعتبر ثالث مركز عالمي لتكرير وتصفية البترول.

الشكل رقم (١ ـ ١)

سنغافورة: تطور التركيبة القطاعية للنشاط الاقتصادي



لذا فإن الصورة الإجمالية، التي يمكن تكوينها عن سنغافورة أنها مجتمع متقدم يقوم على الخدمات المالية والتجارية وتقانة المعلومات بشكل أساسي، مستفيداً بشكل أساسي من ريع الموقع وكفاءة وانضباط قوة العمل. ومما يوضح أهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد السنغافوري في الوقت الراهن، أن الميزان التجاري في سنغافورة قد حقق عجزاً قدره ١١ مليار دولار سنغافوري (٦,٥ مليار دولار أمريكي) عام ١٩٩٧، بينما حقق ميزان المدفوعات فائضاً قدره ١١,٩ مليار دولار سنغافوري (٧ مليارات دولار أمريكي).

ويلاحظ أن الاقتصاد السنغافوري قد اعتمد اعتماداً مفرطاً على الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) في مسيرته التنموية، إذ تحولت مدينة سنغافورة إلى محطة تموين ومنصة تصدير للشركات دولية النشاط متعدية الجنسية. وعند بداية التسعينيات، أصبح قطاع الصناعة التحويلية خاضعاً تماماً لسيطرة رأس المال الأجنبي، إذ أصبح رأس المال الأجنبي يسيطر على نحو ثلاثة أرباع ناتج قطاع الصناعة التحويلية في سنغافورة، ونحو ٨٥ بالمئة من جملة الصادرات الصناعية.

ثانياً: تطور توزيع الدخول في سنغافورة

تشير بيانات بحث «ميزانية الأسرة بالعينة» إلى تحسن أوضاع الفقراء في سنغافورة، خلال العشر سنوات الممتدة بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٣. فبعد أن كانت نسبة الفقراء بشكل مطلق تشكل نحو ٣١ بالمئة من إجمالي الأسر ونحو ٣٢ بالمئة من جملة الأفراد في سنغافورة عام ١٩٧٢/١٩٧٣، انخفضت تلك النسب إلى ٧,٤ بالمئة و٧,٢ بالمئة على التوالي في عام ١٩٨٢/١٩٨٣ (انظر الجدول رقم (١ ـ ٣)).

الجدول رقم (١ ـ ٣)

سنغافورة: تطور حجم الفقر المطلق (١٩٧٢ ـ ١٩٨٢)

حجم الأسر	نسبة الأسر التي تعيش في الفقر المطلق		
	١٩٧٢/١٩٧٣	١٩٧٧/١٩٧٨	١٩٨٢/١٩٨٣
٢ ـ ٤ أفراد	٢٥,٤	١٣,٤	٧,٧
٥ ـ ٧ أفراد	٣١,٩	١٥,٣	٧,٣
٨ أفراد فأكثر	٣٤,٥	١٦,٣	٦,٨
إجمالي الأسر	٣٠,٨	١٤,٨	٧,٤
إجمالي الأفراد	٣١,٩	١٥,١	٧,٢

المصدر: V.V. Bhanoji Rao and M.K. Ramakrishnan, *Income Inequality in Singapore: Impact of Economic Growth and Structural Change, 1966-1975* ([Singapore]: Singapore University Press, 1990).

وقد ظل مؤشر عدم العدالة النسبي لتوزيع الإنفاق الاستهلاكي (معامل جيني) ثابتاً تقريباً خلال الفترة: ١٩٧٢/١٩٧٣ ـ ١٩٨٢/١٩٨٣ عند مستوى ٠,٣٧ ـ ٠,٣٨. ولكن إذا ما انتقلنا إلى قياس درجة عدم العدالة في توزيع الدخول للأسر والأفراد، يلاحظ ارتفاع معامل جيني من ٠,٤١ عام ١٩٧٢/١٩٧٣ إلى ٠,٤٦ عام ١٩٨٢/١٩٨٣، مما يشير إلى درجة أكبر من تمركز الدخول في سنغافورة خلال تلك الفترة.

ومن ناحية أخرى، تشير بيانات الجدول رقم (١ ـ ٤) إلى تطور متوسط الدخول الحقيقية الشهرية للعمال في سنغافورة خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٩٣)، إذ يلاحظ أن هناك تحسناً مطرداً في متوسط الدخل الشهري الحقيقي، بدءاً من منتصف الثمانينيات.

الجدول رقم (١ ـ ٤)
سنغافورة: تطور متوسط الدخول
الحقيقية الشهرية للعمال (١٩٧٨ ـ ١٩٩٣)

(١٩٨٨ = ١٠٠)

السنوات	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الدخول الحقيقية	٥٧,٩	٦٠,٥	٦٣,٣	٦٣,٣	٧٠,٨	٧٧,١	٨٣,٢	٨٩,٤
السنوات	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الدخول الحقيقية	٩١,٤	٩٣,٨	١٠٠	١٠٧,٣	١١٣,٣	١١٩,٦	١٢٦,٥	١٣١,٣

المصادر: Singapore, Ministry of Labour, *Annual Series 1988-1993*, and International Labour Office [ILO], *Year-book of Labour Statistics*.

ثالثاً: الهيكل المؤسسي لقيادة عمليات التنمية في سنغافورة

يتكون الهيكل المؤسسي الذي يقود عمليات التنمية في سنغافورة من ثالوث مكون من ثلاث مؤسسات رئيسية هي:

١ ـ مجلس التنمية الاقتصادية (Economic Development Board).

٢ ـ مجلس تنمية التجارة السنغافوري (Trade Development Board).

٣ ـ المجلس الوطني للإنتاجية (Productivity National Board).

وسوف نتحدث بإيجاز عن دور كل مؤسسة من هذه المؤسسات الثلاث في دفع وتحفيز عمليات التنمية في سنغافورة.

١ ـ مجلس التنمية الاقتصادية

ساهمت سياسات الترويج الاستثماري التي انتهجها مجلس التنمية الاقتصادية منذ عام ١٩٦١ مساهمة كبيرة في عمليات التحول الكبيرة التي شهدها مسار نمو الاقتصاد السنغافوري. وفي هذا الصدد، لعب مجلس التنمية الاقتصادية دوراً رئيسياً في تخطيط وتنفيذ عدد من الاستراتيجيات الاقتصادية لتطوير القطاع الصناعي والترويج لقطاع الخدمات. ويتمثل الهدف الرئيسي الذي يسعى المجلس إلى تحقيقه في ما يلي:

أ ـ تنمية وتطوير كل الصناعات والخدمات القائمة لترقى إلى درجة «التنافسية» العالمية.

ب ـ تحقيق التنمية الاقتصادية المتواصلة.

ج ـ خلق فرص توظف وعمالة جديدة.

وتتضمن لجنة المستشارين الدوليين للمجلس العديد من رؤساء الشركات الدولية المعروفة، وعلى رأسها: شركة غلاكسو ولكام، وشركة سيمنس، وشركة AT& T، وشركة كوداك، وشركة هيتاشي، وشركة شل، وذلك لتوعية راسم السياسة الاقتصادية في سنغافورة بأحدث التطورات في مجال العولمة.

٢ ـ مجلس تنمية التجارة السنغافوري

تم وضع استراتيجيا التنمية في سنغافورة للتنمية على أساس أن تلعب التجارة الخارجية دوراً مركزياً فيها، حيث ان المبادلات التجارية كانت تمثل إحدى الأنشطة الرائجة في سنغافورة منذ زمن طويل. ولذلك فقد أنشأت الحكومة السنغافورية مجلس تنمية التجارة السنغافوري (TDB)، الذي كان أحد فروع مجلس تنمية الاقتصاد السنغافوري (EDB)، ثم انفصل عنه بعد اتساع أنشطته، ويرأسه وزير التجارة والصناعة.

ويلعب المجلس دوراً فعالاً في رسم خريطة التجارة الخارجية الحالية والمستقبلية لسنغافورة، لتطوير الفرص التي من شأنها استمرار نمو تجارة سنغافورة مع العالم الخارجي. وتتركز مهام المجلس في ما يلي:

أ ـ تنمية التجارة السنغافورية في الأسواق العالمية.

ب ـ استكشاف أسواق جديدة ونافذة للصادرات السنغافورية وتوسيع مصادر التوريد.

ج ـ عمل كل ما من شأنه جعل سنغافورة أكثر جذباً للتجارة العالمية.

د ـ تطوير وتقوية البنية الأساسية اللازمة للتجارة والأعمال.

هـ ـ مساعدة سنغافورة على الاستثمار في الخارج، على أسس علمية ورشيدة.

ويتبع مجلس تنمية التجارة السنغافوري مركزاً للتصميمات، يعمل كوكالة للترويج للأنشطة الخاصة بتصميمات الصناعة والتغليف وتطوير السلع المختلفة لأغراض التصدير.

٣ ـ المجلس الوطني للإنتاجية

اهتمت سنغافورة برفع مستوى الإنتاجية، نظراً لأهمية الحفاظ على مستوى عالٍ من الإنتاجية وتطويره بصفة دائمة، حفاظاً على موقع سنغافورة في السباق التنافسي على الصعيد العالمي. ولتحقيق هذه الأهداف، تم إنشاء المجلس الوطني للإنتاجية عام ١٩٨١، حيث يعد الوكالة المتخصصة في مجال تطوير مستويات الإنتاجية والجودة في كل القطاعات، إذ يقوم المجلس، من خلال برامج مختلفة، بصقل المهارات البشرية وتنميتها، ويهتم بصفة خاصة بتدريب القوى العاملة لتصل إلى المستويات العالمية في الإنتاجية. كما بدأ المجلس عام ١٩٩١ في تنظيم حملات للارتقاء بالإنتاجية، تأكيداً للشعار الذي يرفعه المجلس «الجودة في العمل تعني الجودة في نوعية الحياة».

وقد بدأت سنغافورة، عام ١٩٩٥، خطتها الخمسية الجديدة للارتقاء بمستوى الإنتاجية، مركزة على مفهوم الابتكار والجودة (Innovation and Quality). فلقد وصل مسار التنمية في سنغافورة إلى مرحلة يجب أن تركز فيها على رفع مستوى كفاءة عوامل الإنتاج (المدخلات). وفي الوقت ذاته، يجري تشجيع الابتكارات لتطوير عمليات التجديد في تشكيلة المنتجات. ووفقاً لهذا المنظور، تم وضع هدف لنمو «الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج» (TFP)، بحيث يصل إلى ٢ بالمئة سنوياً.

كذلك أنشأ المجلس ما يسمى بصندوق تنمية المهارات (The Skills Development Fund)، وقد أشرف الصندوق على دورات تدريبية لحوالى نصف مليون متدرب قادمين من نحو ألف شركة ومؤسسة خلال عام ١٩٩٤. كما يحث المركز الشركات على تدريب العاملين فيها على مراقبة الجودة من خلال دورات تدريبية منتظمة. وحتى نيسان/ابريل ١٩٩٦، كان هناك ١٣٢ ألف عامل شملهم

برنامج «تحسين ومراقبة الجودة» (QCC). ويشكل هؤلاء نحو ٨,٦ بالمئة من إجمالي حجم العمالة في سنغافورة.

رابعاً: استراتيجيا تقانة المعلومات من منظور مستقبلي

تطورت استراتيجيا «تقانة المعلومات» في سنغافورة من خلال مرحلتين: اتسمت كل مرحلة منهما بوجود إطار تحدده خطة قومية مترابطة الأهداف والسياسات والمصادر والمشروعات.

المرحلة الأولى: (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠): وقد تم خلالها وضع الخطة القومية لتقانة المعلومات، وكان لهذه الخطة هدف مزدوج:

أ ـ تطوير صناعة «تقانة المعلومات» لتصبح نشاطاً تصديرياً.

ب ـ تحسين الإنتاجية داخل الاقتصاد الوطني، من خلال التطبيقات الواسعة لتقانة المعلومات.

ومع بداية التسعينيات، ازدهرت صناعة تقانة المعلومات في سنغافورة بنمو عدد كبير من الشركات المحلية في مجال تقانة المعلومات، خاصة تلك التي تقوم بتصدير هذه التقانة إلى بلدان آسيا والولايات المتحدة وأوروبا.

المرحلة الثانية: بدأت منذ بداية التسعينيات، حيث تم إطلاق الخطة العامة لتقانة المعلومات ٢٠٠٠ (IT2000)، لتحويل سنغافورة إلى جزيرة ذكية (Intelligent Island)، بحيث تسري تقانة المعلومات إلى كل جنبات المجتمع السنغافوري: في المنزل، في العمل، وأيضاً في أنشطة «أوقات الفراغ».

ووفقاً لما جاء في الوثيقة الرئيسية، التي جرى تداولها في هذا المجال، فإن تقانة المعلومات تقوم بخلق بنية أساسية متقدمة لرجال الأعمال والبائعين والمهندسين وربات البيوت والطلاب لتمكينهم من الحصول على المعلومات واستيعابها من مصادر متنوعة وبأشكال متعددة. وتستند هذه الاستراتيجيا إلى نظام متسع من الشبكات، والصوتيات، والحاسبات الإلكترونية، ومستويات متقدمة من تقانة المعلومات.

وتطمح سنغافورة، من خلال هذه الخطة، إلى أن تصبح المركز العالمي لخدمات رجال الأعمال والخدمات والنقل والمواصلات، في منطقة جنوب شرق آسيا، إذ سوف تحفز شبكة الاتصالات الإلكترونية الواسعة المتاحة في سنغافورة رجال الأعمال على تحويل الأنشطة الصناعية كثيفة المعرفة (Knowledge-driven

industries) إلى سنغافورة حيث تتوافر البنية الأساسية المعلوماتية. كذلك، سوف تساعد تلك البنية المعلوماتية الجديدة على توليد مزيد من القيمة المضافة في قطاع الموانئ والمطارات الجوية، وذلك من خلال نظم معلوماتية متكاملة، مصممة خصيصاً لترشيد وتحسين تحركات البضائع والمسافرين.

خامساً: تجربة سنغافورة في التنمية: نظرة تقويمية

حاولت القيادات السياسية والمخططون في سنغافورة، منذ أواخر الستينيات، الاستفادة من الفرص الجديدة الناجمة عن التطورات الجديدة في الاقتصاد العالمي، وبخاصة في مجال تدفقات التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية. وكجزء من هذه الاستراتيجيا، فإن القيادة السياسية في سنغافورة، تحت قيادة لي كوان يو الصارمة، حافظت على درجة عالية من التحكم المركزي في الأسواق المحلية والمؤسسات الرئيسية لتحقيق الأهداف الرئيسية لعمليات التنمية، كزيادة الوظائف وامتصاص فائض العمالة والإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي.

ولم يكن هناك، في البداية، أي التزام أيديولوجي محدد بالتوجه الاقتصادي الليبرالي، القائم على حرية المشروع الخاص، وإنما الأمر الذي كان واضحاً لدى راسمي السياسة الاقتصادية، هو أن الحكومة يجب أن تكون الموجّه الرئيسي في مجال تعبئة الموارد الاقتصادية من أجل التنمية، وأن المشروع في القطاع الخاص إذا ما تم توجيهه بكفاءة، في ظل الإرشادات الحكومية، فمن الممكن له أن يكون أداة فعالة لتحفيز ودفع عمليات النمو الاقتصادي.

وقد حدد مجلس التنمية الاقتصادية في سنغافورة الأنشطة التصنيعية، ذات الأولوية بالنسبة لاستراتيجيا التنمية، وفقاً لبعض المعايير مثل: درجة توليد القيمة المضافة، و«المحتوى من المهارة» لقوة العمل، ودرجة كثافة رأس المال[(١)].

فلقد بدأت سنغافورة تجربتها منذ أواخر الستينيات محاولة الأخذ باستراتيجيا الإحلال محل الواردات. ولكن سرعان ما تبين عدم إمكانية نجاحها نظراً لضيق السوق، ولهذا كان التوجه التصديري لاقتصاد سنغافورة توجهاً إجبارياً باعتباره الخيار الوحيد للنمو السريع. ومنذ منتصف السبعينيات، أخذ «التوجه التصديري» يطبع المسار التنموي في سنغافورة في كل المجالات، من خلال نمط تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) بصفة أساسية. فقد بلغ نصيب الشركات

(١) انظر: Singapore, Economic Development Board, *Annual Report, 1993*, pp. 26-27.

الأجنبية والمشروعات المشتركة (Joint-ventures) نحو ٦٧ بالمئة من مجموع قوة العمل الموظفة في قطاع الصناعة التحويلية، و٨٥ بالمئة من إجمالي الاستثمارات الثابتة في قطاع الصناعة التحويلية، ونحو ٧٦ بالمئة من القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية، ونحو ٦١ بالمئة من إجمالي الصادرات السلعية لسنغافورة، مع استبعاد إعادة التصدير[٢].

وهكذا أخذ الاقتصاد السنغافوري يتحول تدريجياً ليكون بمثابة منصة تصدير (Export Platform) للشركات دولية النشاط (Transnationals). وفي ظل تلك الترتيبات، كانت الشركات الدولية متعدية الجنسية تستقدم الحزم التقانية والإدارية، وتؤمن في الوقت نفسه الأسواق الجاهزة لتسويق تلك المنتجات. وتدريجياً تحولت سنغافورة إلى ورشة لتصنيع المنتجات لحساب الشركات الدولية الكبرى، التي تتكفل بضبط جودة المنتجات وبالتمويل والتسويق في آن واحد.

وقد استفادت سنغافورة من هذه الترتيبات، لتحقيق قدر كبير من الرواج التصديري. وبدأ الانتقال تدريجياً لأنواع متقدمة من الخدمات، حيث تسعى سنغافورة لكي تكون مركز الخدمات الرئيسي (Services Hub) في منطقة جنوب شرق آسيا، وجزيرة متقدمة لتقانة المعلومات (IT) في المنطقة. وبهذا تستعيد سنغافورة دورها التاريخي، كما كان الحال في الماضي، كمحطة تموين وكمركز لخدمات الأعمال في الطريق إلى الهند والصين.

وتجدر الإشارة إلى طبيعة العقد الاجتماعي، المعمول به في سنغافورة، والذي يشكل عنصر التوازن والاستقرار الاجتماعي في معادلة التجربة السنغافورية. ويتكون هذا العقد الاجتماعي من شقين:

● **الشق الأول**: مشروعات الإسكان الحكومي منخفضة الإيجار، وهي مكفولة لكل المواطنين.

● **الشق الثاني**: نظام التأمينات الاجتماعية وصندوق الحقوق التقاعدية، وهي تعتبر من أفضل نظم التأمينات في بلدان العالم النامي.

وعلى الصعيد الإقليمي، يجب الإشارة إلى أن أوضاع الاقتصاد السنغافوري تتأثر تأثراً كبيراً بما يجري اقتصادياً وسياسياً في البلدان المجاورة، وبصفة خاصة

---

(٢) انظر: Basant K. Kapur, «A Short-term Analytical Model of the Singapore Economy,» *Journal of Development Economics* (North-Holland Publishing Company), vol. 12 (1983).

الاقتصادين الماليزي والاندونيسي. فماليزيا تعتبر الشريك التجاري الثاني لسنغافورة، كما تستثمر الشركات الماليزية نحو ١٠ مليارات دولار في سنغافورة، ناهيك عن التداخل الشديد في الأنشطة المالية والمسائل النقدية بين ماليزيا وسنغافورة. وتتلقى ماليزيا ١٥ بالمئة من الصادرات السنغافورية، كما تعتمد سنغافورة على إمدادات المياه القادمة من ماليزيا. ولهذا فإن وضع اقتصاد سنغافورة يعتبر شديد الحساسية لأية توترات سياسية بين سنغافورة وتلك البلدان المجاورة.

وختاماً، أوضحت تجربة سنغافورة في التنمية أن النهج الذي يقوم على الفصل التعسفي بين السوق والخطة، هو ادعاء لا يؤيده الواقع وتدحضه اختبارات التاريخ المعاصر. فلقد أثبتت تجربة سنغافورة إمكانية قيام مزيج ناجح من السياسات الحكومية التدخلية، من ناحية، وآليات السوق، من ناحية أخرى، إذ إنه طوال المسار التنموي لسنغافورة، منذ منتصف الستينيات، لعب التخطيط الاقتصادي المركزي دوراً مهماً وفاعلاً في توجيه وقيادة عمليات التنمية في سنغافورة على مدار ثلاثين عاماً.

وفي ضوء ما سبق، يبدو لنا بوضوح أنه من الصعب تكرار تجربة سنغافورة في بلدان المنطقة العربية، نظراً لصغر حجمها، والظروف التاريخية التي أحاطت بموقعها أثناء الحرب الباردة. ولعل البلدان العربية التي يمكنها الاستفادة من نموذج سنغافورة في عمليات النمو والتنمية تقتصر على عدد محدود من البلدان الخليجية مثل: دبي، البحرين، الكويت.

الفصــل الثانــي

ماليزيا: تجربة التنمية الوطنية في ظل الانفتاح المحسوب على العالم الخارجي

مقدمـة

تعتبر تجربة التنمية في ماليزيا تجربة مهمة بالنسبة للبلدان العربية باعتبارها تجربة تتم في بلد إسلامي بهدف التنمية والنهوض الاقتصادي، في ظل سياسة منفتحة على العالم الخارجي. وتستمد هذه التجربة خصوصيتها من أنها محاولة جريئة للدخول في دائرة العولمة مع الحفاظ على درجة كبيرة من هامش الوطنية الاقتصادية. ولقد نجحت تلك المعادلة الصعبة في التطبيق، في ظل القيادة الحكيمة لرئيس الوزراء الماليزي الدكتور مهاتير محمد، حيث ركزت قيادة مهاتير محمد منذ عام ١٩٨١ على ثالوث «النمو، التحديث، التصنيع»، باعتبار تلك القضايا الثلاث أولويات اقتصادية وطنية. كما تم التركيز على مفهوم: ماليزيا كشراكة (Malaysia Incorporated)[١]، أي باعتبارها شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، من ناحية، وشراكة بين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي، من ناحية أخرى.

ويمتلك مهاتير محمد رؤية استراتيجية لمستقبل منطقة جنوب شرق آسيا والعالم بأسره، ويشكل إحدى القيادات التاريخية في العالم الثالث التي تستلهم روح باندونغ. وقد تأكدت هذه الروح في صيف ١٩٩٧، عندما اصطدمت المصالح الوطنية الاقتصادية لماليزيا في النمو والتطور بسلبيات العولمة، ولا سيما في ظل

---

(١) يرى البعض أن الترجمة الصحيحة لذلك المفهوم هو «إدارة ماليزيا» كما لو كانت «شركة أعمال».

عمليات العولمة المالية، حيث أدت حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل (الأموال الساخنة) إلى الأزمة المالية المعروفة في صيف ١٩٩٧، الأمر الذي أدى إلى قيام مهاتير محمد بالتمرد على قواعد العولمة، والقيام بإجراءات أوائل أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨ الشهيرة التي أدت إلى فرض القيود على خروج رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تسودها روح المضاربة، وتم تثبيت سعر صرف العملة الماليزية، وتخفيض أسعار الفائدة، بهدف الدفاع عن الاقتصاد القومي وإنعاشه وإخراجه من دائرة الأزمة.

ورغم محاولة الغرب ودوائر المال العالمية إثارة الاضطرابات السياسية لزعزعة نظام مهاتير محمد، تحت شعار حركة الإصلاح السياسي (Reformasi)، في محاولة للانتقام منه باعتباره يضرب مثلاً قد يحتذى في عدد من البلاد النامية في مجال التمرد على قواعد العولمة وعدم الانصياع لبرامج «صندوق النقد الدولي» في عملية الإنقاذ المالي والخروج من الأزمة الآسيوية، على غرار ما حدث في تايلاند واندونيسيا وكوريا الجنوبية، فلقد نجحت ماليزيا في تجاوز الأزمة، وواصلت مسيرة التنمية بشروطها الوطنية.

أولاً: تطور «مسيرة التنمية» في ماليزيا

بدأت مسيرة التنمية في ماليزيا غداة الحصول على الاستقلال (١٩٥٨)، حيث تم اللجوء إلى الاستراتيجيا التقليدية وهي الإحلال محل الواردات. وكانت البداية التركيز على صناعات السلع الاستهلاكية التي كان معظمها مملوكاً لشركات أجنبية. وسرعان ما تبين قصور استراتيجية الإحلال محل الواردات كمحور أساسي لعمليات التنمية المتواصلة، نظراً لضيق السوق المحلية وضعف حجم الطلب المحلي، الذي عزز من ضعفه سوء توزيع الدخول بين فئات المجتمع المختلفة. ورغم تحقيق قدر من التنويع في منتجات القطاع الزراعي، فقد ظلت عمليات التصنيع خلال الستينيات محدودة ولم تحقق طفرة كبيرة في حجم العمالة والقيمة المضافة. ويمكن تقسيم التحولات التي لحقت بمسار التنمية في ماليزيا منذ نهاية الستينيات على النحو التالي:

١ ـ حقبة السبعينيات

وتغطي تلك الحقبة كلاً من الخطة الماليزية الثانية (١٩٧١ ـ ١٩٧٥) والخطة الماليزية الثالثة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠). وقد اتسم التحول في هذه الفترة بتطوير دور الدولة التدخلي، وتوسيع رقعة القطاع العام في الحياة الاقتصادية الماليزية. ولقد ساعدت الزيادة في عائدات النفط في تمويل الحجم المتزايد للنفقات العامة. كما شهدت تلك الفترة بداية التوجه التصديري في عمليات التصنيع، حيث بدأ التركيز

على صناعة المكونات الإلكترونية وبعض المنتجات التصديرية الأخرى. وقد اتسمت هذه الصناعات التصديرية بأنها كثيفة العمالة، مما نتج منه التوسع الكبير في حجم العمالة، وبالتالي انخفاض معدل البطالة وتحسين إنتاجية العمل. كما رافق هذه الفترة تحسين توزيع الدخول والثروات بين الأجناس المختلفة التي يتكون منها المجتمع الماليزي، ولا سيما في ما بين النخبة الصينية، التي كانت تسيطر على معظم نشاط الأعمال في الاقتصاد الماليزي خلال فترة الاستعمار البريطاني، والسكان ذوي الأصل المالايي الذين يشكلون الأغلبية.

ومن ناحية ثانية، أعطت الشركة العامة للبترول ومنتجاته (PERNAS)، التي أنشئت عام ١٩٦٩، دفعة قوية للسياسة الاقتصادية الجديدة. فلقد استخدمت الحكومة تلك الشركة، لتكون بمثابة شركة قابضة تسيطر على فروع مهمة من فروع النشاط الاقتصادي: التأمين، البنوك، التعدين، العقارات، وكذلك على المزارع الكبرى (Plantations) التي تم نقل ملكيتها من الشركات البريطانية والصينية لتصبح شركات عامة، تدار بواسطة الحكومة الماليزية. وقد نجحت شركة «PERNAS» بالفعل في شراء أغلبية الشركات الأجنبية ذات الفعالية مع نهاية السبعينيات. وقد أصبح عدد هذه الشركات العامة ما يفوق المائة شركة[٢].

٢ ـ فترة التصنيع الثقيل (١٩٨١ ـ ١٩٨٥)

وهي الفترة، التي تغطيها الخطة الماليزية الرابعة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥)، وتمثل بداية مسيرة التنمية التي تم تصميمها في ظل قيادة مهاتير محمد، حيث تركزت عملية التنمية في محورين:

- موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات الإحلال محل الواردات.
- الصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام.

وتمثل هذه الفترة مرحلة تعميق القاعدة الصناعية في الاقتصاد الماليزي، قبل الانطلاق إلى آفاق التصدير الجديدة.

٣ ـ مرحلة التحرير الاقتصادي (١٩٨٦ ـ ٢٠٠٠)

تتسم هذه الفترة بإنجاز ثلاث خطط خمسية مترابطة وهي: الخطة الماليزية

---

(٢) انظر بهذا الخصوص: T. Aoki and K. Takayasu, «Development Experience and Issues of Malaysia,» paper presented at: *East Asian Development Experience: Economic System Approach and Its Applicability*, edited by Toru Yanagihara and Susumu Sambommatsu, I. D. E. Symposium Proceedings; no. 17 (Tokyo: Institute of Developing Economies, 1997), p. 170.

الخامسة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠)، الخطة الماليزية السادسة (١٩٩١ ـ ١٩٩٥)، الخطة الماليزية السابعة (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠). وهكذا شهدت الفترة الممتدة بين منتصف الثمانينيات ونهاية التسعينيات، تبلور مشروع مهاتير محمد في التنمية الاقتصادية المنفتحة على العالم الخارجي، من دون التخلي عن مقومات الوطنية الاقتصادية. وتتسم هذه الفترة بإفساح المجال للقطاع الخاص وتشجيعه وإعطائه المزيد من الحوافز على الاستثمار والمشاركة الفعالة في مسيرة التنمية. كما تم السماح لرأس المال الأجنبي المباشر بالاستثمار في الاقتصاد الماليزي وفقاً لضوابط معينة (سيأتي ذكرها في ما بعد). وقد أدت هذه الحزمة من السياسات إلى:

- تنشيط عمليات النمو الصناعي.
- تعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع.
- تحديث البنية التحتية للاقتصاد الماليزي.
- مزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار مجموعة بلدان كتلة الآسيان.
- تطوير طبقة من رجال الأعمال الماليزيين من ذوي الأصول الملاوية.

وجدير بالذكر هنا، أن فترة الانتعاش والرواج التي شهدتها ماليزيا خلال السنوات: ١٩٨٧ ـ ١٩٩٦، تشكل دليلاً على نجاح برامج التنمية في ماليزيا في ظل السياسات القائمة على التوفيق بين اعتبارات النمو الداخلي للاقتصاد الماليزي، من ناحية، والانفتاح على الخارج، من ناحية أخرى. وجدير بالذكر أن الاستثمارات اليابانية قد لعبت دوراً كبيراً في تحقيق تلك الطفرة المهمة في الأداء التنموي في الاقتصاد الماليزي، بدءاً من منتصف الثمانينيات على نحو ما سيشار إليه في ما بعد.

وهكذا، اكتملت المرحلة الأولى من مسيرة التنمية للاقتصاد الماليزي، حيث انتقل الاقتصاد الماليزي من اقتصاد متخلف عند نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، كان يعتمد بصفة أساسية على تصدير السلع الأولية، على رأسها المطاط والقصدير، إلى اقتصاد ينهض على قدر معقول من التنوع في هيكل الإنتاج وسلة الصادرات. فبدءاً من منتصف السبعينيات، تم التوسع في تصدير زيت النخيل وأخشاب الغابات الاستوائية. كما شكلت صادرات البترول والغاز والكاكاو جانباً مهماً من سلة الصادرات الماليزية في بداية الثمانينيات. ورغم كل هذه التطورات، ظل الاقتصاد الماليزي يتسم بالتخلف، ويعاني ضعف البنية الصناعية حتى منتصف الثمانينيات.

ثانياً: مؤشرات الأداء التنموي

تطور نصيب الصناعة التحويلية في بنية الاقتصاد الماليزي بشكل هائل خلال الفترة الممتدة من بداية الخمسينيات حتى منتصف التسعينيات، حيث يلاحظ ارتفاع

نصيب القيمة المضافة المتولدة في قطاع الصناعة التحويلية إلى جملة الناتج المحلي الإجمالي من ٦,٣ بالمئة عند لحظة الاستقلال (عام ١٩٥٨) إلى ٣٣ بالمئة عام ١٩٩٥. كذلك ازداد النصيب النسبي للعمالة الموظفة في قطاع الصناعة التحويلية من ٦,٤ بالمئة عند لحظة الاستقلال إلى ٢٥,٥ بالمئة عام ١٩٩٥ (راجع الجدول رقم (٢ ـ ١)). ويعتبر هذا إنجازاً تنموياً هائلاً بكل المعايير.

الجدول رقم (٢ ـ ١)

ماليزيا: تطور نصيب قطاع الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي والعمالة (١٩٤٧ ـ ١٩٩٥)

السنة	القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	العمالة في قطاع الصناعة التحويلية (ألف عامل)	العمالة في قطاع الصناعة التحويلية كنسبة من إجمالي العمالة (بالمئة)
١٩٤٧[أ]	٥,٧	١٢٦	٦,٧
١٩٥٧[أ]	٦,٣	١٣٦	٦,٤
١٩٦٠[أ]	٨,٧	—	—
١٩٦٥[أ]	١٠,٤	٢١٧	٨,٤
١٩٧٠	١٣,١	٤٤٨	١١,٤
١٩٧٥	١٦,٤	—	—
١٩٨٠	١٩,٦	٧٥٥	١٥,٨
١٩٨٥	١٩,٧	٨٣٦	١٥,١
١٩٨٦	٢٠,٩	٨١٨	١٤,٧
١٩٨٧	٢٢,٥	٩٢١	١٥,٧
١٩٨٨	٢٤,٤	١٠١٣	١٦,٦
١٩٨٩	٢٥,٥	١١٧١	١٨,٤
١٩٩٠	٢٦,٩	١٢٩٠	١٩,٤
١٩٩١	٢٨,٢	١٣٧٤	٢٠,١
١٩٩٢	٢٨,٩	١٦٣٩	٢٢,٩
١٩٩٣	٣٠,١	١٧٦٦	٢٤,٠
١٩٩٤	٣١,٦	١٨٧٨	٢٤,٧
١٩٩٥[ب]	٣٣,١	١٩٩٧	٢٥,٥

(أ) تشير الأرقام للسنوات ١٩٤٧ ـ ١٩٦٥ إلى شبه جزيرة ماليزيا فقط.

(ب) تقديرات.

المصـــادر: Malaysia: *Fourth Malaysia Plan, 1981-1985* (Kuala Lumpur: National Printing Dept., 1981), table (4-6), and *Fifth Malaysia Plan, 1986-1990,* table (3-5); Bank Negara Malaysia, *Annual Report* ([Kuala Lumpur]: The Bank, various issues); Malaysia, Ministry of Finance, *Economic Report* (various issues), and MIDA, *MIDA Annual Report, 1987.*

ومن ناحية أخرى، يوضح الجدول رقم (٢ ـ ٢) دينامية نمو القيمة المضافة والصادرات الصناعية في قطاع الصناعة التحويلية في ماليزيا منذ بداية السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات، إذ تراوح معدل النمو السنوي للقيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية بين ١٢ بالمئة و١٥ بالمئة في المتوسط، باستثناء انخفاض ملحوظ في سنوات الأزمة عند بداية الثمانينيات (١٩٨١ ـ ١٩٨٥).

الجدول رقم (٢ ـ ٢)

ماليزيا: متوسط معدل النمو السنوي للقيمة المضافة والصادرات الصناعية في قطاع الصناعة التحويلية (١٩٧١ ـ ١٩٩٥) (نسبة مئوية)

السنة	القيمة المضافة في قطاع الصناعة	الصادرات الصناعية
الفترة (١٩٧١ ـ ١٩٧٥)	١١,٦	٢٧,٥
الفترة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠)	١٣,٥	٢٤,٩
الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥)	٤,٩	١٤,٣
١٩٨٦	٧,٥	٢٣,٠
١٩٨٧	١٣,٤	٣٢,٥
١٩٨٨	١٧,٦	٣٢,١
١٩٨٩	١٤,٢	٣٦,٢
١٩٩٠	١٥,٧	٢٨,١
١٩٩١	١٣,٩	٣٠,٩
١٩٩٢	١٠,٥	١٦,٥
١٩٩٣	١٢,٩	٢٦,٠
١٩٩٤	١٤,٧	٣٤,١
١٩٩٥	١٤,٥	٢٢,٦

المصـــــادر: V.V. Bhanoji Rao and M. K. Ramakrishnan, *Income Inequality in Singapore: Impact of Economic Growth and Structural Change, 1966-1975* ([Singapore]: Singapore University Press, 1990); MIDA, Ibid., and Bank Negara Malaysia, Ibid.

كذلك نمت «الصادرات الصناعية» بمعدلات كبيرة، بدءاً من منتصف الثمانينيات، إذ بلغ معدل نمو الصادرات الصناعية خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٩١، نحو ٣١ ـ ٣٢ بالمئة في المتوسط بالرغم من تقلب معدل النمو السنوي للصادرات الصناعية خلال النصف الأول من التسعينيات. وعلى الإجمال، تظل تلك المعدلات معبرة عن دينامية عالية في بنية الصادرات الماليزية، ولا سيما من خلال عمليات الإحلال المستمر في ما بين مكونات سلة الصادرات.

ورغم صعوبة إنكار حدوث قفزة تصديرية كبرى خلال فترة الخمسة وعشرين عاماً، الممتدة من أوائل السبعينيات إلى منتصف التسعينيات، حيث تطور نصيب الصادرات الصناعية من جملة الصادرات من ١٢ بالمئة عام ١٩٧٠ إلى ٨٠ بالمئة عام ١٩٩٥، كما تطور نصيب الآلات الكهربائية والمكونات الإلكترونية من ٨,٥ إلى نحو ٨٨ بالمئة من جملة الصادرات الصناعية، إلا أن المكون الاستيرادي لتلك الصادرات الصناعية كان يتراوح ما بين ٣٠ و٤٠ بالمئة، بحسب فروع النشاط الصناعي المختلفة.

وتشير بعض الدراسات التي تمت للمحاسبة عن عناصر النمو في الاقتصاد الماليزي (Growth Accounting) إلى أن مساهمة عنصر العمل كانت في حدود ٢,٣ بالمئة، وكانت مساهمة عنصر رأس المال المادي نحو ٣ بالمئة، بينما كانت مساهمة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (TFP) في حدود ١,٢ بالمئة، خلال حقبتي السبعينيات والثمانينيات، كما هو مبين في الجدول رقم (٢ ـ ٣).

الجدول رقم (٢ ـ ٣)

ماليزيا: تطور مساهمة عناصر الإنتاج في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (١٩٧١ ـ ١٩٩٠) (نسبة مئوية)

بيان	١٩٧١ ـ ١٩٩٠	الخطة الماليزية السادسة	الخطة الماليزية السابعة
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	٦,٧	٨,٧	٨,٠
عنصر العمل	٢,٣	٢,٥	١,٧
رأس المال المادي	٣,٢	٣,٧	٣,٠
الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج(*) (TFP)	١,٢	٢,٥	٣,٣

(*) «الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج» مقدرة باستخدام «دالة إنتاج كوب ـ دوغلاس» (Cobb - Douglas)، وذلك بطرح معدل النمو المحسوب للزيادة في حجم عنصر العمل ورأس المال المادي، من إجمالي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ومن ناحية أخرى، تشير تقديرات الخطة الماليزية السادسة (١٩٩١ ـ ١٩٩٥) إلى ارتفاع مساهمة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج إلى ٢,٥ بالمئة، بينما تشير تقديرات الخطة الماليزية السابعة (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠) إلى توقع ارتفاع تلك النسبة إلى ٣,٣ بالمئة، مقابل انخفاض مساهمة عنصر «العمل» إلى ١,٧ بالمئة.

وتشير بيانات الجدول رقم (٢ ـ ٤) إلى تطور ميزان الموارد في الاقتصاد الماليزي خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠). ويتضح من خلال بيانات هذا الجدول

ارتفاع نسبة تغطية المدخرات المحلية للاستثمارات الكلية (سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص). ويلاحظ أن العلاقة بين حجم المدخرات وحجم الاستثمارات الكلية كانت في حالة شبه توازنية خلال حقبة التسعينيات، بينما كان هناك عجز محدود في مجال تمويل الاستثمارات الكلية في قطاع الأعمال الخاص. فعند منتصف التسعينيات، كانت الفجوة بين المدخرات والاستثمارات الكلية في القطاع الخاص تصل إلى نحو ١٠ بالمئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي، بينما على المستوى الإجمالي، كان حجم «الفجوة» نحو ٨ بالمئة.

الجدول رقم (٢ ـ ٤)
ماليزيا: ميزان الموارد (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠)
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

السنوات / القطاع	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	الرصيد التراكمي	
				الخطة الماليزية السادسة	الخطة الماليزية السابعة
القطاع العام					
ـ المدخرات	١٢,٧	١٥,٥	٩,١	١٤,٠	١٠,٩
ـ حجم الاستثمارات	١٢,٠	١٤,٤	٩,٦	١٣,٢	١٠,٧
ميزان الموارد	٠,٧	١,١	٠,٥-	٠,٨	٠,٢
القطاع الخاص					
ـ المدخرات	١٧,٨	١٨,٧	٢٧,٤	١٨,٥	٢٤,٠
ـ حجم الاستثمارات	٢٠,٧	٢٨,٦	٢٦,٤	٢٦,٠	٢٧,٢
ميزان الموارد	٢,٩-	٩,٩-	١,٠	٧,٥-	٣,٢-
الإجمالي					
ـ المدخرات	٣٠,٥	٣٤,٢	٣٦,٥	٣٢,٥	٣٤,٩
ـ حجم الاستثمارات	٣٢,٧	٤٣,٢	٣٦,٠	٣٩,٢	٣٧,٩
ميزان الموارد	٢,٢-	٨,٨-	٠,٥	٦,٧-	٣,٠-

المصدر: بيانات «وحدة التخطيط»، الملحقة بمكتب «رئيس الوزراء».

ثالثاً: دور الاستثمارات الأجنبية في المسار التنموي لماليزيا

تعاملت الحكومة الماليزية مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحذر خلال الفترة الممتدة بين منتصف الستينيات ومنتصف الثمانينيات، ورغم ذلك تراوحت نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى جملة الاستثمارات في ماليزيا ما بين ١٧ بالمئة و٣٠ بالمئة في المتوسط خلال تلك الفترة. وبدءاً من منتصف الثمانينيات (ومع موجة الاستثمارات اليابانية الواسعة القادمة إلى الاقتصاد الماليزي)، ارتفعت نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى جملة الاستثمارات في ماليزيا إلى ٥٢ بالمئة، حيث بلغت

الذروة عند نهاية الثمانينيات (٧١ بالمئة)، ثم انخفضت إلى ٤٤ بالمئة في منتصف التسعينيات، كما تشير بيانات الجدول رقم (٢ ـ ٥).

الجدول رقم (٢ ـ ٥)
ماليزيا: تطور نمط تدفق الاستثمارات الأجنبية (١٩٨٠ ـ ١٩٩٥)
(مليون دولار ماليزي)

السنة	حجم استثمارات رأس المال الأجنبي			رأس المال المحلي[١]	نسبة الاستثمار الأجنبي إلى إجمالي الاستثمارات[٢] (بالمئة)
	على أساس «رأس المال المدفوع»	على أساس «حقوق الملكية»	النسبة المئوية		
١٩٨٠	٧٢٩,٥	٢٤٧,٧	٣٤	١٣٧٣,٣	٣٤,٧
١٩٨١	١٣٠٩,٣	٤٥٧,٩	٣٦,٣	٣١٣٩,١	٢٩,٤
١٩٨٢	١٦٢٦,٦	٥١٩	٣١,٩	٣٨٠٨,٢	٢٩,٩
١٩٨٣	٦٢٩,١	٢٩٦,٣	٤٧,١	١٧٢٩	٢٦,٧
١٩٨٤	٧١٨	٢٧٥,٤	٣٨,٤	٣٠٨٣,١	١٨,٩
١٩٨٥	٩٥٩,٢	٣٢٤,٩	٣٣,٨	٤٧٢٧,٦	١٦,٩
١٩٨٦	١٦٨٧,٩	٥٢٤,٥	٣١,١	٣٤٧٥,٣	٣٢,٧
١٩٨٧	٢٠٦٠,٦	٧٥٠	٣٦,٤	١٨٧٣,٩	٥٢,٤
١٩٨٨	٤٨٧٨	٢٠١٠,٥	٤١,٢	٤١٢٥,٩	٥٣,٦
١٩٨٩	٨٦٥٢,٧	٣٤٠١,٢	٣٩,٣	٣٥٦٣,٧	٧٠,٨
١٩٩٠	١٧٦٢٩,١	٦٢٢٨	٣٥,٣	١٠٥٣٩	٦٢,٥
١٩٩١	١٧٠٥٥,٣	٦٠٧٣,٤	٣٥,٦	١٣٧٦٣,١	٥٥,٣
١٩٩٢	١٧٧٧٢,١	٥٨٥٤,٣	٣٢,٩	١٠٠٠٣	٦٤
١٩٩٣	٦٢٨٧,٢	٢٤٤٣,٣	٣٨,٩	٧٤٦٥,٥	٤٥,٧
١٩٩٤	١١٣٣٩,١	٤١٠٩,٩	٣٦,٢	١١٦١٢,٢	٤٩,٤
١٩٩٥	٩١٤٣,٥	٣١٩٢,٨	٣٤,٩	١١٧٢٥,٥	٤٣,٨

(١) بيانات الاستثمارات المحلية مبنية على رأس المال المدفوع.
(٢) نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى إجمالي الاستثمارات مدفوعة الأساس (متضمنة الديون).
المصدر: بيانات مأخوذة من هيئة التنمية للصناعات الماليزية (MIDA).

وإذا ما نظرنا إلى تطور هيكل الاستثمارات الأجنبية بحسب فروع النشاط في الصناعة التحويلية خلال فترة الثمانينيات، يلاحظ أن رأس المال الأجنبي كان يسيطر على نحو ٤٠ بالمئة من جملة الأصول في صناعة الآلات الإلكترونية والكهربائية عام ١٩٩٠، مقارنة بنسبة ٢٢ بالمئة فقط عند بداية الثمانينيات، بينما ظلت سيطرة رأس المال الأجنبي محدودة على فروع النشاط الأخرى.

وبدءاً من منتصف الثمانينيات، أعلنت الحكومة الماليزية أنها لن تضع سقوفاً عليا على حقوق الملكية لرأس المال الأجنبي، وأنها سوف تعفي أي مستثمر أجنبي من أية سقوف على الملكية في حالة ما إذا زادت نسبة الصادرات على ٨٠ بالمئة من الإنتاج، أو في حالة ما إذا زاد عدد العمال الذين يعملون أوقاتاً كاملة على ٣٥٠ عاملاً. وسمحت الحكومة الماليزية بملكية أجنبية كاملة (١٠٠ بالمئة) للشركات التي تحقق أياً من الشرطين السابقين.

وفي عام ١٩٨٦، منحت الحكومة الماليزية مجموعة من التسهيلات، تسمح للمستثمرين الأجانب الذين يتقدمون بطلبات استثمار إلى «هيئة التنمية للصناعات الماليزية» (MIDA)، خلال الفترة الممتدة بين أول تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، بالتحرر من القيود المفروضة على حصة الشريك الأجنبي، إذ يمكن لأي مستثمر أجنبي، أن يصل حجم مساهمته إلى ١٠٠ بالمئة من جملة رأس المال، وذلك في ظل الضوابط التالية:

١ ـ ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية.

٢ ـ أن تصدر الشركة ٥٠ بالمئة على الأقل من جملة ما تنتجه.

٣ ـ بالنسبة للشركات الأجنبية التي يصل رأسمالها المدفوع إلى ٢ مليون دولار يمكن لها أن تستقدم «خمسة أجانب» فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.

وقد تم تمديد المدى الزمني للشركات التي ترغب في الاستفادة من هذه المزايا حتى نهاية عام ١٩٩١.

رابعاً: الإعداد للقرن الواحد والعشرين: الطريق السريع لتقانة «الوسائط الإعلامية المتعددة»

تطمح ماليزيا إلى أن تكون دولة «مكتملة» التقدم مع حلول عام ٢٠٢٠. ولتحقيق هذا الهدف، تشير المخططات التوجيهية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يجب أن ينمو بمتوسط معدل نمو سنوي لا يقل عن ٧ بالمئة حتى عام ٢٠٢٠. كما صاغت الحكومة الماليزية في عام ١٩٩٦، مشروع الطريق السريع لتقانة الوسائط المتعددة، ليكون بمثابة محرك إضافي لعمليات النمو، ولمساندة المحرك الرئيسي لعمليات التنمية في فروع الصناعة عالية التقانة.

وتم تحديد عشرة فروع للصناعات عالية التقانة (High-Tech) لتطويرها، على النحو التالي[٣]:

- صناعة أشباه الموصلات (semi-conductors).
- المعدات الطبية والعلمية.
- التقانة الحيوية.
- الألياف الضوئية.
- تقانة الأتمتة (Automation).
- صناعة المواد الحديثة (التخليقية).
- صناعة البرمجيات.
- الصناعات الفضائية.
- صناعة الطاقة الجديدة.
- صناعة الالكترو - ضوئيات.

ويهدف مشروع الوسائط المعلوماتية المتعددة إلى خلق بيئة متكاملة بجميع الخواص الضرورية لخلق بيئة استقبال عالمية في مجال تقانة الوسائط المتعددة، ولتفجير تقانة الاتصالات بلا حدود. وبهذا الصدد، فلقد أعلن د. مهاتير محمد أمام مؤتمر للمستثمرين الأجانب في مدينة هانوفر بألمانيا (عقد في آذار/مارس ١٩٩٨)، أنه يأمل بأن يرى ماليزيا كلها كطريق سريع للوسائط المعلوماتية المتعددة بحلول عام ٢٠٢٠. ولدى الوصول لهذا الهدف، فإن نحو ١٢ مدينة ماليزية، على الأقل، سوف تكون متصلة بالطريق السريع العالمي للمعلومات، ومرتبطة بالمدن الذكية الأخرى على مستوى العالم أجمع. كما أنه من المأمول أن تعمل نحو ٥٠٠ شركة عالمية من تقانة المعلومات انطلاقاً من ماليزيا، تستقدم معها «الكوادر التقانية» المتميزة في مجال أنشطة «البحوث والتطوير»[٤].

خامساً: تجربة التنمية في ماليزيا: نظرة تقويمية

بدأت تجربة التنمية في ماليزيا خلال الستينيات بعد الحصول على الاستقلال عام ١٩٥٨، من خلال استراتيجية الإحلال محل الواردات. وتمثل هذه الفترة بداية

---

(٣) انظر: المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(٤) انظر: Lim Kok Wing, Robert Ho You Chai and Yee Mee Fah, *In the Eyes of the Tiger: Hidden Agenda* (Malaysia: Limkokwing Integrated, 1998).

انتقال الاقتصاد الماليزي من اقتصاد متخلف يعتمد على تصدير السلع الأولية، وعلى رأسها المطاط والقصدير، إلى اقتصاد تحتل فيه الصناعة موقعاً متميزاً. وقد ساعد على هذا التحول التدهور الذي لحق بشروط التبادل الخاصة بصادرات المطاط والقصدير. وهكذا أصبح التصنيع هو طريق الخلاص للانتقال من اقتصاد يعتمد على السلع الأولية إلى اقتصاد يخلق قيماً مضافة عالية من خلال أنشطة الصناعة التحويلية. وقد اقتصرت الصناعات، التي تم إنشاؤها خلال حقبة الستينيات، على السلع الاستهلاكية (بدائل الواردات) وصناعات مواد البناء والتشييد، التي توجهت بصفة أساسية إلى إشباع حاجات السوق المحلية.

وقد تكثفت عمليات التنمية الصناعية خلال حقبة السبعينيات من خلال تشجيع الصناعات التصديرية كثيفة العمالة، في إطار ما سمي بالسياسة الاقتصادية الجديدة. وفي إطار هذه السياسة الجديدة، أصبح قطاع الصناعة التحويلية هو القطاع الذي يلعب دور القاطرة لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أصدرت الحكومة الماليزية خلال تلك الفترة ما سمي قانون التنسيق الصناعي (The Industrial Co-ordination Act)، الذي يتطلب من كل المشروعات الصناعية التي تستخدم أكثر من ٢٥ شخصاً (على أساس دائم)، أن تحصل على ترخيص من الجهات الرسمية. كذلك تم وضع بعض القيود على الحد الأقصى لحصة الشريك الأجنبي في رأس مال المشروعات المشتركة (باستثناء تلك المشروعات التي تصدر أكثر من ٨٠ بالمئة من إنتاجها إلى الخارج).

وخلال النصف الأول من الثمانينيات، تم التركيز على مجموعة من الصناعات الثقيلة لتوسيع وتعميق القاعدة الصناعية للبلاد، حيث تم إنشاء صناعات الحديد والصلب والاسمنت، وتم إطلاق مشروع السيارة القومية. وبدءاً من منتصف الثمانينيات، وضعت الحكومة ما سمي الخطة الصناعية الرئيسية (Industrial Master Plan) لتغطي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٥، حيث تم التركيز على نوعين من الصناعات:

١ ـ الصناعات ذات التوجه التصديري (التي لا تعتمد على موارد محلية).

٢ ـ الصناعات التي تستند إلى قاعدة الموارد المحلية (Resource-Based Industries).

ورافق ذلك التركيز على التطوير والتحديث التقاني، من ناحية، وتنمية رأس المال البشري، من خلال تحسين هيكل المهارات لدى قوة العمل الماليزية، من ناحية أخرى. كذلك تم تشجيع الصناعات الصغيرة وإعطاؤها المزيد من الحوافز لكي تتجه نحو الأنشطة التصديرية، وتم تشجيع وتحفيز القطاع الخاص لكي يلعب دوراً

أكبر في عمليات التصنيع والتصدير.

ومع بداية حقبة التسعينيات، بدأ التركيز على الصناعات ذات المحتوى التقاني المتقدم، لكي يصبح الاقتصاد الماليزي أكثر تنافسية في السوق العالمية، من خلال توجهه إلى الصناعات والأنشطة التي تولد قيماً مضافة عالية. وبدأ الاهتمام ينصب على البحوث والتطوير (R & D)، حيث كان الأداء ضعيفاً في هذا المجال، إذ لم يزد الإنفاق على البحوث والتطوير في ماليزيا على ١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كانت نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير تصل إلى ٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في كوريا الجنوبية. وقد نتج من هذه السياسة التشجيعية قيام بعض الشركات الدولية بإنشاء مراكز البحوث والتطوير في ماليزيا، أهمها شركات دولية مثل: موتورولا (Motorola)، وشارب (Sharp).

وقد أدت هذه السياسات إلى الاعتماد بدرجة أكبر على صناعة المكونات والأجزاء. ولذا فإن نقطة الضعف والهشاشة الرئيسية لسياسة التصنيع الماليزية تتمثل في ارتفاع درجة الكثافة الاستيرادية للأنشطة الإنتاجية والصناعية التي تم انشاؤها، منذ منتصف الثمانينيات، مما أدى إلى ارتفاع معدل نمو واردات السلع الوسيطة التي كانت تنمو بمعدل ١٩,٤ بالمئة في السنة، تلك الواردات التي شكلت نحو ٤٥ بالمئة من جملة الواردات في الاقتصاد الماليزي. وقد أدى هذا بدوره إلى ارتفاع حجم العجز في الميزان التجاري، بدءاً من عام ١٩٩٤، الذي رافقه أيضاً ارتفاع في حجم العجز في ميزان الخدمات، نتيجة ارتفاع نفقات الشحن والتأمين نظراً لضعف صناعة التأمين والشحن في ماليزيا، كما هو الحال في معظم بلدان العالم النامي.

وقد تمت تغطية العجز في الميزانين التجاري والخدمي من خلال تدفقات رأس المال الأجنبي قصيرة الأجل، التي بدأت تتدفق على ماليزيا بشكل قوي بدءاً من منتصف التسعينيات. وأخذت تلك التدفقات شكل استثمارات المحفظة المالية، التي قدمت إلى ماليزيا للاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة، بالإضافة إلى التوقعات الخاصة باحتمالات ارتفاع سعر صرف العملة الماليزية.

ولعل هذا الخلل الهيكلي في ميزان المدفوعات الماليزي، رغم ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، شكل أحد حلقات الضعف الرئيسية التي لعبت دورها في تفاقم الأزمة المالية التي لحقت بماليزيا في صيف عام ١٩٩٧، وما رافقها من خسائر اقتصادية واجتماعية خلال السنوات اللاحقة. ويعطي الشكل رقم (٢ ـ ١) صورة تلخيصية لتطور المسار التنموي في ماليزيا، بدءاً من حقبة الستينيات وانتهاء بحقبة التسعينيات.

الشكل رقم (٢ ـ ١)

ماليزيا: صورة تلخيصية لتطور المسار التنموي

(١٩٦٠ ـ ٢٠٠٠)

فترة الستينيات

الاعتماد على صادرات «سلع محدودة» من السلع التقليدية:

- المطاط
- القصدير

فترة السبعينيات

الاعتماد على صادرات سلع أولية متنوعة:

- البترول والغاز
- الكاكاو
- أخشاب الغابات
- منتجات صناعية محدودة

منتصف الثمانينيات

الصادرات الصناعية «كثيفة العمالة»

١٩٨٥

صادرات صناعية ذات «مكون محلي مرتفع»

منتصف التسعينيات

١٩٩٥

الصادرات ذات المحتوى التقاني العالي (Technology Intensive)

٢٠٠٠

محور الزمن

كذلك عانى الاقتصاد الماليزي، ولا سيما خلال الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٧، شحة الأيدي العاملة نتيجة عدم وجود فائض كبير في قوة العمل في الاقتصاد الماليزي، نظراً للحجم المحدود من السكان (٢٠ مليون نسمة)، مما أدى إلى الاعتماد على قوة العمل الوافدة التي يقدرها بعض الخبراء بنحو مليون إلى مليون ونصف عامل(٥). وفي تقدير أستاذ الاقتصاد البارز محمد عارف، أن الاعتماد على قوة العمل الوافدة (التي كانت في معظمها قوة عمل غير ماهرة أو نصف ماهرة) كان له انعكاسات سلبية على مجرى التطور الاقتصادي والاجتماعي في ماليزيا. وقد تمثلت هذه الآثار السلبية في نوعين من الآثار:

١ ـ انخفاض مستوى المهارات لقوة العمل الوافدة، مما أدى إلى تعويق عملية التطوير التقاني، وإبطاء عملية رفع كفاءة تكوين المهارات لقوة العمل في الصناعة الماليزية، ولا سيما في قطاع الصناعة التحويلية.

٢ ـ انخفاض مستوى الأجور النقدية، نتيجة وجود جيش الاحتياط من العمال الوافدين، الأمر الذي أدى إلى ضعف انسياب أثر النشاط الاقتصادي من القمة إلى القاعدة، مما أدى إلى عدم حدوث تحسن ملموس في توزيع الدخل الشخصي في الاقتصاد الماليزي.

وبهذا الصدد، يرى بعض الخبراء، (وعلى رأسهم البروفسور عارف)، أن المشكلة الرئيسية التي طبعت مسار التنمية الماليزي، خلال فترة الرواج ١٩٨٨ ـ ١٩٩٧، تمثلت في الإفراط في التوسع والتحديث، مما أدى إلى تبديد جانب مهم من الموارد المتاحة. ولذا فإن السؤال المطروح، في ضوء التجربة الماليزية، هو: ما هو معدل السرعة الأمثل الذي يمكن أن ينمو به الاقتصاد الوطني، من دون أن يصطدم ببعض القيود الحاكمة: قصور الأيدي العاملة الوطنية، من ناحية، وعدم كفاية عناصر البنية التحتية، من ناحية أخرى. وكيف يمكن ضمان درجة عالية من الاستدامة (Sustainability) في وتائر النمو المرتفعة؟

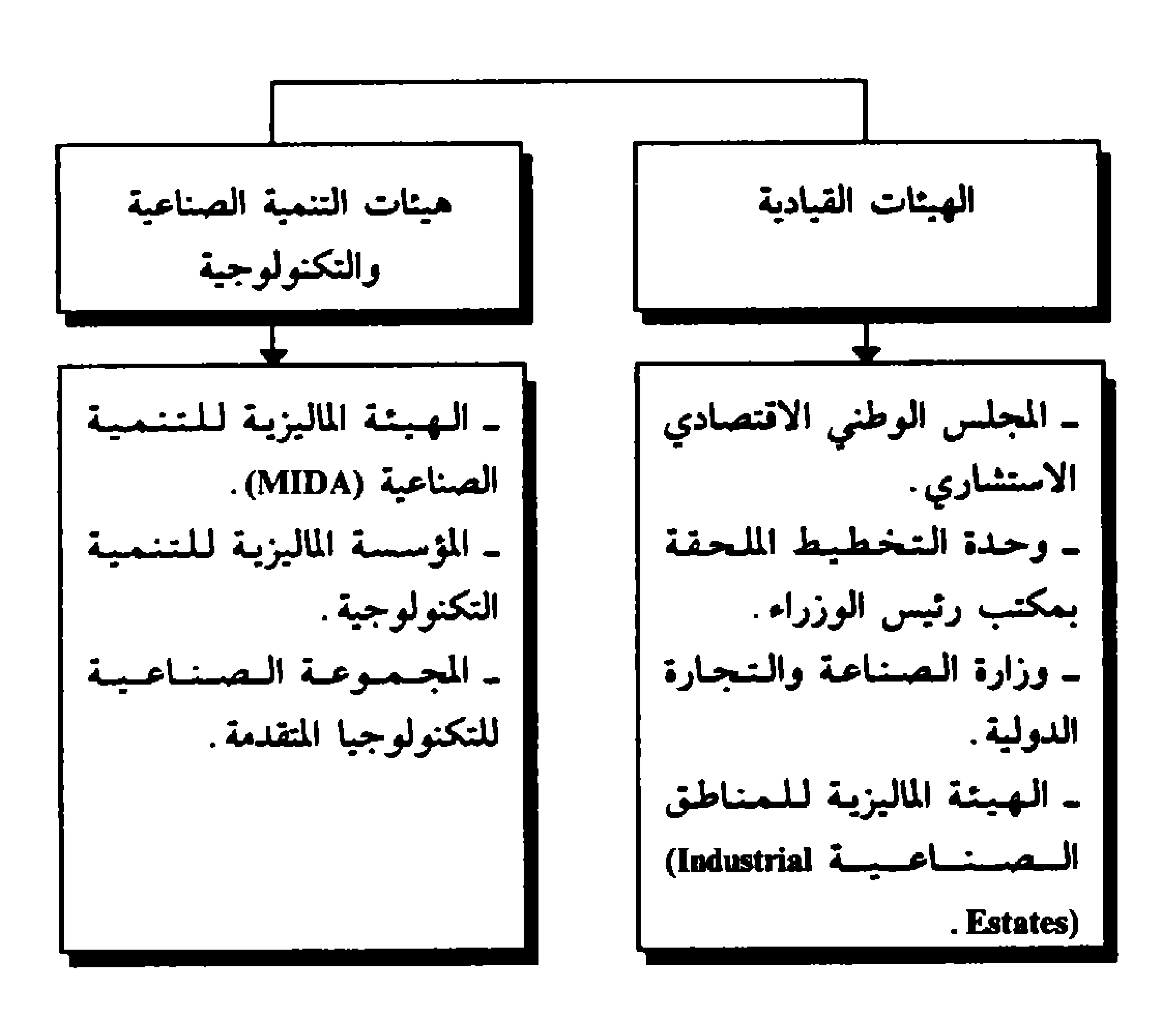
ولعل الدرس المستفاد من تجربة ماليزيا، وغيرها من بلدان العالم النامي، هو أن التوسع الشديد يحمل في طياته مخاطر انخفاض معدلات النمو في المستقبل. وهكذا فإن ضبط سرعة التوسع في معدلات النمو والتحديث في الاقتصاد القومي، وفقاً للقدرة الاستيعابية (أو «الهضمية») للاقتصاد الوطني، تعتبر قضية مهمة وجوهرية ودرساً مهماً يجب استخلاصه من التجربة الماليزية في النمو والتنمية.

---

(٥) مقابلة مع محمد عارف، مدير المعهد الماليزي للبحوث والدراسات الاقتصادية، آب/أغسطس ١٩٩٨.

وأخيراً، لا بد من الإشارة إلى أهمية المنظومة المؤسسية التي شكلت الإطار المساند لعمليات التنمية في ماليزيا، على النحو الذي يوضحه الشكل رقم (٢ ـ ٢).

الشكل رقم (٢ ـ ٢)
ماليزيا: الإطار المؤسسي لأغراض التخطيط من أجل التنمية



الفصل الثالث

كوريا الجنوبية: أنضج النمور الآسيوية

مقدمة

منذ بداية الستينيات، أصبح الاقتصاد الكوري من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم. فجهود التنمية التي انطلقت بشكل قوي في ظل حكومة بارك شونغ هي (Park Chung Hee)، قد نجحت في تحويل هيكل الصناعة الوطنية من صناعة كثيفة العمالة، قائمة على الإحلال محل الواردات، إلى صناعة كثيفة رأس المال، وإلى اقتصاد موجَّه بالدرجة الأولى نحو التصدير. فلقد سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٨٠) متوسط نمو سنوياً ٨,٧ بالمئة. كذلك نمت الصناعة التحويلية، بمتوسط سنوي قدره ١٣,٥ بالمئة خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٦). وخلال الفترة ذاتها، سجلت الصادرات نمواً بمتوسط سنوي ٢٦ بالمئة، كما بلغ نصيب الصادرات نحو ١٥ ـ ٤٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي[١]. وكلها مؤشرات تعكس أهمية وجدية حجم الإنجاز التنموي في كوريا الجنوبية.

ولقد لعبت الدولة دوراً مركزياً في عملية إعادة ترتيب العلاقات الاجتماعية الزراعية، والحث على التوسع في رأس المال التجاري ثم تحويله في ما بعد إلى استثمارات صناعية. كما لعبت الفئة الرأسمالية البازغة، والمتمثلة في عدد من المجمعات الصناعية الكبرى (Chaebols)، دوراً مهماً في عملية النهضة الصناعية والقفزة التصديرية الكبرى في كوريا الجنوبية، بالتنسيق والتوافق الكامل مع السياسات الحكومية.

(١) S. Shilovtsov, «Economic Modernization in South Korea,» *Far Eastern Affairs*, no. 5 (1989).

ولقد ساعد على ذلك أن كوريا الجنوبية تعد واحدة من أكبر الدول في العالم المتلقية للمساعدات الأجنبية، وخاصة خلال فترة الحرب الباردة، غداة الحرب العالمية الثانية. فلقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية نحو ١٢,٦ مليار دولار في شكل مساعدات اقتصادية وعسكرية خلال الفترة ما بين عامي ١٩٤٦ و١٩٧٦. كما تلقت كوريا أيضاً نحو ١,٩ مليار دولار من المؤسسات المالية الدولية، ونحو بليون دولار من اليابان[٢].

وخلال الفترة الثانية، الممتدة بين منتصف السبعينيات ومنتصف التسعينيات، اعتمدت كوريا بدرجة أكبر على الجهد الادخاري الذاتي في تحقيق عمليات التراكم الرأسمالي. ولم يعد الجهد الإنمائي في كوريا الجنوبية مجرد نتاج للحرب الباردة، كما كان الحال من قبل، بل تحولت كوريا الجنوبية إلى نمر حقيقي له ديناميته الذاتية، كما تشير إلى ذلك بيانات الجدول رقم (٣ ـ ١).

الجدول رقم (٣ ـ ١)
كوريا الجنوبية: مساهمة الاستثمارات الأجنبية
إلى إجمالي الاستثمارات (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠) (مليار وان)[١]

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
إجمالي الاستثمارات	٣٠,٥١	٣٩,٩٥	٤٠,٤٢	٥١,٠٤	٦١,١٣
إجمالي التكوين الرأسمالي المحلي	٢٦,٤٩	٣١,٩٤	٣٩,٢١	٤٧,٦٩	٦٢,٧٣
جملة الاستثمارات الأجنبية	٤,٠٢	٨	١٠,٢١	٣,٣٤	١,٦١-
حصة الاستثمارات الأجنبية من إجمالي الاستثمارات (بالمئة)	١٣	٢٠	٢٥	٦,٥	٢,٦-

(١) «الوان» هو العملة الكورية الوطنية.

المصدر: National Statistical Office (1991),

نقلاً عن: Abdulkareem M. Alamri, «Dependency Approval: An Examination of Korean Economic Development,» (Ph. D. Dissertation, Seoul University (South Korea), 1996).

أولاً: مؤشرات الأداء التنموي

حقق الاقتصاد الكوري قفزة إنمائية هائلة منذ منتصف الثمانينيات، حيث تسارعت معدلات النمو نتيجة زيادة حجم الصادرات والاستثمارات، الناتجة من

---

(٢) انظر: Lin Chun, «China Today: Money Dissolves the Commune,» *New Left Review* (September - October 1993), p. 93.

زيادة حجم الطلب الأجنبي على المنتجات الكورية.

ويوضح الجدول رقم (٣ ـ ٢) تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال الفترة: ١٩٨٧ ـ ١٩٩٤، وهي الفترة التي شهد فيها الاقتصاد الكوري الجنوبي، قفزة مهمة في الأداء التنموي. فقد ارتفعت نسبة الاستثمارات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٣٠ بالمئة عام ١٩٨٧ إلى ٣٦ بالمئة عام ١٩٩٤، تم تمويلها تقريباً بواسطة المدخرات المحلية التي ظلت عند مستوى ٣٥ بالمئة طوال الفترة. كما تحقق فائض في ميزان المدفوعات خلال معظم الفترة. وارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي من ٣,٦ مليار دولار أمريكي عام ١٩٨٧ إلى نحو ٢٥ مليار دولار عام ١٩٩٤.

ولقد عانى ميزان المدفوعات الكوري حالة عجز خلال عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، نتيجة العجز الشديد في الميزان الجاري، كما يوضح الجدول رقم (٣ ـ ٢). وقد صاحب ذلك تخفيض قيمة العملة الكورية مقابل الدولار الأمريكي. وبدءاً من عام ١٩٩٢، تحقق فائض كبير في ميزان المدفوعات وتحسنت أحوال الميزان التجاري إلى حد كبير.

ولقد أسفرت عملية التنمية في كوريا عن تحولات هيكلية مهمة في بنية الصناعة التحويلية، إذ تشير بيانات الجدول رقم (٣ ـ ٣) إلى أن إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية قد تضاعف مرات عدة خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠).

كذلك حدثت تحولات هيكلية مهمة في تركيبة الإنتاج في قطاع الصناعة التحويلية، ولا سيما في مجال التحول الكبير من الصناعات الخفيفة كثيفة العمالة إلى الصناعات الثقيلة كثيفة رأس المال، كما هو موضح في الجدول رقم (٣ ـ ٤). فعند بداية السبعينيات، كان الوزن النسبي للصناعات الثقيلة يشكل ٣٣ بالمئة فقط من إجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية، بينما مثلت الصناعات الخفيفة ٧٦ بالمئة من الإجمالي. وبحلول حقبة التسعينيات انعكس الوضع، شكلت الصناعات الثقيلة ٦٥ بالمئة من إجمالي ناتج الصناعة التحويلية، بينما شكلت الصناعات الخفيفة نحو ٣٥ بالمئة من إجمالي ناتج الصناعة التحويلية.

الجدول رقم (٣ ـ ٢)

كوريا الجنوبية: تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي (١٩٨٧ ـ ١٩٩٤)

(مليون دولار أمريكي)

المؤشر	١٩٨٧	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	١١,٥	٦,٤	٩,٥	٩,١	٥,١	٥,٨	٨,٤
معدل نمو الرقم القياسي لأسعار المستهلك (بالمئة)	٣,٠	٥,٧	٨,٦	٩,٣	٦,٢	٤,٨	٦,٢
معدل نمو عرض النقود (بالمئة)	١٨,٨	١٩,٨	٢١,٢	١٨,٦	١٨,٤	١٨,٦	١٥,٦
معدل الفائدة (بالمئة)	١٢,٦	١٥,٢	١٦,٥	١٨,٩	١٦,٢	١٢,٦	١٢,٩
سعر الصرف الإسمي	٨٢٢,٥٧	٦٧١,٤٩	٧٠٧,٧٦	٧٣٣,٣٥	٧٨٠,٦٥	٨٠٢,٦٧	٨٠٣,٤٥
(معدل التغير) (بالمئة)	٦,٦٨-	٨,٢٠-	٥,٤١	٣,٦٢	٦,٤٥	٢,٨٢	٠,١٠
سعر الصرف الحقيقي الفعال	١١٣,٩٠	٩٩,٢٣	١٠٠,٠٠	١٠٣,٢٧	١١١,٦٤	١١٩,٠٧	١٢٤,٥٩
نسبة الاستثمار/الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٢٩,٨	٣٣,٦	٣٦,٩	٣٨,٩	٣٦,٦	٣٥,١	٣٥,٩
نسبة الادخار/الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٣٥,٥	٣٥,٧	٣٥,٥	٣٥,٧	٣٤,٥	٣٤,٨	٣٤,٨
الموازنة الحكومية (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	٠,٨٤	٠,٣٢	٠,٠٦	١,٠١-	٠,٢٩-	٠,٠٥	٠,١٨
الميزان الجاري	٩٨٥٤	٥٠٥٥	٢١٧٩-	٨٧٢٨-	٤٥٢٩-	٣٨٥	٤٥٣١-
نسبة الميزان الجاري/الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٧,٣٩	٢,٢٩	٠,٨٧-	٢,٩٩-	١,٤٨-	٠,١٢	١,١٩-
حساب رأس المال	٥٨٤٣-	٣٤٢٣-	٣٨٨١	٤٢٢٧	٨٣٤٣	٦٨٧٩	٩٠٢٥
نسبة حساب رأس المال/الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٤,٣٨-	١,٥٥-	١,٥٤	١,٤٥	٢,٧٣	٢,٠٧	٢,٣٨
ميزان المدفوعات	٥٢٠٢	٢٤٥٣	٢٧٣٩-	٣٧٤١-	٤٨٩٨	٦٥٤٢	٢٨٢٢
احتياطيات النقد الأجنبي	٣٥٦٦	١٤٩٧٨	١٤١٥٣	١٣٣٠٦	١٦٦٤٠	١٩٧٠٤	٢٥٠٣٢

المصـــــــدر: Yung Chul Park and Chi-Young Song, *Managing Foreign Capital Flows: The Experience of Korea, Thailand, Malaysia and Indonesia,* Working Paper; no. 163 ([n. p.]: Economics Working Paper Archive, 1996), http://ideas.uqamca/ideas/data/Papers/wpawuwpma9807002.html.

الجدول رقم (٣ ـ ٣)
كوريا الجنوبية: تطور نمط نمو قطاع الصناعة التحويلية
(١٩٧٠ ـ ١٩٨٩) (مليار وان)

	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٩
(١) الناتج المحلي الإجمالي	٢٧٦٧,٩	٣٨٠٤١,١	٧٢٦٤٤,٣	١٤٢٢٦٦,٨
(٢) ناتج قطاع الصناعة التحويلية	٥٨٨,٣	١١٢٩٨,٥	٢٢٣٧٥,٣	٤٤٤٦٠,٤
مساهمة «قطاع الصناعة التحويلية» في توليد الناتج المحلي الإجمالي (٢)/(١) (بالمئة)	٢١,٣	٢٩,٧	٣٠,٨	٣١,٣

المصدر: Bank of Korea, *National Accounts, 1990,*

نقلاً عن: Alamri, Ibid.

الجدول رقم (٣ ـ ٤)
كوريا الجنوبية: تطور الوزن النسبي للصناعات الثقيلة والخفيفة
في هيكل الصناعة التحويلية (١٩٧١ ـ ١٩٩٠)

	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٩	١٩٩٠
الصناعات الثقيلة	٣٣	٤١	٥٠	٥٢,٢	٦٣,٢	٦٥
الصناعات الخفيفة	٦٧	٥٨,٩	٥٠	٤٧,٨	٣٦,٨	٣٥

المصدر: Korean National Statistical Office, *Major Statistics of Korean Economy* (1990),

نقلاً عن: Alamri, Ibid.

ومن ناحية أخرى، لحقت تحولات مهمة بهيكل قوة العمل في الاقتصاد الكوري خلال العشرين سنة الحرجة في المسار التنموي الكوري الممتدة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٠، إذ ازداد النصيب النسبي للعمالة في قطاع الصناعة التحويلية من نحو ١٣ بالمئة من إجمالي قوة العمل عند بداية السبعينيات إلى نحو ٢٥ بالمئة عند نهاية الثمانينيات (الضعف تقريباً). وفي الوقت نفسه، انخفض النصيب النسبي للعاملين في قطاع الزراعة من نحو ٤٨ بالمئة عند بداية السبعينيات إلى ١٦ بالمئة عند نهاية الثمانينيات.

الجدول رقم (٣ ـ ٥)

كوريا الجنوبية: تطور النصيب النسبي لتوزيع قوة العمل بحسب فروع النشاط الاقتصادي الرئيسية (١٩٧١ ـ ١٩٩٢) (نسبة مئوية)

سنوات مختارة	الأنصبة النسبية لقوة العمل			
	الزراعة	الصناعة التحويلية	قطاعات أخرى (خدمية وغيرها)	الإجمالي
١٩٧١	٤٨,٤	١٣,٣	٣٨,٣	١٠٠
١٩٨١	٣٤,٢	٢٠,٤	٤٥,٤	١٠٠
١٩٩٢	١٦	٢٥,٢	٥٨,٨	١٠٠

المصادر: World Bank: *World Development Report, 1993* (Oxford: Oxford University Press, 1993), and *World Tables, 1993* (Washington, DC: The Bank; Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1993), and International Labour Office [ILO], *Year-book of Labour Statistics* (various years).

ثانياً: نظام المجمعات الصناعية العملاقة (Chaebols) كقاطرة لعملية التنمية في كوريا الجنوبية

عند دراسة التجربة الكورية في التنمية، من الصعب تجاهل الدور المحوري للمجمّعات الصناعية العملاقة (Chaebols) كلاعبين رئيسيين على المسرح الاقتصادي منذ الخمسينيات. ولقد ظلت الـ «Cheabols» تحت قيادة وإشراف المؤسسين الأصليين حتى منتصف الثمانينيات. ولم يكن هناك فصل واضح بين الملكية والإدارة، هذا بالإضافة إلى وجود علاقات شخصية وثيقة بين هؤلاء المؤسسين والرئيس الكوري[٣].

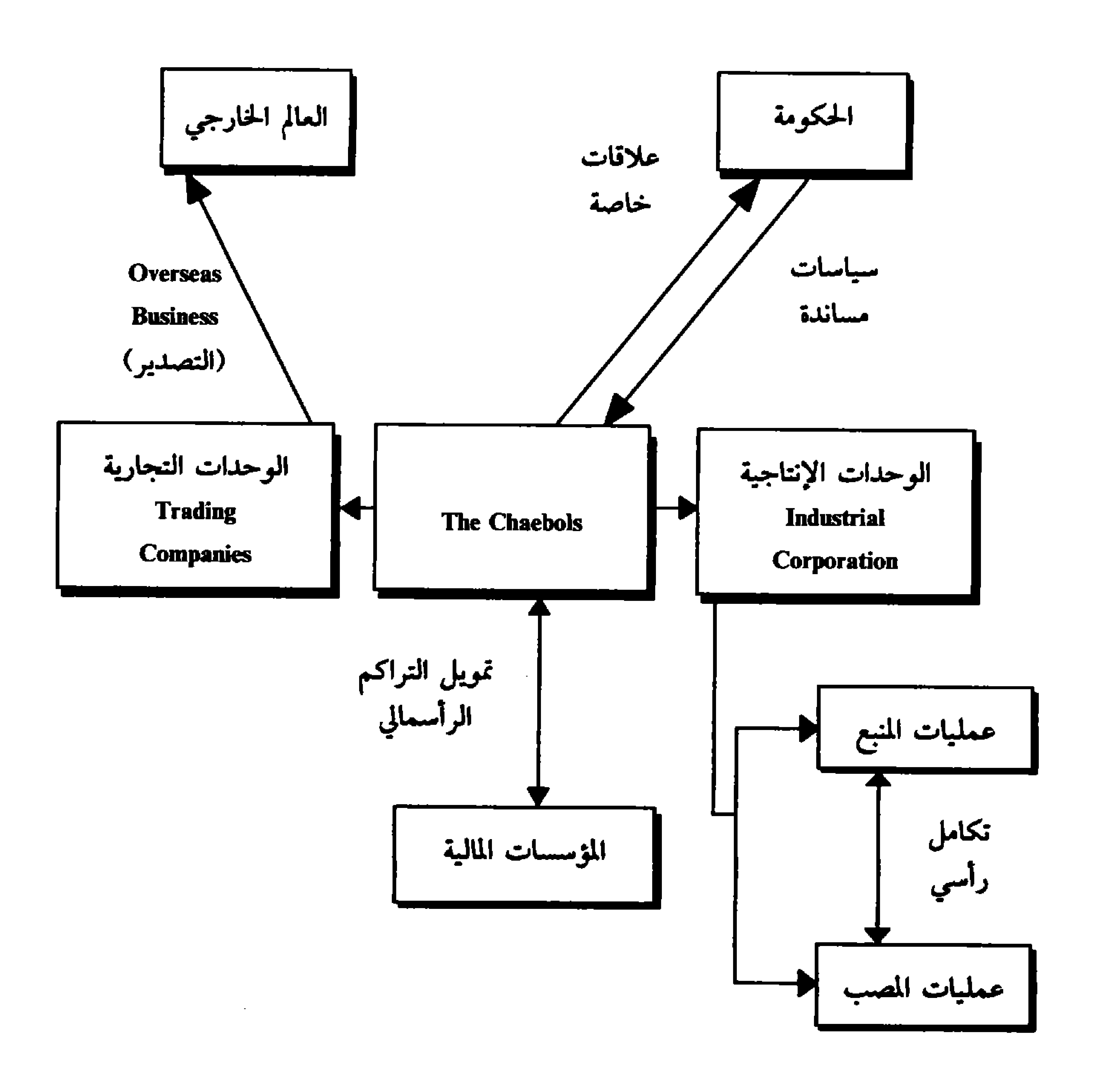
وقد لجأت الـ Chaebols الكبرى إلى تبني استراتيجيات تقوم على دمج العمليات الإنتاجية، والأنشطة التسويقية التمويلية الضرورية في إطار المجمع الصناعي العملاق نفسه. كذلك حرصت الـ Chaebols على تحقيق درجة عالية من

(٣) Y. Fukagawa, «Cheabol - led High Growth System in South Korea,» paper presented at: *East Asian Development Experience: Economic System Approach and Its Applicability,* edited by Toru Yanagihara and Susumu Sambommatsu, I. D. E. Symposium Proceedings; no. 17 (Tokyo: Institute of Developing Economies, 1997), p. 88.

التكامل الرأسي، وخاصة بين العمليات والصناعات عند المنبع (Upstream Industries)، والعمليات والصناعات عند المصب (Downstream Operations)، مما يجعلها مؤسسات عملاقة متعددة الأذرع (انظر الشكل رقم (٣ ـ ١)). وكمثال واضح لذلك، كانت الأنشطة الخاصة بصناعة الغزل والنسيج داخل كل Chaebol، تمتد من صناعة الألياف التركيبية إلى صناعة ماكينات النسيج إلى صناعة الملابس الجاهزة.

الشكل رقم (٣ ـ ١)

كوريا الجنوبية: علاقات «التشابك» و«التداخل» بين المجمعات الصناعية العملاقة (Chaebols) والحكومة والمؤسسات المالية والتجارية



المصدر: هذا الشكل من تركيب الباحث.

ويلاحظ أن تشابكات رأس المال داخل الـ Chaebols، قائمة بقوة نظراً لحقوق الملكية المتقاطعة والمتبادلة (Cross-holdings) للشركات الشقيقة والتابعة، كما يوضحها الشكل رقم (٣ ـ ١). ولقد ساعد تنويع الأنشطة داخل الـ Chaebols (رأسياً وأفقياً)، والنمو الهائل لحجم أعمالها، على أنها أصبحت في مأمن من الفشل، وبحسب تعبير أحد الكتاب الأكاديميين: «The Chaebols grew too big to fail»[٤].

ويمكن توصيف أنشطة وسلوك الـ Chaebols، كما جاء في العديد من الكتابات، بأنها أقرب ما تكون إلى نظام احتكار القلة (Oligopoly)، على النحو الذي جاء في الكتب الاقتصادية المدرسية، بما في ذلك احتكار «المعلومات» و«قنوات التمويل». ويوضح الشكل رقم (٣ ـ ٢) درجة التنوع الكبيرة في الأنشطة الاقتصادية، وتعدد الأذرع للمجمع العملاق المعروف باسم (Daewoo).

الشكل رقم (٣ ـ ٢)
كوريا الجنوبية: درجة التشعب وتنوع الأنشطة الاقتصادية للمجمع العملاق (Daewoo) عند نهاية التسعينيات

- شركة دايو للتجارة.
- شركة دايو للصناعات الثقيلة.
- شركة دايو لسيارات الركوب.
- شركة دايو لمبيعات السيارات.
- شركة دايو للمركبات التجارية.
- شركة دايو لإدارة رأس المال.

- شركة دايو للسندات.
- شركة دايو للبناء والتشييد.
- شركة دايو لقسم بناء السفن.
- شركة دايو للإلكترونيات.
- شركة دايو للاتصالات والحاسبات الشخصية.

ومن ناحية أخرى، فإن أهم ما يميز الهيكل التمويلي أن نسب المديونية إلى حقوق الملكية كانت مرتفعة للغاية في الشركات الكورية الكبرى. فلقد توسعت

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٩٥.

تلك «المجمعات الصناعية الكبرى» بشكل هائل، بحيث أصبحت عاجزة عن تمويل أنشطتها ومواصلة نموها من خلال مواردها الذاتية. وقد فضلت الاعتماد على الاقتراض من القطاع المصرفي، ومن أسواق المال غير الرسمية، كبديل من إصدار أسهم جديدة، وذلك حتى لا تفقد العائلات المالكة لـ (Chaebols) السيطرة على مقدرات الأمور. ونتيجة لهذه السياسة، بلغت نسبة الدين إلى رأس المال لأكبر ثلاثين مجمع صناعي (Chaebols)(٥)، نحو ٣٨٨ بالمئة في عام ١٩٩٦، بينما بلغت هذه النسبة نحو ٦٠٠ ـ ٧٠٠ بالمئة في بعض المجمعات الصناعية الفردية(٦).

ويلقي الجدول رقم (٣ ـ ٦) الضوء على مصادر تمويل عمليات التنمية في كوريا خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠، مقارنة بحالة اليابان وألمانيا خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٩. وتشير بيانات هذا الجدول إلى أن نسبة السندات والقروض إلى جملة مصادر التمويل قد شكلت نحو ٤٢ بالمئة مقارنة بـ ١٩ بالمئة في حالة ألمانيا، و٣٨,٤ بالمئة في حالة اليابان.

الجدول رقم (٣ ـ ٦)
التوزيع النسبي لمصادر تمويل عمليات التنمية
(ألمانيا، اليابان، كوريا الجنوبية) (نسبة مئوية)

مصادر التمويل	١٩٧٠ ـ ١٩٨٩		١٩٧٥ ـ ١٩٩٠
	ألمانيا	اليابان	كوريا الجنوبية
أرباح محتجزة	٦٢,٤	٤٠	٣٠
إصدارات أسهم جديدة	٢,٣	٣,٩	١٢,٨
سندات	٠,٩	٣,٩	١٢
قروض مصرفية	١٨	٣٤,٥	٢٩,٥
تسهيلات ائتمانية تجارية	١,٨	١٥,٦	٧,٨
مصادر أخرى	١٤,٦	٢,١	٧,٨
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: Ajit Singh, *Financial Crisis in East Asia: The End of the Asian Model,* Discussion Paper; no. 24 (Geneva: International Labour Office, Development Policies Department, 1998).

---

(٥) تمثل نحو ٣٥ بالمئة من إجمالي الإنتاج الصناعي في كوريا.

(٦) Georges Soros, *The Crisis of Global Capitalism: Open Society Endangered* (New York: Public Affairs, 1998), p. 138.

وطوال حقبة السبعينيات، كان هناك نوع من الحوار بين الدولة والمجمعات الصناعية الكبرى (Chaebols) حول السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية، مما أثر في مسيرة وتوجهات هذه الشركات، واستراتيجيات النمو فيها، والعلاقات بينها وبين الشركات الأخرى، وكذلك العلاقة بينها وبين الموردين من الباطن (Sub-contractors).

نظام الحوافز المالية

قامت الحكومة بالسيطرة المباشرة على قنوات وحوافز التمويل في الاقتصاد الكوري. فالمصارف الخاصة، التي تم تأميمها خلال إدارة بارك شونغ هي، قد تمت خصخصتها مرة أخرى في الثمانينيات تحت إدارة شون دو ـ هوان (Chun Do-Hwan)، مع تحديد سقف لحيازة الأسهم المملوكة بواسطة المجمعات الصناعية الكبرى (Chaebols) بنسبة لا تتجاوز ٥ بالمئة. ورغم خصخصة المصارف، فقد مارست الحكومة تأثيراً قوياً على توجهات الائتمان في هذه المصارف، حتى نهاية الثمانينيات.

وبصفة عامة، فلقد اتسم النظام المالي الكوري بسمات أساسية كالتالي:

أ ـ الكثافة في استخدام القروض الداعمة للسياسات الاقتصادية (Policy Loans).

ب ـ معدلات منخفضة، بشكل مصطنع، لأسعار الفائدة.

ج ـ وجود أسواق مالية غير منظمة للإقراض، ولكنها تعمل كأسواق حقيقية.

وقد حاولت الحكومة توجيه المجمعات الصناعية الكبرى (Chaebols) إلى الصناعات المستهدفة عن طريق تقديم دعم مالي لها، رغم مقدرتها على الحصول على تمويل كافٍ من المؤسسات المالية النظامية. وقد اعتمد صندوق الاستثمار القومي» (NIF)، الذي يقدم القروض الداعمة للسياسات الاقتصادية، على بنوك الاستثمار للحصول على ٤٠ بالمئة من تمويله، والباقي من مدخرات صناديق البريد.

وقد تم توجيه نحو أكثر من ٧٠ بالمئة من التمويل المتاح لصندوق الاستثمار القومي نحو الصناعات الثقيلة والمشروعات الكيماوية. وخلال الفترة الممتدة، بين عامي ١٩٧٢ ـ ١٩٨٠، تم استخدام نحو ٤٨ بالمئة من جملة الائتمان المحلي في شكل قروض داعمة للسياسة الاقتصادية. كما زادت الفجوة بين معدلات أسعار الفائدة بين قروض السياسة الاقتصادية والقروض المصرفية العادية بنحو ٥ بالمئة. وعلاوة على ذلك، فإن أي شخص (أو منشأة) يقوم بالتصدير، كان يمكن له أن

يحصل أيضاً على حزمة تمويل تفضيلي، تصل فيه معدلات الفائدة إلى مستويات سالبة.

ثالثاً: دور رأس المال الأجنبي في مسيرة التنمية الكورية

لعبت السياسات الحكومية في كوريا الجنوبية دوراً حاسماً تجاه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية (المباشرة وغير المباشرة). ففي كانون الثاني/يناير ١٩٦٠، أصدرت الحكومة قانون تحفيز الاستثمارات الأجنبية. وقد تضمن هذا القانون تدابير لجذب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، على رأسها: التفضيلات الضريبية، ضمانات تحويلات الأرباح، عدم التمييز في المعاملة بين الشركات المحلية والأجنبية، وكذلك عدم وجود حد أدنى للمشاركة المحلية. ومع ذلك، فقد تم التراجع عن السياسة المرنة، حيث أدخل المزيد من القواعد الصارمة في عام ١٩٧٣.

ولعل من أهم ما تضمنته هذه القواعد الجديدة، اعتبار مشروعات الاستثمار الأجنبي غير مرحَّب بها، إذا كانت:

١ ـ تؤدي إلى تشوهات في أنماط العرض والطلب المحلي للمواد الخام والسلع الوسيطة.

٢ ـ تنافس الشركات المحلية في الأسواق العالمية في النوع نفسه من المنتجات.

٣ ـ هدفها هو الربحية من استغلال الأرض في المضاربة في العقارات.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد قامت الحكومة أيضاً، في محاولتها للحد من دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بوضع حد أقصى للمشاركة الأجنبية بنسبة ٢٠ بالمئة من جملة رأس المال المستثمر، وذلك باستثناء بعض الحالات منها: المشروعات التي تنتج للتصدير فقط، المشروعات ذات الكثافة التقانية العالية.

كما اقتضت السياسات الحكومية المشاركة المحلية بنسب تفوق ٥٠ بالمئة في المشروعات التالية:

١ ـ كثيفة العمالة.

٢ ـ ذات التشغيل المحدود للخامات والسلع الأوّلية (Bonded Processing).

٣ ـ المعتمدة على قاعدة الموارد المحلية.

٤ ـ الموجهة للأسواق المحلية.

وأخيراً، فقد وضعت هذه القيود حداً أدنى للاستثمار في المشروع عند مستوى ٥٠ ألف دولار، ارتفع إلى ١٠٠ ألف دولار عام ١٩٧٤، ثم تمت زيادته

إلى ٢٠٠ ألف دولار في عام ١٩٧٥، ثم ارتفع مرة أخرى إلى نصف مليون دولار عام ١٩٧٩.

وعندما أصبح صانعو السياسة على ثقة من أداء الاقتصاد الكوري، تم السعي لجذب المزيد من التقانة كثيفة رأس المال، مما أدى إلى تساهل الحكومة في سياستها تجاه الاستثمارات الأجنبية، حيث قامت بتعديل قانون تحفيز رؤوس الأموال الأجنبية عام ١٩٨٤. وقد تضمن هذا التعديل التقليل من عدد المشروعات غير المقبولة، كما تضمن أيضاً نظاماً جديداً لاختصار الوقت للموافقة على مشروعات الاستثمار الأجنبي، كما أن الشروط التي كانت تقيد نسبة الملكية الأجنبية قد تم التخفيف منها أيضاً، حيث أصبحت السياسة التقانية أقل تقييداً. ويوضح الجدول رقم (٣ ـ ٧) أنماط تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى كوريا الجنوبية خلال حقبة الثمانينيات. ويلاحظ أن المساهمات النقدية (في شكل قروض) هي النمط السائد على تدفقات الأموال إلى كوريا.

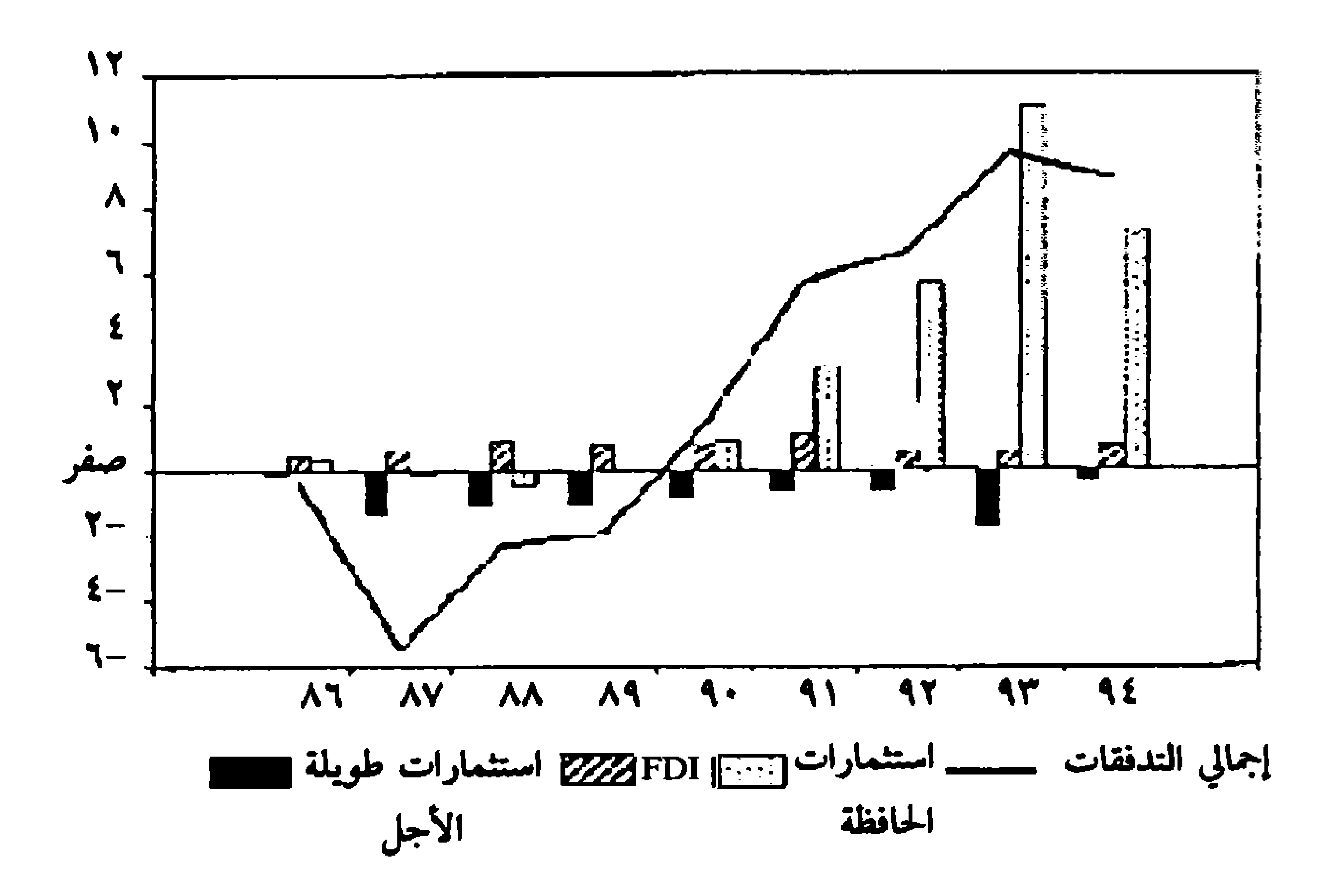
الجدول رقم (٣ ـ ٧)
كوريا الجنوبية: تطور إجمالي القروض والاستثمارات الأجنبية المباشرة
(١٩٨٠ ـ ١٩٨٩) (مليار دولار)

السنة	إجمالي القروض الأجنبية (١)	الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الرصيد التراكمي) (٢)	إجمالي القروض + الاستثمارات الأجنبية المباشرة (٣)	(٢)/(٣) (بالمئة) (٤)
١٩٨٠	٢٩,٥	٢,١	٣١,٦	٦,٦
١٩٨١	٣٢,٤	٢,٢٢	٣٤,٦٢	٦,٤٥
١٩٨٢	٣٧,٣	٢,٣٧	٣٦,٦٧	٥,٩
١٩٨٣	٤٠,٤	٢,٥	٤٢,٩	٥,٨
١٩٨٤	٤٢,١	٢,٦	٤٤,٧	٥,٨
١٩٨٥	٤٧,١	٢,٨	٤٩,٩	٥,٦
١٩٨٦	٤٦,١	٣,٠٥	٤٩,١٥	٦,٢
١٩٨٧	٣٨,٨	٣,٥٣	٤٢,٣٣	٨,٣
١٩٨٨	٣٥,٧	٤,١٥	٣٩,٨٥	١٠,٤
١٩٨٩	٣٣,١	٥,٠٥	٣٨,١٥	١٣,٢

المصادر: بيانات العمود الأول أخذت من: World Bank, *World Debt Tables, 90/1991*, vol. 1.
بيانات العمود الثاني أخذت من: Alamri, «Dependency Approval: An Examination of Korean Economic Development».

ولكن خلال فترة التسعينيات، كان الجانب الأكبر في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة إلى كوريا هو استثمارات المحفظة المالية، كما هو موضح في الشكل رقم (٣ ـ ٣) الذي يعرض تطور تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة خلال الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٤، مقسمة إلى: قروض طويلة الأجل، استثمارات أجنبية مباشرة، استثمارات الحافظة، وقنوات التمويل الأجنبية الأخرى.

الشكل رقم (٣ ـ ٣)
كوريا الجنوبية: تطور هيكل تدفقات
رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٤)
(مليارات الدولارات الأمريكية)



فلقد ازداد صافي استثمارات الحافظة الصافية من نحو ٢٩ مليون دولار أمريكي فقط عام ١٩٨٩ إلى ٣,٢ مليار دولار أمريكي عام ١٩٩١، ثم قفز إلى ١١

مليار دولار عام ١٩٩٣. أما القيمة التراكمية خلال الفترة ١٩٩١ ـ ١٩٩٤، فقد بلغت ٢٧,٢ مليار دولار أمريكي، تمثل حوالى ٨٨ بالمئة من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة خلال تلك الفترة.

ورغم أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان المصدر الرئيسي للتدفقات الوافدة في النصف الثاني من الثمانينيات، فإنه خلال النصف الأول من التسعينيات، أصبحت كوريا أقل جاذبية نسبياً للاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة الزيادات الكبيرة في نفقات الإنتاج. بينما سجلت القروض الأجنبية طويلة الأجل رصيداً سالباً (إقراض صاف للخارج).

رابعاً: تطور نمط توزيع الدخل

أوضحت العديد من الدراسات أن توزيع الدخل في كوريا الجنوبية لم يعكس فجوة كبيرة بين الفئات العليا والمتوسطة، كما هو موجود بالفعل في العديد من البلدان النامية الأخرى. وتشير العديد من الكتابات إلى أن توزيع الدخول في كوريا الجنوبية كان أكثر اعتدالاً من معظم بلدان العالم الثالث.

وتشير بيانات الجدول رقم (٣ ـ ٨) إلى ارتفاع ملموس في درجة تمركز الدخول في المناطق الحضرية في كوريا الجنوبية، حيث ارتفع «معامل جيني» من ٠,٢٨٥ في منتصف الستينيات إلى ٠,٣٥٦ عند نهاية الثمانينيات. ورافق ذلك تدهور الحصة النسبية للـ ٤٠ بالمئة الأدنى من السكان في المناطق الحضرية خلال الفترة نفسها من ٢٢,٦ بالمئة إلى ١٧,٥ بالمئة. وفي المقابل، ارتفع النصيب النسبي لخمس السكان الذي يتربعون على قمة التوزيع، من ٤١,٨ بالمئة عند منتصف الستينيات إلى ٤٥,٤ عند نهاية الثمانينيات.

وهكذا يتضح أن عمليات النمو السريع في كوريا الجنوبية، لم تؤد إلى تدهور كبير في توزيع الدخل، خلال المراحل الأولى للنمو، على عكس الفرض المشهور لـ (Kuznets)، الذي يفترض أن توزيع الدخل بين الأفراد يتجه إلى مزيد من عدم العدالة خلال الفترات الأولى من التنمية والنمو الاقتصادي.

الجدول رقم (٣ ـ ٨)

كوريا الجنوبية: تطور اتجاهات توزيع الدخل (١٩٦٥ ـ ١٩٨٠)

المؤشرات	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٨٠
معامل جيني:				
ـ جميع الأسر	٠,٣٤٤	٠,٣٣٢	٠,٣٨١	٠,٣٨٩
ـ جملة الأسر في الحضر	٠,٢٨٥	٠,٢٩٥	٠,٣٢٧	٠,٣٥٦
ـ جملة الأسر في الريف	٠,٤١٧	٠,٣٤٦	٠,٤١٢	٠,٤٠٥
نصيب الـ ٤٠ بالمئة الأدنى (بالمئة):				
ـ جميع الأسر	١٩,٣	١٩,٦	١٦,٩	١٦,١
ـ الأسر في الحضر	٢٢,٦	٢١,٢	١٩,٥	١٧,٥
ـ الأسر في الريف	١٤,١	١٨,٩	١٥,٤	١٥,٣
نصيب الـ ٢٠ بالمئة الأعلى (بالمئة):				
ـ جميع الأسر	٤١,٨	٤١,٦	٤٥,٣	٤٥,٤
ـ الأسر في الحضر	٣٨	٣٨,٦	٤٠,٦	٤٢,٢
ـ الأسر في الريف	٤٧	٤٣	٤٨,٧	٤٦,٩

المصـــدر: Sang-Mok Suh and Korea Development Institute [KDI], *Economic Growth and Change in Income Distribution: The Case of Korea* (Seoul: KDI, 1985), p. 9.

خامساً: مسيرة التنمية في كوريا الجنوبية: نظرة تقويمية

بدأت مسيرة التنمية في كوريا بتدشين أول خطة للتنمية فيها عام ١٩٦٢، بعد عام واحد من تولي الجنرال بارك شونغ هي مقاليد السلطة (١٩٦١). وعند مطلع الستينيات، شكلت صادرات السلع الأولية: الحديد الخام، الحرير الخام، فحم الانتراسيت، والسمك، نحو أكثر من ٤٨ بالمئة من إجمالي الصادرات الكورية. وبحلول عام ١٩٧٠ شكلت المنسوجات والملبوسات وحدها نحو ٤١ بالمئة من إجمالي الصادرات الكورية. ويوضح الشكل رقم (٣ ـ ٤) مدى عمق التحولات التي لحقت بالهيكل الصناعي وسلة الصادرات الكورية، خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٩٥.

وقد ظل تطور الهيكل الصناعي في كوريا محكوماً بالسياسات الصناعية الحكومية ذات الطابع الانتقائي وليس مجرد صدى لمؤشرات السوق(٧). وتكاد تجمع الكتابات الأكاديمية وتحليلات الخبراء على أن الهيكل الصناعي في كوريا الجنوبية

(٧) Fukagawa, Ibid., p. 95.

الشكل رقم (٣ ـ ٤)

كوريا الجنوبية: تطور «مسار التنمية» وديناميكية الصادرات (١٩٦٠ ـ ٢٠٠٠)

فترة الستينيات	فترة السبعينيات	منتصف الثمانينيات	منتصف التسعينيات
صادرات سلع أولية شكلت صادرات الحديد الخام، الحرير والسمك، نحو ٤٨ بالمئة من إجمالي الصادرات الكورية.	شكلت صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة نحو ٤١ بالمئة من إجمالي الصادرات الكورية.	شهدت تنوع الهيكل الصناعي وتعقده: • صناعة الصلب. • بناء السفن • صناعة السيارات. • الصناعات الإلكترونية.	

محور الزمن

إنما هو نتاج السياسات الحكومية التدخلية والانتقائية، ولا سيما في المجالات التالية:

١ ـ دفع الشركات الصناعية على تكوين وحدات اقتصادية عملاقة لولوج الأنشطة الصناعية المتقدمة تقانياً، ولتحقيق الوفورات التقانية بهدف تحقيق قفزة تصديرية في المستقبل.

٢ ـ تقييد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، وذلك لتدعيم دور رأس المال الوطني في ملكية وحدات قطاع الأعمال الخاص.

٣ ـ تقديم تسهيلات كبيرة للمجمعات الصناعية العملاقة (Chaebols) من خلال نظام الحوافز المالية المتمثل في: نظام المعاملة الخاصة (Special Treatment Regime)، وقروض السياسات (Policy Loans) للأنشطة الصناعية المستهدفة، على النحو السابق ذكره.

وفي حالة كوريا الجنوبية، لم يكن المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمارات هو تدفقات «الاستثمار الأجنبي المباشر» (FDI)، كما كان الحال في سنغافورة، وماليزيا، والبرازيل، وشيلي، والأرجنتين، وإنما كان من خلال القروض الأجنبية التي تتعاقد عليها الدولة. وعلى عكس ما حدث في أغلب بلدان العالم النامي، لعب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) دوراً محدوداً نسبياً في مسيرة التنمية الكورية. فعلى سبيل المثال، لم يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر إلا بنسبة ١,٢ بالمئة فقط في إجمالي التكوين الرأسمالي المحلي خلال الفترة (١٩٦٢ ـ ١٩٧٩)، وكان تأثيره محدوداً وقاصراً على عدد قليل من القطاعات مثل: الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وصناعة الإلكترونيات، ومعدات النقل خلال فترة الثمانينيات.

وحول الدور المركزي الذي لعبته المجمعات الكبرى (Chaebols) في مسيرة التنمية في كوريا الجنوبية، قدرت مساهمة أكبر خمسين مجمعاً للأعمال، عند بداية التسعينيات، بنحو ١٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في كوريا. وعلى الصعيد العالمي، كان من بين قائمة أكبر ٥٠٠ شركة صناعية في العالم عام ١٩٩٠، إحدى عشر شركة كورية، أي ما يوازي عدد الشركات السويسرية الكبرى.

ومما يدل على درجة التمركز الاحتكاري للمجمعات الصناعية العملاقة (Chaebols) في بنية الاقتصاد الكوري، أنه من بين ٣٩ ألف منشأة مسجلة في قطاع الصناعة التحويلية، تنتمي ١ بالمئة فقط من هذه المنشآت إلى مجمعات صناعية كبيرة (Chaebols)، ولكنها ساهمت بنحو ٥٠ بالمئة من جملة الصادرات الصناعية في كوريا (١٩٩٤)، كما ساهمت في توليد ٣٠ بالمئة من القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية (١٩٩٠).

وإذا ما انتقلنا إلى القائمة التي تنشرها جريدة **فورتون** *(Fortune)*، والخاصة بأكبر ٥٠٠ شركة في العالم وفقاً لمعيار رأس المال، توجد عشرة مجمعات صناعية (Chaebols) كورية كبرى، على النحو التالي:

المجموعة	الترتيب
مجموعة سامسونغ (Samsung Group)	٢٣
هيونداي (Hyundai)	٢٥
غولد ستار (Goldstar)	٤٣
دايو (Daewoo)	٤٩
صنكيونغ (Sunkyoung)	٦٧
سانغيونغ (Sangyoung)	١٣٧
Korea Explosives	١٨٠
هيوسنغ (Hyosung)	٢٠٤
بوهانغ للمعادن (Pohang Iron and Steel)	٢٠٦
دوسان (Doosan)	٤١٢

كذلك لا بد من الإشارة إلى النظام الصارم للرقابة على النقد الأجنبي، الذي طبقته «كوريا الجنوبية»، لمنع تسرب حصيلة النقد الأجنبي إلى أنشطة غير إنتاجية في الداخل، أو الهروب إلى الخارج. ويغفل الكثرة من المحللين حقيقة مهمة وهي أن النمو الكبير لأنشطة البناء والتشييد الكبرى في ما وراء البحار منذ بدء السبعينيات، كان أحد أهم مصادر تمويل عمليات التراكم الرأسمالي في كوريا. وقد تميزت أعمال شركات البناء الكورية في الخارج بالانضباط الشديد لقوة العمل، وسرعة الإنجاز، واختصار المدد الزمنية والتسليم قبل المواعيد المقررة وبالجودة المطلوبة.

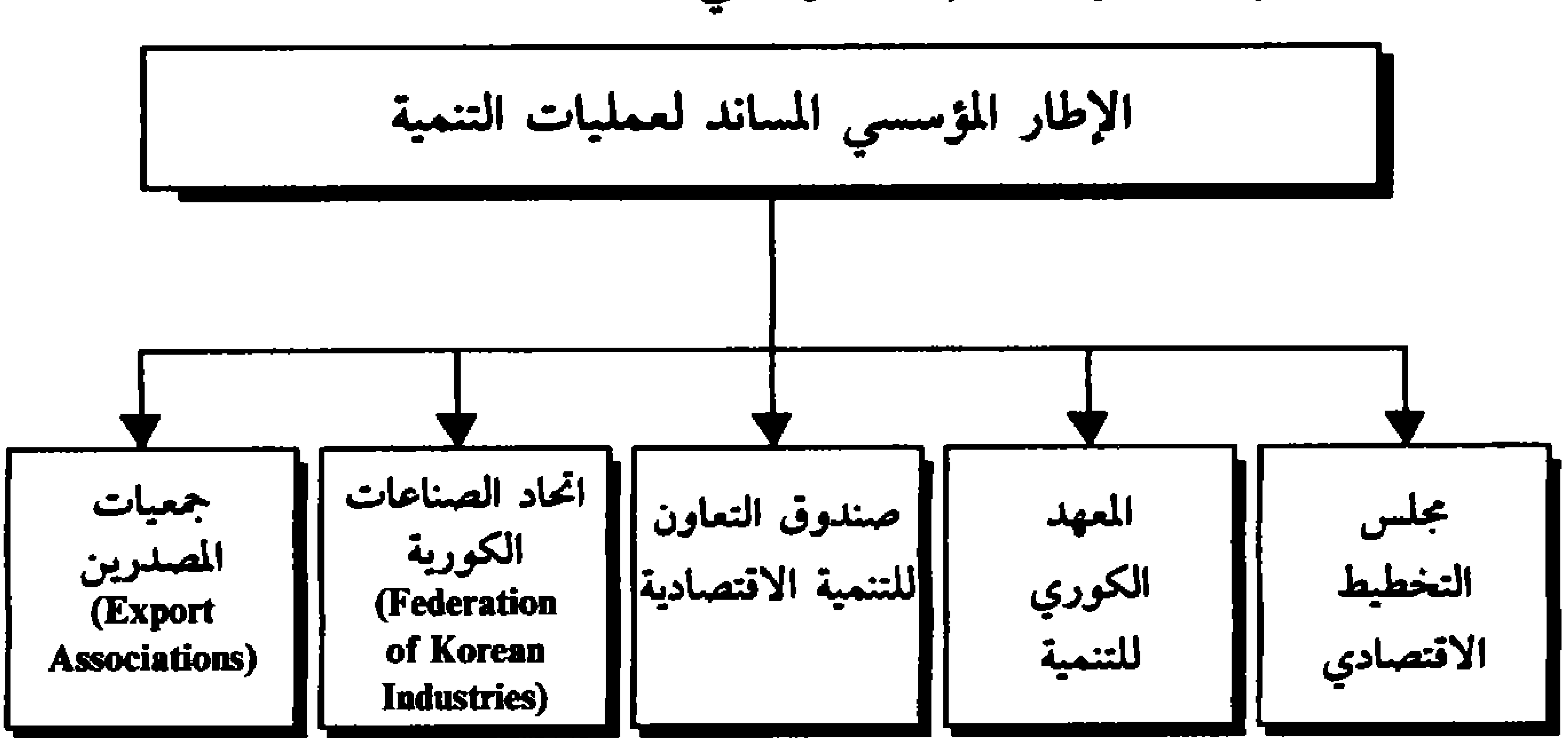
وجدير بالذكر أيضاً، أنه خلال فترات النمو العالي للاقتصاد الكوري، اعتمد الاقتصاد الكوري بشكل كبير على الاقتصاد الياباني لاستيراد حاجياته من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية، الأمر الذي أدى بدوره إلى تحقيق قدر كبير من التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية. وقد ساعد على ذلك التقسيم الديناميمي والمرن للأنشطة الصناعية والتسهيلات الإنتاجية، في ما بين الاقتصادين الياباني والكوري في إطار ما سمي نموذج الأوز الطائر، على النحو الذي نوضحه في

الفصل الثامن من الجزء الثاني من هذه الدراسة.

وختاماً، لا بد من الإشارة إلى الإطار المؤسسي المساند لعمليات التنمية في كوريا الجنوبية، على النحو المبين في الشكل رقم (٣ ـ ٥).

الشكل رقم (٣ ـ ٥)

كوريا الجنوبية: الإطار المؤسسي المساند لعمليات التنمية



الفصل الرابع

تايلاند: نمر آسيا المريض

أولاً: مؤشرات الأداء التنموي

حققت تايلاند نمواً اقتصادياً سريعاً منذ أواخر فترة الثمانينيات، حيث زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل نمو متوسط ٨,٣ بالمئة سنوياً خلال الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٤. ويمكن إرجاع هذا النمو المتسارع للاقتصاد التايلاندي، بدرجة كبيرة، إلى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة، التي بدأت تشتد وتيرتها منذ عام ١٩٨٨، إذ لعبت هذه التدفقات دوراً جوهرياً في توفير جانب كبير من التمويل الرأسمالي اللازم لسد الفجوة بين طاقة الادخار القومي وحجم الاستثمارات الكلية (راجع الشكل رقم (٤ ـ ١)).

وفي الوقت نفسه، كان على تايلاند أن تتعامل مع الآثار السلبية الناتجة من هذا الكم الهائل من التدفقات الوافدة من رؤوس الأموال الأجنبية. وفي هذا الصدد، حرصت الحكومة على تحقيق الاستقرار في سعر صرف العملة الوطنية. فقد ظل سعر صرف البات (العملة الوطنية التايلاندية) بالنسبة إلى الدولار الأمريكي مستقراً لدرجة كبيرة منذ عام ١٩٨٩. وهكذا ساعدت سياسة سعر الصرف المستقر على جذب رؤوس الأموال الأجنبية[١].

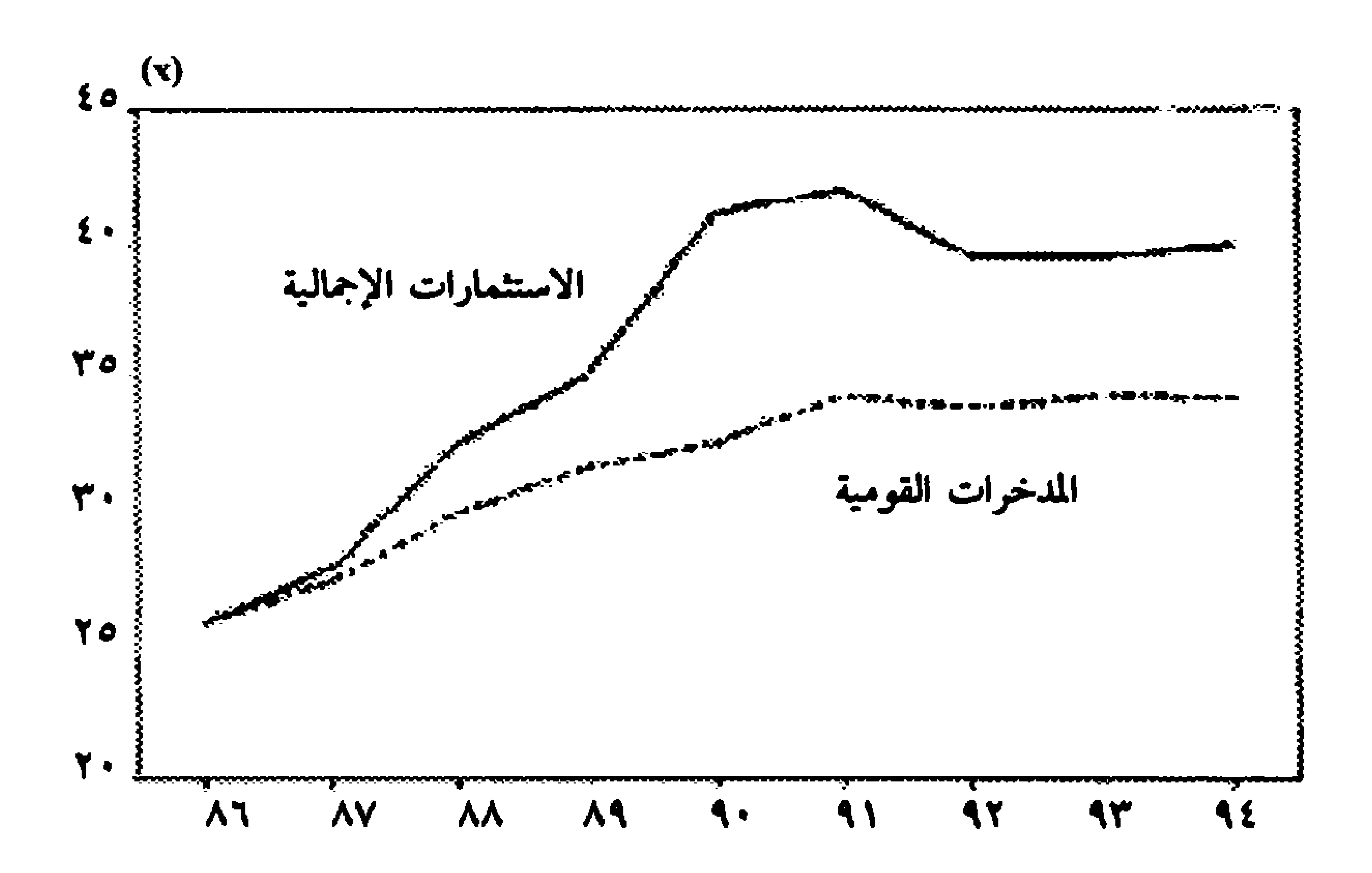
ومن جهة أخرى، أصبح لازماً على السلطات النقدية الحفاظ على استقرار سعر الصرف الاسمي، عن طريق اتباع سياسات التعقيم النقدي لامتصاص فائض السيولة الناتج من الزيادة في الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي، ومن خلال التدخل في سوق الصرف الأجنبي.

---

(١) Yung Chul Park and Chi-Young Song, *Managing Foreign Capital Flows: The Experience of Korea, Thailand, Malaysia and Indonesia*, Working Paper; no. 163 ([n. p.]: Economics Working Paper Archive, 1996).

الشكل رقم (٤ ـ ١)

تايلاند: تطور حجم المدخرات والاستثمارات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (١٩٨٦ ـ ١٩٩٤)



المصـــــدر: Michael Sarel, *Growth and Productivity in ASEAN Countries*, Working Paper; WP/97/97 (Washington, DC: International Monetary Fund, 1997).

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، قامت الحكومة التايلاندية بربط عملتها البات بسلة من العملات الأجنبية، بدلاً من ربطه بعملة واحدة فقط هي الدولار الأمريكي كما كان الحال في السابق. ورغم عدم الإعلان صراحة عن مكونات سلة العملات، إلا أن الأوزان الترجيحية الأعلى المكونة للسلة كانت من نصيب عملاء الشركاء الرئيسيين في التجارة مع تايلاند، وهم: الولايات المتحدة، واليابان، وألمانيا[٢].

وتشير بيانات الجدول رقم (٤ ـ ١) إلى تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في تايلاند خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٤. ويلاحظ أن ارتفاع حجم الطلب المحلي أدى إلى اختلال متزايد للميزان الجاري، حيث سجل عجز الميزان الجاري، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ٨,٧ بالمئة عام ١٩٩٠، بعد أن كان نحو ١,٢ بالمئة عام ١٩٨٧.

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٩ ـ ٣٠.

الجدول رقم (٤ ـ ١)

تايلاند: تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي (١٩٨٧ ـ ١٩٩٤)

(مليون دولار أمريكي)

المؤشر	١٩٨٧	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٩,٥	١٢,٢	١١,٦	٨,١	٧,٦	٨,٩	٨,٥
معدل نمو الرقم القياسي لأسعار المستهلك (بالمئة)	٢,٥	٥,٤	٥,٩	٥,٧	٤,١	٣,٥	٥,٣
معدل نمو عرض النقود (بالمئة)	٢٠,٤	٢٦,٣	٢٦,٧	١٩,٨	١٥,٦	١٨,٤	١٢,٩
معدل الفائدة (بالمئة)	٩,٥٠	٩,٥٠	١٢,٢٥	١٣,٦٧	٨,٨٨	٨,٦٣	٨,٤٦
سعر الصرف الإسمي	٢٥,٧٢	٢٥,٧٠	٢٥,٥٩	٢٥,٥٢	٢٥,٤٠	٢٥,٣٢	٢٥,١٥
(معدل التغير) (بالمئة)	٢,٢-	١,٦	٠,٥-	٠,٥-	٠,٣-	٠,٧-	
سعر الصرف الفعلي	١٠٣,٥	١٠١,٨	١٠٠,٠	١٠١,٠	١٠٢,٦	١٠٥,٦	١٠٦,١
نسبة الاستثمار الإجمالي/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٢٧,٩	٣٥,١	٣٤,١	٢٤,٠	٣٩,٥	٣٩,٥	٤٠,٠
نسبة الادخار الإجمالي/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٢٧,٤	٣١,٦	٣٢,٦	٣٤,٣	٣٣,٨	٣٤,٣	٣٤,٢
رصيد الموازنة الحكومية (بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي)	٠,٧-	٣,٥	٤,٩	٤,٠	٢,٥	١,٨	١,٨٧
رصيد الميزان الجاري	٣٦٦-	٢٤٩٨-	٧٢٨١-	٧٥٧١-	٦٣٥٥-	٧٠٤٧-	٨٤١٩-
نسبة رصيد الميزان الجاري/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	١,٢-	٣,٨-	٨,٧-	٨,٦-	٦,٠-	٥,٦-	٦,٠-
رصيد حساب رأس المال	١٠٦٢	٦٥٩٩	٩٠٩٨	١١٧٥٩	٩٧٩٧	١١٢٤٦	١٤٢٤٦
نسبة رصيد حساب رأس المال/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	٣,٤	١٠,١	١٠,٩	١٣,٤	٩,٣	٨,٩	١٠,٢
رصيد ميزان المدفوعات	٩٤٥	٥٠٢٩	٣٢٣٥	٤٦١٨	٢٩٢٥	٣٩٠٧	٤١٦٩
احتياطيات النقد الأجنبي	٣٩٠٦	٩٦٤١	١٣٢٤٧	١٧٢٨٧	٢٠٠١٢	٢٤٠٧٨	٢٨٨٨٤

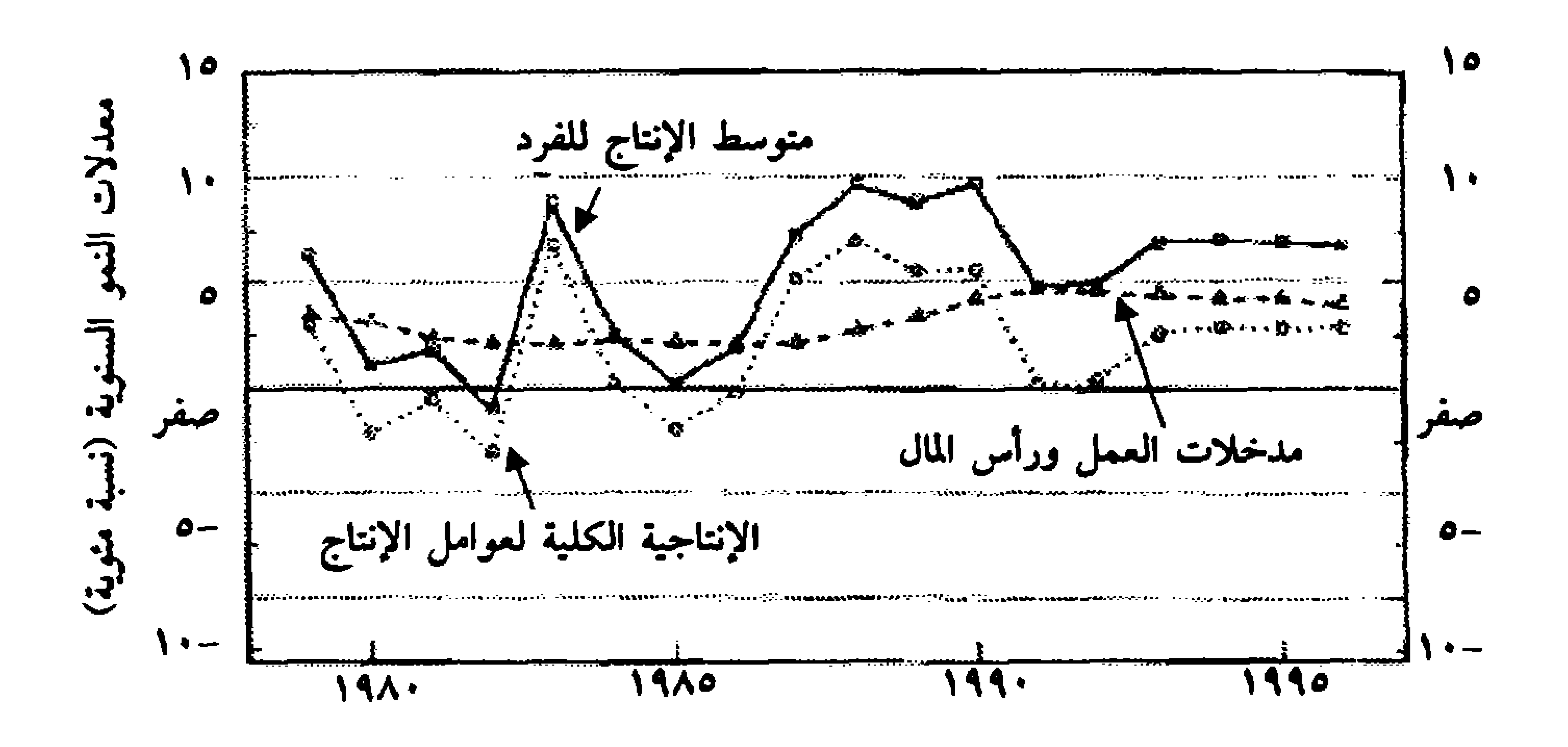
المصــــــدر: Yung Chul Park and Chi-Young Song, *Managing Foreign Capital Flows: The Experience of Korea, Thailand, Malaysia and Indonesia*, Working paper; no. 163 ([n. p.]: Economics Working Paper Archive, 1996), http://ideas.uqamca/ideas/data/Papers/wpawuwpma 9807002.html, table (3), p. 64.

ولقد ناقشت العديد من الكتابات الاقتصادية طبيعة العوامل المفسرة للنمو الذي شهدته بعض البلدان الآسيوية، وما إذا كان قد تحقق نتيجة نمو كم مدخلات الانتاج؟ أم أن السبب الرئيسي يعود إلى ارتفاع مستوى كفاءة عناصر الإنتاج، أو ما يسمى «الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج» (TFP). وفي الدراسة المهمة التي أنجزها الباحث ميشال سارل[٣]، للوقوف على محددات النمو والإنتاجية في بعض

(٣) Michael Sarel, *Growth and Productivity in ASEAN Countries*, Working Paper; WP/97/ 97 (Washington, DC: International Monetary Fund, 1997).

الدول الآسيوية، ومن بينها تايلاند، قام الباحث بتقدير معدل نمو كل من: الناتج المحلي الإجمالي، رأس المال المادي، والعمل، والإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج. وخلصت الدراسة إلى النتائج الموضحة في الشكل رقم (٤ ـ ٢).

الشكل رقم (٤ ـ ٢)
تايلاند: نمو الإنتاج، المدخلات، والإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج
(١٩٧٨ ـ ١٩٩٦)



المصدر: المصدر نفسه، الشكل رقم ١١ (أ)، ص ٢٦.

وتشير نتائج الدراسة المقارنة إلى أنه خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٩٦، كان معدل نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج الأعلى في سنغافورة، يليها تايلاند ثم ماليزيا[٤].

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٣.

ثانياً: دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مسيرة التنمية في تايلاند

شهدت تايلاند زيادة كبيرة في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة منذ عام ١٩٨٨، حيث زاد صافي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة من مليار دولار عام ١٩٨٧ لتصل إلى ٣ مليارات دولار عام ١٩٨٨، ثم قفزت إلى ١٤ مليار دولار عام ١٩٩٣. وعلى سبيل الإجمال، بلغ صافي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة خلال الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٤ حوالى ٦٦ مليار دولار، وهو ما يمثل ما يزيد على ثمانية أضعاف ما كانت عليه خلال حقبة الثمانينيات (١٩٨٠ ـ ١٩٨٧)(٥).

ويوضح الشكل رقم (٤ ـ ٣) تطور تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة إلى تايلاند خلال الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٤، مبوبة إلى قروض طويلة الأجل، استثمارات أجنبية مباشرة، استثمارات محفظة الأوراق المالية، بالإضافة إلى قنوات التمويل الأجنبية الأخرى. ويتضح من هذا الشكل أن قنوات التمويل الأجنبية الأخرى (اقتراض البنوك التجارية قصير الأجل، وودائع غير المقيمين بالعملة المحلية (البات))، كانت تمثل المصدر الرئيسي لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، في ما عدا عام ١٩٩١(٦).

ولقد شكلت الزيادة الكبيرة في ودائع غير المقيمين بعملة البات، حوالى ٧٠ بالمئة من قيمة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الأخرى، في بداية التسعينيات (١٩٩١ ـ ١٩٩٣). ويمكن إرجاع ذلك في الأساس إلى ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع في تايلاند مقارنة بمعدلاتها في اقتصادات الدول الصناعية، وحكومات الدول الأخرى، وذلك في ظل التوقعات السائدة حول استمرار استقرار سعر صرف العملة الوطنية التايلاندية (البات) إزاء الدولار الأمريكي.

وإذا ما انتقلنا إلى الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، يلاحظ أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى تايلاند ظل محدوداً نسبياً خلال النصف الأول من الثمانينيات، ومتقلباً لدرجة كبيرة نتيجة عدم استقرار أوضاع كلٍّ من

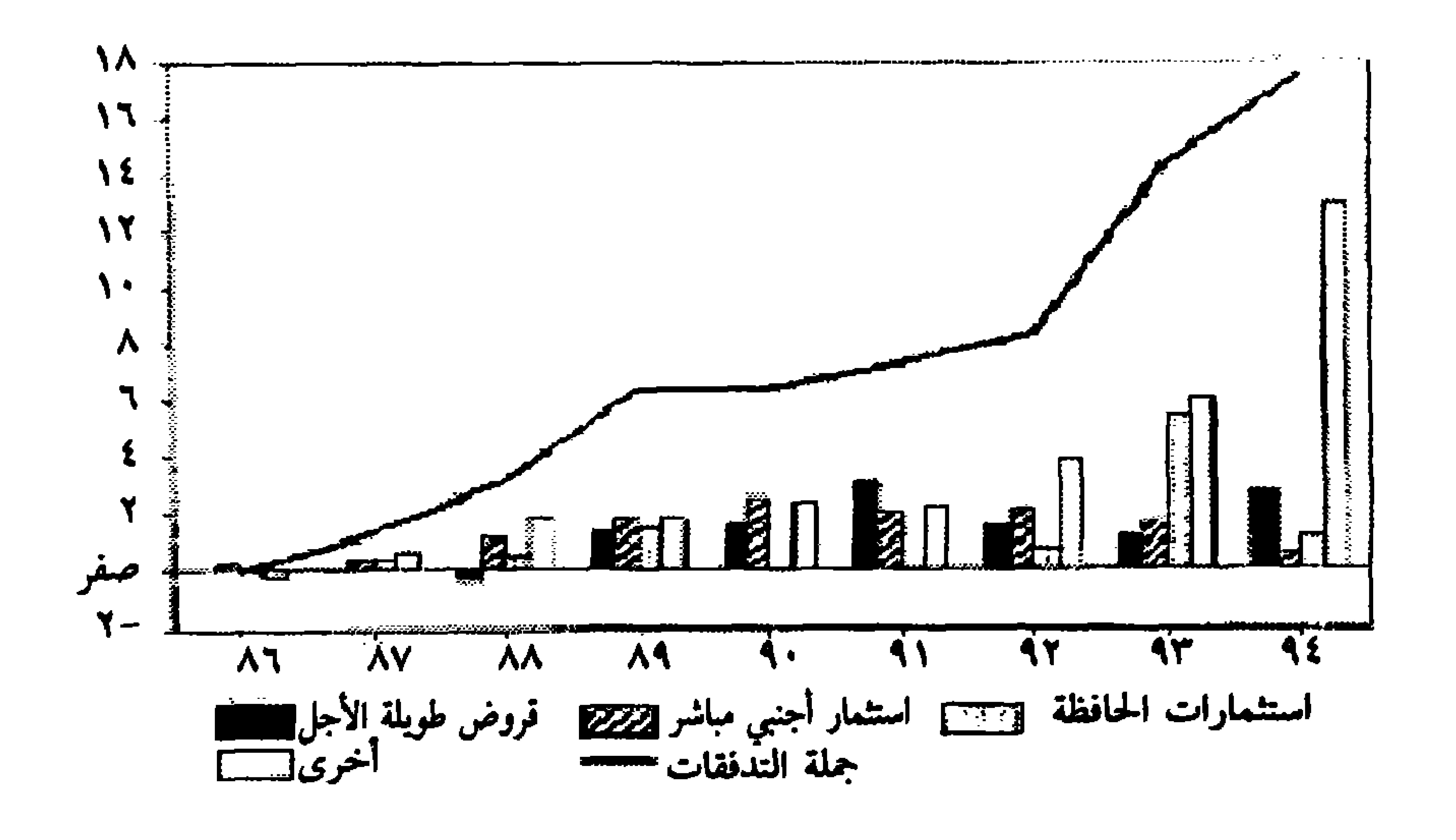
---

(٥) Yung Chul Park and Chi-Young Song, Ibid., p. 1.

(٦) المصدر نفسه، ص ٥ ـ ٦.

الاقتصادين المحلي والدولي. ثم بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى تايلاند يتزايد بخطوات متسارعة منذ عام ١٩٨٧، نظراً لارتفاع تكاليف عنصر العمل وارتفاع سعر صرف العملة في كل من اليابان والبلدان الآسيوية المصنعة حديثاً، ما أدى إلى إعادة توزيع أنشطتهم الإنتاجية، باتجاه تايلاند والبلدان الآسيوية الأخرى الآخذة في النمو، ذات التكلفة المنخفضة.

الشكل رقم (٤ ـ ٣)
تايلاند: تطور هيكل تدفقات
رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٤)
(مليار دولار أمريكي)



وهكذا زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى تايلاند بنحو ثلاثة أمثال، خلال عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨، ثم وصلت إلى الذروة عام ١٩٩٠ عند مستوى ٨ مليارات دولار. وتشير بيانات الجدول رقم (٤ ـ ٢) إلى تصاعد وتقلب حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى تايلاند خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٧.

الجدول رقم (٤ ـ ٢)
تايلاند: تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة
(١٩٩٠ ـ ١٩٩٧) (مليار دولار أمريكي)

١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
٨	٥	١٠	٤,٣	٥,٩	١٦,٥	١٣,١	١٠,٦

المصـــــــادر: Wisarn Pupphavesa and Bunluasak Pussarungsri, *FDI in Thailand* ([n. p.]: International Economic Relations Program, 1994), p. 2 (processed), and T. Ito, *Capital Flows in Asia*, NBER Working Paper; no. 7134 ([n. p.]: National Bureau of Economic Research, 1999), table 2, p. 35.

١ ـ توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقاً لفروع النشاط الاقتصـــادي

توجه الجانب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى تايلاند نحو القطاع الصناعي، حيث بلغت هذه النسبة أكثر من النصف من جملة الاستثمارات الأجنبية الصافية خلال عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨. وعلى الرغم من ذلك، فقد بدأت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة للقطاع الصناعي في الانخفاض بشدة منذ عام ١٩٨٨، إذ انخفض نصيبها النسبي من ٤٧ بالمئة عام ١٩٨٩ إلى ٣٢ بالمئة عام ١٩٩٢. وفي المقابل، ارتفع النصيب النسبي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، المتجهة إلى قطاع البناء والتشييد والقطاع المالي(٧).

وفي ما يخص توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين فروع النشاط الصناعي، يتضح من الجدول رقم (٤ ـ ٣) استحواذ صناعة الأدوات الكهربائية على النصيب الأكبر منها، حيث بلغ نصيبها النسبي نحو الثلث من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوجهة إلى القطاع الصناعي. وجاءت الصناعات الكيماوية، والآلات ووسائل النقل، والصناعات المعدنية، وصناعة المنسوجات، على رأس فروع النشاط الصناعي الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

(٧) Wisarn Pupphavesa and Bunluasak Pussarungsri, *FDI in Thailand* ([n.p.]: International Economic Relations Program, 1994), pp. 2-3 (processed).

الجدول رقم (٤ ـ ٣)

تايلاند: تطور توزيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحسب فروع النشاط الاقتصادي (١٩٨٠ ـ ١٩٩٢) (نسبة مئوية)

فروع النشاط الاقتصادي	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
المؤسسات المالية	٤,٥-	١٠,٥	١١,١-	١٢,١	١,٦	٢٧,٩-	٧,٤	٤,٩	٩,٢	٦,٢	٦,١	١٣,٣	١٢,٢
التجارة	١٩,٤	٧,٥	١٦,١	٢٠,٦	١٩,٦	٢٤,٤	٢٥,٨	٩,٤	١٣,٩	١٤,٩	٢٠,٩	١٤,٩	١٣,٢
التشييد	٢٠,٢	١٩,٩	١٧,٠	٩,٠	١١,١	٣٥,٧	١٧,٩	١٤,٩	٦,٦	٨,٦	٥,٣	٦,٥	٢٧,٠
التعدين والمحاجر	١٥,٤	١٢,٠	٣٨,٨	١٧,٧	٢٨,٩	١١,٦	٣,٥	٢,١	١,٧	١,٣	١,٨	٤,٠	٥,٨
الزراعة	٥,٤	٠,١	٠,٤	٠,٦	٠,٧	١,٧	٢,٩	٣,٢	١,١	١,٣	١,٢	١,٢	٠,٣-
الصناعة	٢٦,١	٣٩,٤	٢٨,٤	٣١,٢	٣٢,٨	٣٠,٦	٣٠,٧	٥٢,٥	٥٧,٨	٤٧,٩	٤٦,٥	٤٥,٤	٣٢,٥
ـ الأغذية	٢,٤	٢,٤	٥,٩-	٢,٦	١,١	٨,٩	٤,٢	٤,٨	٣,٨	٤,٣	٣,١	٣,٣	٢,٣
ـ المنسوجات	٥,٠-	٠,٥-	٩,٧	٠,٢	٤,٧	١,٣	١,٢	١١,٠	٤,٠	١,٥	٢,٨	٢,٢	٢,٧
ـ المنتجات المعدنية	١,٢	٢,٣	٢,٩	١٢,٤	٠,٨	٢,٨-	٠,٣-	٤,٠	٧,٦	٦,٠	٤,٥	٤,٣	٣,٢
ـ المنتجات الكهربائية	١١,٦	٩,٧	١٥,٤	٤,٨	١٠,٨	٦,٣	٨,٩	١٢,٦	٢٢,٦	١٩,٤	١٧,٣	١٧,٤	١١,٥
ـ آلات ومعدات النقل	٢,٤	٢,٠	٥,٢	٥,١	١,٢	٠,٧	٠,٢-	١,٨	٢,٣	٢,٤	٣,٩	٤,٢	٢,٠
ـ الكيماويات	٥,٥	٢,٨	٢,٥	٤,٣	٢,٩	١١,٠	٧,٠	٩,٦	٧,٠	٧,٦	٧,٤	٧,٥	٣,٠
ـ المنتجات البترولية	٠,١	١٩,٤	٣,٠	٠,٠	٩,٧	٠,٠	٠,١	٠,٢-	٢,٨	٢,٦-	١,٤	٠,٧-	٢,٤
ـ مواد البناء	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٩	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٠	٠,٣	٠,٧
ـ أخرى	٣,٠	١,٠	١,٥	١,٦	١,٥	٤,٣	٩,٨	٨,٨	٧,٨	٩,٠	٦,٠	٧,١	٥,٢
الخدمات	١٨,٠	١٠,٦	١٠,٣	٨,٧	٥,٢	٢٣,٩	١١,٨	١٣,٠	٩,٠	١٩,١	١٧,٥	١٠,٥	٦,٩
أخرى	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٠	٤,٢	٢,٧
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: Pupphavesa and Pussarungsri, Ibid.

٢ ـ توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقاً لبلدان المنشأة

تشير بيانات الجدول رقم (٤ ـ ٤) إلى الارتفاع الحاد في حجم الاستثمار الأجنبي الياباني المباشر المتجه إلى تايلاند عند نهاية الثمانينيات، وخاصة زيادة النصيب النسبي للاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من اليابان إلى تايلاند من حوالى ٤٤ بالمئة و٣٦ بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ على التوالي، ليصل إلى الذروة (٥٢ بالمئة) عام ١٩٨٨ من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة. بيد أن غلبة اليابان على الجانب الأكبر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى تايلاند لم تستمر طويلاً، حيث بدأ نصيبها النسبي في التراجع حتى وصل إلى ١٦ بالمئة عام ١٩٩٢. ويرجع السبب الرئيسي في هذا الانخفاض الحادث، عند بداية التسعينيات، إلى المشكلات الاقتصادية التي واجهتها اليابان، وتحول المستثمرين إلى توجيه أموالهم إلى جمهورية الصين الشعبية[٨].

ومن ناحية أخرى، سجلت تيارات الاستثمارات الأجنبي المباشر المتدفقة من الدول الآسيوية المصنعة حديثاً (غير متضمنة سنغافورة) ارتفاعاً كبيراً منذ عام ١٩٨٨، حتى بلغ نصيبها النسبي من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الثلث (٣٢ بالمئة) عام ١٩٩٢. وبالمثل فقد حقق الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من مجموعة بلدان الآسيان إلى تايلاند ارتفاعاً مهماً خلال عامي ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢.

ومن ناحية ثالثة، فقد ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الولايات المتحدة الأمريكية إلى تايلاند من حوالى ٧٢ مليون دولار عام ١٩٨٧ إلى نحو ٤٦٢ مليون دولار عام ١٩٩٢، ليمثل بذلك نحو ٢٢ بالمئة من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى تايلاند عند بداية التسعينيات.

٣ ـ التشريعات والحوافز المالية

قامت تايلاند، مثلها في ذلك مثل كلٍّ من ماليزيا وإندونيسيا بتحرير معاملات حساب رأس المال منذ وقت مبكر، حيث سبقت تلك البلدان كوريا في هذا المجال[٩]. وكانت تايلاند قد ألغت العديد من القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة السبعينيات، من خلال قانون Alien Business Law لعام ١٩٧٢، وقانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٧٧. وخلال النصف الثاني من فترة الثمانينيات، زادت خطى الحكومة التايلاندية نحو التحرير

---

(٨) المصدر نفسه.

(٩) انظر: Yung Chul Park and Chi-Young Song, Ibid.

الجدول رقم (٤ ـ ٤)
تايلاند: توزيع صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة وفقاً للجنسية (١٩٨٠ ـ ١٩٩٢) (نسبة مئوية)

الجنسية	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الولايات المتحدة الأمريكية	١٨,٨	٣٧,٤	١٩,٨	١٥,٤	٣٩,٤	٥٣,٧	١٨,٧	٢٠,١	١١,٤	١١,٤	٩,٠	١١,٥	٢١,٩
اليابان	٢٣,٣	٢١,٩	٢٣,٩	٢٩,٦	٢٧,٣	٣٤,٥	٤٤,١	٣٦,١	٥٢,٢	٤١,١	٤٣,٠	٣٨,٢	١٥,٩
البلدان الآسيوية المصنعة حديثاً	٢٩,٠	٥,٢	١٣,٧	١١,٢	٤,٢	١٨,٤	١٥,٨	١٦,٧	٢٢,٣	٢٤,١	٢١,٩	٢٨,٤	٣١,٧
تايوان	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٣	٠,٥	٣,٨	١,٩	٧,٦	١١,٢	١١,١	١١,٠	٥,٤	٤,١
هونغ كونغ	٢٨,٧	٥,٠	١٣,٧	١٠,٦	٣,٧	١٤,٦	١٣,٨	٨,٨	١٠,٠	١٢,٥	١٠,١	٢٢,٥	٢٧,١
كوريا الجنوبية	٠,٣	صفر	صفر	٠,٣	٠,١	٠,١-	٠,١	٠,٢	١,١	٠,٦	٠,٨	٠,٦	٠,٥
سنغافورة	٧,٢	١٥,٩	٩,٠-	٦,٨	١١,٨	٢٥,٣-	٥,٨	٥,٩	٥,٦	٦,٠	٩,١	١٢,٦	١٢,٥
مجموعة دول الآسيان	١١,١	١٦,٣	٨,٥-	٨,٧	١٢,٤	٢٤,٤-	٥,٢	٥,٩	٥,٩	٦,١	١٠,٠	١٢,٨	١٣,٣
دول أخرى	١٧,٨	١٩,٢	٥١,٠	٣٥,٢	١٦,٦	١٧,٧	١٦,١	٢١,٢	٨,٢	١٧,٢	١٦,١	٩,١	١٧,١
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الاقتصادي، بهدف جذب رؤوس الأموال الأجنبية، ما ساعد على استمرار النمو الاقتصادي المتسارع. وبينما تم إلغاء العديد من القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه لصناعات الإحلال محل الواردات خلال فترة السبعينيات، كان الاتجاه خلال حقبتي الثمانينيات والتسعينيات إلى خفض القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه لصناعات التصدير. ويعود ذلك في الأساس إلى التوقعات بأن التوسع في صناعات التصدير كثيفة العمل قد يساعد على ارتفاع معدلات التوظف، والمساعدة في خفض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

وبحلول عام ١٩٩١، تم السماح للمستثمرين الأجانب بتملك ١٠٠ بالمئة من المنشأة التي تقوم بتصدير إنتاجها بالكامل. كذلك تم منح حوافز استثمارية أخرى للاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة لقطاعات التصدير، من بينها العديد من الإعفاءات الضريبية. كذلك قدمت الحكومة التايلاندية حوافز لغير المقيمين، الذين يقومون بالاستثمار في أنشطة تصديرية تقع خارج مدينة بانكوك ـ العاصمة. وتضمن ذلك منح إعفاء لمدة خمس سنوات من التعريفة على الواردات من المواد الخام للشركات الأجنبية القائمة في المناطق البعيدة والنائية (Remote Areas)، والتي تصدر أكثر من ٣٠ بالمئة من جملة إنتاجها. وفي المقابل، يتم منح الإعفاء لمدة عام واحد في حالة الشركات التي تتخذ العاصمة بانكوك مقراً لها.

هذا ويمكن للشركات الأجنبية المقامة في المناطق النائية أن تتمتع بإعفاءات من الضريبة على الدخل لمدة تصل إلى ثماني سنوات. كذلك قامت الحكومة بخفض الحد الأعلى للتعريفة المفروضة على الواردات من ١٠٠ بالمئة إلى ٣٠ بالمئة في أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وفي ظل هذه الحزمة من الإجراءات والإعفاءات الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى تايلاند سنوياً من ٠,٤ مليار دولار عام ١٩٨٧ ليصل إلى ٢,٤ مليار دولار عام ١٩٩٠.

ثالثاً: مسيرة النمو والتنمية في تايلاند: نظرة تقويمية

يمكن تقسيم مسيرة النمو في تايلاند منذ الستينيات وحتى منتصف التسعينيات على النحو التالي:

١ ـ الفترة منذ بداية الستينيات حتى منتصف السبعينيات: كان المحرك الأساسي لعملية التنمية هو الإنفاق الواسع على مشروعات البنية التحتية، وبصفة خاصة الطرق، والسدود، ومحطات توليد الطاقة، وشبكة الاتصالات.

٢ ـ الفترة من منتصف السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات: تم التركيز في عمليات التنمية على الصناعات التصديرية كثيفة العمالة، المستندة إلى قاعدة الموارد المحلية، مثل الصناعات النسيجية، تجهيز السلع الغذائية، ولا سيما الأطعمة البحرية (Sea Food).

٣ ـ الفترة من منتصف الثمانينيات حتى منتصف التسعينيات: حيث كان التركيز في عمليات التنمية حول الصناعات الإلكترونية وتجميع السيارات التي تم التوسع فيها بواسطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI). وتشير الكتابات والتحليلات إلى أن درجة الكثافة الاستيرادية في هذا القطاع كانت تتراوح ما بين ٦٠ و٧٠ بالمئة. وخلال الفترة نفسها، لعبت الاستثمارات اليابانية والأمريكية دوراً كبيراً في هذا المجال، وبدرجة أقل الاستثمارات القادمة من كوريا الجنوبية وتايوان.

ومع بداية التسعينيات، اتجه جانب مهم من الاستثمارات (المحلية والأجنبية) نحو القطاع المالي وقطاع العقارات، حيث توسعت البنوك في عمليات الإقراض للمستثمرين في هذا النوع من الأنشطة. وبدءاً من منتصف التسعينيات، لعبت السياحة (بما فيها قطاع البغاء) دوراً مهماً في توليد النقد الأجنبي، إذ تشير بعض التقديرات إلى أن متوسط الدخل السنوي الناتج من السياحة خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥) بلغ نحو ٧ ـ ٨ مليارات دولار أمريكي في المتوسط[١٠].

ويمكن تصوير مصفوفة توزيع الاستثمارات الأجنبية في تايلاند بحسب فروع النشاط الصناعي على النحو التالي[١١]:

البلدان / الأنشطة	السبعينيات	الثمانينيات			
	اليابان	هونغ كونغ	الولايات المتحدة	تايوان	البلدان الأوروبية
السيارات	**				*
العقارات		*	*		
الإلكترونيات	*	*		*	
الاتصالات	*		*		*
لعب الأطفال		*		*	
المنسوجات	*	*		*	
الخدمات المالية	*		*		
التنقيب عن البترول			*		

(١٠) بالاستناد إلى مقابلة مع د. ويزارن بوبهافزا (Wisarn Pupphavesa)، ١٥/ ٩/ ١٩٩٨.

(١١) المصدر نفسه.

وعلى صعيد السياسات التعليمية والتقانية، كان هناك اتفاق، من واقع المقابلات التي أجراها الباحث في تايلاند، على أن السياسات التعليمية لم تكن على المستوى اللائق لمساندة عمليات التنمية، مقارنة بما حدث في كوريا الجنوبية وماليزيا. كذلك لم يكن هناك تطور كبير في مجال التقدم التقاني والبحوث والتطوير (R&D)، إذ تم الاعتماد بصفة أساسية على التقانة المستوردة من الخارج.

وعلى صعيد السياسات الاجتماعية وتوزيع الدخل، اتبعت الحكومة التايلاندية عدداً من الإجراءات السياسية تهدف إلى رفع مستوى الدخل وتحسين نوعية الحياة. وحتى تتحقق عدالة توزيع الدخل، ويصل عائد التنمية الاقتصادية إلى المناطق الريفية، فقد خصصت الحكومة لخطط التنمية الريفية نحو ٣,٥ مليار دولار أمريكي من ميزانية السنة المالية ١٩٩٧، بما يعادل ١١,٧ بالمئة من إجمالي الإنفاق الحكومي. وفي ظل هذه الخطة، قامت بمشروعات تطوير المجتمع الريفي والتنمية البشرية (١,٥ مليار دولار)، ومشروعات تدريبية (٠,٣ مليار دولار)، ومشروع لتحسين مشاركة الأفراد والتنظيم المحلي في الإدارة المحلية (٣٨ مليون دولار)، ومشروع للتنمية (١٩٥ مليون دولار)، ومشروع لتنويع الإنتاج والتوظف في المناطق الريفية (١٥ مليون دولار)[١٢].

وتشير بعض التقديرات إلى أن نحو نصف الزيادة المحققة في الناتج المحلي الإجمالي، خلال فترة الرواج في التسعينيات، ذهبت إلى العشرة في المائة الذين يتربعون فوق قمة الهرم التوزيعي للدخل[١٣].

وعلى الصعيد المؤسسي، لعب المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (National Board of Economic and Social Development) دوراً مهماً في توجيه عمليات التنمية خلال حقبتي الستينيات والسبعينيات. أما خلال حقبة الثمانينيات وحتى بداية التسعينيات، فقد لعب البنك المركزي التايلاندي دوراً مهماً في توجيه السياسات المالية والإنمائية، وتراجع دور المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومنذ بداية التسعينيات، بدأ مجلس الاستثمار (Investment Board) يلعب دوراً متنامياً في توجيه السياسات الإنمائية، لصالح دوائر رجال الأعمال ودوائر

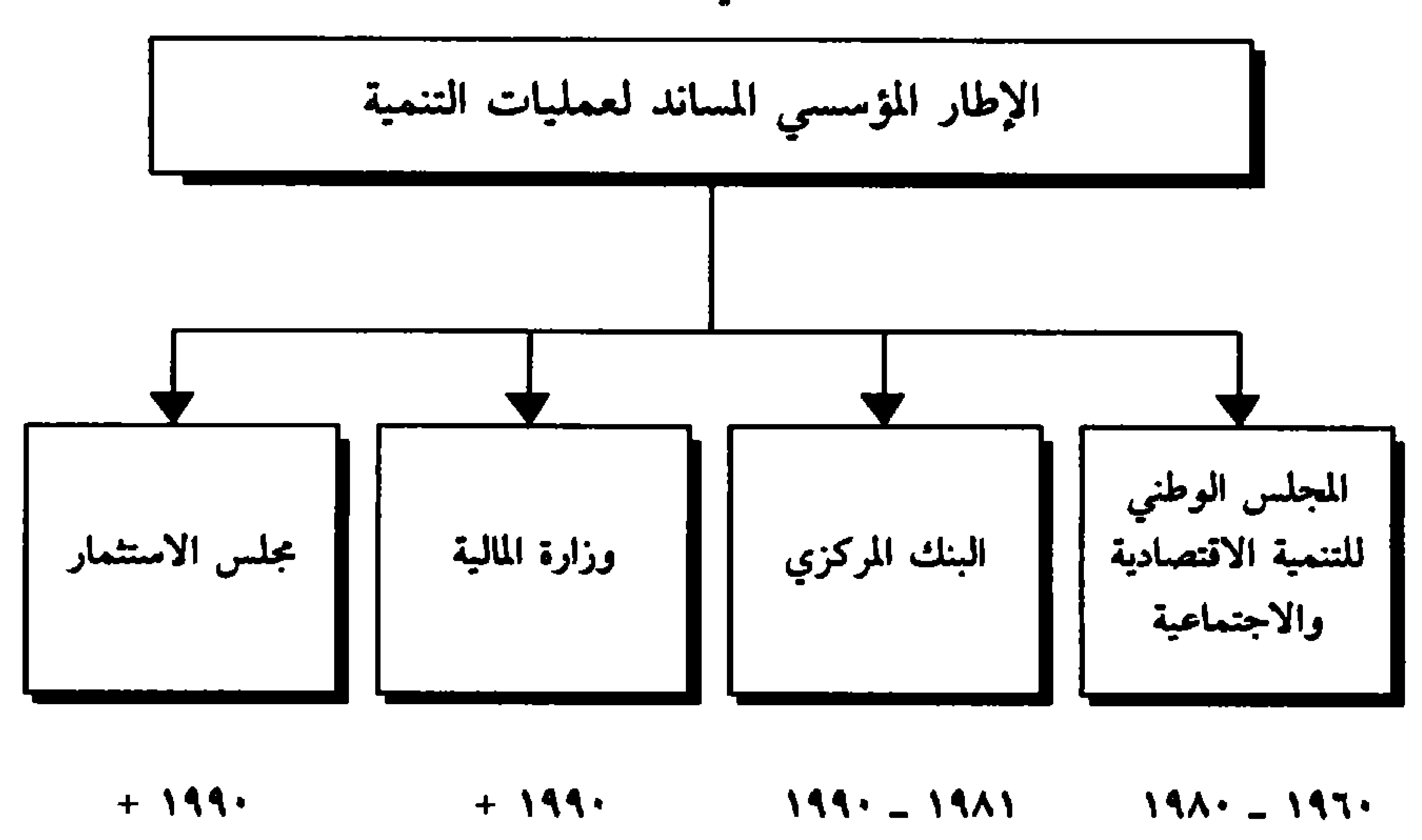
---

(١٢) Bank of Thailand, *Annual Economic Report, 1997*, p. 34.

(١٣) بالاستناد إلى مقابلة مع د. Pasuk Phongpaichit، كلية الاقتصاد، جامعة شولالونغكورن ـ بانكوك (Chulalongkorn University)، ١٤/٩/١٩٩٨.

المال في الخارج لتشجيع تدفقات رأس المال الأجنبي، من دون الاستناد إلى معايير واضحة لاستراتيجية التنمية. وظل ثنائي البنك المركزي ووزارة المالية يلعبان دوراً مهماً في مجال رسم وتوجيه السياسات المالية والنقدية. وإجمالاً، يمكن القول إن مركز الثقل في رسم السياسات المالية والإنمائية قد انتقل من المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (في الستينيات والسبعينيات وبداية الثمانينيات) ليحل محله مجلس الاستثمار في التسعينيات. ويوضح الشكل رقم (٤ ـ ٤) الإطار المؤسسي المساند لعمليات التنمية في تايلاند.

الشكل رقم (٤ ـ ٤)
تايلاند: الإطار المؤسسي المساند لعمليات التنمية



ويرى البعض أن هذا التطور في الإطار المؤسسي قد حول تايلاند إلى دولة رخوة (Soft State) مع بداية التسعينيات(١٤).

وفي تقدير الباحث أن نموذج النمو والرواج الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد التايلاندي منذ نهاية الثمانينيات، وحتى صيف ١٩٩٧، يعتبر نموذجاً لاقتصاد الفقاعة (Bubble Economy). فلقد اتسمت تلك الفترة بتصاعد الميل نحو المضاربة في أسواق الأراضي والعقارات، وكذا بورصات الأوراق المالية، ما أدى إلى تحقيق أرباح قدرية كبيرة من دون جهد مبذول أو إنتاج ملموس.

---

(١٤) المصدر نفسه.

ولقد ساعد على تغذية اقتصاد الفقاعة، في حالة الاقتصاد التايلاندي، الأموال القادمة من الخارج، في شكل:

١ ـ تدفق رؤوس أموال أجنبية (قصيرة الأجل أو طويلة الأجل)، وتركيزها على قطاعات أو فروع نشاط اقتصادي بعينها.

٢ ـ التدفق الكبير للدخل السياحي، وما يرتبط به من أنشطة.

وعادة ما يغذي اقتصاد الفقاعات نفسه بنفسه، من خلال سلسلة المضاربات على توقعات الزيادة التي يعتقد البعض أنها لا يحدها حد، إلى أن تنفجر البالونة فجأة ومن دون سابق إنذار، كما حدث في صيف ١٩٩٧، وانتقلت آثار العدوى إلى بقية بلدان جنوب شرق آسيا، على النحو الذي أصبح معروفاً للجميع.

ولعل المفارقة الكبرى في حالة تايلاند، أنه في الوقت الذي تعتبر فيه تايلاند مستورداً صافياً للغذاء، كانت تايلاند، خلال فترة الرواج في التسعينيات، تعد من أكبر مستوردي سيارات المرسيدس في العالم[١٥].

---

(١٥) بالاستناد إلى مقابلة مع أ. پاكورن ثافيزين (Pakorn Thavisin)، رئيس Thai Danu Bank ـ بانكوك، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

الفصـــل الخامـــس

الصين: استراتيجية «السير على ساقين» ورحلة «المائة عام»

أولاً: التوجه الصيني التدريجي للإصلاح الاقتصادي والانتقال إلى «اقتصاد السوق»

تميز الانتقال الصيني إلى اقتصاد السوق بالنهج التدريجي أو التطوري في الإصلاح الاقتصادي، على عكس استراتيجية الانتقال السريعة (استراتيجية الصدمات الكهربائية) التي طبقت في تشيكوسلوفاكيا السابقة، وبولندا وروسيا. ويرى البعض الآن أن حظ هذا النهج التدريجي من النجاح كان أكبر بكثير من أسلوب التغير السريع القاسي، من خلال ما سمي بالصدمات الكهربائية.

ولقد بدأ الإصلاح الاقتصادي الصيني من دون مخطط شامل أو جدول زمني، بل على العكس، فإن السلطات الصينية طبقت استراتيجية «فلتشعر بالأحجار وأنت تعبر النهر»! ولقد ساعدت تلك السياسة الإصلاحيين الصينيين بعمل اختبارات متعددة على نطاق ضيق، ثم عندما يتحقق ويتأكد النجاح في تلك الاختبارات تعمل الحكومة عندئذٍ على إقرار التغييرات اللازمة وتعميمها في كل مجالات السياسة الاقتصادية.

ولقد استفادت السلطات والشركات المحلية من تجربة المناطق الاقتصادية الخاصة، لاختبار العديد من الممارسات الرأسمالية التي لا يمكن تطبيقها فوراً في المناطق الداخلية للبلاد. فسياسة التدرج في التطبيق سمحت باكتشاف حلول عملية للموضوعات السياسية الحساسة التي تثير مقاومة الاتجاهات المحافظة.

ولعل الأمر الذي دفع قيادة دينغ زياو بنغ لتبني سياسة الانفتاح والتحديث الاقتصادي، أتى من الإدراك بأن الصين لن تنجح في تحقيق كامل طاقتها التنموية بسبب سياستها الانغلاقية، وبالتالي فقد تخلفت عن جيرانها في شرق آسيا في مجال التنمية الاقتصادية والتقانية. وعلى الرغم من أن الاقتصاد الصيني لم يكن منغلقاً

بالكامل قبل إصلاحات عام ١٩٧٨، فقد كان التحكم في تدفقات التجارة الخارجية يتم بواسطة الحكومة المركزية على أساس الخطط القومية. وكانت تدفقات التجارة الخارجية بمثابة بند موازنة يعكس سد الفجوات بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع من خلال الموازين السلعية.

لذا فقد تضمنت عملية الانفتاح الاقتصادي تحولاً مهماً في مجال السياسة التجارية، من أجل جني كل المزايا للفرص الاقتصادية التي يوفرها الانخراط المباشر في بنية الاقتصاد العالمي. وقد أدى هذا بدوره إلى تغيرات أساسية في نظام الإدارة الاقتصادية الكلية، بما في ذلك إصلاح السياسات والمؤسسات التي ترتبط بكل وجه من أوجه صنع القرار في بيئة اقتصاد السوق.

كما تضمن هذا الإصلاح من بين أشياء أخرى، إصلاح نظم الإدارة والملكية، وإقامة أسواق «حرة» للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج وإصلاحات في نظام الأثمان، ونظام إدارة اقتصادية يقوم على اللامركزية. وبالرغم من ذلك، ظل التركيز الأساسي لسياسات الإصلاح والتحديث الاقتصادي في الصين على عمليات التنمية المتوجهة للداخل، وتنمية القطاع الزراعي الذي ظل يوظف، عند أواخر السبعينيات، نحو ٧٠ بالمئة من قوة العمل الصينية.

وبعد إصلاحات عام ١٩٧٨، بدأ المشهد الاقتصادي في التغير بشكل ملموس. وقد كانت عملية التحول تدريجية، وكان إصلاح سياسة سعر الصرف يسير بوتائر أسرع بكثير من وتائر إصلاح السياسة التجارية. وكان تحرير الواردات أبطأ بكثير من تحقيق لامركزية النشاط التصديري. والنقطة المحورية في المشهد الاقتصادي الجديد كانت خلق المناطق الاقتصادية الجديدة في عام ١٩٧٩، فقد اعتبر هذا حلاً واقعياً للسؤال السياسي الحساس حول: كيف يتم السماح بالممارسات الرأسمالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، في ظل نظام سياسي شيوعي؟

ولقد أدت تلك السياسات الجديدة إلى تخصيص ١٤ مدينة ساحلية في عام ١٩٨٤ لهذا الغرض، والإعلان رسمياً عما سمي استراتيجية التنمية الساحلية في عام ١٩٨٨. وقد رافق ذلك التشجيع النشط لتدفقات رأس المال الأجنبي المباشر نحو تلك المناطق، من خلال المعاملة التفضيلية والحوافز المالية على النحو الذي سوف يأتي ذكره في ما بعد.

ثانياً: مؤشرات الأداء التنموي

تشير بيانات الجدول رقم (٥ ـ ١) إلى تطور مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي خلال فترة الانطلاق الاقتصادي في الصين (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥). ويلاحظ التطور

الهائل الذي حدث خلال النصف الأول من التسعينيات (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥)، إذ تضاعف حجم ناتج قطاعي الزراعة والخدمات، كما ازداد حجم ناتج قطاع الصناعة التحويلية بنحو ٦٣ بالمئة. كذلك ارتفع حجم صادرات السلع والخدمات بما يفوق الضعف، وارتفع حجم كل من الادخار القومي الإجمالي والاستثمار المحلي الإجمالي بنحو ٨٢ بالمئة، ما حافظ على علاقة التوازن بين المدخرات والاستثمارات خلال التسعينيات.

وعلى صعيد التغيرات في التركيبة القطاعية للاقتصاد الصيني، تشير بيانات الجدول رقم (٥ ـ ٢) إلى ارتفاع معدل نمو الناتج في قطاع الصناعة التحويلية بمعدل سنوي قدره ١٣,١ بالمئة، مقابل ٩,٨ بالمئة في قطاع الخدمات. وقد نتج من تلك التحولات، توليد الجانب الأعظم من القيمة المضافة في الاقتصاد الصيني في إطار قطاعي الصناعة التحويلية والتعدين، رغم أن غالبية السكان وقوة العمل ما زالت في قطاع الزراعة عند منتصف التسعينيات، كما يوضح الشكل رقم (٥ ـ ١). كذلك شهدت فترة ما بعد الإصلاح تغيرات جوهرية في هيكل التجارة الخارجية للصين. ولعل التطور الأكثر أهمية هو التغيرات التي طرأت على التركيب السلعي لبنية الصادرات الصينية. فلقد زاد نصيب صادرات قطاع الصناعة التحويلية إلى إجمالي الصادرات السلعية من نحو ٥٠ بالمئة عام ١٩٨٠ إلى ما يربو على ٧٥ بالمئة في عام ١٩٩١، أي في غضون عشر سنوات.

وهكذا، فمنذ منتصف الثمانينيات، أصبح هيكل التجارة الخارجية للاقتصاد الصيني يقارب في سماته الخصائص التي تميز الدول حديثة التصنيع، إذ أصبحت صادرات المنتجات التقليدية مثل: المنسوجات والملابس الجاهزة والأحذية والساعات والمنتجات الكهربائية البسيطة، لا تشكل سوى ثلث الصادرات السلعية الإجمالية للصين، عند بداية التسعينيات.

ومن ناحية أخرى، تم تخفيض سعر صرف اليوان (العملة الوطنية الصينية)، منذ منتصف الثمانينيات، بشكل ملموس وبمعدلات سريعة، وذلك مقارنة بعملات البلدان المنافسة في آسيا: ماليزيا وسنغافورة وتايوان وتايلاند، وإلى حد أقل مقابل عملات هونغ كونغ وكوريا الجنوبية. ويعكس هذا التخفيض الكبير لليوان الصيني تحولاً مهماً في استراتيجية التنمية الصينية، منذ منتصف الثمانينيات، لصالح إنتاج السلع القابلة للاتجار دولياً (Tradables)، وعلى حساب السلع غير القابلة للاتجار دولياً (Non-tradables).

الجدول رقم (٥ ـ ١)
الصين: تطور مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥)
(أرقام قياسية: سنة الأساس ١٩٩٠ = ١٠٠)

المتغيرات الاقتصادية	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الناتج المحلي الإجمالي (بتكلفة عوامل الإنتاج)											
الزراعة	٦٢,١	٦٥,٤	٧٢,٤	٨٤,٥	٩٠,٤	١٠٠,٠	١٠٢,٩	١٠٧,٨	١٢٢,٢	١٦١,٥	١٩٥,٠
الصناعة	٧٧,٠	٨١,٢	٨٣,٥	٩١,٤	٩٧,٣	١٠٠,٠	١٠٣,٦	١٠٩,٨	١٢٨,٦	١٤٧,٩	١٦٣,٣
التعدين والمحاجر	٧٧,٠	٨١,٢	٨٣,٥	٩١,٤	٩٧,٣	١٠٠,٠	١٠٣,٦	١٠٩,٨	١٢٨,٦	١٤٧,٩	١٦٣,٣
الصناعات التحويلية	٧٧,٠	٨١,٢	٨٣,٥	٩١,٤	٩٧,٣	١٠٠,٠	١٠٣,٦	١٠٩,٨	١٢٨,٦	١٤٧,٩	١٦٣,٣
الخدمات	٧١,٢	٧٢,٦	٧٤,٥	٨٣,١	٩٤,٥	١٠٠,٠	١١٤,٢	١٢٨,٨	١٤٤,٣	١٧٢,٤	١٩٥,٤
الواردات السلعية والخدمية	٤٩,٩	٦٨,٦	٨٠,٨	٨٦,٢	٨٥,٨	١٠٠,٠	١١١,٦	١٢٢,٥	١٣٠,٧	٢٠٢,٩	٢٢٧,٢
الصادرات من السلع والخدمات	٥٧,٠	٦٨,١	٨٠,٢	٨٣,٤	٨٢,٤	١٠٠,٠	١١٠,٧	١١٩,٠	١٢٥,٠	٢٠٠,٦	٢١٨,٠
الاستثمار المحلي الإجمالي	٧٠,٦	٧٣,٨	٧٧,٦	٨٧,٠	٩٤,٦	١٠٠,٠	١٠٦,٧	١٢١,٩	١٥٢,١	١٧٠,٦	١٨١,٧
الادخار المحلي الإجمالي	٧٤,٣	٧٤,٢	٧٧,٦	٨٧,٠	٩٤,٩	١٠٠,٠	١٠٧,١	١٢١,٩	١٥٣,٣	١٧١,٥	١٨٣,٠
الادخار القومي الإجمالي	٧٤,٦	٧٤,٥	٧٧,٩	٨٧,٤	٩٥,٤	١٠٠,٠	١٠٧,٢	١٢١,٨	١٥٣,٥	١٧١,٨	١٨٢,٨

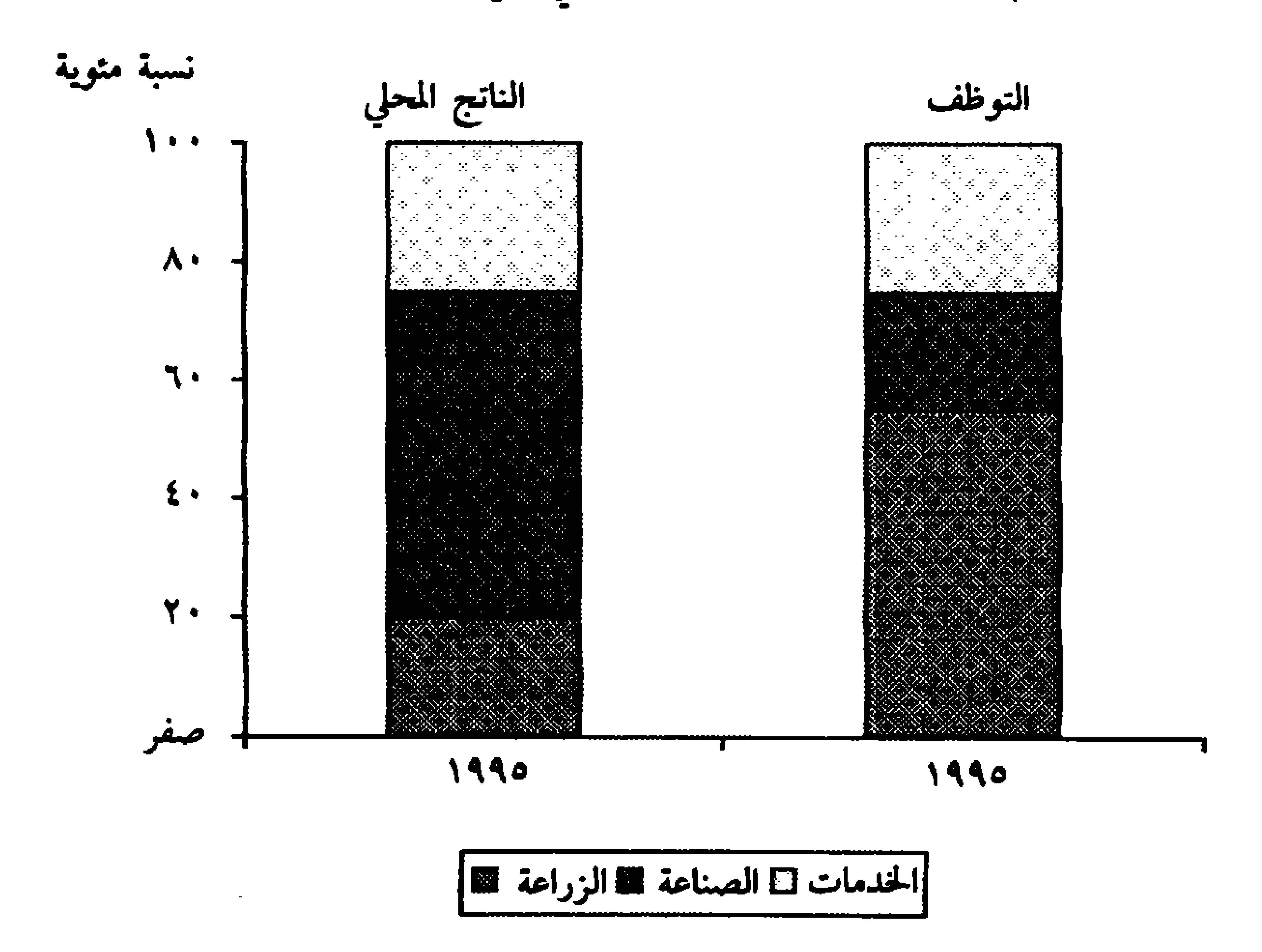
المصدر: انظر الملحق الإحصائي في: World Bank, *China 2020: Development Challenges in the New Century*, China 2020 Series (Washington, DC: The Bank, 1997).

الجدول رقم (٥ ـ ٢)
الصين: المعدلات السنوية للنمو القطاعي (١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠)
(نسبة مئوية)

البيان	فعلي ١٩٨٥ ـ ١٩٩٥	تقديري ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠
الناتج المحلي الإجمالي	٩,٨	٨,٤
القيمة المضافة في قطاع الزراعة	٤,٢	٣,١
القيمة المضافة في قطاع الصناعة	١٣,١	٩,٢
القيمة المضافة في قطاع الخدمات	٩,٨	٩,٧

المصدر: World Bank Staff Estimates, *China Statistical Yearbook, 1996.*

الشكل رقم (٥ ـ ١)
الصين: التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي والتوظف بحسب قطاعات النشاط الاقتصادي الرئيسية (١٩٩٥)



الخدمات □ الصناعة ■ الزراعة ■

المصدر: World Bank, *China 2020: Development Challenges in the New Century*, China 2020 Series (Washington, DC: The Bank, 1997).

ثالثاً: أنماط واتجاهات تدفق «الاستثمارات الأجنبية المباشرة» إلى الاقتصاد الصيني

في غمار عملية الاندماج الصيني التدريجي في الاقتصاد العالمي، لعبت مجتمعات الأعمال الصينية في شرق وجنوب شرق آسيا بما في ذلك تايوان دوراً رئيسياً، في هذا المجال. فهونغ كونغ ظلت المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الصين. ففي عام ١٩٩٢ كان نحو ٧٠ بالمئة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرها هونغ كونغ وماكاو، مع ملاحظة أن إحصاءات «FDI» في الصين تتضمن استثمارات الشركات التابعة للشركات الأجنبية والشركات الصينية المستوطنة هناك. ومع تخفيض حدة التوتر السياسي بين الصين وتايوان، أصبحت تايوان ثاني أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة الفعلية، حيث بلغت نحو ٩,٥ بالمئة من الإجمالي في عام ١٩٩٢.

ومن بين بلدان شرق وجنوب شرق آسيا، برزت «سنغافورة» كمستثمر أجنبي مهم في الصين. ومع إقامة علاقات دبلوماسية بين الصين وكوريا الجنوبية في عام ١٩٩٢، بدأت الاستثمارات الكورية تلعب دوراً متزايداً. وفي المقابل، فإن نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) كانت في تناقص مستمر، إذ هبطت نسبة الاستثمارات القادمة من بلدان هذه المجموعة إلى جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من نحو ٣٨ بالمئة في عام ١٩٨٦ إلى ١٥ بالمئة في عام ١٩٩٢، على الرغم من أن تلك البلدان قد ضاعفت استثماراتها المباشرة في الصين بالقيم المطلقة خلال الفترة نفسها.

كذلك كان هناك تغيرات رئيسية في التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين منذ منتصف الثمانينيات. ففي عام ١٩٨٦ بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتعاقد عليها في قطاع الخدمات نحو ٧٠ بالمئة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث جذب قطاع العقارات وحده ٥٧ بالمئة، من جملة الاستثمارات. وفي نيسان/ ابريل ١٩٨٧، أعلنت لجنة التخطيط الحكومية القواعد المنظمة لتوجهات الاستثمارات الأجنبية، التي حددت القطاعات المستقبلية الأجنبية على النحو التالي: النقل والاتصالات، الطاقة، الصناعة المعدنية، صناعة مواد البناء، صناعة الآلات، الصناعات الكيماوية، صناعة الأدوات الطبية، صناعة الالكترونيات. ومع حلول عام ١٩٩١، زادت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتعاقد عليها في الصناعات التحويلية مثل النسيج والإلكترونيات وصناعة الآلات والصناعات الكيماوية إلى نحو ٨٠ بالمئة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتتركز تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للصين في المناطق الساحلية، بصفة أساسية. ففي عام ١٩٩٢ ذهب نحو ٩٠ بالمئة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ١١ مقاطعة ومنطقة محلية تقع في المناطق الساحلية، إذ إن غواندونغ وحدها اجتذبت نحو ثلث تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتلتها جيانجو وفوجان. ومن المعلوم أن المناطق الاقتصادية الخاصة الخمس، تقع ثلاث منها في غواندونغ، وواحدة في فوجان وكامل مقاطعة هانان و١٤ مدينة ساحلية. وعند بداية التسعينيات، فإن المناطق الاقتصادية الخاصة والمدن الساحلية كانت قد تلقت مجتمعة نحو ثلثي إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الفعلية (وليس التعاقدية) للصين.

١ ـ الإطار التشريعي للاستثمارات الأجنبية

يحتوي التشريع الخاص بتشجيع الاستثمارات الأجنبية على ٢٢ مادة، وهو ما أعطاها اسمها المعروف بـ «قانون الـ ٢٢ مادة». ويمثل هذا القانون نقطة تحول مهم في سياسة الصين تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث ان السلطات غدت تميز بين أنماط مختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ ميَّزت، بصفة خاصة، الشركات التصديرية والشركات التقانية المتقدمة، بحيث منحتها حوافز وامتيازات خاصة. وتم التشجيع جزئياً عن طريق إزالة العقبات التي شكا منها المستثمرون الأجانب، مثل عدم قدرتهم على تشغيل وفصل العمال طبقاً لاحتياجات الشركة، وكذلك من خلال تقديم إعفاءات ضريبية إضافية وامتيازات في الحصول على المدخلات اللازمة.

كذلك تم وضع قواعد لتأسيس المشروعات الصينية ـ الأجنبية التعاقدية في عام ١٩٨٨. وقد تم تصميم هذه القواعد للحيلولة دون المغالاة في قيم الأصول التي يتم تقديمها كمساهمة من جانب الشريك الأجنبي، والحيلولة دون الفشل في الوفاء بالتمويل الذي تمت الموافقة عليه، أو توريد معدات وآلات مخالفة للمواصفات التي تمت الموافقة عليها. وفي نيسان/ابريل عام ١٩٨٨، تمت مراجعة الدستور الصيني من أجل السماح بالحق في تأجير الأراضي للمشروعات الأجنبية، وفي أيار/مايو ١٩٩٠، تم تشريع قوانين تحرر القيود التي كانت مفروضة على استخدام الأراضي بواسطة المستثمرين الأجانب، وكذلك قوانين أخرى سمح بمقتضاها أن يكون رئيس الشركة «شخصاً أجنبياً». كما حددت الفترة التي يمكن أن يمتد فيها الاتفاق الخاص بامتياز المشروع المشترك لتصبح ٧٠ عاماً، بل في بعض الحالات تم عقد تلك الاتفاقات من دون تحديد مدى زمني محدد للمشروع.

٢ ـ الحوافز المالية والضريبية

تعد المزايا الضريبية الحافز الأكثر وضوحاً وأهمية للمستثمرين الأجانب. وقد يأخذ هذا الحافز شكل خفض في معدلات الضريبة أو الإعفاء الضريبي أو تخفيضات ضريبية مميزة. وتمتلك الصين منظومة معقدة وكاملة من مثل هذه الامتيازات. وفي مجموعة قوانين الضرائب التي تم تشريعها في نيسان/ ابريل ١٩٩١ ألغي التمييز ضد المشروعات المملوكة للأجانب بالكامل، وتم توحيد معدلات الربط الضريبي للشركات لتصبح بمعدل ٣٣ بالمئة لكل المشروعات الممولة من الأجانب والعاملة في الصين، أما بالنسبة للمشروعات العاملة في الأربع عشرة منطقة ساحلية، فبلغ المعدل الضريبي العام ٢٤ بالمئة، وبالنسبة للمشروعات العاملة في المناطق الاقتصادية الخاصة، ومناطق التنمية الاقتصادية والتقانية مثل: منطقة بودنغ الجديدة في مدينة شنغهاي، بلغ المعدل المخفض ١٥ بالمئة. وتلك المعدلات تعد أقل بكثير من المعدل المفروض على المشروعات المحلية والبالغ ٥٥ بالمئة.

وبالنسبة للمشروعات التي توظف التقانة الحديثة، فقد سمح لها بثلاثة أعوام إضافية يتم السماح لها فيها بدفع الضرائب عند معدل ضريبي منخفض يبلغ ١٠ بالمئة. وعلاوة على ذلك، فإن أي مشروع يقوم بتصدير ٧٠ بالمئة من قيمة إنتاجه، فإنه يمكنه الحفاظ على المعدلات الضريبية المنخفضة عند مستوى ١٠ بالمئة، بعد انقضاء الفترة المقررة للإعفاء والتخفيض الضريبي، كما أنه يمكن ترحيل الخسائر لمدة خمسة أعوام. وبالنسبة لمشروعات إحلال الواردات، التي تستطيع إقناع السلطات بأنها تستخدم تقانة ذات مستوى راقٍ، فمن المؤكد أن تمنح إعفاءً ضريبياً من الضريبة الموحدة لمدة عامين، تمتد لخمسة أعوام في حالة البنوك.

٣ ـ تطور حجم ونوعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين

احتلت الصين، خلال التسعينيات، مكانة أكبر متلق للاستثمارات الأجنبية من بين مجموع البلدان النامية، إذ بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية في الصين خلال العشرة أعوام الممتدة بين عامي ١٩٧٩ و١٩٩٨، نحو ٥٤٩ مليار دولار (منها ٢٤٦ مليار دولار استثمارات فعلية)، وهو رقم هائل بكل المعايير. ولقد مر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين بثلاث مراحل أساسية:

أ ـ المرحلة الأولى (١٩٧٩ ـ ١٩٨٦)

وتعد الفترة التجريبية بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتم خلالها تدفق نحو ٦,٦ مليار دولار إلى الاقتصاد الصيني.

ب ـ المرحلة الثانية (١٩٨٦ ـ ١٩٩١)

حيث دخلت الصين مرحلة توسع كبير في مجال اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، ورافق ذلك الاستكمال التدريجي للقوانين المنظمة للاستثمارات الأجنبية، وتم خلالها تدفق نحو ١٦,٧ مليار دولار.

ج ـ المرحلة الثالثة (١٩٩٢ ـ ١٩٩٥)

وتعتبر هذه المرحلة مرحلة النمو المتسارع للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين، تدفق إلى الصين خلالها نحو ١٧٠ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (أي ما يعادل ٧٠ بالمئة من جملة الاستثمارات الفعلية).

د ـ المرحلة الرابعة (١٩٩٦ حتى الآن)

وقد اتسمت تلك الفترة بالتنسيق الهيكلي لاستخدامات الاستثمارات الأجنبية، حيث تم التركيز على مفهوم الكفاءة والنوعية بدلاً من الحجم، بالنسبة للاستثمارات الوافدة، لكي يتم توظيفها بكفاءة في إطار استراتيجية التنمية والتحديث. ولعل أبرز ما ميَّز حقبة التسعينيات من حقبة الثمانينيات في مجال الاستثمارات الأجنبية، هو تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الضخمة وطويلة الأجل، بعد أن كانت إحدى سماتها في الثمانينيات، التركيز على الصناعات البسيطة والخدمات قصيرة الأجل (بما فيها العقارات والسياحة).

ويوضح الجدول رقم (٥ ـ ٣) تطور التدفقات السنوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والفعلية (وليس المتعاقد عليها فقط)، خلال فترة الانطلاق (١٩٨٦ ـ ١٩٩٦).

ويلاحظ من بيانات هذا الجدول، حدوث نقلة نوعية في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين، ابتداءً من عام ١٩٩٢، من حيث الحجم والنوعية، كما يبدو بوضوح من خلال الشكل رقم (٥ ـ ٢).

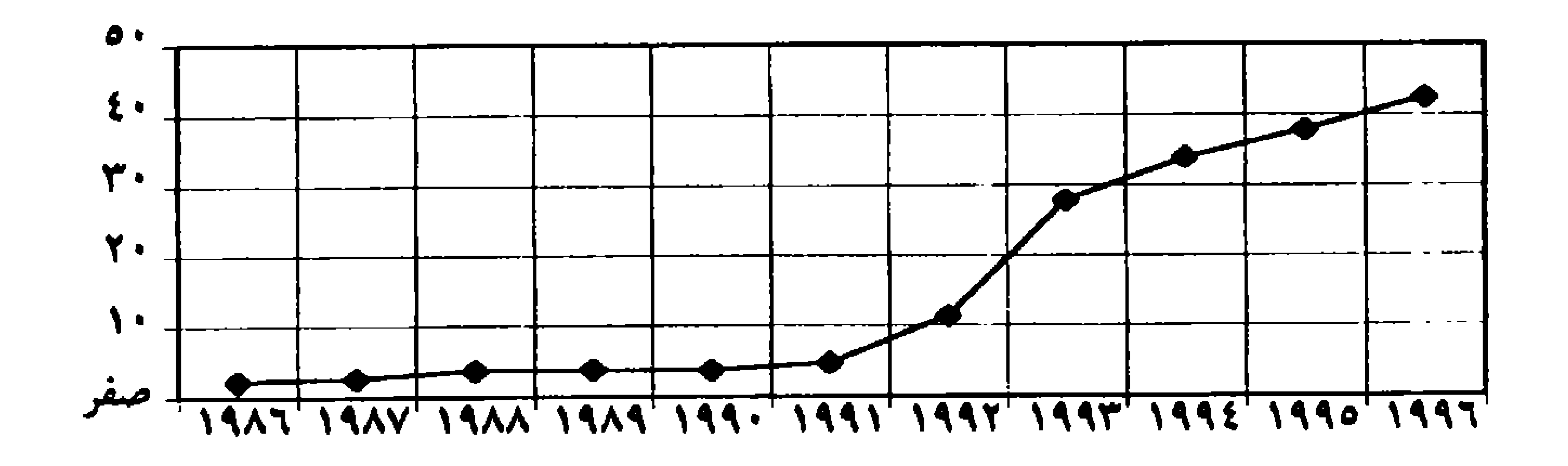
ومما يوضح تلك النقلة النوعية تطور نسب الصادرات والواردات للشركات الأجنبية، وأثرها في الميزان التجاري للصين، كما يتضح من واقع بيانات الجدول رقم (٥ ـ ٤). ومن حيث التوزيع الجغرافي، حصلت المناطق والمقاطعات الساحلية على نصيب الأسد (٨٢ بالمئة) من الرصيد التراكمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت على الصين (٢٢٢ مليار دولار) خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٩٣، ويجيء على رأسها مقاطعة «غواندونغ» (٣٤ بالمئة).

الجدول رقم (٥ ـ ٣)
الصين: التدفقات السنوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الفعلية) خلال الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٦) (مليار دولار)

العام	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين
١٩٨٦	٢,٢
١٩٨٧	٢,٦
١٩٨٨	٣,٧
١٩٨٩	٣,٨
١٩٩٠	٣,٧
١٩٩١	٤,٧
١٩٩٢	١١,٣
١٩٩٣	٢٧,٨
١٩٩٤	٣٣,٩
١٩٩٥	٣٧,٨
١٩٩٦	٤٢,٤

المصدر: بيانات تم تجميعها بواسطة الباحث أثناء زيارته للصين.

الشكل رقم (٥ ـ ٢)
الصين: تطور التدفقات السنوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٦)



المصدر: تم رسم هذا الشكل بناء على المعطيات الواردة في الجدول رقم (٥ ـ ٣).

من ناحية أخرى، يلاحظ أن هذا النمط للتوزيع الجغرافي في الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة إلى الصين قد ولّد بعض الآثار السلبية، نوجز أهمها في ما يلي:

(١) اتساع الفجوة التنموية في ما بين المقاطعات والمناطق المختلفة.

(٢) بروز التفاوت الحاد بين الدخل المتوسط للفرد في المقاطعات الأكثر تقدماً، والأخرى الأقل نمواً.

(٣) انخفاض الوزن النسبي للشركات المملوكة للدولة من حيث المساهمة في توليد الناتج المحلي الإجمالي.

(٤) انخفاض حصة الشركات المملوكة للدولة من السوق المحلي.

(٥) ارتفاع أسعار الأراضي والخدمات العامة.

الجدول رقم (٥ ـ ٤)

الصين: تطور صادرات وواردات الشركات الأجنبية العاملة في الصين (١٩٩٢ ـ ١٩٩٧) (مليار دولار)

السنة	صادرات الشركات الأجنبية	النسبة من إجمالي صادرات الصين (بالمئة)	واردات الشركات الأجنبية	النسبة من إجمالي واردات الصين (بالمئة)
١٩٩٢	١٧,٣٦	٢٠,٤	٢٦,٣٧	٣٢,٧
١٩٩٣	٢٥,٢٤	٢٧,٥	٤١,٣٨	٤٠,٢
١٩٩٤	٣٤,٧١	٢٨,٧	٥٢,٩٣	٤٥,٧
١٩٩٥	٤٦,٤٨	٣١,٥	٦٢,٩٤	٤٧,٦
١٩٩٦	٦١,٥١	٤٠,٧	٧٥,٦	٥٤,٥
١٩٩٧[١]	٢٦,٨	٤٠,٩	٢٧,٨٦	٥٤

(١) النصف الأول من عام ١٩٩٧.

المصدر: بيانات جمعها الباحث أثناء زيارته للصين.

٤ ـ الجدل الدائر حول دور الاستثمارات الأجنبية في مسيرة التنمية في الصين

دار في الصين جدل واسع حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين مؤيد ومعارض للتوسع في حجم تلك الاستثمارات، سواء في شكل مشروعات مشتركة أو مشروعات أجنبية خالصة. وينقسم الرأي بهذا الصدد إلى اتجاهين رئيسيين:

أ ـ الاتجاه المعارض

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن المزيد من التوسع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هو في مصلحة الشركات التي تحتكر التقانة المتقدمة، وعقبة في سبيل نقلها بشكل حقيقي إلى الصين، فضلاً عن دفعها المنافسين المحليين خارج السوق نتيجة عدم التكافؤ. ومن جانب آخر، فإن أصول المشروعات المشتركة عادة ما يجري تقويمها بأقل من قيمها الفعلية (Under-Valued)، مما ينتقص من قيمة المساهمة الوطنية فيها.

ويرى أنصار هذا الاتجاه:

(١) أن لدى الصين ما يكفيها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك في ضوء معدل الادخار المرتفع في الصين، وأن هناك حجماً مرتفعاً من الاحتياطيات من العملات الأجنبية.

(٢) يمكن اللجوء إلى القروض الأجنبية بدلاً من التوسع في استقدام الاستثمار الأجنبي المباشر، لدرء المخاطر المحتملة، على استقلالية القرار في الاقتصاد الوطني.

(٣) تشجيع صغار المستثمرين الأجانب بدلاً من الشركات الدولية الكبرى المتعدّية الجنسية (TNC's)، التي قد تؤدي إلى إضعاف بنية الصناعة الوطنية.

ب ـ الاتجاه المؤيد

وعلى الجانب الآخر، يرى المؤيدون للتوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أنه مع ازدياد درجة الاعتماد المتبادل في بنية الاقتصاد العالمي، فلقد أصبح من الصعب عملياً أن تكون هناك صناعة وطنية كاملة، وبشكل خالص. ويرى هذا الاتجاه، الاكتفاء بوضع بعض الضوابط، أهمها: الاقتصار على استخدام الاستثمارات الأجنبية في القطاعات التي تفتقر إلى التقانة المتقدمة. كذلك يرى أنصار هذا الرأي أنه في ضوء التطورات التي طرأت على النظام القانوني الدولي لحماية حقوق الملكية الفكرية ومنع استخدامات الهندسة العكسية، فقد أصبح تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بديلاً أساسياً لشراء التقانة من الخارج.

ويلاحظ أنه منذ النصف الثاني من التسعينيات، بدأت الحكومة الصينية تفرض رؤيتها الخاصة، بالنسبة لنوعية وخصائص الاستثمارات الأجنبية في ضوء متطلبات التنمية وضعف البنية التقانية في الصين، ما يتطلب استثمارات عملاقة تستطيع النهوض بالقاعدة التقانية. كذلك تحاول الحكومة الصينية العمل على جذب

الاستثمارات الأجنبية للمناطق الداخلية في مجالات البنية الأساسية والخدمات، حيث تفتقر تلك المناطق للبنية الأساسية اللازمة لجذب الاستثمارات. ولكي تخفف الحكومة من حدة التفاوتات الإقليمية، أخذت تلجأ إلى تمويل مجهودات التنمية في الوسط والغرب، عن طريق إعادة استثمار عوائد الاستثمارات العالية المتحققة في الشرق والجنوب الشرقي للصين.

وفي إطار تلك الرؤية الاستراتيجية، صدرت مجموعة التشريعات والقرارات التي بدأ تطبيقها منذ عام ١٩٩٧. وتجيء على رأس تلك القرارات، التفتيش السنوي على الشركات الأجنبية، وهو إجراء بدأت الحكومة الصينية تطبيقه منذ عام ١٩٩٧، وهو يعطي للحكومة الحق في تقويم أنشطة الشركات وتحديد مدى دقة التزامها بإمساك الدفاتر، وتوافقها مع قوانين البلاد. وحددت الحكومة تصنيفين (A)-(B)، كنتيجة للتفتيش السنوي، ووفقاً لهذا التصنيف فإن الشركة التي تحصل على تقويم (B)، سوف تحرم من إمكانية زيادة رأسمالها وفتح فروع جديدة لها في الصين، بالإضافة إلى بعض الإجراءات العقابية الأخرى.

ومن ناحية أخرى، فقد قامت مصلحة الصناعة والتجارة بإصدار منشور إلى جميع الإدارات والحكومات المحلية في نيسان/ ابريل ١٩٩٨، حددت فيه بعض المعايير والضوابط للموافقة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أهمها:

- انتقاء الاستثمارات الأجنبية بمعيار النوعية وليس بمعيار الحجم.
- السماح للاستثمارات الأجنبية بالعمل بشرط جلبها تقانة متقدمة.
- حماية السوق المحلي من توسع الشركات الأجنبية.
- حماية سيطرة ملكية الدولة مقارنة بالملكيات الأخرى.
- خفض نسب المشاركة الأجنبية في المشروعات المشتركة.
- التطبيق الصارم لقانون منع الإغراق المحلي وقانون منع الاحتكار بالنسبة للشركات الأجنبية بصفة خاصة.

٥ ـ حول أهمية وخصوصية الاستثمارات الوافدة من هونغ كونغ

يوضح الجدول رقم (٥ ـ ٥)، تطور حجم استثمارات هونغ كونغ في الاقتصاد الصيني، ونسبتها إلى جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٦). وتتجه معظم استثمارات هونغ كونغ إلى المناطق الصينية الساحلية القريبة منها، ونادراً ما تتجه إلى داخل الصين.

الجدول رقم (٥ ـ ٥)

الصين: نسبة استثمارات هونغ كونغ إلى جملة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين (١٩٨٦ ـ ١٩٩٦)

(مليار دولار)

العام	الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين		نسبة استثمارات هونغ كونغ (بالمئة)
	استثمارات هونغ كونغ	إجمالي الاستثمارات	
١٩٨٦	١,٣٢٩	٢,٢٤٤	٥٩,٢
١٩٨٧	١,٨٠٩	٢,٦٤٧	٦٨,٤
١٩٨٨	١,٤٢٨	٣,٧٤	٦٤,٩
١٩٨٩	٢,٣٤٢	٣,٧٧٤	٦٢,١
١٩٩٠	٢,١١٩	٣,٧٥٥	٦٥,٤
١٩٩١	٢,٥٧٩	٤,٦٦٧	٥٥,٣
١٩٩٢	٧,٧٠٦	١١,٢٩٢	٦٨,٢
١٩٩٣	١٧,٤٤٥	٢٧,٧٧١	٦٢,٨
١٩٩٤	١٩,٨٢٣	٣٣,٩٤٦	٥٨,٤
١٩٩٥	٢٠,١٨٥	٣٧,٨٠٦	٥٣,٤
١٩٩٦	٢٢	٤٢,٤	٥١,٩

المصدر: بيانات تم الحصول عليها من خلال المقابلات التي أجراها المؤلف.

وتشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن نحو ٨٦ بالمئة من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تدفقت إلى الصين خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٩٣، كانت قادمة من هونغ كونغ. واستمر الاتجاه نفسه حتى عودة هونغ كونغ للسيادة الصينية. وهذا يشير بدوره، إلى أن الجانب الأعظم من تدفقات الاستثمارات القادمة للصين ليست أجنبية بالمعنى الدقيق للكلمة، بل هي استثمارات ذات أصول وطنية صينية، وليست على غرار الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتدفق على معظم البلدان النامية؛ تلك الاستثمارات التي تتسم بعدم الاستمرارية (Foot-loose)، نظراً لخضوعها لاستراتيجية الشركات دولية النشاط التي تقوم بإعادة توطين أنشطتها في بقاع العالم المختلفة، وفقاً لاعتبارات الربحية الكلية.

رابعاً: تجربة المناطق الاقتصادية الخاصة: الأداء والتداعيات

يعد إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة مكوِّناً مهماً من مكونات الموجة الأولى للإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي غمرت الصين في أواخر السبعينيات. وقد

تم النظر إلى تلك المناطق باعتبارها أداة ـ متخصصة ومحدودة النطاق ـ لتوفير المهارات والتقانة اللازمة التي تحتاج إليها البلاد لتحقيق البرنامج الطموح للتحديثات الأساسية في الاقتصاد الصيني. واعتبرت تلك المناطق بمثابة مختبرات يتم فيها تجريب جرعات مختلفة من عمليات الانتقال لاقتصاد السوق في الصين، مع الحفاظ على التوجه الاشتراكي للاقتصاد. وهنا يثور السؤال: هل نجحت تلك المناطق في حل تلك المعادلة الصعبة؟

عند بدء الأخذ بنظام المناطق الاقتصادية الخاصة، أعلنت السلطات الصينية بكل وضوح أن هذه المناطق تعد جزءاً من استراتيجيا شاملة لتحديث البلاد عن طريق استيراد المهارات والمعدات التقانية من البلاد الصناعية المتقدمة، بأقل تكلفة ممكنة على الصعيدين الأيديولوجي والاقتصادي. وقد كان تفكير المخطط هو أن تقوم تلك المناطق بتوفير مدخلات جديدة للصناعات المحلية، وإلى درجة أقل بتوفير سلع استهلاكية كان يتم استيرادها من الخارج، وذلك لتخفيف العبء على الميزان التجاري. ولذا كان هناك مزيج من استراتيجيا الإحلال محل الواردات واستراتيجيا حفز الصادرات لتبرير إنشاء هذه المناطق.

وفي ضوء هذه الخلفية، قامت السلطات الصينية بدراسة أنماط الصناعات التي يتم اجتذابها للمناطق الاقتصادية الخاصة، لترى ما إذا كانت هذه الصناعات قادرة بشكل فعال على خفض الاعتماد على الواردات في عدد من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني. كما تقوم السلطات بمتابعة ما إذا كان المستثمرون الأجانب قد جلبوا معهم تقانة متقدمة جديدة، مجسدة في المعدات والسلع الرأسمالية المستخدمة في عمليات الإنتاج الصناعي؟ وإلى أي مدى تم نقل واستيعاب فنون إدارية وتنظيمية جديدة ومتقدمة داخل البلاد عبر «المناطق الاقتصادية الخاصة»؟

١ ـ الحوافز الاستثمارية في المناطق الاقتصادية الخاصة

في عام ١٩٧٩، تم إعلان حزمة الحوافز المخصصة للمناطق الاقتصادية الخاصة: مناطق شينزهن، وزهوهاي، وشانتو. وتمثل نظام الحوافز الأساسي الذي وضع من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية، في العناصر التالية:

أ ـ تبسيط القيود الإدارية.

ب ـ الاستقلال النسبي لسلطات التخطيط المحلية.

ج ـ الاتصال المباشر بوحدات التخطيط على المستويين المحلي والمركزي.

د ـ الإعفاءات والسماح بعدم فرض جمارك على مستلزمات الإنتاج.

هـ ـ المرونة في تشغيل وفصل العمال.

و ـ التفاوض حول «مخصصات الإهلاك».

وتعد هذه الحزمة بمثابة «نقلة نوعية» إذا ما قورنت بالممارسات التي كانت سارية في الصين، منذ سنين طوال. كما شهدت هذه الحزمة تطوراً مهماً خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٥، حيث تم خفض الضرائب، وتم توسيع حجم الإعفاءات الجمركية التي امتدت إلى فئات أخرى من مستلزمات الإنتاج المستوردة في المناطق الاقتصادية الخاصة.

وبحلول عام ١٩٨٤، أعلنت السلطات الصينية بوضوح أن حزمة الحوافز المنفذة في هذه المناطق تعد حزمة الحد الأدنى، وأن مزايا إضافية يمكن التفاوض حولها. وعلى الرغم من عدم توفر التفاصيل الكاملة حول ترتيبات التعاقد مع المشروعات الأجنبية، فقد أوضحت تقارير عدة أن المشروعات المشتركة أصبح بمقدورها التفاوض حول شروط تفضيلية أكثر، بسبب الوعد بجلب تقانة جديدة أو مقادير أكبر من الاستثمارات التحديثية.

وتشير الدراسات الحديثة حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أنه ربما كان الحافز الأكثر أهمية بالنسبة للمستثمرين الأجانب في الدول النامية هو عامل الاستقرار السياسي، إذ يفوق هذا العامل في أهميته العديد من الحوافز الأخرى مثل انخفاض مستوى الأجور، وتوفر الأيدي العاملة، والأراضي المتاحة بأسعار رخيصة، والاعتبارات المالية الأخرى.

وجدير بالذكر، أنه في ظل النظام المختلط الرأسمالي ـ الاشتراكي، الذي تم تطبيقه في هذه المناطق، كان من الضروري أن تبقى الكوادر الإدارية على اتصال مستمر بالتوجيهات التي تأتي من السلطات المركزية، مع عدم التركيز على العوامل السياسية والايديولوجية في ممارسات الحياة اليومية.

٢ ـ المكاسب الساكنة والدينامية للمناطق الاقتصادية الخاصة[١]

عند تحليل المكاسب التي تم تحقيقها في المناطق الاقتصادية الخاصة، لا بد من اللجوء إلى مستويين من التحليل:

---

(١) يعتمد هذا الجزء بصفة أساسية على: Michael Oborne, *China's Special Economic Zones*, Development Centre Studies (Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development, Development Centre, 1986).

المستوى الأول: يرتبط بإحصاءات ميزان المدفوعات، ويمكن قياسه بدرجة تقريبية من خلال تدفقات الصادرات والواردات الخاصة بالمناطق الاقتصادية الخاصة.

المستوى الثاني: يتعلق بتحليل المكاسب التي حققتها المناطق الاقتصادية للاقتصاد الصيني من خلال أثر المحاكاة، ونقل الخبرات الإدارية والتحكم في جودة المنتجات. ويمكن اعتبار حصيلة الإيرادات بالنقد الأجنبي، واحدة من بين أهم المكاسب التي يمكن قياسها لأداء المناطق الاقتصادية. فالعائدات بالنقد الأجنبي، شكلت الأداة الرئيسية التي تزيد من طاقة الصين على استيراد الواردات الضرورية للإنتاج المحلي والتطوير والتحديث. كذلك ساعدت هذه المناطق على خلق فرص جديدة للعمالة، والتدريب في مجال الأنشطة الصناعية الحديثة. كما يمثل نقل التقانة مكسباً رئيسياً للمناطق الاقتصادية. وقد حدثت معظم حالات نقل التقانة من خلال المشروعات المشتركة أو اتفاقيات التصنيع المشترك.

وبصفة عامة، فإن قيام المناطق الاقتصادية الخاصة أعطى الصين قاعدة متقدمة لاستقدام مهارات إدارية جديدة، والتقانات الراقية (Hi-technology)، وتعلم الأساليب الرأسمالية في الإدارة. وتظل هذه المناطق تعمل كمختبرات، يتم من خلالها اختبار الحزم والإجراءات الإصلاحية، ليتم بعد ذلك إدخال تعديلات عليها تناسب الأوضاع الاقتصادية المحلية لتعميمها داخل البلاد في ما بعد.

كما أن هذه المناطق سمحت للسلطات الصينية بعزل تأثيرات الاتصال بالممارسات الرأسمالية، عن بقية أجزاء الاقتصاد والمجتمع. فتلك المناطق وفرت فضاء يمكن أن تجرب في إطاره، بعض الإصلاحات غير الشعبية والمبتكرة في الوقت نفسه، من دون الخوف من انتشار آثارها السلبية إلى بقية أجزاء الاقتصاد الوطني، وبخاصة «الآثار الاجتماعية والسياسية بعيدة المدى». وعلى الإجمال، يمكن القول إن المناطق الاقتصادية الخاصة كانت بمثابة بوابة أمكن من خلالها عبور التقانات والمهارات المتقدمة إلى داخل الصين، بعد فترة اختبار وتأهيل للتربة.

ورغم كل ذلك، ليس هناك دليل قوي للاعتقاد بأنه كان هناك نقلٌ للتقانة المتقدمة على نطاق واسع للمناطق الاقتصادية الخاصة حتى منتصف الثمانينيات. فمعظم المعدات التي تم استيرادها كانت ذات محتوى تقاني متوسط أو منخفض، وتعد تقانات كثيفة العمالة بمقاييس البلدان الصناعية المتقدمة[٢].

(٢) تم استخلاص تلك الملاحظة من واقع المقابلات التي قمنا بها أثناء زيارتنا للصين في صيف عام ١٩٩٨.

خامساً: معالم توزيع الدخل في الصين في ظل السياسات الاقتصادية الجديدة في الثمانينيات

وفقاً لدراسة البنك الدولي عن توزيع الدخول في الصين (١٩٩٧)[٣]، يمكن تقسيم تطور توزيع الدخول في الصين إلى ثلاث فترات زمنية:

ـ **الفترة الأولى:** (١٩٨١ ـ ١٩٨٤): وتتسم بالنمو مع قدر من العدالة في توزيع الدخول.

ـ **الفترة الثانية:** (١٩٨٤ ـ ١٩٨٩): وتتسم بعدم عدالة توزيع الدخل، مع معدلات منخفضة من النمو (أصبح الأغنياء أكثر غنى، والفقراء أكثر فقراً).

ـ **الفترة الثالثة:** (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥): وتتسم باطراد النمو مع تزايد عدم عدالة توزيع الدخل.

● فجوات في توزيع الدخل: ازدادت خلال التسعينيات درجة «عدم العدالة في توزيع الدخول والثروات، إذ اتسعت فجوة توزيع الدخول بين الحضر والريف (تتراوح بين ٣٠ و٥٠ بالمئة). كذلك ازداد حجم التفاوتات الإقليمية بين المناطق بشكل كبير يدعو للقلق.

● فجوات في توزيع الثروة:

ـ ظلت الأرض الزراعية موزعة بطريقة متساوية لدرجة كبيرة (معامل جيني: ٠,٣١).

ـ كانت دور السكن أقل عدالة في التوزيع (معامل جيني يساوي: ٠,٤٩).

ـ كان توزيع بقية الأصول الإنتاجية والمالية أكثر تركزاً.

ويمكن إرجاع مصادر زيادة الاختلال في درجة عدالة توزيع الدخول والثروات إلى العوامل التالية:

ـ تزايد حجم التفاوت في الهيكل النسبي للأجور والدخول.

ـ ارتفاع الأهمية النسبية للعوائد على الأصول المالية والإنتاجية، في تكوين دخول الأسر والأشخاص.

ـ ازدياد حجم الإتاوات والرشى والمكتسبات الريعية (غير الناتجة من العمل (Rent-seeking Activities).

ـ الآثار التوزيعية السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي في مجالات: تحرير التجارة ورفع الأسعار للمستهلك النهائي.

---

(٣) انظر: World Bank, *Sharing Rising Incomes: Disparities in China,* China 2020 Series (Washington, DC: The Bank, 1997).

ـ تراجع أهمية دور السلع العامة المجانية في مجالات: الإسكان، والتعليم، والصحة، والمواصلات.

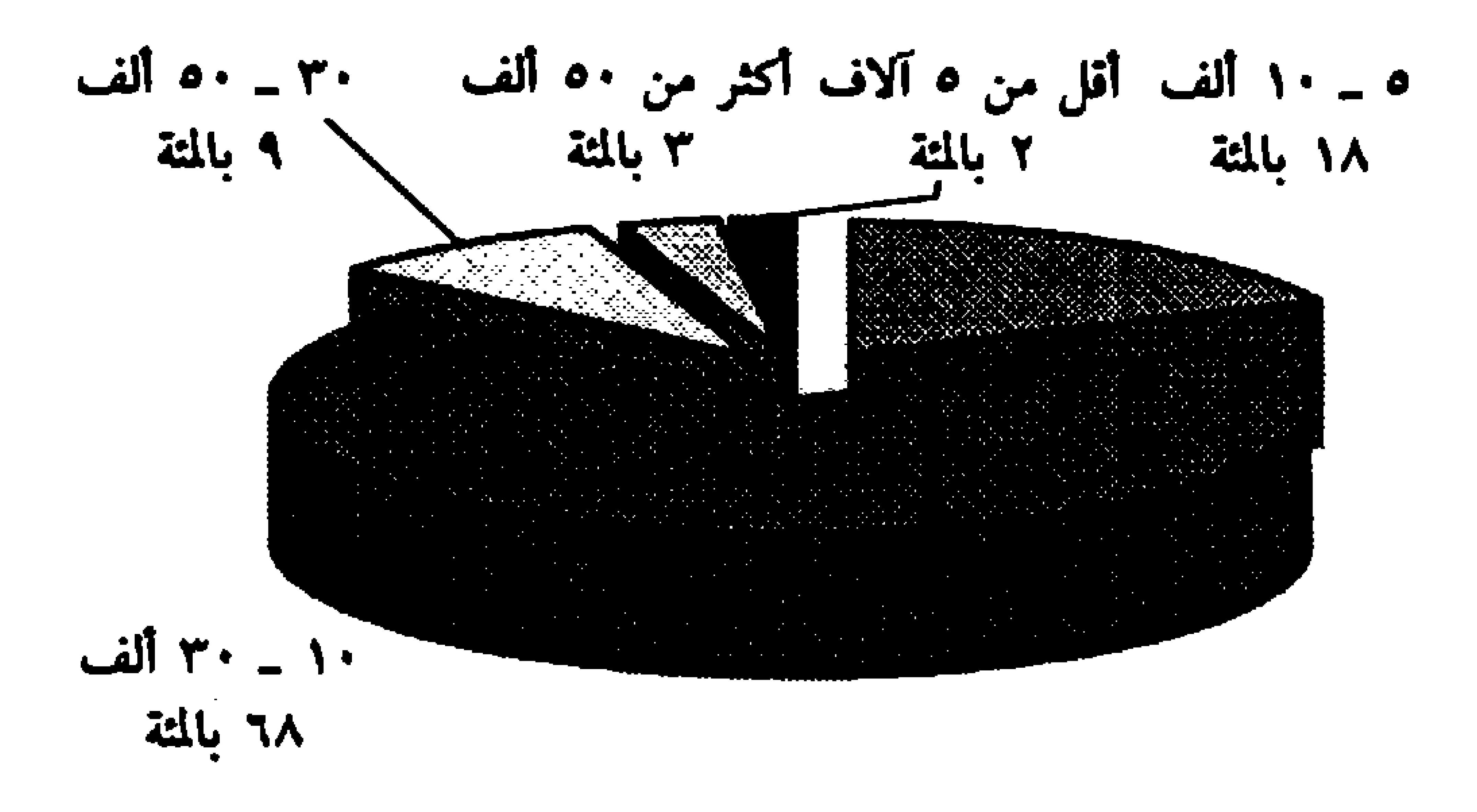
وتشير بيانات الجدول رقم (٥ ـ ٦) إلى تقديرات لتوزيع الدخل الفردي بين سكان المدن في الصين عام ١٩٩٧، أي بعد أن قطعت عمليات الإصلاح والتحول الاقتصادي والانفتاح على الخارج شوطاً طويلاً. ويلاحظ من بيانات هذا الجدول أن الفئة المنوالية هي: ١٠ ـ ٣٠ ألف يوان سنوياً، حيث يقع نحو ٦٩ بالمئة من جملة سكان المناطق الحضرية في الصين ضمن هذه الفئة.

الجدول رقم (٥ ـ ٦)
الصين: توزيع الدخل بين سكان المدن (١٩٩٧)

مستوى الدخل (بالألف يوان)	نسبة الأسر إلى الإجمالي (بالمئة)
أقل من ٥	١,٦
٥ ـ ١٠	١٧,٩
١٠ ـ ٣٠	٦٩,١
٣٠ ـ ٥٠	٨,٩
أكثر من ٥٠	٢,٥
إجمالي الدخول	١٠٠

المصدر: State Statistical Bureau.

الشكل رقم (٥ ـ ٣)
الصين: توزيع الدخل بين سكان المدن (١٩٩٧)



المصدر: State Statistical Bureau.

التغيرات في مستويات الفقر في الصين(٤)

تشير بيانات الجدول رقم (٥ ـ ٧) إلى أن التباينات بين معدلات الفقر في كل من الحضر والريف الصيني قد خفت لدرجة كبيرة، بعد أن كانت الفجوة كبيرة بين مستويات الفقر المرتفعة في الريف مقابل مستويات الفقر المنخفضة في المناطق الحضرية. وتعتبر معدلات الفقر في المناطق الحضرية منخفضة مقارنة بأي دولة أخرى في العالم. ويلاحظ من بيانات هذا الجدول أنه على الرغم من انخفاض معدل الفقر في الريف الصيني عموماً، إلا أنه يقترب من معدلات الفقر في دول أخرى عديدة، من بينها إندونيسيا، وهي دولة آسيوية كبيرة أيضاً.

الجدول رقم (٥ ـ ٧)

الصين: مقارنة لتقديرات «معدلات الفقر» في الريف والحضر خلال حقبة الثمانينيات (نسبة مئوية)

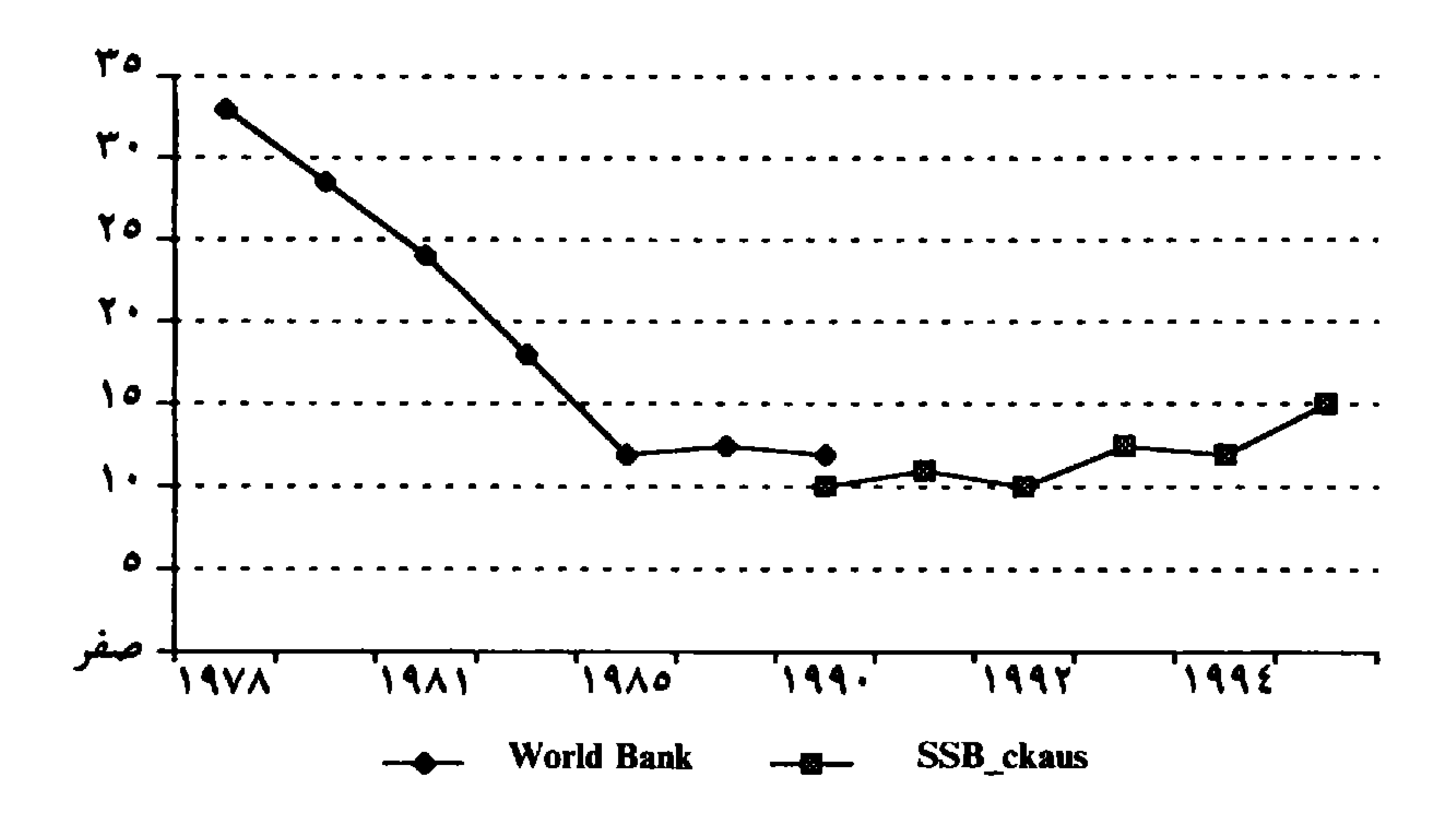
السنة	الإجمالي	الحضر	الريف
١٩٨١	١٩,٨	١,٩	٢٤,٣
١٩٨٢	١٣,٩	٠,٩	١٧,٤
١٩٨٣	١٢,٠	٠,٦	١٥,٢
١٩٨٤	٨,٦	٠,٣	١١,٠
١٩٨٥	٩,٢	٠,٤	١١,٩
١٩٨٦	٩,٠	٠,٢	١١,٩
١٩٨٧	٨,٣	٠,٢	١١,١
١٩٨٨	٧,٨	٠,٢	١٠,٤
١٩٨٩	٩,٢	٠,٣	١٢,٣
١٩٩٠	٨,٦	٠,٤	١١,٥

المصدر: World Bank, *China: Strategies for Reducing Poverty in the 1990's*, A World Bank Country Study (Washington, DC: The Bank, 1992).

ومن ناحية أخرى، يلاحظ أنه رغم التحسن الكبير الذي طرأ على معدلات الفقر في الريف الصيني منذ بداية الثمانينيات، تشير بعض الدلائل الإحصائية إلى اتجاه معاكس منذ عام ١٩٩٣ كما يوضح الشكل رقم (٥ ـ ٤).

(٤) R. S. Eckaus, *The Sources of Changes in Poverty in China* ([n. p.]: MIT, 1997).

الشكل رقم (٥ ـ ٤)
الصين: تقديرات لتحسن معدلات الفقر في الريف
(١٩٧٨ ـ ١٩٩٤)



المصدر: R. S. Eckaus, *The Sources of Changes in Poverty in China* ([n. p.]: MIT, 1997).

ويجمع الشكل رقم (٥ ـ ٤) بين تقديرات البنك الدولي لمعدلات الفقر في ريف الصين منذ عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٩٠، وتقديرات قام بها إكوس (R. Eckaus) لسنوات متتالية حتى ١٩٩٥. وقد تم تقدير الأخير باستخدام توزيعات الدخل الشخصي الأخرى، بعد تصحيحها بمستويات أسعار عام ١٩٨٠ لأغراض المقارنة.

ويلاحظ أنه بدءاً من عام ١٩٩٣، بدأت نسبة الأفراد الذين يقعون تحت خط الفقر في التزايد. وعند منتصف التسعينيات، أصبحت نسبة الأفراد الذين يعانون الفقر نحو ١٥ بالمئة من جملة سكان الريف في الصين، بعد أن كانت نحو ١٠ بالمئة. ويمكن إرجاع ذلك إلى عدد من العوامل المحتملة لتفسير تلك التغيرات، أهمها:

أ ـ تدهور شروط التبادل التجاري للحاصلات الزراعية مقابل المنتجات الصناعية خلال تلك الفترة.

ب ـ انخفاض ربحية المشروعات الصغيرة الخاصة في القرى، حيث تساهم تلك المشروعات بدرجة كبيرة في رفع مستوى الدخول في الريف الصيني.

ج ـ انخفاض برامج التحويلات الداخلية إلى الأسر الريفية التي تعاني الفقر، نتيجة انخفاض الاعتمادات الخاصة بها في الموازنة الحكومية.

الجدول رقم (٥ ـ ٨)
مستويات الفقر في الصين مقارنة ببلدان نامية أخرى في التسعينيات
(نسبة السكان أسفل خط الفقر) (نسبة مئوية)

الدولة	سنة المسح الميداني	الريف	الحضر	إجمالي السكان
بنغلاديش	١٩٩١ ـ ١٩٩٢	٤٧,٦	٤٦,٧	٤٧,٥
البرازيل	١٩٩٠	٣٢,٦	١٣,١	١٧,٤
الصين	١٩٩٠	١١,٥	٠,٤	٨,٦
اندونيسيا	١٩٩٠	١٤,٣	١٦,٨	١٥,١
المغرب	١٩٩٠ ـ ١٩٩١	١٨,٠	٧,٦	١٣,١
نيكاراغوا	١٩٩٣	٧٦,١	٣١,٩	٥٠,٣
نيجيريا	١٩٩٢ ـ ١٩٩٣	٣٦,٤	٣٠,٤	٣٤,١
باكستان	١٩٩١	٣٦,٩	٢٨,٠	٣٤,٠
بيرو	١٩٩١	٦٨,٠	٥٠,٣	٥٤,٠
الفيليبين	١٩٩١	٧١,٠	٣٩,٠	٥٤,٠
سري لانكا	١٩٩١	٢٤,٤	١٨,٣	٢٢,٤
تايلاند	١٩٩٢	١٥,٥	١٠,٢	١٣,١
فيتنام	١٩٩٣	٥٧,٢	٢٥,٩	٥٠,٩
اليمن	١٩٩٢	١٩,٢	١٨,٦	١٩,١

المصدر: بيانات البنك الدولي، كما جاءت في: R. S. Eckaus, *The Sources of Changes in Poverty in China* ([n. p.]: MIT, 1997).

سادساً: تجربة التنمية في الصين: نظرة تقويمية

تمثّل جوهر الاستراتيجيا الإنمائية الصينية منذ عام ١٩٥٠ في «السير على ساقين» في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فلقد اتسمت **المرحلة الأولى** التي استغرقت ثلاثين عاماً (الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٧٩) بالارتكاز على أساليب التخطيط المركزي من أجل دفع النمو المعجّل والتنمية الشاملة. وخلال هذه المرحلة، سارت عمليات التنمية في الصين «على ساقين» على النحو التالي:

١ ـ تنمية الزراعة والصناعة في آن واحد وبشكل متوازن (على عكس ما جرى في التجربة السوفياتية)؛ ٢ ـ تنمية فروع الصناعة الثقيلة، من دون إهمال تنمية الصناعة الخفيفة؛ ٣ ـ تطوير أساليب الإنتاج عالية التقنية، جنباً إلى جنب مع أساليب الإنتاج البسيطة (خير مثال على ذلك أفران الصلب في الكوميونات عند نهاية الخمسينيات).

وخلال **المرحلة الثانية**، التي غطت العشرين عاماً الممتدة بين عامي (١٩٧٩ ـ ١٩٩٩) واصلت الصين عملية «السير على ساقين»، من خلال:

١ ـ الموازنة بين ملكية رأس المال الخاص ورأس المال العام؛ ٢ ـ الموازنة بين ملكية رأس المال الوطني (العام والخاص) وملكية رأس المال الأجنبي؛ ٣ ـ المزج الأمثل بين التوجه الاشتراكي واقتصاد السوق (معادلة اشتراكية السوق)[٥].

وقد نتج من سياسة «السير على ساقين» تغييرات دينامية سريعة في بنية الاقتصاد الصيني، لعل أهمها:

- نقلة نوعية في تركيبة الصادرات.
- تحول مهم في الهيكل الإنتاجي للصناعة التحويلية.
- درجة أكبر من التعميق والتطوير التقاني.
- تحسن في الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (TFP).

ولقد حققت الصين معدلات نمو هائلة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العشرين سنة (١٩٧٨ ـ ١٩٩٨)، تراوحت ما بين ٩ بالمئة و١٣ بالمئة في السنة. وهي تعتبر من أعلى معدلات النمو في العالم، مع تنويع مستمر لهياكل الإنتاج، وتحقيق قفزات هائلة في حجم الصادرات وتركيبتها. كما بلغ حجم الصادرات

---

(٥) وهي المعادلة الصعبة التي سوف نتناولها بمزيد من التفصيل في الفصل المخصص لهذا الغرض في القسم الثاني من هذا الكتاب.

١٨٣ مليار دولار أمريكي عام ١٩٩٧، وارتفعت احتياطيات الصين من العملات الأجنبية إلى ١٤٠ مليار دولار أمريكي. ورافق ذلك اتساع مستمر لحجم السوق الداخلي في الصين، وتحسن مستمر وتدريجي في مستويات المعيشة للمواطن الصيني، رغم أن أغلبية سكان الصين (٧٠ بالمئة) ما زالت تقطن المناطق الريفية.

وعند نهاية عام ١٩٩٧، بلغ معدل النمو في الحجم الكلي للصادرات ٢٠,٦ بالمئة بينما لم يتجاوز معدل نمو الواردات خلال السنة نفسها ٢,٥ بالمئة، وذلك نتيجة ارتفاع القدرة التنافسية للصادرات الصينية، مقابل انخفاض معدل الكثافة الاستيرادية (Import-intensity) للصادرات.

ومن خلال المقابلات التي أجراها الباحث خلال زيارته للصين في صيف عام ١٩٩٨، تم التأكيد على أن إصلاح أوضاع قطاع الزراعة في بداية الثمانينيات (أي في بداية الفترة الإصلاحية)، كان له دور كبير في دفع عمليات التنمية. ومع بدء حقبة التسعينيات، لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة (ومعظمها قادم من هونغ كونغ كما رأينا من قبل)، دوراً مهماً في دفع عمليات التنمية وتنوع أشكال الملكية في الاقتصاد الصيني. كما شكل قطاع الإنشاءات والعقارات (The Real Estate Sector) مصدراً مهماً من مصادر انتعاش ونمو الاقتصاد الصيني خلال تلك الفترة.

وحول الموازنة بين دور كلٍّ من رأس المال الوطني ورأس المال الأجنبي، هناك وضوح رؤية لدى القيادة الصينية بأن هناك قطاعات ينبغي أن تظل محظورة على تغلغل رأس المال الأجنبي، وتتمثل في المرافق الحيوية، وما كان يسمى في علم التخطيط المرتفعات المتحكمة (Commanding Heights) وتتمثل في:

١ ـ قطاع الطاقة؛ ٢ ـ قطاع المواصلات؛ ٣ ـ قطاع المعادن؛ ٤ ـ قطاع المصارف (مع استثناءات بسيطة).

وفي المقابل، تم السماح بالملكية الكاملة لرأس المال الأجنبي في بعض فروع النشاط الاقتصادي، وبخاصة الصناعات الخفيفة، مثل: صناعة الملابس وصناعة الأثاث. وبين هذين النقيضين «الملكية الأجنبية الخالصة» و«الملكية الوطنية الخالصة»، توجد أشكال «وسيطة» من الملكية المختلطة بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني، من خلال المشروعات المشتركة (Joint Ventures)، حيث يحتفظ رأس المال الوطني بنسبة ٥١ بالمئة من حقوق الملكية، وأبرز مثال لذلك مصنع للسيارات في مدينة شنغهاي بالاشتراك مع شركة جنرال موتورز العالمية.

وعلى صعيد السياسات التقانية، أشارت المقابلات إلى أنه يجب عدم المغالاة في أهمية دور التقدم التقاني في تحقيق النهضة الاقتصادية الصينية خلال فترة

العشرين عاماً الماضية، إذ ظلت عمليات التعميق والتطوير التقاني محدودة قياساً ببلدان أخرى ناهضة في آسيا، وأن المفتاح الرئيسي للنجاح يكمن في انضباط قوة العمل الصينية (Labour Discipline) في ظل الإطار التنظيمي والهيكل المؤسسي المساند لعمليات الإسراع بالنمو والتنمية.

كذلك يعتبر ارتفاع معدل الادخار الإجمالي في الصين من العوامل المساندة لعمليات النمو والتنمية، حيث وصل هذا المعدل إلى نحو ٣٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، بلغ نصيب القطاع العائلي منه نحو ٢٥ بالمئة. وتظل هذه النسبة من أعلى نسب الادخار في بلدان آسيا وبلدان العالم إجمالاً، حيث يتسم الصينيون في الداخل والخارج بطاقة ادخارية عالية.

وحول اقتسام المكاسب من عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بين الدولة المضيفة (الصين)، والشركات دولية النشاط (TNC)، يرى البروفسور بو شان (Pu Shan) ـ عميد مدرسة الدراسات العليا بأكاديمية الصين للعلوم الاجتماعية ـ أن نصيب الشركات الدولية من الأرباح (الحقيقية أو الدفترية) يكون غالباً لصالح الشركات الدولية النشاط، ولكن المكسب الحقيقي للصين، كبلد مضيف، هو ما يسميه «الخارجيات الإنمائية» (Developmental externalities). ويقصد بتلك «الخارجيات»، أساليب الإنتاج الحديثة، وحزم الإدارة المتقدمة، ما ينتج منه آثار «انتشارية» و«تطويرية» لتلك الاستثمارات تمتد إلى بقية أجزاء الاقتصاد الوطني. وذلك في ظل القيود التي وضعتها القيادة الصينية لمنع السيطرة الاحتكارية للشركات الدولية النشاط على بعض فروع النشاط الاقتصادي الحديث في الصين.

وقد قدر البروفسور بو شان، أن معدل نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (TFP) يصل إلى نحو ٣ بالمئة سنوياً خلال السنوات الأخيرة. ويعود هذا المعدل المرتفع، في تقديره، إلى عمليات «إعادة التنظيم» في الاقتصاد والمجتمع الصيني. ويقترب ذلك الأثر من مفهوم «معامل إعادة التنظيم»، الذي أشار إليه عالم الاقتصاد البولندي الراحل كالكي (M. Kalecki) في «معادلته عن النمو»، حيث يمكن اكتساب نقطة مئوية (أو نقطتين) تضاف لمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي، بفضل النجاح في تحسين أساليب الإدارة والتنظيم، من دون القيام باستثمارات مادية ملموسة على نطاق واسع.

ووفقاً للتقرير الذي قدمه الرئيس زيمين إلى المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني، تكون الصين عند نهاية القرن العشرين قد قطعت نصف الطريق نحو الوصول إلى الهدف النهائي، أي أن تصبح الصين في مصاف الأمم «ذات الاقتصادات المتقدمة» عند منتصف القرن القادم (عام ٢٠٥٠). وهو ما يعبر عن

الرؤية الصينية التي تتسم دوماً بالطموح والواقعية في آن واحد، بعيداً عن المغالاة في القدرة على الإنجاز (القائمة على «الإرادوية» (Voluntarism)).

خلاصة القول هنا، انه منذ أن بدأت جمهورية الصين الشعبية تجربتها في الإصلاح والانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٨، والعالم يرقب هذه التجربة باهتمام ودهشة في آن واحد، إذ إن الانفتاح الاقتصادي الصيني ليس ككل الانفتاحات التي تمت في بقاع عديدة من العالم، حيث السماح للشركات الدولية «متعدية الجنسية» للقيام بأنشطتها داخل الصين يتم بالشروط الصينية.

ولعل تجربة الصين لها خصوصيتها وتفردها، فحجم الصين الكبير وثقلها السياسي يجعلها تنيناً اقتصادياً، وليس مجرد نمر من نمور آسيا البازغة. فالصين تمثل كتلة تاريخية جديدة بامتداداتها البشرية والتاريخية وتشابكاتها الاقتصادية. فالصين التاريخية ليست مجرد الرقعة الجغرافية للصين الشعبية، أو ما يسمى «Mainland China»، بل تضم اليوم هونغ كونغ المركز المالي المهم، التي عادت إلى حضن الصين الأم بعد طول غياب، وسوف يمتد ذراع «الصين الأم» لكي يضم في المستقبل تايوان. ثم هناك تلك الأغلبية الصينية في سنغافورة، بالإضافة إلى تلك الشبكة التجارية الواسعة والممتدة التي يديرها الصينيون في المهجر عبر كل بلدان العالم.

وليس هناك أدنى شك في أن القيادة الصينية تراهن على إمكانية توظيف عمليات الانفتاح والعولمة المحسوبة، الجارية هناك، لإحداث قفزة نوعية في مسيرة التنمية الصينية. وتجيء ثقة القيادة الصينية من أنها ما زالت تمسك بقوة بعجلة القيادة وتتحكم في توجهات عملية التراكم الإنتاجي وأساليب توظيف المدخرات.

ورغم هذه الإنجازات الكبرى للسياسة الاقتصادية الصينية الجديدة خلال العشرين عاماً الأخيرة، هناك عدد من التحديات والتناقضات المهمة التي رافقت هذه التطورات وتحتاج لمعالجة حكيمة من القيادة السياسية الصينية خلال السنوات القادمة، نوجزها في ما يلي:

١ ـ ارتفاع معدلات البطالة في بعض المناطق، نتيجة سياسات الخصخصة والإصلاح الاقتصادي، وهي ظاهرة غير معهودة في الاقتصاد الصيني منذ الخمسينيات، ما قد يفتح الباب أمام توترات تمس السلام الاجتماعي في البلاد.

٢ ـ تزايد التفاوتات الإقليمية نتيجة اختلاف مستويات النمو والتقدم الاقتصادي بين مناطق الصين المختلفة، ولا سيما بين مناطق شرق وجنوب شرق البلاد (المتقدمة) ومناطق الوسط وغرب البلاد (المتخلفة).

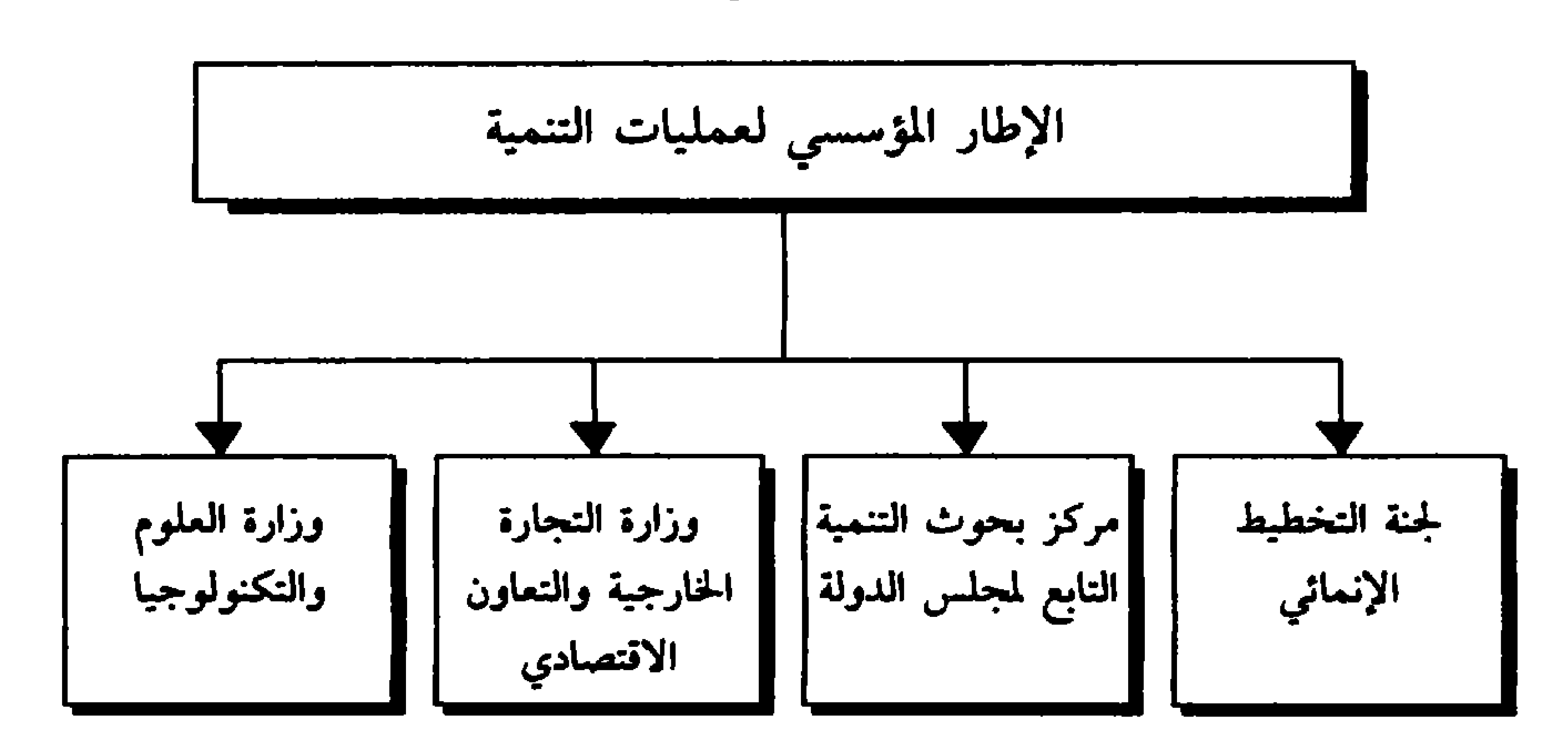
٣ ـ اتساع فجوة الدخول نتيجة الدور المتزايد الذي تلعبه الدخول غير

الأجرية، التي تتمثل في الدخول الجديدة المتولدة في قطاع الأعمال الخاص (أرباح وعمولات وريع)، ما يطرح تناقضات جديدة تمس صميم مفهوم العدالة الاجتماعية في الصين.

٤ ـ هشاشة القطاع المالي، وهو قطاع ناشئ، وقد أصابه قدر من رذاذ الأزمة المالية في آسيا، عند نهاية التسعينيات. وتحاول الحكومة الصينية الآن ضبط وترشيد أداء المؤسسات المالية، من خلال إغلاق المؤسسات المالية المعسرة والمتعثرة.

وختاماً، لعب «الإطار المؤسسي» دوراً مهماً في مسيرة التنمية الصينية، كما هو موضح في الشكل رقم (٥ ـ ٥).

الشكل رقم (٥ ـ ٥)
الصين: الإطار المؤسسي لعمليات التنمية



ولكن يظل رهان اشتراكية السوق هو أكثر الرهانات حرجاً بالنسبة لمستقبل التطور الاقتصادي والاجتماعي في الصين، في ظل التناقضات والتحديات الجديدة التي أفرزتها سياسات الانفتاح والإصلاح الاقتصادي[٦]. ولكن مهما كان مستقبل التطورات المقبلة في الصين، فإن الصين تسير في طريق التحول إلى «قوة عظمى» سوف يحسب لها ألف حساب في القرن الواحد والعشرين.

وختاماً، يوضح الشكلان رقما (٥ ـ ٦) و(٥ ـ ٧) تطور مسيرة التنمية في الصين خلال نصف قرن (١٩٥٠ ـ ٢٠٠٠)، وفقاً لنهج «السير على ساقين» ومسيرة «المائة عام».

(٦) انظر الفصل التاسع من هذا الكتاب حول مقولة «اشتراكية السوق» ذات الخصائص الصينية.

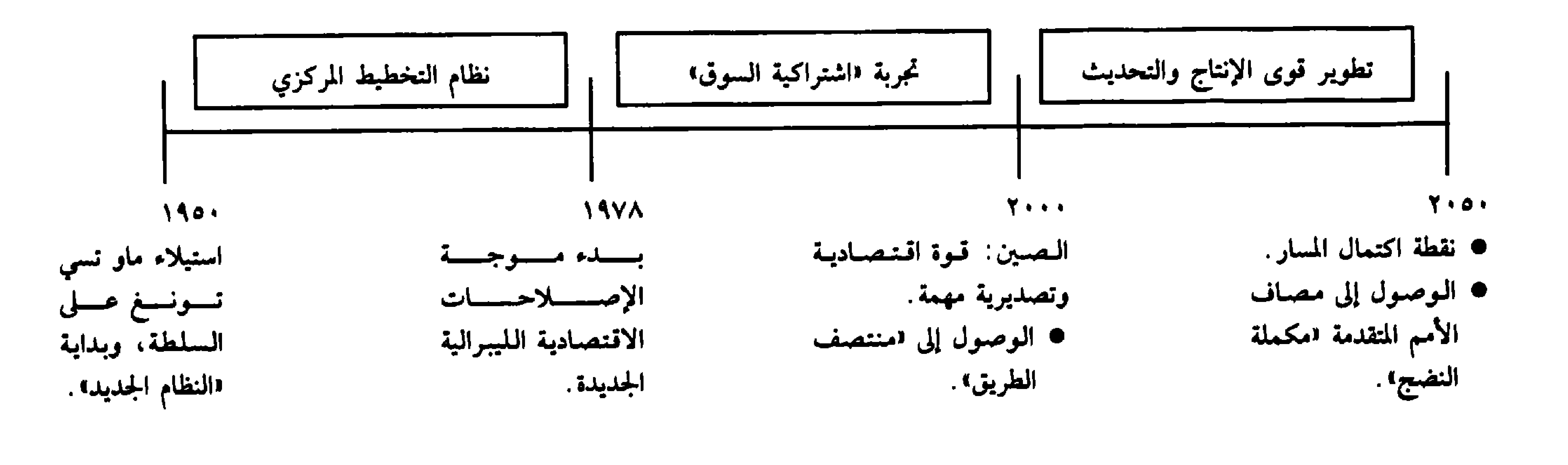
الشكل رقم (٥ ـ ٦)

الصين: بيان تلخيصي لاستراتيجية «السير على ساقين»

الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٨		الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٩	حقبة التسعينيات
في المدينة: سياسات التصنيع ● صناعات خفيفة. ● صناعات ثقيلة.	في الريف: السياسات الزراعية: ● سياسة الاكتفاء الذاتي من الحبوب Grain Policy. ● التصنيع الريفي.	● قطاع اقتصاد السوق «الخاضع للضبط» (Regulated). ● القطاع المخطط (الخاضع للأوامر الإدارية).	● استمرار سيطرة الدولة على المرتفعات الحاكمة للاقتصاد الوطني. ● تحديث وتطوير الأجزاء المختلفة من الاقتصاد الوطني. ● الاندماج التدريجي في بنية الاقتصاد العالمي (العولمة المحسوبة). ● المناطق الاقتصادية الخاصة في «المناطق الساحلية»: ـ مختبرات تجريبية. ـ «صوبات معزولة» عن جسد الاقتصاد الرئيسي.

الشكل رقم (٥ ـ ٧)

الصين: المسار التنموي: «رحلة المائة عام»



القسم الثاني

السياسات الإنمائية: نظرة تحليلية

الفصـــل السـادس

السياسات التصنيعية
في تجربة بلدان جنوب شرق آسيا

يهدف هذا الفصل إلى إلقاء نظرة تحليلية على أهم السياسات الصناعية في مجموعة مختارة من البلدان الآسيوية الناهضة، باعتبار أن هذه السياسات تعتبر من أهم معالم تجربة التنمية في بلدان آسيا الناهضة. وسوف يتم التركيز هنا على نوعية التحولات التي طرأت على تلك السياسات خلال الفترة موضع الدراسة (١٩٦٠ - ٢٠٠٠).

أولاً: السياسات التصنيعية في ماليزيا

جاءت السياسة الاقتصادية الجديدة (New Economic Policy)، التي تم إعلانها عام ١٩٧٠، بحزمة جديدة من السياسات تهدف إلى إعادة هيكلة المجتمع والاقتصاد الماليزي، إذ ركزت السياسة التصنيعية في السبعينيات على دور أكبر للقطاع العام، وحدت من الممارسات الليبرالية التي كانت سائدة من قبل، حيث بدأ القطاع العام يلعب دوراً مهماً ومركزياً في دفع عمليات التصنيع، وتطوير العديد من فروع النشاط الاقتصادي.

وقد بدأ التركيز على الصناعات ذات التوجه التصديري، بعد استنفاد عمليات التصنيع، من خلال الإحلال محل الواردات. كذلك بدأت محاولات جادة لتحديث الاقتصاد الماليزي ليصبح أكثر تنافسية. وبهذا الصدد، قامت مؤسسة Penang Development Corporation بمجهود مكثف لجذب الشركات الدولية في مجال صناعة الإلكترونيات في الولايات المتحدة الأمريكية للعمل في ماليزيا، من خلال تحسين مناخ الاستثمار للمستثمرين الأجانب، حيث تم تقديم المزيد من المزايا المالية

والضريبية، بالإضافة إلى وجود قوة عمل تستطيع أن تتفهم اللغة الإنكليزية وتتعامل بها. كما تعتبر تلك الفترة، بداية المسار التنموي الذي يعتمد على التقانة الحديثة (High-tech Growth Path).

ولقد اتسمت الموجة الأولى من الصناعات التصديرية بأنها كثيفة العمالة، وهي تنقسم بدورها إلى نوعين:

ـ **الصناعات التي تعتمد على تصنيع خامات محلية**، مثل المطاط والقصدير والأخشاب وزيت النخيل، وتحويلها إلى منتجات صناعية قابلة للتصدير. وقد بلغ نصيب تلك الصناعات نحو ٢٢ بالمئة من جملة الإنتاج الصناعي عام ١٩٨١[١].

ـ **الصناعات التصديرية التي لا تعتمد على الموارد المحلية**، وإنما تعتمد بصفة أساسية على «المكونات» و«الأجزاء» المستوردة من خلال شبكة الشركات دولية النشاط، خاصة في مجال السلع الكهربائية المعمرة والمكوِّنات الإلكترونية. وقد شكلت تلك الصناعات نحو نصف جملة الإنتاج الصناعي عند منتصف الثمانينيات[٢].

ولقد نجحت المجموعة الثانية من الصناعات في تحقيق درجة عالية من التدريب والتحديث لقوة العمل الماليزية، بالإضافة إلى بعض أنشطة البحوث والتطوير التقاني (R&D). وعند نهاية الثمانينيات (١٩٩٠)، شكلت صادرات السلع الكهربائية والمكوِّنات الإلكترونية، بالإضافة إلى صناعة النسيج والملابس الجاهزة، نحو ٦٣ بالمئة من جملة الصادرات الصناعية في ماليزيا.

كما شجعت السياسات الجديدة إنشاء «مناطق تجارة حرة» (Free Trade Zones)، حيث لعبت هذه «المناطق الحرة» دوراً شديد الأهمية في مجال تطوير نشاط القطاع الصناعي التصديري، خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات.

١ ـ استراتيجية التصنيع الثقيل في ماليزيا

مع بداية حقبة الثمانينيات، بدأ التركيز في السياسات التصنيعية على تطوير الصناعات الثقيلة بمبادرة وتمويل من الحكومة الماليزية، وذلك من خلال تعميق

---

(١) K. S. Jomo [et al.], *Southeast Asia's Misunderstood Miracle: Industrial Policy and Economic Development in Thailand, Malaysia and Indonesia* (Boulder, CO: Westview Press, 1997), p. 99.

(٢) المصدر نفسه.

القاعدة الصناعية، باعتبارها المرحلة الثانية لاستراتيجية «الإحلال محل الواردات» بعمق. ومما ساعد على تبني هذه السياسات في ماليزيا، نجاح المرحلة الثانية من عمليات التصنيع من خلال الإحلال محل الواردات بعمق في كوريا الجنوبية، حيث تم تطوير كبير للصناعات الثقيلة خلال الفترة: ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩، ما نتج منه تعميق القاعدة الصناعية في كوريا، الأمر الذي ساعد على تحقيق «انطلاقة تصديرية» مهمة في ما بعد.

ومن خلال هذا المنظور، ركزت الحكومة الماليزية بقيادة رئيس الوزراء مهاتير محمد، على تطوير قطاع الصناعات الرأسمالية (Capital Goods) لتعميق وتعزيز علاقات الترابط الأمامية والخلفية مع بقية أجزاء الاقتصاد الوطني، وذلك بهدف زيادة نصيب المكونات المحلية في بنية الصناعات التصديرية. وقد تجسدت هذه السياسة في إنشاء مصانع للحديد والصلب، ومصنع للاسمنت، ومصانع لمحركات الموتوسيكلات، ومشروع للصناعات البتروكيماوية، بالإضافة إلى البدء في مشروع «السيارة القومية» (Proton).

كذلك تم إنشاء هيئة حكومية جديدة للإشراف على برنامج الصناعات الثقيلة عام ١٩٨٠، وهي الهيئة الماليزية للصناعات الثقيلة (Hicom). ويدخل ضمن مهام هذه الهيئة قيادة عمليات التنمية التقانية بالتعاون مع الشركات الأجنبية، ولا سيما قيام مشروعات مشتركة مع الشركات اليابانية. وكذلك تنشيط قطاع البحوث والتطوير في الاقتصاد الماليزي.

وقد ظلت ملكية الصناعات الثقيلة ملكية عامة، حتى منتصف التسعينيات، عندما تقرر طرحها للجمهور في ظل برنامج الخصخصة. وقد أشار تقرير المتابعة للخطة الماليزية الخامسة (عام ١٩٨٩)، إلى أن هذه «الصناعات الثقيلة» تعاني خسائر مالية كبيرة، نظراً لطول «فترات التفريخ» (Gestation Periods)، بالإضافة إلى عدم قدرة هذه الصناعات على المنافسة في الأسواق العالمية. كذلك أشار التقرير إلى أن نفقات الإنتاج ونفقات الإدارة تعد مرتفعة، ومعدلات استغلال الطاقة الإنتاجية منخفضة[٣]. ورغم كل هذه المشاكل، فإن «الصناعات الثقيلة»، المملوكة للقطاع العام، حققت بعض التحسن في الإنتاجية، كما تحقق بعض التحسن في مؤشرات

---

(٣) انظر في هذا الخصوص: Mohamed Ariff and Muthi Semudram, *Trade and Financing Strategies: A Case Study of Malaysia*, Working Paper/Overseas Development Institute; no. 21 (London: Overseas Development Institute, [1987]), pp. 46-47.

الربحية المالية خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠)[٤].

٢ ـ الموجة الجديدة من التصنيع الموجه للتصدير

بعد عبور أزمة منتصف الثمانينيات التي ألمت ببعض البلدان الآسيوية (ومن بينها ماليزيا)، قامت ماليزيا باتخاذ بعض الإجراءات الاقتصادية ذات الطبيعة الليبرالية، وعلى رأسها تخفيض سعر صرف العملة الماليزية، ما أدى إلى تحسين تنافسية تكاليف الإنتاج وتكلفة الأجور في الاقتصاد الماليزي. كذلك تم تحسين نظام الحوافز المالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بدءاً من منتصف الثمانينيات، ما أدى إلى انطلاق موجة جديدة للتصنيع الموجه للتصدير.

وقد أدت هذه الإجراءات إلى تنشيط موجة جديدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى ماليزيا، القادمة بصفة خاصة من اليابان، يليها تايوان، وأخيراً كوريا الجنوبية، وذلك في إطار استراتيجية الشركات الآسيوية دولية النشاط لإعادة توطين أنشطتها الصناعية في ما بين بلدان جنوب شرق آسيا الأخرى، للاستفادة من انخفاض تكاليف البنية التحتية المستقبلة للاستثمارات الأجنبية[٥].

وبدءاً من عام ١٩٩١، تم الاشتراط على المستثمر الأجنبي أن يعتمد على موارد محلية (Local Sourcing)، في حدود نسبة ٣٠ بالمئة من جملة المكونات، حتى يمكن له أن يتمتع بمزايا الإعفاءات الضريبية على الاستثمارات. ورغم النجاح التصديري الكبير للصناعات الماليزية، خلال حقبتي الثمانينيات والتسعينيات، فقد أشار سانجايا لال (Sanjaya Lall) الباحث الهندي المتخصص في استراتيجيات التصنيع، إلى عدد من عناصر الهشاشة البنيوية لتركيبة الصادرات الماليزية، يتمثل أهمها في ما يلي:

أ ـ سيطرة الشركات دولية النشاط على حوالى ثلاثة أرباع قيمة الصادرات الصناعية الماليزية.

ب ـ ضعف «المكون المحلي» للصادرات الصناعية الماليزية.

ج ـ عدم نجاح المصدرين الماليزيين في تطوير شبكات تسويق مستقلة، تساعدهم على تحسين جودة المنتجات والنفاذ إلى أسواق عالمية جديدة، بجهدهم الذاتي.

---

(٤) انظر في هذا الخصوص: K. S. Jomo, ed., *Japan and Malaysian Development: In the Shadow of the Rising Sun* (London; New York: Routledge, 1994).

(٥) انظر في هذا الخصوص الفصل الثامن بعنوان: «عمليات التنمية في بلدان جنوب شرق آسيا في ظل نموذج «الأوز الطائر»،» ضمن هذا الكتاب.

د ـ ضعف علاقات الترابط التقانية والإنتاجية بين فروع الصناعات التصديرية، من ناحية، وبقية أجزاء الاقتصاد القومي، من ناحية أخرى.

ورغم ذلك، نتج من هذه الموجة الجديدة من الاستثمارات، المتوجهة نحو فروع النشاط التصنيعي التصديري، قدرٌ معقول من التعميق التقاني. وفي دراسة أعدها المعهد الماليزي للأبحاث الاقتصادية (The Malaysian Institute of Economic Research)، صدرت عام ١٩٩٥، لمراجعة **الخطة التصنيعية الأولى** (١٩٨٦ ـ ١٩٩٥)، تم حصر المشاكل التي تواجه الهيكل الصناعي الماليزي، على النحو التالي[٦]:

- شح الأيدي العاملة المدربة.
- مستويات التقانة السائدة ما زالت منخفضة.
- ضعف علاقات الترابط في ما بين الصناعات وداخل الصناعات.
- ضعف نسبة المكون المحلي إلى إجمالي مستلزمات الإنتاج.
- الاعتماد المفرط على الواردات من الخارج لمستلزمات الإنتاج والمعدات.
- وجود طاقات إنتاج فائضة وغير مستغلة.
- غلبة الأنشطة الصناعية ذات القيمة المضافة المنخفضة.
- ضعف وقصور نشاط البحوث والتطوير الصناعية.

٣ ـ «العنقودية» كمنهج للتصنيع في ماليزيا

تعتبر «العنقودية» (The Cluster Approach) أحد المقومات المهمة لاستراتيجية التصنيع في ماليزيا، حيث يتم إقامة علاقات ترابط عضوية عنقودية في ما بين الشركات المنتجة، من ناحية، والوحدات التي تقوم بإمدادها بالخامات والسلع الوسيطة، من ناحية أخرى. وعادة يتم تركيب العنقود التصنيعي على أساس نقاط التقارب والجوار الجغرافي. وتتكون المكونات الرئيسية لكل عنقود من العناصر التالية:

أ ـ الأسواق.

---

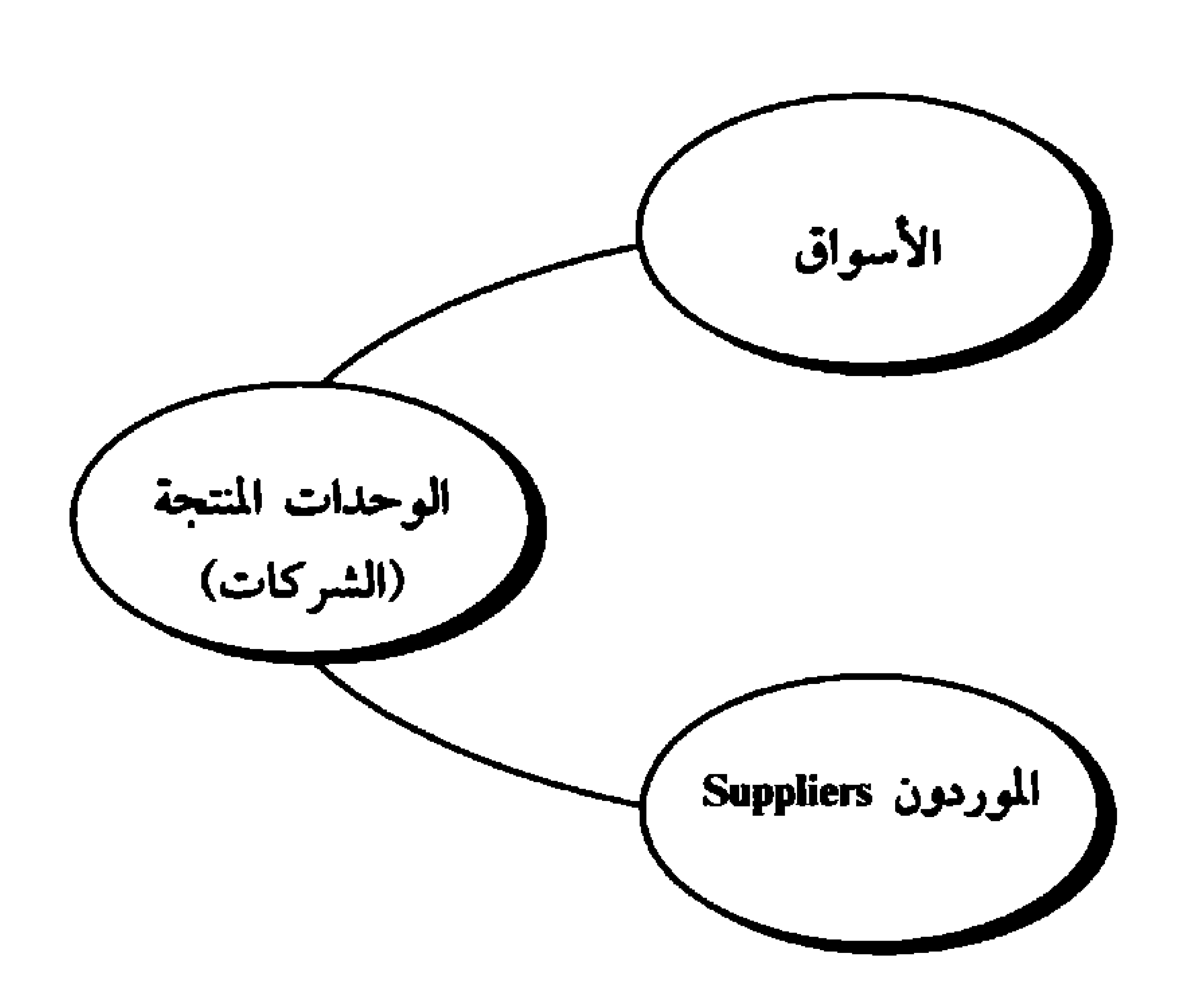
(٦) انظر في هذا الخصوص: MITI, *Review of the Industrial Master Plan, 1980-1995* ([Kuala Lumpur]: MITI, 1995), pp. xv-xviii.

ب ـ الشركات (الوحدات المنتجة).

ج ـ الموردون.

وعادة ما يرتكز كل عنقود على ثلاثة مقومات رئيسية: مهارات محددة موجودة بين أفراد قوة العمل، تقانة ملائمة، بنية تحتية مناسبة، كما هو موضح في الشكل رقم (٦ ـ ١).

الشكل رقم (٦ ـ ١)
ماليزيا: مكونات «العنقود» التصنيعي



وبالنسبة لسياسات التصنيع المستقبلية، حددت خطة التصنيع الرئيسية الثانية (Industrial Master Plan II)، التي تغطي الفترة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٥، ثمانية فروع من فروع الصناعة التحويلية يكون لها الأولوية في عمليات التطوير والإعداد للقرن الواحد والعشرين، هي:

١ ـ الصناعات الكهربائية والإلكترونية.

٢ ـ صناعة السيارات والسفن ومعدات النقل.

٣ ـ الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والأدوية.

٤ ـ صناعة المنسوجات.

٥ ـ الصناعات التي تعتمد على خامات أولية محلية: منتجات المطاط، منتجات زيت النخيل، منتجات الكاكاو، منتجات الأخشاب.

٦ ـ الصناعات التي تعتمد على خامات حديثة وخارجية: الصناعات المعدنية، الصناعات التركيبية (Synthetic)، وصناعة السيراميك.

٧ ـ الصناعات الغذائية التي تعتمد على مدخلات من السلع الزراعية، والأسماك والمنتجات الحيوانية.

٨ ـ صناعة الآلات والمعدات (Machinery Tools).

ويلاحظ هنا درجة التنويع العالية للبنية الصناعية، وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات: الاستهلاكية ـ الوسيطة ـ الرأسمالية).

ثانياً: السياسات الصناعية في كوريا الجنوبية

لعبت الدولة دوراً مهماً في رسم سياسة صناعية انتقائية في كوريا، تتغير بحسب مراحل التنمية. وتعتبر صناعة النسيج من أكثر الصناعات التي حظيت بدعم الدولة، خلال المراحل الأولى للتصنيع، نظراً لطاقتها على توليد نقد أجنبي ساعد على تمويل بدايات عمليات التراكم والتنمية في كوريا الجنوبية. فقد كانت صناعة النسيج إحدى سبع صناعات تمتعت بقانون دعم خاص، وكانت الصناعات الست الأخرى هي: صناعة الآلات والمعدات، وصناعة بناء السفن، وصناعة الإلكترونيات، وصناعة البتروكيماويات، وصناعة الحديد والصلب، وصناعة المعادن «غير الفلزية»[٧]. كما تلقت صناعة النسيج الكثير من قروض التصدير المدعومة، التي كانت معدلات الفائدة عليها أدنى من سعر الفائدة الرسمي المربوط على الودائع. كما تمتعت بصورة أخرى من الدعم، «ورديات الضرائب» (Tax Rebates)، لم تكن متاحة للصناعات الموجهة للسوق المحلية.

وقد تم إلغاء قانون تشجيع الصناعات الصادر عام ١٩٨٦ بسن قانون آخر للتنمية الصناعية (IDL)، نظم عملية تقديم الدعم المالي والتنظيمي لبرامج التصنيع الكوري. وكانت صناعة النسيج من بين المستفيدين الرئيسيين من هذا البرنامج في أواخر الثمانينيات، حيث تلقت دعماً مالياً للتخلص من الآلات القديمة واستبدالها بآلات حديثة، بهدف التحديث التقاني.

وعلى الإجمال، فقد ساهمت مجموعة الصناعات التي تم تطويرها وتشجيعها

---

(٧) Ha-Joan Chang, «Was Selective Industrial Policy in East Asia Unsuccessful?,» in: World Bank, *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy*, A World Bank Policy Research Report (New York: Oxford University Press, 1993).

بواسطة برنامج «الصناعات الثقيلة والكيميائية» (HCI) في توليد كميات هائلة من النقد الأجنبي وتحسين ميزان المدفوعات خلال حقبة الثمانينيات. هذا بالإضافة إلى دور تلك الصناعات في توليد آثار انتشارية (Spill-over Effects) عبر بقية أجزاء الاقتصاد الوطني. وواقع الأمر، أن هذه الآثار الانتشارية لم تقتصر على فروع الصناعة داخل القطاع نفسه، وإنما امتدت لمجمل الاقتصاد القومي، من خلال تكوين رصيد لقوة عمل ماهرة وتحسين القدرات الهندسية في الاقتصاد الكوري عموماً.

ولقد سارت سياسات التصنيع في كوريا الجنوبية، في اتجاهين متوازيين:

١ ـ توسع نشط في مجال المنتجات التصديرية كثيفة العمالة.

٢ ـ توسع كبير في صناعات الإحلال محل الواردات، ولا سيما في مجالين:

ـ السلع الوسيطة كثيفة رأس المال.

ـ السلع الاستهلاكية المعمرة (Consumer Durables).

ولقد اتبعت الحكومة الكورية، خلال حقبتي الستينيات والسبعينيات، سياسة حمائية صريحة واتخذت إجراءات صارمة بهذا الصدد. وقد تمثلت أهم تلك الإجراءات في ما يلي:

ـ غرامات ضريبية قاسية على الشركات التي تخالف القواعد.

ـ عدم السماح بالاستيراد للسلع التي لها بدائل محلية.

ـ التوسع في منح الائتمان خلال فترة الستينيات والسبعينيات، من أجل تسهيل تحقيق الأهداف التصديرية.

وخلال الفترة نفسها، تم منع استيراد عدد من السلع المهمة على رأسها: المنسوجات، السيارات، الثلاجات، الأجهزة التلفزيونية، VCRs، وغيرها من السلع الاستهلاكية المعمرة، وذلك حتى يمكن حماية عملية تصنيعها محلياً. ثم بدأ التحول إلى صناعة الكيماويات والصناعات الثقيلة في إطار **الخطة الخمسية الثالثة** (١٩٧٢ ـ ١٩٧٦). وعند نهاية الستينيات، صدر قانون دعم وتطوير صناعة الإلكترونيات عام ١٩٦٩، وهو القانون الذي جعل من صناعة الإلكترونيات صناعة استراتيجية تصديرية.

كما جاء قانون تنمية الصناعة لعام ١٩٨٥، يركز على إحلال إعانات البحوث والتطوير (R&D) محل الاقتراض المباشر، الأمر الذي نتج منه تغير أسلوب

الأداء من الحث على التوسع في الطاقة الإنتاجية للتصدير إلى الحث على نمو الإنتاجية.

وكنتيجة لتلك السياسات، تشير بيانات الجدول رقم (٦ ـ ١) إلى التطور الهائل الذي لحق بأهم مكونات سلة الصادرات في كوريا الجنوبية منذ بداية الستينيات حتى منتصف التسعينيات. ويتضح من بيانات هذا الجدول، أنه خلال الستينيات والسبعينيات، كانت معظم الصادرات تنتمي إلى السلع الأولية أو السلع الصناعية البسيطة ذات القاعدة الزراعية مثل المنسوجات والدخان والأحذية، بالإضافة إلى المنتجات المعدنية. ولكن منذ منتصف الثمانينيات، حقق الاقتصاد الكوري قفزة تصديرية هائلة، من خلال حركة تنويع واسعة لسلة الصادرات، كما يتضح من الوزن النسبي الكبير الذي أخذت تحتله المنتجات عالية التقانة في بنية الصادرات الكورية والمنتجات الإلكترونية، والسيارات، والآلات والمعدات.

ثالثاً: السياسات التصنيعية في الصين

تم تدشين السياسة الصناعية الجديدة في الصين منذ آذار/مارس ١٩٩٤، من خلال التركيز على ما سمي «الصناعات الارتكازية» (Pillar Industries). وقد حددت الحكومة الصينية خمس مجموعات رئيسية من تلك الصناعات الارتكازية: صناعة الآلات والمعدات، صناعة الإلكترونيات، صناعة البتروكيماويات، صناعة السيارات، صناعة التشييد والبناء. وقد تم انتقاء تلك الصناعات وفقاً للمعايير التالية[٨]:

١ ـ مدى تمتع هذه الصناعات بمرونة دخلية عالية للطلب في المستقبل.

٢ ـ مدى تمتع هذه الصناعات بوفورات الحجم (أو النطاق) (Economics of Scale).

٣ ـ مدى قدرة هذه الصناعات على توليد علاقات قوية للترابط الأمامي والخلفي بين فروع الإنتاج المختلفة، ما يعمق من درجة الترابط للجهاز الإنتاجي.

٤ ـ مدى توافر إمكانية كامنة لنمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (TFP) في هذه المجموعة من الصناعات.

٥ ـ مدى توافق هذه الصناعات مع المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الصيني في المرحلة الراهنة من مراحل تطوره.

---

(٨) انظر: World Bank, *China 2020: Development Challenges in the New Century,* China 2020 Series (Washington, DC: The Bank, 1997), p. 39.

الجدول رقم (٦ ـ ١)

كوريا الجنوبية: التطور التاريخي لعناصر سلة الصادرات (١٩٦١ ـ ١٩٩٥)

(مليون دولار أمريكي)

م	١٩٦١	١٩٧٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥					
	المنتج	القيمة	المنتج	القيمة	المنتج	القيمة	المنتج	القيمة	المنتج	القيمة
١	حديد خام	٥,٣	منسوجات	٣٤١	منسوجات	٥٠٤١	منتجات إلكترونية	١٧٨٧٠	منتجات إلكترونية	٤٤٣٨٩
		(١٣,٠)		(٤٠,٨)		(٢٨,٨)		(٢٧,٥)		(٣٥,٥)
٢	Tungsten	٥,١	خشب مصفح	٩٢	منتجات إلكترونية	٢٠٠٤	منسوجات	٨٨٦٠	منسوجات	١٨٣٨٣
		(١٢,٦)	(أبلاكاج)	(١١,٠)		(١١,٤)		(١٣,٦)		(١٤,٧)
٣	حرير	٢,٧	شعر مستعار	٩٠	معادن حديدية	١٨٥٤	أحذية	٤٣٠٧	سيارات	٨٤٣٠
		(٦,٧)		(١٠,٨)		(١٠,٦)		(٦,٦)		(٦,٧)
٤	Anthracite	٢,٤	حديد خام	٤٩	أحذية	٩٠٤	معادن حديدية	٤٢٣٧	كيماويات	٨٣٥٧
		(٥,٨)		(٥,٩)		(٥,٢)		(٦,٥)		(٦,٧)
٥	حبار (أسماك)	٢,٣	منتجات إلكترونية	٢٩	رقائق إلكترونية	٦١٨	رقائق إلكترونية	٢٧٩٩	معادن حديدية	٧٢٤٦
		(٥,٥)		(٣,٥)		(٣,٥)		(٤,٣)		(٥,٨)
٦	أسماك أخرى	١,٩	خضروات	١٩	راتينجات	٥٣١	كيماويات	٢٣٤٨	آلات ومعدات	٥٥٧٠
		(٤,٥)		(٢,٣)		(٣,٠)		(٣,٦)		(٤,٥)

يتبع

تابع

٧	Graphite	١,٧ (٤,٢)	أحذية	١٧ (٢,١)	معادن	٤٣٣ (٢,٥)	سيارات	٢٢٤٥ (٣,٥)	رقائق إلكترونية	٥٥٣٠ (٤,٥)
٨	خشب مصفح (أبلاكاج)	١,٤ (٣,٣)	الدخان	١٣ (١,٦)	خشب مصفح (أبلاكاج)	٣٥٢ (٢,٠)	آلات	١٧٧٥ (٢,٧)	بتروكيماويات	٢٢٩١ (١,٨)
٩	حبوب	١,٤ (٣,٣)	منتجات معدنية	١٣ (١,٦)	أسماك	٣٥٢ (٢,٠)	منتجات بلاستيكية	١٢٩٢ (٢,٠)	منتجات بلاستيكية	٢١٩٨ (١,٨)
١٠	فراء	١,٢ (٣,٠)	منتجات معدنية	١٢ (١,٤)	منتجات إلكترونية	٣٢٤ (١,٩)	منتجات بتروكيماوية	٦٠٥ (٠,٩)	أحذية	١٥٠٦ (١,٢)
	الإجمالي	٢٥,٣ (٦٢,٠)		٦٧٥ (٨١,٠)		١٢٤١٣ (٧٠,٩)		٤٦٣٣٨ (٧١,٣)		١٠٣٩٠٠ (٨٣,١)

ملاحظة: تشير الأرقام بين قوسين إلى الحصص في إجمالي الصادرات.

المصدر: بيانات مجمعة من قِبَل مؤسسة التجار الكورية بواسطة تصنيف MTI، نقلاً عن: Y. Fukagawa, «Cheabol-led High Growth System in South Korea,» paper presented at: *East Asian Development Experience: Economic System Approach and Its Applicability*, edited by Toru Yanagihara and Susumu Sambommatsu, I. D. E. Symposium Proceedings; no. 17 (Tokyo: Institute of Developing Economies, 1997), p. 90.

وقد جاءت هذه الحلقة الأخيرة من حلقات السياسة التصنيعية في إطار استراتيجية التنمية في الصين، بعد استنفاد المرحلتين السابقتين من عمليات التصنيع، حيث تمثلت المرحلة الأولى من التصنيع (الخمسينيات والستينيات) في التركيز على الصناعات الخفيفة، التي تنتج سلعاً بسيطة وغير معقدة ولكنها ذات سوق استهلاكية واسعة، سواء في الداخل أو في الخارج. بينما ركزت المرحلة الثانية (خلال السبعينيات) على الصناعات الأساسية، بما في ذلك صناعة الآلات والمعدات.

رابعاً: الصناعات «الغاربة» و«الصناعات المشرقة»

تشير العديد من الكتابات الآسيوية إلى التفرقة بين نوعين من الصناعات (نسبة إلى «شروق» و«غروب» الشمس):

١ ـ الصناعات «الغاربة» (Sunset Industries).

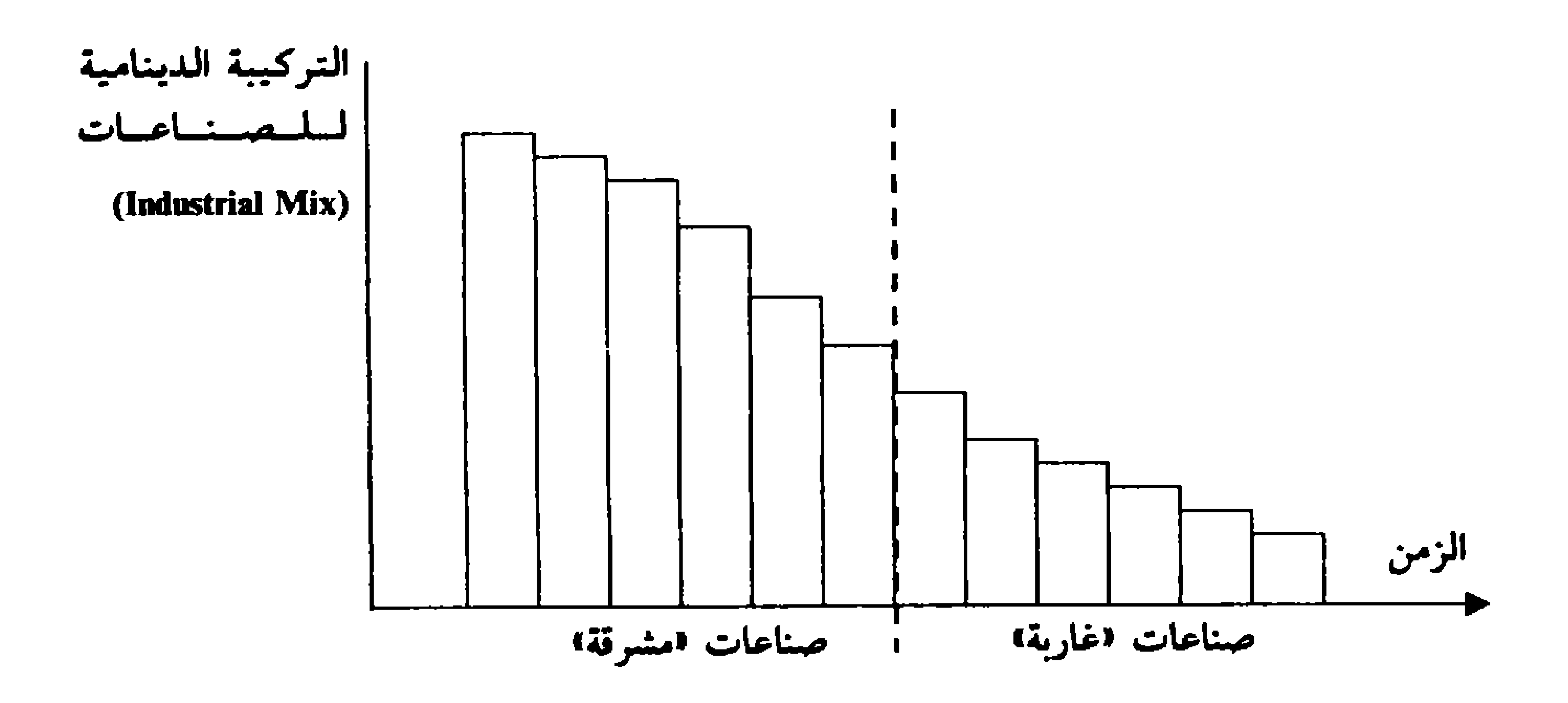
٢ ـ الصناعات «المشرقة» (Sunshine Industries).

وذلك من منظور ديناميكي للتنمية، حيث يتم الإحلال المستمر بين الأنشطة الصناعية في كل بلد، لكي يتسق ويتواءم مع التطورات الجديدة في التقسيم الدولي للعمل، من ناحية، ومع أحدث التطورات التقانية في مجال تطوير العمليات الإنتاجية، من ناحية أخرى. ووفقاً لهذا المنظور، يتم التخلص التدريجي من الأنشطة الصناعية ذات القيمة المضافة المنخفضة عند أدنى درجات السلم التصنيعي، حيث يتم استبدالها بصناعات حديثة أكثر تقدماً في السلّم التصنيعي، ذات القيمة المضافة العالية في الأسواق العالمية والإقليمية.

ويوضح الشكل رقم (٦ ـ ٢) تلك العملية الإحلالية في الهيكل الصناعي في كل بلد، على نهج «القطوف» (The Vintage Approach)، حيث يجري «التخريد» المستمر للمعدات والتجهيزات في المصانع، لمواكبة التطور المستمر في تقانة الإنتاج[٩].

(٩) لمزيد من الفهم لنهج «القطوف»، انظر: F. H. Hahn and R. C. O. Matthews, «The Theory of Economic Growth: A Survey,» *Economic Journal*, vol. 74 (1964).

الشكل رقم (٦ ـ ٢)
عمليات «الإحلال» المستمر بين الصناعات «الغاربة» والصناعات «المشرقة»



وكمثال تطبيقي لهذا المنهج في تصنيف الصناعات «الغاربة» و«المشرقة»، تشير بيانات الجدول رقم (٦ ـ ٢) إلى عمليات الإحلال المستمر لتركيبة الصناعات (Industrial Mix) ولمكونات سلة الصادرات (Export Basket)، بشكل دينامي عبر الزمن، في ضوء تجربة كل من هونغ كونغ وسنغافورة.

الجدول رقم (٦ ـ ٢)
تتابع الصناعات «الغاربة» والصناعات «المشرقة» في هونغ كونغ وسنغافورة من الخمسينيات حتى الثمانينيات

الحقبة الزمنية	هونغ كونغ	سنغافورة
أوائل الخمسينيات	المنسوجات	المنسوجات
أوائل الستينيات	الأقمشة، البلاستيك	الإلكترونيات، تكرير البترول
أوائل السبعينيات	الإلكترونيات	الإلكترونيات، تكرير البترول،
المنسوجات، الملابس		
الثمانينيات	التجارة، النشاط المصرفي	النشاط المصرفي، الإلكترونيات

المصـــــــدر: Alwyn Young, «A Tale of Two Cities: Factor Accumulation and Technical Change in Hong Kong and Singapore,» in: *Macroeconomic Annual* ([n. p.]: NBER, 1992), pp. 13-763.

خامساً: نظـرة مستقبليـة

نظراً لارتفاع الكثافة الاستيرادية للصادرات والمنتجات الصناعية لبلدان آسيا الناهضة (ماليزيا، سنغافورة، وتايلاند بشكل خاص)، يقتضي الأمر البدء بموجة ثالثة من عمليات الإحلال محل الواردات، ولكن ذات محتوى إنتاجي وتحديثي متقدم، حيث ما زالت هناك مجالات واسعة لتعميق وتوسيع الهيكل الصناعي في تلك البلدان. ولقد نجحت كوريا الجنوبية من جانبها في تحويل الصناعات التي تم إحلالها محل الواردات إلى صناعات ذات قدرة تنافسية عالمية، من خلال دمج المراحل العليا من استراتيجية الإحلال محل الواردات بعمليات النشاط التصديري، باعتبارهما جزءاً من «متّصل تصنيعي» واحد (انظر الشكل رقم (٦ ـ ٣)).

وكل ذلك يشير إلى الحدود التاريخية لاستمرار اعتماد عمليات النمو في الاقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع، في المستقبل، على الصناعات التصديرية القائمة على التجميع وتصنيع المكونات، في ظل سوق محلية محدودة الحجم، وفي ظل سوق دولية تتسم بالتنافسية العالية والمنافسة الشرسة.

ولعل الحل يكمن، في حالة تلك البلدان، كما هو في حالة غيرها من البلدان النامية وعلى رأسها البلدان العربية، بتكوين ما يسمًى بمثلثات النمو (Growth Triangles)، بين مجموعة من البلدان المجاورة لإنشاء صناعات تصديرية ذات قدرة تنافسية عالية، سواء في السوق المحلي أو السوق العالمي. ويسهل تركيب مثل هذه المثلثات بين بلدان جنوب شرق آسيا مثل: [سنغافورة ـ تايلاند ـ ماليزيا]، [ماليزيا ـ تايلاند ـ إندونيسيا]، [إندونيسيا ـ سنغافورة ـ ماليزيا]، من خلال دمج الطاقات والمهارات البشرية والإدارية والتقانية في نسيج صناعي واحد. وعادة تشمل هذه المثلثات بعض أقاليم، أو مناطق معينة من كل بلد، بحيث تحقق درجة عالية من التكامل الإنتاجي واللوجستي.

وتمثل هذه المثلثات صيغة مبتكرة للتعامل مع الاقتصاد العالمي، في ظل عمليات العولمة المتصاعدة، مع الحفاظ على الحد الأدنى من مقومات السياسة الاقتصادية والإنمائية المستقلة. كما أن قيام هذه المثلثات التنموية يساعد على حل مشكلة ازدواجية وثنائية الهياكل الاقتصادية بين فروع النشاط القائمة على الإحلال محل الورادات، من ناحية، وقطاع الصناعات التصديرية، من ناحية أخرى. وعلى الصعيد الإقليمي، تساعد هذه المثلثات على تنمية التجارة البينية، في ما بين بلدان الجنوب، وتقلل من التداعيات السلبية لتقلبات الطلب في السوق العالمية.

الشكل رقم (٦ ـ ٣)

العلاقة الديناميةبين «التعميق التصنيعي» و«الأداء التصديري»

مؤشرات الأداء الصناعي
أ ـ القيمة المضافة الصناعية/ الناتج المحلي الإجمالي.
ب ـ التوزيع القطاعي للقيمة المضافة الصناعية.
ج ـ نسبة الصادرات الصناعية المتقدمة إلى جملة الصادرات.

١
المرحلة السهلة للتصنيع من خلال «الإحلال»
الصناعات الخفيفة/ الوسيطة الأوّلية

٢
مرحلة الإحلال محل الواردات
«تعميق العملية التصنيعية»
● الصناعات الأساسية
● الصناعات الوسيطة المتقدمة

٣
مرحلة الدفعة التصديرية
The First Export Push

٤
صادرات الصناعات المتقدمة
High-tech Industries

صفر
اختراق حاجز التصدير
Time-scale

ومن ناحية أخرى، فإن عمليات التعاون الإقليمي سوف تساعد على التغلب على المشاكل التي تواجهها البلدان النامية في آسيا وغيرها من بلاد العالم النامي، في مواجهة عمليات التحرير التجاري الشامل للأسواق، التي سوف تبدأ مع انتهاء فترات السماح للبلدان الموقعة على اتفاقية الغات (دورة أورغواي)، إذ إنه في ظل هذه الاتفاقية، ولا سيما في ظل ما يعرف بالـ TRIM's، فإن اشتراط نسبة معينة من «المكوّن المحلي» (مثل نسبة الـ ٣٠ بالمئة في الحالة الماليزية)، يصبح شرطاً غير قابل للتطبيق. بينما في إطار مثلثات التنمية، فإن الفضاء الاقتصادي الأوسع، سوف يساعد على تحسين نوعية المنتجات ودرجة تنافسيتها، نتيجة الاستفادة من وفورات الحجم والنطاق (Economics of Scale).

الفصل السابع

السياسات التقانية في بلدان جنوب شرق آسيا

مقدمة

هناك اتجاه متنام في الأدب الاقتصادي الحديث لقبول فكرة أن التصميم الملائم لسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأقل نمواً يعتمد لدرجة كبيرة على تحقيق معدلات مرتفعة للتقدم الفني والتطوير. ويمكن تحقيق ذلك المعدل المرتفع من التقدم الفني، على المستوى الكلي، من خلال ثلاث حلقات متداخلة، هي:

- خفض معاملات المدخلات الأساسية (Basic Inputs)، وبالتالي تخفيض نفقات الإنتاج.

- ضغط بُعدي المكان والزمن لتلك المدخلات.

- الاستفادة من وفورات الحجم أو النطاق المتزايدة (Increasing return-to-scale)[١].

ولذا، فإن أنشطة البحوث والتطوير (R&D) لا تهدف إلى مجرد تحقيق عمليات إحلال بسيطة بين عناصر الإنتاج (أو المدخلات) في إطار دالة الإنتاج نفسها، ولكنها تسعى إلى إحلال أنواع متقدمة للعمليات الفنية للإنتاج محل أخرى، وهو ما يؤدي بدوره إلى فتح آفاق تقانية جديدة أكثر رحابة.

---

(١) يقترح البعض تعبير «عائدات النشاط متسع المدى»، كترجمة لتعبير «Increasing return-to-scale».

ولعل الوعي بالأهمية الاستراتيجية لقطاع البحوث والتطوير هو الذي حث حكومات البلدان الآسيوية الناهضة على دعم أنشطة البحوث والتطوير من خلال سياسات متنوعة على المستويين الكلي والقطاعي. ولذا من الخطأ اختزال قضية تنشيط قطاع البحوث والتطوير إلى مجرد الإنفاق على النظام التعليمي أو مجرد مزيد من الإنفاق على البحوث والتطوير، على مستوى المنشأة، إذ إن العامل الأكثر حسماً هو نمط وأسلوب إدارة هذا القطاع حتى يستطيع أن يدر عائداً تنموياً متصاعداً.

أولاً: عملية التقدم الفني «ذاتية ـ المركز»

تمخضت سلسلة الأبحاث النظرية التي قام بها كل من بول رومر (Paul Romer) وروبير لوكاس (Robert Lucas)، منذ منتصف الثمانينيات (١٩٨٦)، عن تطوير إطار نظري حول العملية التاريخية التي تفضي إلى تحوّلات نوعية ذاتية داخلية في مجال المعرفة والتقدم التقاني (Endogenous Technical Change)، التي تؤدي بدورها إلى تحولات كيفية في أساليب وعمليات الإنتاج عبر الزمن.

ولقد كان هاڤلمو (T. Haavelmo)، الاقتصادي النروجي المرموق والحائز جائزة نوبل في الاقتصاد، أول من طرح هذه الفكرة في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة. ففي إطار النموذج الذي تضمّنه، في مؤلفه المعنون **دراسة في نظرية التطور الاقتصادي**، كان الناتج القومي يعتمد على كل من رأس المال المادي ورصيد المعرفة، كمتغيرات مفسِّرة للنمو الاقتصادي.

ويمكن وصف المجموعة الحديثة من «نماذج النمو الذاتي» (Endogenous Growth Models) بأنها ذات صبغة «شومبيترية جديدة» في مضمونها[٢]، نسبة إلى جوزيف شومبيتر الاقتصادي النمسوي الأصل، ذائع الشهرة، إذ تسمح تلك النماذج بعدم تحدب (Nonconvexities) دوال الإنتاج، كما تعترف بوجود درجات من الاحتكار (Monopoly Power) في بنية الأسواق. ويشكل اعتماد مثل تلك الافتراضات تطوراً مهماً يسمح بالاقتراب من الواقع الاقتصادي المعقد، ويبتعد عن الفروض التبسيطية السائدة في العديد من نماذج النمو التي تزخر بها الأدبيات الاقتصادية النيوكلاسيكية.

---

(٢) Paul M. Romer, «Increasing Returns and Long - Run Growth,» *Journal of Political Economy*, vol. 94, no. 5 (1993), p. 556.

ولقد طرح الأساتذة غريك مانكي (Greg Mankiw)، وديفيد رومر (David Romer) وديفيد ويل (David Weil) (١٩٩٢)، صياغة جديدة لدالة الإنتاج بالاستناد إلى سلاسل زمنية وبيانات حول إحصاءات النمو في عدد من البلدان النامية، على النحو التالي:

Y â $AK^{1/3} H^{1/3} L^{1/3}$

حيث K ترمز إلى الاستثمار في رأس المال المادي، وH الاستثمار في رأس المال البشري (عدد سنوات الدراسة)، وL العمل العادي، وA المستوى التقاني السائد. ويلاحظ أن تلك الصياغة لدالة الإنتاج، رغم إبرازها لدور رأس المال البشري كأحد عناصر الإنتاج وأحد روافع النمو الأساسية، لا تسمح بظهور عوائد النطاق المتزايدة، أو أية مردودات أخرى، نظراً لأن مجموع معاملات المرونة لعناصر الإنتاج الثلاثة يظل الواحد الصحيح، ناهيك عن أن استخدام عدد سنوات الدراسة هو مقياس رديء لقياس تراكم رأس المال البشري.

ويخبرنا بول رومر أن «إلمامنا بالتاريخ الاقتصادي، وما سارت عليه عمليات الإنتاج خلال المائة عام الماضية، وكذا التطورات الأكثر حداثة، لا يترك لدينا مجالاً للشك، بأن الاكتشافات، والاختراعات، والابتكارات تعد بمثابة القوى المحركة الأكثر أهمية في دفع عمليات النمو الاقتصادي في العصر الحديث[٣].

وهكذا تكتسب الأنشطة عالية التقنية أهمية استراتيجية في سياق عمليات النمو والتنمية في الدول النامية، حيث تلعب عمليات التقدم الفني والتراكم المعرفي دور المحفز لنمو الإنتاج والإنتاجية في الأجل الطويل. وتؤيد تلك النتيجة مجموعة من الدراسات التطبيقية التي سعت لاختبار العلاقة بين نشاط البحوث والتطوير، من ناحية، ونمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الدول الصناعية المتقدمة، من ناحية أخرى. فلقد أشارت تلك الدراسات إلى أن الزيادات المتلاحقة التي تحققت في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (Total Factor Productivity (TFP)) - أي تلك المكاسب التي انعكست في شكل زيادات في حجم الناتج القومي، ولا يمكن تفسيرها بدلالة مدخلات العمل ورأس المال المادي فقط، إنما يستلزم تفسيرها إرجاعها إلى التغيرات التي لحقت بالرصيد التراكمي لنشاط قطاع البحوث والتطوير (مقدرة بحجم الإنفاق التراكمي على نشاط البحوث والتطوير)، أو أي متغيرات أخرى تعبر عن التغيرات في الرصيد التراكمي للمعرفة.

ويجدر بنا هنا التمييز بهذا الخصوص، بين نوعين من الأنشطة التقانية:

(٣) المصدر نفسه.

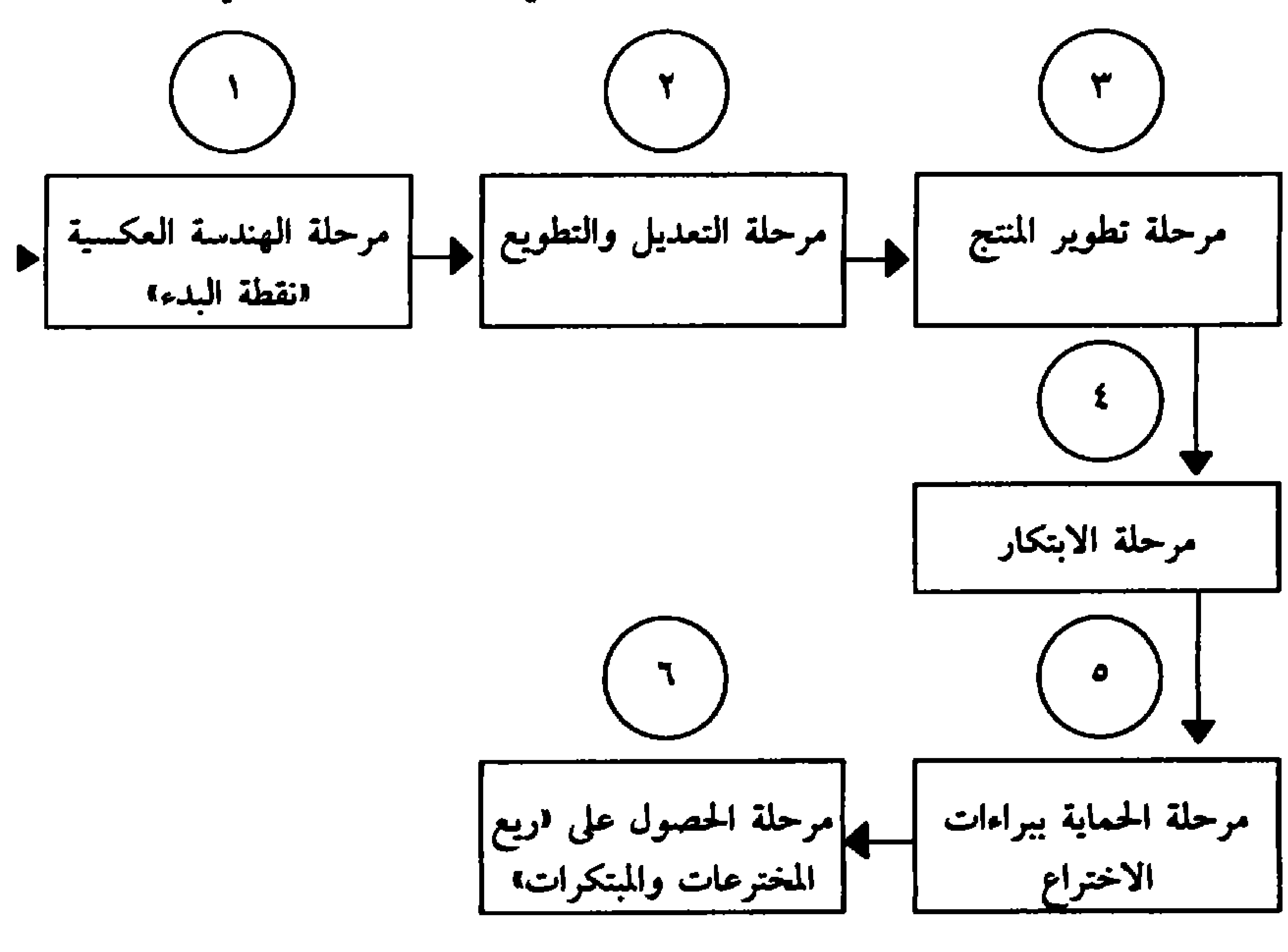
١ ـ الهندسة العكسية (Reverse Engineering)، التي تقوم بإحداث تعديلات جزئية ومحدودة على «المنتج» أو «العملية الإنتاجية»، ولا تضيف جديداً في عالم التقدم الفني والتقاني.

٢ ـ الابتكار الخلاق (Creative Innovation)، الذي يؤدي إلى نقلة تقانية ملموسة في نوعية المنتج أو طبيعة العملية الإنتاجية أو الخدمية.

ويمكننا، في ضوء الخبرة التاريخية للبلدان التي قطعت شوطاً طويلاً في هذا المضمار، الحديث عن دورة تمر بها أنشطة البحث والتطوير التقاني في البلدان النامية التي جاءت متأخرة في مضمار التقدم (راجع الشكل رقم (٧ ـ ١))، إذ يلاحظ، من خلال هذا الشكل، أن بداية الحديث عن أي تطوير جدي للمنتج أو تعديلات جوهرية للعملية الإنتاجية تبدأ فقط في المرحلة الثالثة من الدورة، إذ يمكن الحديث عندئذٍ عن اختراق حاجز الابتكار ـ أسوة باختراق حاجز الصوت ـ عندما تصل الدولة (أو المنشأة) إلى المرحلة الرابعة والخامسة، وتبدأ عندئذ في التمتع بالريع الاقتصادي للمبتكرات والاختراعات لفترة زمنية محددة، قبل أن تدخل تلك المبتكرات المجال العام (Public Domain) (مجال تعميم استخدامها للجميع من دون مقابل).

الشكل رقم (٧ ـ ١)

الدورة التاريخية لنشاط البحوث والتطوير في البلدان الآخذة في النمو



المصدر: الباحث.

وبينما تعد أنشطة البحوث والتطوير والابتكار في الأساس عمليات داخلية ـ ذاتية (Indigenous)، يمكن توسيع نطاقها من خلال العلاقات التجارية على صعيد السوق العالمي: الاستثمارات المشتركة ـ التحالفات الاستراتيجية ـ الحصول على بعض المكونات من الخارج (أو ما يعرف فنياً بـ Out-sourcing). ولعل إدارة تلك العلاقات الخارجية تشكل أحد التحديات المهمة التي تواجه عملية إدارة البحوث والتطوير في البلدان النامية، التي لا بد من أن تستند إلى رؤية استراتيجية ثاقبة، والى وعي كامل بعناصر المعادلة الحرجة: «من يوظف من؟».

وسوف نحاول في ما يلي الإشارة بإيجاز إلى أهم معالم تجربة التطوير التقاني في تجربة بلدان جنوب شرق آسيا الناهضة.

ثانياً: السياسات التقانية في كوريا الجنوبية

كان الاقتصادي الألماني فردريش لست (Friedrich List) أول من حبذ وضع برنامج قومي للتطوير التقاني خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، حتى تتمكن ألمانيا من ملاحقة خطى بريطانيا العظمى في هذا المجال. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، اتبع اليابانيون النهج نفسه من خلال برنامج تقاني قومي يقوم على الاعتماد على الذات، استهدف ترابط أنشطة كل من: الحكومة، منشآت قطاع الأعمال، الجامعات، وذلك بهدف إيجاد حلول لمشكلات التصميم والتطوير في الاقتصاد الياباني. ولقد سارت كوريا الجنوبية على النهج نفسه في مسيرتها التنموية. ففي المراحل الأولى، كان الهدف الرئيسي هو هضم واستيعاب وتطوير التقانة الحديثة على مستوى المشروعات والمنشآت، من دون الارتكان إلى نظام التقانة المستوردة والمشروعات «تسليم المفتاح» (Turn-Key Plants).

وتعتبر كوريا الأكثر إنفاقاً على أنشطة البحوث والتطوير (R&D) من بين البلدان النامية، حيث بلغ حجم الإنفاق نحو ٢ بالمئة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عند نهاية الثمانينيات، مقارنة بنسبة ١,٢ بالمئة في تايوان (١٩٨٨)، ٠,٩ بالمئة في الهند (١٩٨٦) وسنغافورة (١٩٨٧)، ٠,٥ بالمئة في الأرجنتين (١٩٨٨)، ٠,٦ بالمئة في المكسيك (١٩٨٤)، و٠,٤ بالمئة في البرازيل (١٩٨٥)، بينما بلغت هذه النسبة نحو ٢,٨ بالمئة في كل من اليابان وألمانيا عام ١٩٨٧[٤].

---

(٤) انظر: Ajit Singh, «The East Asian Miracle: Where Do We Stand in 1994?,» paper presented at: Conference on Economic Growth and Long Term Development: Performance and New Thinking towards the XXI Century, organised by the World Bank, University of Madrid, UNCTAD and ECLA, Spain, 11-13 July 1994, pp. 24-25.

ورغم هذا الإنفاق الكبير على البحوث والتطوير، تشير أ. أمسدن (A. Amsden) في مؤلفها المهم عن كوريا الجنوبية (١٩٨٩)، إلى أن المساهمة الرئيسية لكوريا في هذا المجال حتى نهاية الثمانينيات، كانت في مجال «تعلم» و«هضم» أحدث التقانات، وليس في مجال «الابتكار» و«التجديد» (Learning, not in reaching innovation).

ومن ناحية أخرى، دفعت الحكومة الكورية العديد من المجمعات الصناعية العملاقة (Chaebols) للدخول في علاقات تعاون وشراكة ثلاثية مع القطاع العام، ومؤسسة البحوث وتكنولوجيا الإلكترونيات (ETRI). وقد أثمرت تلك العلاقات التعاونية قيام نحو ٢٠٠ مهندس من مؤسسة البحوث وتكنولوجيا الإلكترونيات، بالتعاون مع نحو ٥٠٠ مهندس من مؤسسات سامسونغ، غولدستار، دايو وأوتيلكوا، برفع معدلات الزيادة في عدد المخترعات المسجلة للشركات الكورية، على الصعيد العالمي لصناعة أشباه الموصلات.

وقد رافق ذلك تطور كبير في المستويات التعليمية، إذ ازداد عدد المهندسين الذين ساهموا في رفع كفاءة تشغيل المصانع الكورية. وخلال فترة إنشاء الصناعات الثقيلة والمشروعات الكيماوية الكبرى، تم تسجيل ارتفاع حاد في أعداد الطلاب الجامعيين المتخصصين في حقل المعادن. كما أن أعداد المتخصصين في الإلكترونيات قد ارتفعت بمعدلات هائلة، خلال فترة تحفيز الصناعات عالية التقانة. وقد ساعد هذا التطور في المجال التعليمي على الاستيعاب المتزايد للتقانة الحديثة. كما رافق ذلك توسع كبير في نشاط التدريب العملي، من خلال إرسال أعداد كبيرة من المهندسين، للتدريب في المصانع المشابهة في اليابان.

ويمكننا تلخيص أهم عناصر منظومة العلم والتقانة في كوريا الجنوبية، على النحو المبين في الشكل رقم (٧ ـ ٢).

الشكل رقم (٧ ـ ٢)

منظومة العلم والتكنولوجيا في كوريا الجنوبية

وزارة العلوم والتكنولوجيا	معهد أبحاث تكنولوجيا الإلكترونيات	المعهد الكوري للعلوم والتكنولوجيا
	تم إنشاؤه في منتصف السبعينيات	تم إنشاؤه عام ١٩٦٦

ثالثاً: السياسة التقانية ودور قطاع البحوث والتطوير في ماليزيا

تسعى ماليزيا إلى تحقيق طموحها بأن تصبح دولة علمية وصناعية بحلول عام ٢٠٠٠. وقد اتخذت الحكومة الماليزية عدة خطوات جادة في هذا المجال خلال حقبة التسعينيات، تهدف إلى تطوير صناعات ذات مستوى تقاني عال، حيث غدا واضحاً أن ماليزيا لا تستطيع الاعتماد بصفة دائمة على استيراد التقانة من الخارج.

وقد تم تخصيص نحو ٤٠٠ مليون ريال ماليزي (١٤٨ مليون دولار أمريكي) في إطار الخطة الماليزية الخامسة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠)، لتمويل مشروعات الأبحاث والتطوير. وتمت زيادة تلك المخصصات إلى نحو ٦٠٠ مليون ريال ماليزي (٢٢٢ مليون دولار أمريكي) في إطار الخطة الماليزية السادسة (١٩٩١ ـ ١٩٩٥)، وذلك بغرض تقوية ومساندة مؤسسات أنشطة البحوث والتطوير القائمة والمستحدثة. كما تولي الخطة أهمية خاصة للمزيد من الاستثمارات في قطاع البحوث والتطوير، وتطوير وتوسيع قاعدة الموارد البشرية، واستكمال البنية التحتية لمنظومة العلم والتكنولوجيا.

ورغم خطة تشجيع أنشطة البحوث والتطوير في إطار وحدات القطاع العام، فقد تم تطوير الحوافز للقطاع الخاص في هذا المجال، إذ سمح القانون الماليزي للشركات الأم (والشركات التابعة) في القطاع الخاص بالإعفاءات الضريبية للإنفاق على البحوث والتطوير، في حدود ١٠٠ بالمئة من رأس مال هذه الشركات، وعلى مدى عشر سنوات.

ويوجد لدى جميع الجامعات الكبرى في ماليزيا ما يعرف بمراكز التطوير. وقد تكون هذه المراكز معروفة بمسمى آخر، ولديها اهتمامات بأنشطة أخرى، ولكن جميعها يهدف إلى أن تكون تلك المراكز هي البوابة الرئيسية للجامعات في التعامل مع القطاع الخاص في مجال البحوث والتطوير التقاني. ومنذ منتصف السبعينيات، يوجد المركز القومي للبحوث العلمية والتطوير (NCSRD)، بهدف تقديم النصح والمشورة إلى الحكومة في كل الشؤون المتعلقة بالعلوم والتقانة.

منظومة العلم والتكنولوجيا في ماليزيا

يمكن تكوين فكرة متكاملة عن «منظومة العلم والتكنولوجيا» في ماليزيا، من خلال الشكل رقم (٧ ـ ٣). وتتمثل أهم ركائز هذه المنظومة في المؤسسات التالية[٥]:

(٥) Tan Sri Datuk Ibrahim Menudin, «Gaining the Competitive Edge,» in: *Malaysia Incorporated* (Kuala Lumpur: [n. pb.], 1990), pp. 114-119.

● **المؤسسة الماليزية للأنظمة الإلكترونية**: تم إنشاء هذه المؤسسة في عام ١٩٨٥. وتلعب هذه المؤسسة دوراً مهماً في مساندة التقانة في قطاع الأعمال للحث على المنافسة. وهي تشكل جزءاً من استراتيجيا بعيدة المدى لتطوير القدرة الداخلية الماليزية في مجال الإلكترونيات وتقانة المعلومات.

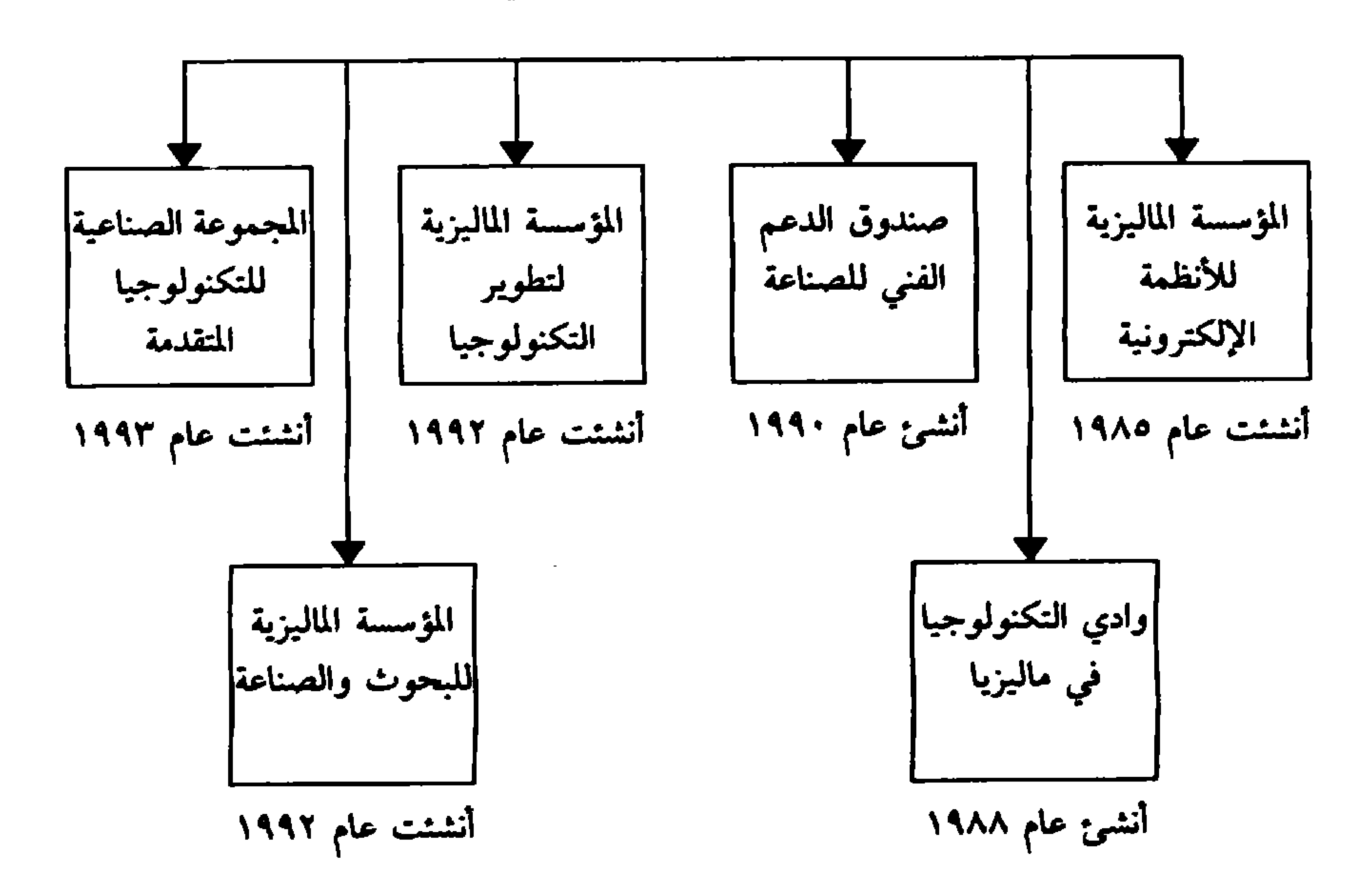
● **وادي التكنولوجيا في ماليزيا**: وهي مبادرة قومية مهمة، تم إطلاقها عام ١٩٨٨، بهدف حث وتشجيع التقانة الحديثة ودعم الشركات المعتمدة على تقانة مبتدئة، لدعم هذه الشركات في مواجهة المنافسة القوية في السوق العالمي. ويقع هذا الوادي استراتيجياً في كوالالمبور على مساحة ٣١٤ هكتاراً، ويبعد عشرة كيلومترات عن مركز المدينة. وهو يضم: ٥ جامعات، ٨ هيئات بحثية قومية، ١٠ هيئات تكنولوجية صناعية.

● **مؤسسة تطوير التكنولوجيا الماليزية**: تم إنشاء هذه المؤسسة عام ١٩٩٢، وذلك بهدف تسويق البحوث المتعلقة بعمليات التطوير التقاني.

● **المؤسسة الماليزية للبحوث والصناعة**: وقد تأسست عام ١٩٩٢، وهدفها الأساسي هو المساهمة في التنمية الاقتصادية، وتحديد الاتجاهات الصناعية الرئيسية على الصعيد الوطني، من خلال مشاركتها في تقانة البحوث والتطوير، بالإضافة إلى عمليات التصنيع وتقديم الخدمات التقانية.

الشكل رقم (٧ ـ ٣)

منظومة العلم والتكنولوجيا في ماليزيا



كما تم إنشاء صندوق لتنمية الموارد البشرية في عام ١٩٩٣، إعمالاً لقانون تنمية الموارد البشرية عام ١٩٩٢ (قانون رقم ٤٩١). وقد استخدم هذا الصندوق في تمويل وتدريب المهندسين، وكوادر الإدارة الوسطى وفئات العمالة الماهرة لدى الصناعات المتجهة للتصدير. وقد استهدف هذا البرنامج نحو ٤٢٠٠ مهندس ونحو ما يزيد على ١١٠ آلاف فنّي خلال التسعينيات.

رابعاً: التطور التقاني والسياسات التقانية في سنغافورة

يركز راسمو السياسة الاقتصادية في سنغافورة على أهمية دور التقدم التقاني في عملية التنمية الاقتصادية، حيث تعاني سنغافورة من ندرة الموارد الطبيعية. ولذا تكون الحاجة ماسة إلى إحداث التقدم التقاني ورفع الكفاءة الإنتاجية بشكل منتظم. ولهذا ركزت السياسات الإنمائية مؤخراً على تسريع وتيرة التحديث التقاني، من خلال زيادة أنشطة البحوث والتطوير لتطوير وتحسين جودة المنتجات والخدمات.

ونظراً لمحدودية السوق المحلي، ورغم توافر قاعدة قوة العمل ذات المستوى التقاني والمهاري المعتدل، فإن وفورات النطاق لا تتحقق في إطار اقتصاد سنغافورة بشكل يبرر حجم الإنفاق الكبير على الأنشطة البحثية الرئيسية للتطوير التقاني. ولذا فإن الخيار المفتوح أمام سنغافورة للإنفاق على أنشطة بحثية رئيسية هو إمكانية تصدير المعرفة التقانية، بحيث تتوافق مع ظروف البلدان النامية الأخرى في آسيا أو غيرها من القارات، وأن يتم تصديرها في شكل خدمات استشارية.

ويلاحظ بصفة عامة، أن تصدير الخدمات التقانية أصبح يشكل بالفعل اتجاهاً رئيسياً في العديد من البلدان حديثة التصنيع. وتمتلك سنغافورة القدرة على تطوير ميزتها التنافسية في هذا المجال، عن طريق توجيه الجزء الأكبر من جهودها في مجال أنشطة البحوث والتطوير التطبيقية.

وضمن هذه الرؤية، فقد اهتمت سنغافورة برفع مستوى الإنتاجية بشكل مطرد، إذ لا بد من الحفاظ على مستوى عال من الإنتاجية وتطويره بصفة دائمة، حفاظاً على موقع سنغافورة في السباق التنافسي على الصعيد العالمي.

ولتحقيق هذه الأهداف، تم إنشاء المجلس الوطني للإنتاجية (Productivity National Board) عام ١٩٨١، حيث يعد الوكالة المتخصصة في مجال تطوير مستويات الإنتاجية والجودة في كل القطاعات، إذ يقوم المجلس، من خلال برامج مختلفة، بصقل المهارات وتنميتها، ويهتم بصفة خاصة بتدريب القوى العاملة لتصل إلى المستويات العالمية في الإنتاجية. كما بدأ المجلس عام ١٩٩١ في تنظيم حملات

للارتقاء بالإنتاجية، تأكيداً للشعار الذي يرفعه المجلس «الجودة في العمل تعني الجودة في نوعية الحياة».

كما ركزت سنغافورة، منذ منتصف التسعينيات، في إطار خطتها الخمسية الجديدة للارتقاء بمستوى الإنتاجية، على مفهوم الابتكار والجودة (Innovation and Quality). فلقد وصل مسار التنمية في سنغافورة إلى مرحلة يجب أن يتم التركيز فيها على رفع مستوى الكفاءة الكلية لعوامل الانتاج. ووفقاً لهذا المنظور، تم وضع هدف لنمو الانتاجية لعوامل الانتاج (TFP) ليصل إلى ٢ بالمئة سنوياً.

كما أنشأ المجلس ما يسمى بصندوق تنمية المهارات (The Skills Development Fund)، وقد أشرف الصندوق على دورات تدريبية لحوالى نصف مليون متدرب قادمين من نحو ألف شركة ومؤسسة خلال عام ١٩٩٤. كما يحث المركز الشركات على تدريب العاملين فيها على مراقبة وتحسين الجودة من خلال دورات تدريبية منتظمة.

وخلال النصف الثاني من التسعينيات، سجل الإنفاق على أنشطة البحوث والتطوير معدل نمو سنوياً مركباً قدره ١٩ بالمئة. كما ساهم القطاع الخاص بتمويل نحو ثلثي جملة الإنفاق على أنشطة البحوث والتطوير في سنغافورة. ولقد انعكس أثر ذلك الإنفاق في ذلك التطور الهائل الذي لحق بإنتاج وصادرات الصناعات عالية التقنية، كما يتضح من بيانات الجدول رقم (٧ ـ ١)، وبخاصة في مجال أنظمة التصنيع، والإلكترونيات، والأنظمة الهندسية.

الجدول رقم (٧ ـ ١)
سنغافورة: تطور تركيبة فروع الصناعات «عالية التقنية»
(١٩٩١ ـ ١٩٩٥) (نسبة مئوية)

فروع الصناعة	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الصناعات الخفيفة	١٤,٤	١٣,٨	١٣,٤	١٢,٦	١٢,٥
الكيماويات	٣٣,١	٣٣,٢	٣٣,٨	٣٣,٦	٣٢,٦
أنظمة التصنيع	١٣,١	١٣,٣	١٣,٥	١٣,٣	١٣,٠
الإلكترونيات	٢٦,٠	٢٦,٧	٢٦,٩	٢٨,٣	٣٠,٢
الأنظمة الهندسية	٨,١	٨,١	٨,١	٨,٢	٨,٠
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: Singapore, Economic Development Board, *Yearbook 1997/98*.

ومن ناحية أخرى، تهدف الخطة القومية للعلوم والتقانة (٢٠٠٠) إلى إنفاق ما يزيد على ٦ مليارات دولار أمريكي، خلال خمس سنوات، لتدعيم القدرات التقانية للبلاد، بما في ذلك دعم أنشطة البحوث والتطوير التي يقوم بها القطاع الخاص. وتنفق حكومة سنغافورة نحو ٣,٤ مليار دولار أمريكي على تقانة المعلومات في مجال التعليم، إذ تهدف الحكومة لأن يكون هناك كمبيوتر لكل طالبين في سنغافورة، بحلول عام ٢٠٠٢ كما يشير الجدول رقم (٧ ـ ١).

خامساً: السياسة التقانية للصين

أعلن مجلس الدولة الصيني، في منتصف التسعينيات، عن عزم الحكومة زيادة مساهمتها تدريجياً لتطوير العلوم والتقانة خلال الخطة الخمسية التاسعة (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠)، فضلاً عن اتخاذ مجموعة من الإجراءات المهمة، أبرزها:

١ ـ توسع الشركات (العامة والخاصة والمشتركة) في استخدام الوسائل التقانية الحديثة.

٢ ـ زيادة نسبة القروض الممنوحة لغرض إجراء الأبحاث العلمية والتقانية، فضلاً عن تقديم البنوك لقروض خاصة لتطبيق نتائج الأبحاث التقانية.

٣ ـ تتمتع كل المعاهد العلمية التي تحولت إلى شركات أبحاث بالمعاملة التفضيلية نفسها التي تمنحها الحكومة للشركات من حيث المزايا المالية والإعفاءات الضريبية.

٤ ـ مراعاة حقوق الملكية الفكرية الصينية في حالة شراء الوحدات الخاصة المنتجات عالية التقنية من جانب الحكومة ومؤسساتها.

٥ ـ تقوم الإدارات الحكومية المعنية بالعلوم والتقانة بتوفير الدعم المالي لمعاهد الأبحاث التي تنفذ برامج إصلاحات هيكلية، وذلك كي تتمكن من تحقيق تقدم قياسي بالمستوى العالمي.

وضمن هذه الخطة، اختارت الحكومة ٨٠٠ معهد بحثي تابع للوزارات المختلفة لتطبيق نظام تطوير العلوم والتقانة، حيث يتم نسج روابط وثيقة بين المعاهد والشركات المملوكة للدولة بهدف الارتقاء بكفاءة الصناعات الصينية ورفع مستوى الجودة للمنتجات من أجل زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصينية في الأسواق المحلية والعالمية.

ورغم كل هذه المجهودات، فإن الصين تظل في بداية الطريق، في مجال التطوير التقاني. وتلعب حضانات التقانة، في المناطق الساحلية والمناطق الإقتصادية الخاصة، ولا سيما منطقة البادونغ (Padong) في مدينة شنغهاي، دوراً مهماً كنقطة ارتكاز لعمليات التطوير التقاني الحديث لمجمل الاقتصاد والمجتمع الصيني.

سادساً: نظرة إجمالية تقويمية

في معرض تقويم التجربة الآسيوية حول درجة التقدم التقاني، بخاصة في تجربة بلدان جنوب شرق آسيا، يرى د. أسامة الخولي «أنه في حالة كل من ماليزيا وسنغافورة وتايلاند، فالأمر لا يتعدى أن استثمارات ضخمة أقامت صناعات تجميعية أو منتجة لمكونات (Modules) تدخل في تجميع منتجات نهائية، تعتمد اعتماداً تاماً على مصادر تقانة وإنتاج وإدارة خارجية لا تمثل أي إنجاز وطني علمي ـ تقاني»[٦].

ويضيف د. أسامة الخولي ان كل ما أقيم هناك إنما «هو وحدات إنتاجية تتمتع بميزات تنافسية من منظور أصحاب الشركات الأم». وأسواقنا تعج الآن بمنتجات إلكترونية تحمل أسماء مثل توشيبا وباناسونيك وشارب، بل حتى فيليبس، تحمل في ظهرها إشارات «صنع في ماليزيا أو سنغافورة أو تايلاند». ولم نسمع بعد عن إسهامات أي من هذه الدول في العلم أو التقانة بمعناها المجرد، لا المجسد في منتجات صممت وطورت في الخارج. ولا أظن «أن إنتاج سيارة ماليزية بتصميم ياباني، وإنتاجها في ماليزيا، يمثل إنجازاً علمياً ـ تقانياً يستحق التنويه»[٧].

ويستثني د. أسامة الخولي التجربة الكورية من هذا الحكم القاسي، إذ يرى أن كوريا الجنوبية «قد اعتمدت على تمويل ضخم من الولايات المتحدة، صاحبه جهد كبير في إقامة منظومة علم وتقانة دام لسنوات عدة، قاده معهد باتل، مع اهتمام وتركيز على تطوير نظم التعليم. وقد صاحب هذه الجهود تحكم كامل في المدخلات التقانية الأجنبية، وحماية كاملة للمنظومة الوطنية الناشئة. وحتى عندما

---

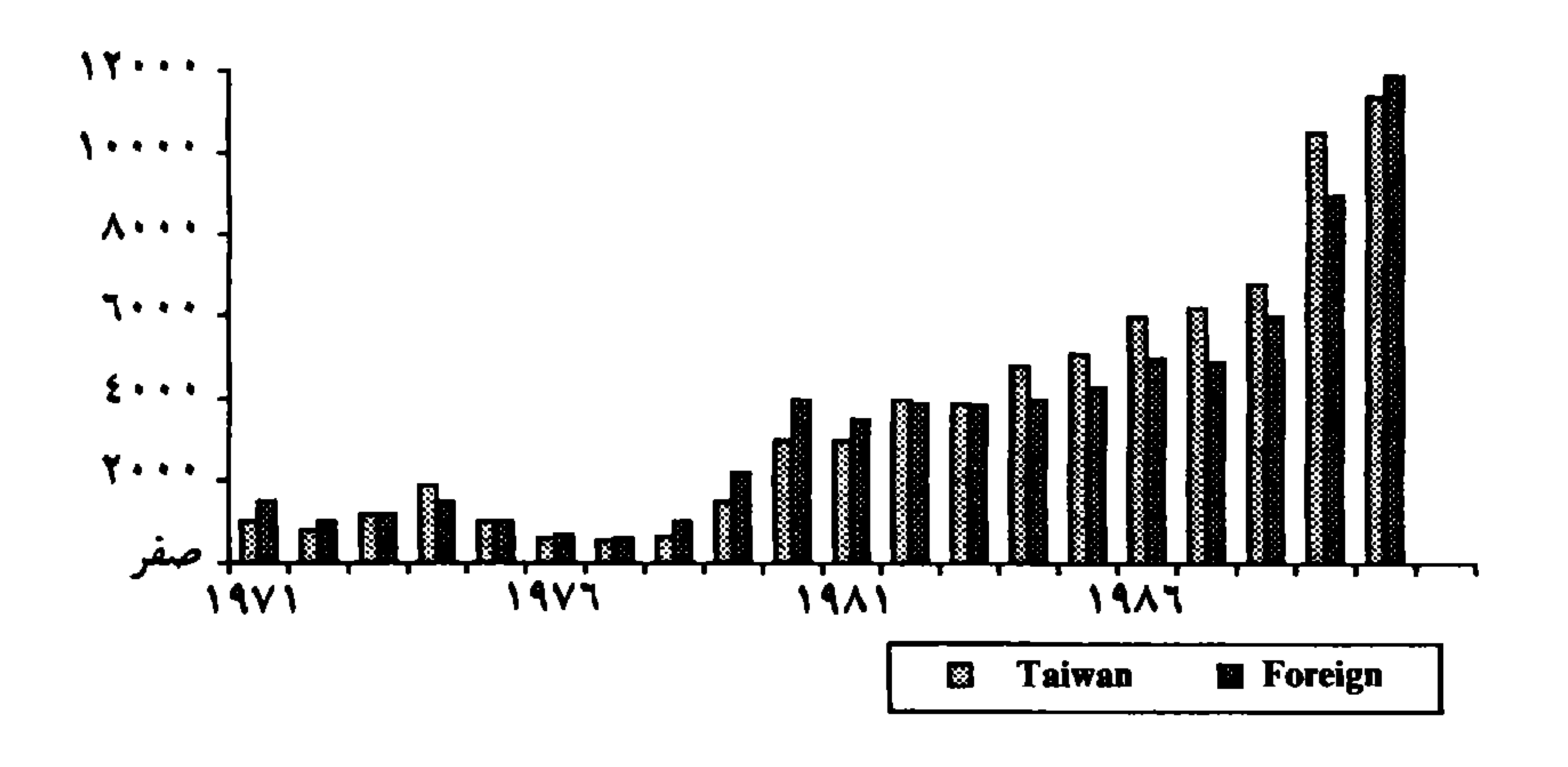
(٦) انظر تعقيب أسامة أمين الخولي على بحث: انطوان زحلان، «العولمة والتطور التقاني،» ورقة قدمت إلى: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: المركز، ١٩٩٨).

(٧) المصدر نفسه.

بدا أنها قد حققت قدراً من رسوخ التقدم وخفضت القيود الحمائية، وعاد تدفق التقانات الأجنبية بما كاد أن يقضي على ما تحقق، عادت الحكومة لفرض قيود الحماية. وهذا وضع تاريخي لا سبيل لتكراره اليوم في ظل عصر حرية التجارة واقتصادات السوق المفتوح»[٨].

ونحن نتفق بصفة عامة مع هذا التقويم، في ضوء مشاهداتنا أثناء الزيارة الميدانية، رغم أن هناك بدايات جادة للتطوير والابتكار التقاني، على أسس ذاتية، وبخاصة في ماليزيا وسنغافورة. ولعل تجربة بلد مثل تايوان (مثلها في ذلك مثل كوريا الجنوبية) تضرب مثلاً واضحاً على عملية الاستزراع التدريجي للميزة النسبية في مجال الصناعات المتقدمة تقانياً، إذ يشير الشكل رقم (٧ ـ ٤) إلى تطور عدد براءات الاختراع الأجنبية والمحلية خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٩١. ويلاحظ من هذا الشكل، أنه في غضون عشرين عاماً من الجهد المتواصل في مجال البحوث والتطوير تم تحقيق ما يمكن أن نطلق عليه التكافؤ (Parity) بين عدد من براءات الاختراع ذات المنشأ الخارجي (الأجنبي)، وعدد من براءات الاختراع ذات المنشأ المحلي (الذاتي). وذلك يعتبر إنجازاً مهماً بكل المعايير.

الشكل رقم (٧ ـ ٤)
مقارنة لتطور عدد براءات الاختراع المحلية والأجنبية في تايوان
(١٩٧١ ـ ١٩٩١)

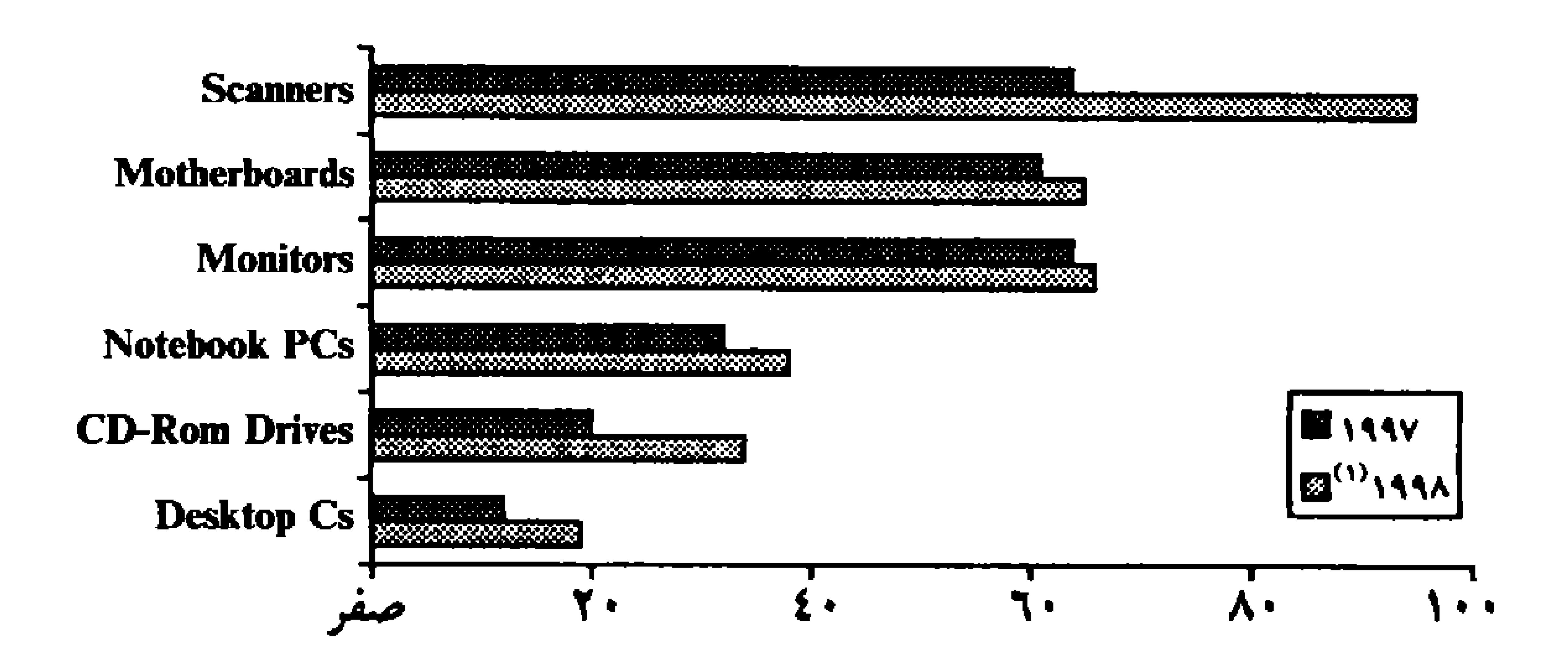


المصدر: OECD, Development Centre.

(٨) المصدر نفسه.

وقد ساعد هذا التطور في المجال التقاني، في الإنطلاق قدماً في مجال صادرات مكونات وأجزاء الكمبيوتر، حيث استحوذت صادرات تايوان من Motherboards وMonitors وScanners على «نصيب الأسد» من السوق العالمية في أواخر التسعينيات (راجع الشكل رقم (٧ ـ ٥)).

الشكل رقم (٧ ـ ٥)
تطور نصيب تايوان من سوق الكمبيوتر العالمي
(١٩٩٧ ـ ١٩٩٨)



(١) توقعات.

المصادر: Market Intelligence Center; IDC, and The Economist Estimates.

كذلك تشير تجربة بلدان جنوب شرق آسيا في مجال التنمية التقانية، إلى أن التقدم الفني ليس مجرد دالة في حجم الاستثمارات المادية الجديدة، بقدر ما هو نتاج تطوير تحسن البيئة المؤسسية والاجتماعية في البلد المعني. فلقد أشارت دراسة حديثة (١٩٩١) لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن: «العوامل التنظيمية والمؤسسية تلعب دوراً محورياً في عمليات التطوير والابتكار التقاني»[٩].

وتتشكل القدرة التقانية على مستوى المنشأة، من القدرة على الاستثمار في

(٩) انظر في هذا الخصوص: Organisation for Economic Co-operation and Development [OECD], Technology/Economy Programme [TEP], *Technology and Productivity: The Challenge for Economic Policy* (October 1991), p. 309.

التقانة الحديثة، بالإضافة إلى القدرات الإدارية والتنظيمية. وذلك يساعد بدوره على خلق أفكار جديدة، وتطبيقها في إطار العمليات التشغيلية داخل المنشأة. أما القدرات التقانية على الصعيد الكلي (أي الاقتصاد الوطني في مجمله)، فهناك عناصر متعددة ومتنوعة لتشكيل تلك المنظومة، لتشمل ضمن ما تشمل منظومات فرعية في المجالات الآتية:

- التعليم.
- نظام الحوافز.
- التدريب.
- الأطر المؤسسية والتنظيمية.
- التحديث الصناعي والتقاني.

ويشير سانجايا لال (Sanjaya Lall) ـ الباحث البارز في مجال تحليل التنافسية الصناعية في ما بين البلدان النامية ـ إلى أن الحكومات قد لعبت دوراً مهماً ومركزياً في دفع وتمويل أنشطة البحوث والتطوير وعمليات الابتكار التقاني، في إطار استراتيجيا للتنمية التقانية تركز على استثمارات ضخمة في التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية. ويجسد هذا بشكل واضح في تجربة كلٍّ من كوريا الجنوبية وتايوان، حيث نجحت منظومات العلم والتقانة في تحقيق طفرة تقانية ولا سيما من خلال التفاعل بين المنشآت الخاصة والعامة، والمؤسسات التعليمية والتدريبية والبحثية، وشبكات الاتصال، ومحفزات السوق.

وهكذا يتضح أن أهم العناصر المهمة المحددة لقدرة دولة نامية على إدارة عملية التحول التقاني، وإدماجه في إطار مجمل النشاط الاقتصادي الوطني، تتمثل في كفاءة الأطر المؤسسية، ومدى تنمية الموارد البشرية، ودرجة التطوير التنظيمي في الاقتصاد والمجتمع عموماً.

وعلى الإجمال، لكي تنجح عمليات التطوير التقاني في الوطن العربي، في ضوء الدروس المستفادة من التجربة الأسيوية، لا بد من توافر بعض الشروط الأساسية، ومن بينها:

١ ـ توافر قاعدة تصنيعية متنوعة، مع توافر القدرات الإنتاجية اللازمة لتصنيع السلع الرأسمالية.

٢ ـ وجود نظم للإمدادات وتعاقدات متطورة، في ما بين الوحدات الإنتاجية والخدمية العامة والخاصة.

٣ ـ قوة عاملة متعلمة بشكل جيد ومدربة فنياً تدريباً عالياً، على اختلاف مستويات المهارة.

٤ ـ أنشطة متنوعة ومتكاملة للبحوث والتطوير في المجال الصناعي، داخل أو خارج المنشآت، باعتبارها تشكل البنية التحتية الأساسية للمنظومة التقانية في القطر العربي المعني.

الفصـــل الــثــامــن

عمليات التنمية في بلدان جنوب شرق آسيا في إطار نموذج «الأوز الطائر»

أولاً: حول ماهية نموذج «الأوز الطائر»

تعود الصياغات الأولى لنموذج «الأوز الطائر» (The Flying Geese Model) إلى النصف الثاني من الثلاثينيات، على يد الاقتصادي الياباني أكاماتزو (K. Akamatsu)[١]. ولقد صاغ أكاماتزو نموذج «الأوز الطائر» باعتباره نموذجاً تاريخياً لمراحل التطور الاقتصادي للبلدان النامية، التي جاءت متأخرة في مضمار التنمية والتصنيع والتطور الرأسمالي (Late-comer countries)، وذلك على غرار نظرية مراحل النمو الاقتصادي الشهيرة التي صاغها والتمان روستو حول مسيرة البلدان المتقدمة في بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

وتتفق كلا الصياغتين روستو وأكاماتزو على وجود نمط تاريخي وزمني لتتابع مراحل النمو الاقتصادي بشكل خطي (Uni-linear)، وذلك مع اختلاف درجات السرعة لكل بلد في إطار المسار (أو المدار) التاريخي المحدد له. ويتحدث أكاماتزو في نموذجه النظري عن ثلاثة منحنيات رئيسية، تحدد طبيعة المرحلة التي يمر بها البلد الآخذ في النمو[٢]:

---

(١) اقتصرت المساهمات المبكرة لأكاماتزو على ما نشر باللغة اليابانية، وأهمها K. Akamatsu, *Synthetic Dialectics of Industrial Development in Japan* ([n. p.: n. pb.], 1937).

ثم ظهرت ترجمات لكتاباته لاحقاً باللغة الإنكليزية، في شكل مقالين مهمين:
K. Akamatsu: «A Theory of Unbalanced Growth in the World Economy,» *Weltwirtschaftliches Archive* (Hamburg) (1961), and «A Historical Pattern of Economic Growth in Developing Countries in the Developing Economies,» (Tokyo, March-August 1962).

(٢) انظر بهذا الخصوص: Akamatsu, «A Theory of Unbalanced Growth in the World Economy,» p. 11.

١ ـ **منحنى الاستيراد**، حيث تحدد تركيبة الورادات نوعية مرحلة النمو والتنمية التي يمر بها اقتصاد البلد المعني.

٢ ـ **منحنى الإنتاج**، حيث يوضح هذا المنحنى مستوى تطور القوى الإنتاجية، وتركيبة المنتجات (Product mix)، في اقتصاد البلد المعني.

٣ ـ **منحنى الصادرات**، حيث يوضح هذا المنحنى نوعية ومدى دينامية سلة الصادرات، بحسب ارتقاء نوع المنتجات التي يتم تصديرها للخارج: كثيفة العمالة/ كثيفة رأس المال/ كثيفة التقانة/ كثيفة المهارة.

وتعتبر هذه المنحنيات الثلاثة بمثابة الإحداثيات التي تحدد موقع كل بلد جاء متأخراً في مضمار النمو والتقدم، في إطار نموذج «الأوز الطائر»، من حيث: الارتفاع والمسافة، حسبما هو موضح في الشكل رقم (٨ ـ ١).

ولقد جاءت الدفعة الكبرى لهذا النموذج منذ منتصف الثمانينيات، عندما بدأت مرحلة ما يسمى «الين القوي»، عندئذ بدأت الشركات اليابانية تبحث عن إعادة توطين أنشطتها الصناعية في بلدان أخرى في جنوب شرق آسيا، وذلك لكي تتغلب على مشاكل سعر الصرف المرتفع للين، وارتفاع مستويات الأجور النقدية نتيجة الندرة النسبية للأيدي العاملة اليابانية.

وعلى المستوى التحليلي، يرتبط نموذج «الأوز الطائر» بدورة المنتج (Product Cycle)، التي تمر عادة بثلاث مراحل:

● **المرحلة الأولى**: يبدأ البلد الآخذ في النمو باستيراد السلعة من البلد المتقدم القريب منه في آسيا (اليابان كانت في البداية ذلك البلد المتقدم).

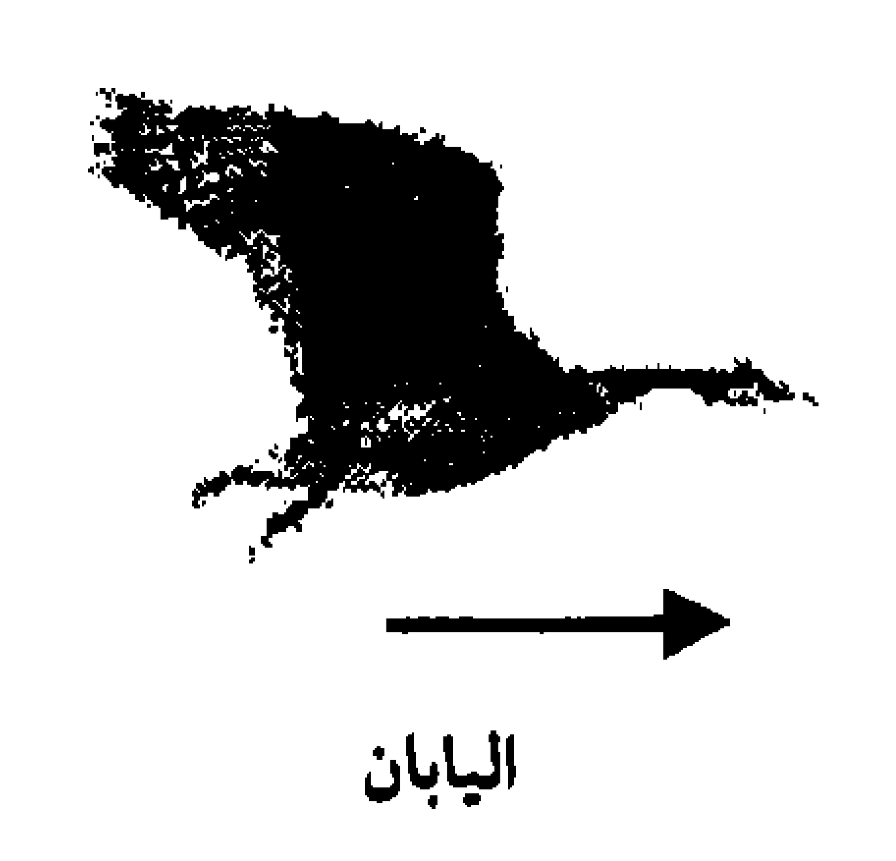
● **المرحلة الثانية**: يحاول البلد الآخذ في النمو إنتاج السلعة على أرضه، بتمويل مشترك أو من دون تمويل مشترك من البلد الأم (المتقدم).

● **المرحلة الثالثة**: يبدأ البلد الآخذ في النمو في تصدير السلعة إلى البلدان الآسيوية المجاورة الأقل تقدماً.

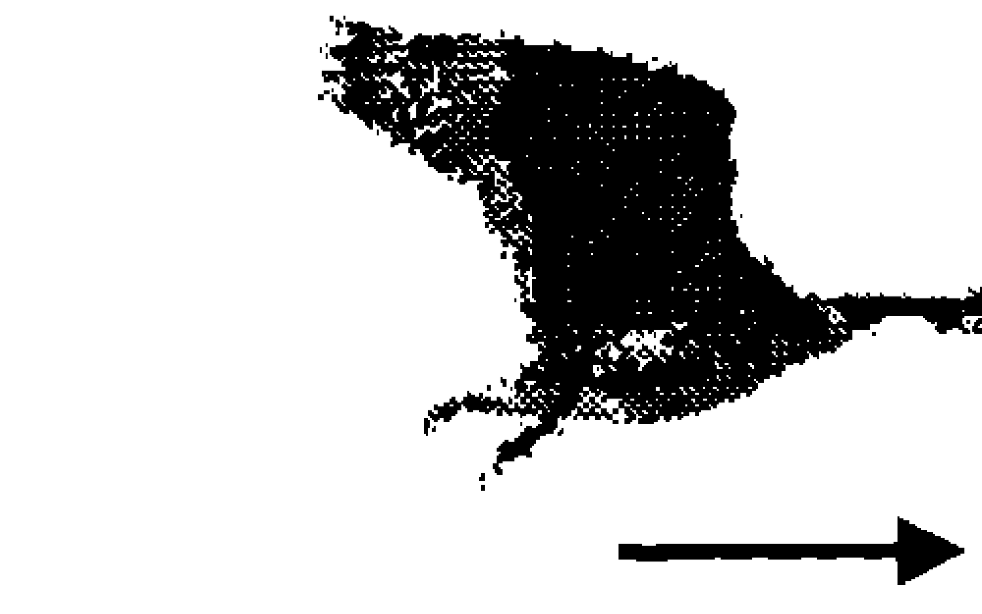
وهكذا يتم ارتقاء السلم التصنيعي والتقاني تدريجياً لبلدان آسيا الناهضة، عبر منظومة هرمية ذات طبيعة دينامية، من خلال إعادة توزيع التقسيم الإقليمي للعمل في ما بين البلدان التي تنتمي إلى أسراب «الأوز الطائر».

الشكل رقم (٨ ـ ١)

نموذج «الأوز الطائر» في آسيا



اليابان



First Tier

بلدان المجموعة الأولى التي انطلقت (كوريا ـ تايوان ـ هونغ كونغ ـ سنغافورة)

Second Tier

بلدان المجموعة الثانية التي انطلقت (ماليزيا ـ إندونيسيا ـ تايلاند)

ونرى في الشكل رقم (٨ ـ ١)، أن «الأوزة الطائرة» الأولى التي تطير على ارتفاع عالٍ هي الاقتصاد الياباني (الاقتصاد ـ القاطرة)، تليها المجموعة الأولى من البلدان (الأوز) التي تطير بالأسلوب نفسه ولكن عند ارتفاع أقل وعلى مسافة أبعد. وتشمل هذه المجموعة بلدان السرب الأول (First-Tier): كوريا الجنوبية، تايوان، وهونغ كونغ، ثم تجيء المجموعة الثانية من أسراب «الأوز الطائر» (Second-Tier)، وتشمل: ماليزيا وتايلاند وإندونيسيا. وهي كما نرى تطير بالأسلوب نفسه على ارتفاع أقل وعلى مسافة مكانية وزمنية أبعد. وسوف يليها تاريخياً بعد ذلك، سرب «لم يطر» بعد، ويضم بلداناً مثل فيتنام وكمبوديا.

ثانياً: دور الاستثمارات اليابانية «المكملة» للاستثمارات الوطنية في البلدان الآسيوية المضيفة

حاول بعض المنظرين اليابانيين من أمثال كوجيما (Kojima) إضافة صبغة خاصة على دور الاستثمارات المباشرة اليابانية في اقتصادات بلدان جنوب شرق آسيا، مقارنة بالاستثمارات الغربية المباشرة (FDI) في تلك البلدان، في إطار نموذج «الأوز الطائر». إذ يشير كوجيما إلى أن الاستثمارات اليابانية المباشرة قد تميزت بأنها كانت مكملة للاستثمارات الوطنية، وتولد منافع مشتركة للبلد المستثمر (اليابان) والبلد المضيف في آن واحد، ولا سيما في مجال نقل التقانة الحديثة. وذلك ـ في تقديره ـ على عكس الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأخرى (القادمة من الولايات المتحدة والبلدان الغربية)، التي تبحث في الأساس عن تعظيم مكاسبها وأرباحها الاحتكارية بغض النظر عن المكاسب الإنمائية التي تعود للبلدان النامية[٣].

ويفرق كوجيما بين ثلاثة أنماط للاستثمارات اليابانية المباشرة المتوجهة لبلدان جنوب شرق آسيا منذ الستينيات، على النحو التالي:

١ ـ استثمارات تستفيد من قاعدة الموارد في البلد المضيف (Resource-Oriented)، حيث لا تتوافر تلك الموارد في البلد المستثمر (اليابان).

(٣) انظر بهذا الخصوص: K. Kojima: «Reorganisation of North-South Trade: Japan's Foreign Economic Policy for the 1970's,» *Hirotsbashi Journal of Economics*, vol. 13, no. 2 (February 1973), and «Japanese and American Project Investment in Asia: A Comparative Analysis,» *Hirotsbashi Journal of Economics*, vol. 26 (June 1985).

٢ ـ استثمارات تستفيد من رخص الأيدي العاملة في البلد المضيف (Labour-Oriented)، للتغلب على تراجع التنافسية في ذلك النوع من فروع النشاط في البلد المستثمر (اليابان) نتيجة ارتفاع مستويات الأجور.

٣ ـ استثمارات تستفيد من النفاذ لسوق البلد المضيف (Market-Oriented)، نظراً لوجود حواجز جمركية وغيرها من القيود أمام صادرات السلع اليابانية.

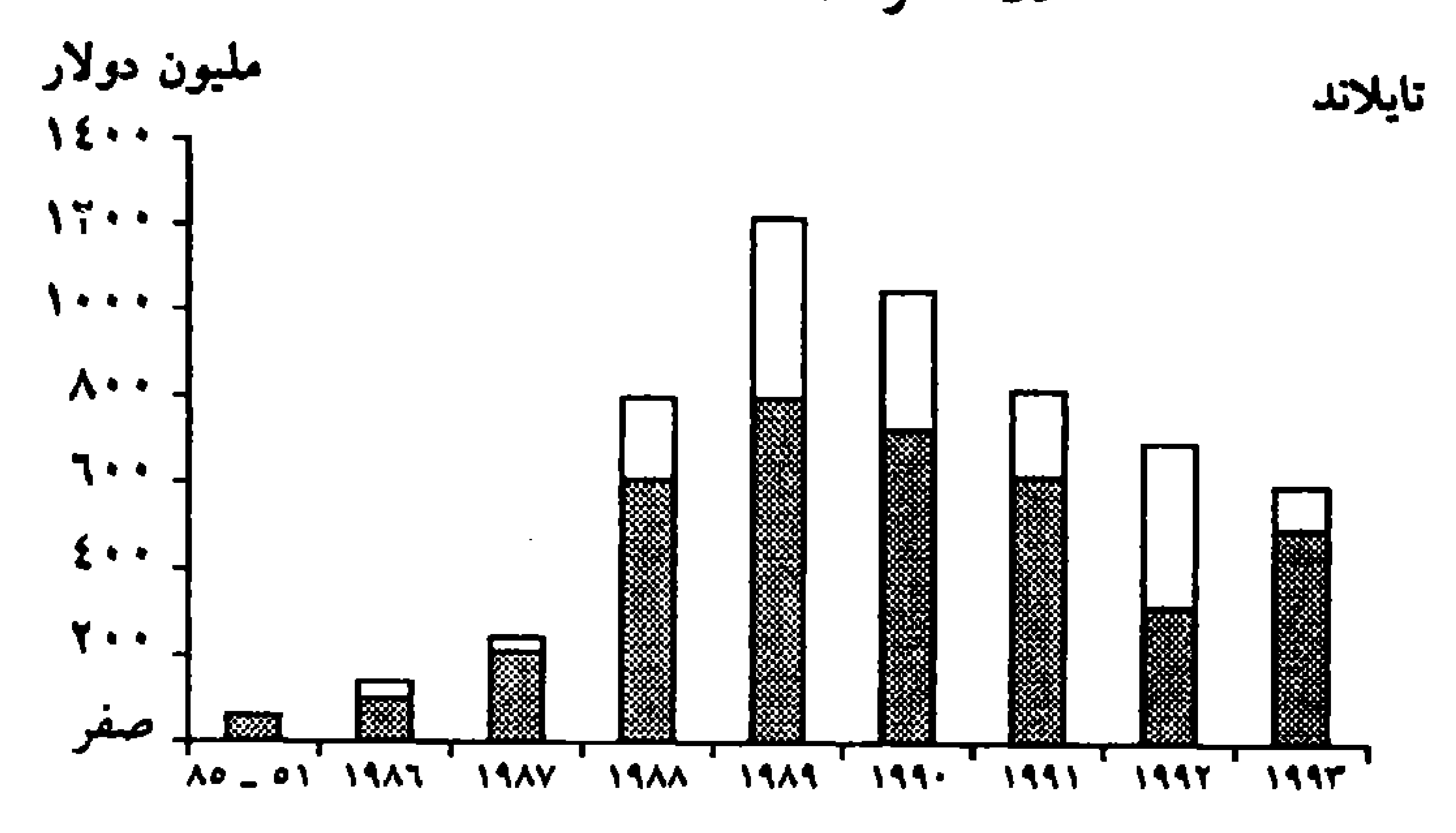
وفي إطار نموذج «الأوز الطائر»، قامت كل من كوريا الجنوبية وتايوان (بلدان متقدمة) بتطبيق السياسات الاستثمارية اليابانية ذاتها في البلدان الآسيوية المضيفة. وقد نجم عن تلك السياسات الاستثمارية (اليابانية والكورية والتايوانية) توسيع وتعميق شبكة التكامل الصناعي الإقليمي، من خلال علاقات التكامل الرأسي. إذ يلاحظ أن كل موجة من الموجات الاستثمارية (اليابانية، الكورية، التايوانية)، كانت تعمق من تلك التشابكات في ما بين فروع النشاط الصناعي، وبصفة خاصة الموجة الكبرى للاستثمارات اليابانية خلال الفترة من منتصف الثمانينيات إلى منتصف التسعينيات (راجع الشكل رقم (٨ ـ ٢)).

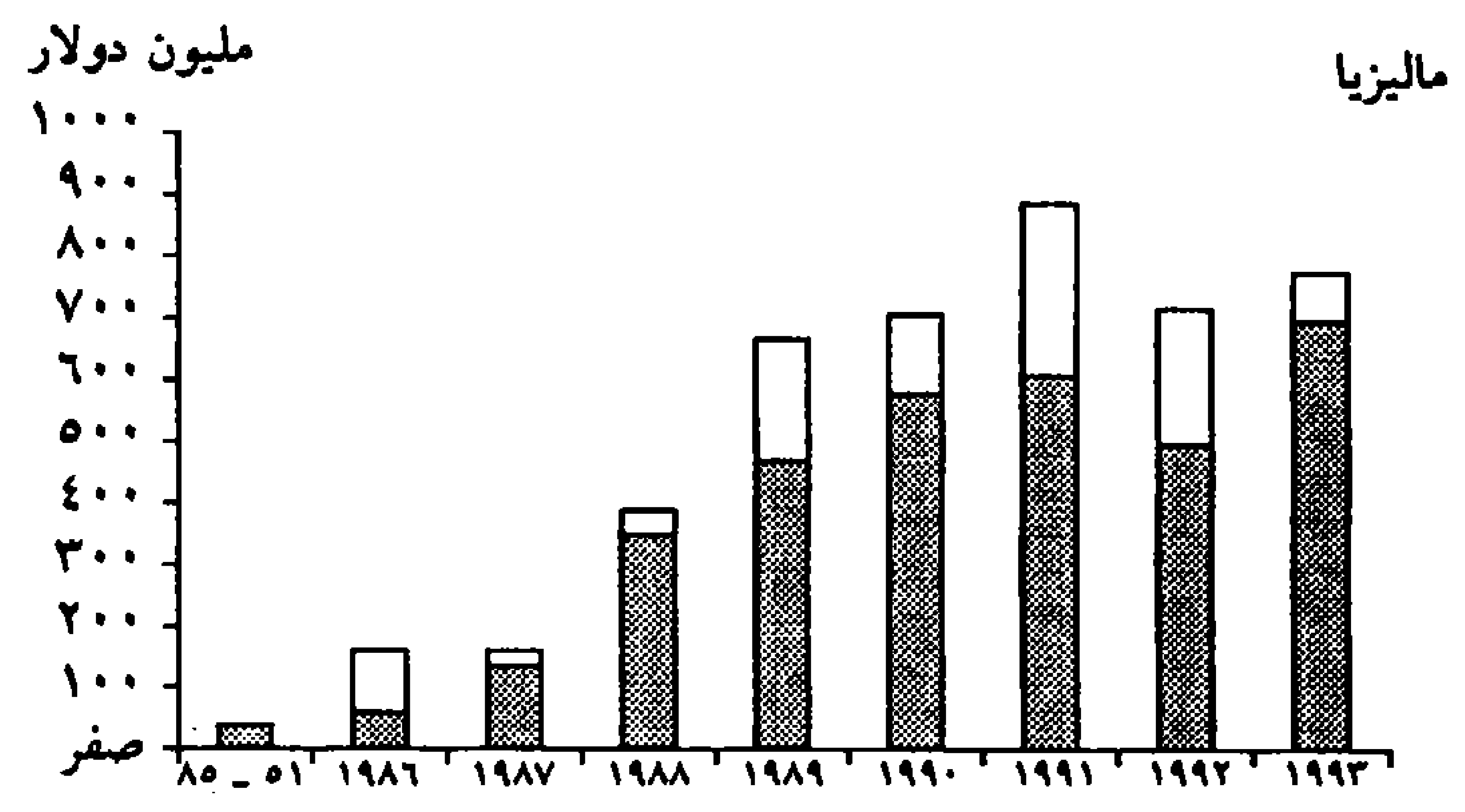
وقد أدى هذا بدوره إلى تعميق ونمو تدفقات التجارة البينية على الصعيد الإقليمي، مع الاستفادة من وفورات الحجم والنطاق، الناتجة من التخصص في الأنشطة الإنتاجية للمكونات والسلع الوسيطة. وجدير بالذكر هنا أن حركة التدفقات الاستثمارية من اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان في اتجاه البلدان الآسيوية الأخرى كانت بتشجيع قوي من حكومات تلك البلدان، كما أنها كانت تشكل إحدى ركائز السياسة التصنيعية الرسمية في البلدان المضيفة، ولا سيما في مجال التصنيع التصديري (راجع الجدول رقم (٨ ـ ١)). وبالتالي لم تكن تلك الأنشطة الاستثمارية مجرد تحركات عفوية، تحكمها آليات السوق واعتبارات الربحية وحدها.

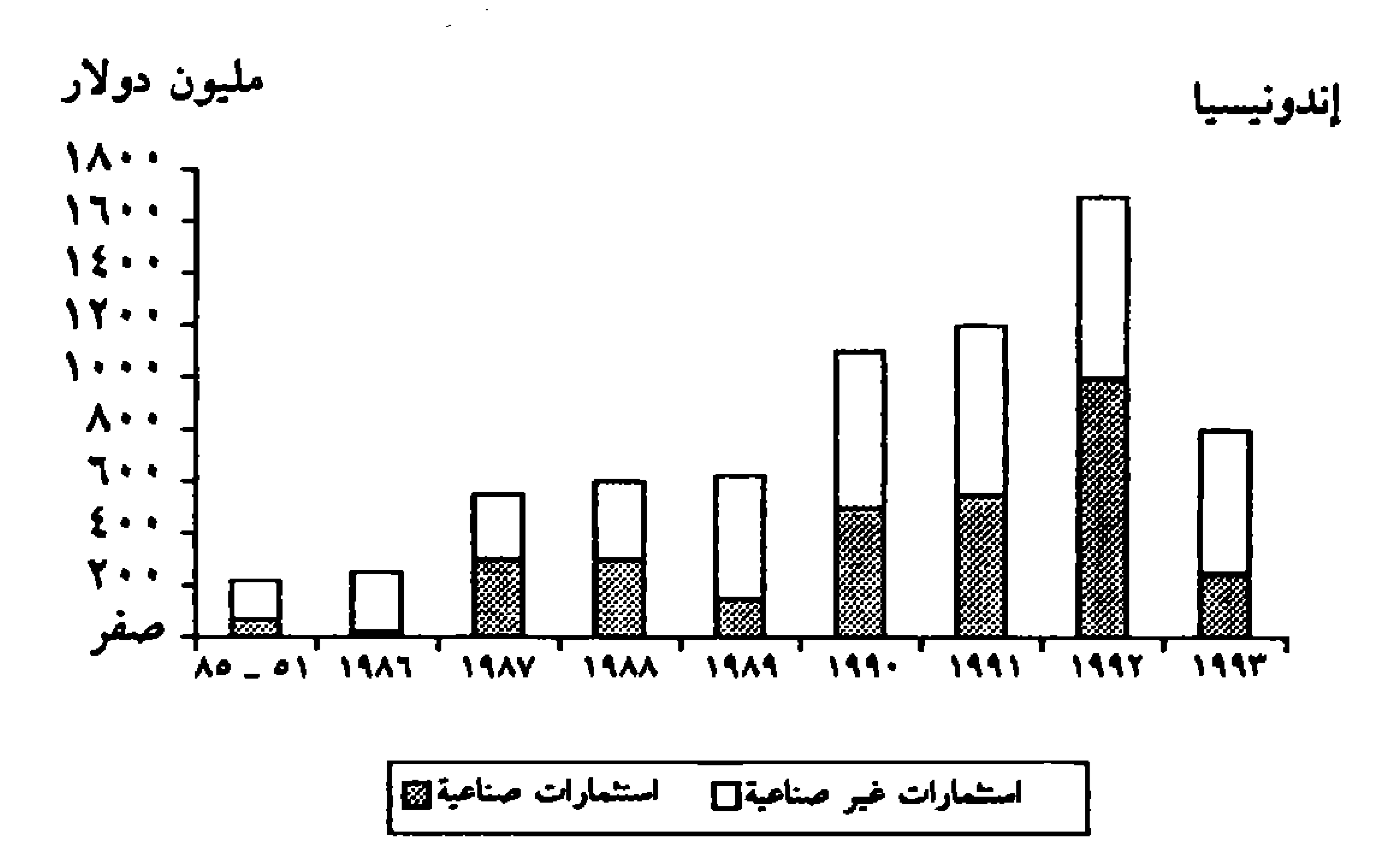
كذلك لعب المصرف الياباني للتصدير والاستيراد دوراً مهماً في مجال تشجيع الاستثمارات اليابانية المتوجهة نحو البلدان الآسيوية، من خلال تخفيض سعر الفائدة لتمويل تلك الاستثمارات، بالإضافة إلى الدور الذي لعبه عدد من الوكالات الحكومية المهمة في اليابان مثل المنظمة اليابانية للتجارة الخارجية (JETRO).

الشكل رقم (٨ ـ ٢)

الاستثمارات اليابانية المباشرة في تايلاند، ماليزيا، إندونيسيا خلال الفترة (١٩٥١ ـ ١٩٩٣)







الجدول رقم (٨ ـ ١)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الصناعية الكورية في بلدان «السرب الثاني» خلال الفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠) (مليون دولار أمريكي)

فروع النشاط	تايلاند	النسبة المئوية	ماليزيا	النسبة المئوية	إندونيسيا	النسبة المئوية
المنتجات الغذائية	٤	٣,٤	١	٠,٦	٨٥	١٩,٢
الغزل والنسيج	٩	٧,٦	٢	١,١	١١٣	٢٥,٥
الأخشاب والأثاث	-	-	٢٤	١٣,٤	٢٦	٥,٩
الورق والطباعة	٢٠	١٦,٩	٣	١,٧	٥	١,١
الكيماويات	٧	٥,٩	٢٦	١٤,٥	١١٥	٣٠
الصناعات غير المعدنية	١	٠,٨	٣١	١٧,٣	٨	١,١
الصناعات المعدنية الأولية	٨	٦,٨	١	٠,٦	٦	١,٣
المعدات الكهربائية	٥٣	٤٤,٩	٨٩	٤٩,٧	٥٣	١٢
أخرى	١٦	١٣,٦	٢	١,٢	٣٢	٧,٢
الإجمالي	١١٨	١٠٠	١٧٩	١٠٠	٤٤٣	١٠٠

المصـــدر: Kwang Suk Kim, «Trade and Industrialization Policies in Korea: An Overview,» in: G. K. Helleiner, ed., *Trade Policy and Industrialization in Turbulent Times* (London: New York: Routledge, 1994).

ولعل هذا التنسيق القوي بين الحكومات وشركات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال السياسات الاستثمارية والصناعية في البلدان المستثمرة والمضيفة على السواء، يعتبر مفتاح النجاح للنهضة الصناعية والنمو المعجل الذي شهدته بلدان جنوب شرق آسيا خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٩٥.

ثالثاً: دور «الاستثمارات البينية» في دفع مسيرة نموذج «الأوز الطائر»

في ضوء التجربة التاريخية للتطور الاقتصادي في بلدان جنوب شرق آسيا خلال الثلاثة عقود الماضية، يلاحظ أن تنامي الروابط الاقتصادية بين اقتصادات بلدان منطقة آسيا ـ الباسفيك، من خلال تشابك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يتضح من المصفوفة التي يحتويها الجدول رقم (٨ ـ ٢)، يعتبر أحد أهم مقومات نجاح نموذج «الأوز الطائر» في مجال تنمية التجارة الإقليمية.

الجدول رقم (٨ ـ ٢)
مصفوفة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى آسيا (١٩٨٧ ـ ١٩٩٤)

البلدان المستثمرة / البلدان المتلقية	الولايات المتحدة الأمريكية		اليابان		البلدان الآسيوية حديثة التصنيع		إجمالي العالم
	حجم الاستثمارات (مليون دولار)	النصيب النسبي (بالمئة)	حجم الاستثمارات (مليون دولار)	النصيب النسبي (بالمئة)	حجم الاستثمارات (مليون دولار)	النصيب النسبي (بالمئة)	حجم الاستثمارات (مليون دولار)
كوريا الجنوبية							
١٩٨٧	٢٥٥,١	٢٤,١	٤٩٣,٩	٤٦,٦	غ.م.	-	١٠٦٠,٢
١٩٨٨	٢٨٤,٤	٢٢,٢	٦٩٦,٢	٥٤,٣	١٥,٣	١,٢	١٢٨٢,٧
١٩٨٩	٣٢٤,٣	٢٩,٧	٤٦٦,٠	٤٢,٧	٤٨,٦	٤,٥	١٠٩٠,٣
١٩٩٠	٣١٧,٥	٣٩,٦	٢٣٥,٩	٢٩,٤	٢٠,٨	٢,٦	٨٠٢,٦
١٩٩١	٢٩٦,٣	٢١,٢	٢٢٦,٢	١٦,٢	٢٠,٩	١,٥	١٣٩٦,٠
١٩٩٢	٣٧٩,٢	٤٢,٤	١٥٥,٢	١٧,٤	١٢,٧	١,٤	٨٩٤,٥
١٩٩٣	٣٤٠,٧	٣٢,٦	٢٨٥,٩	٢٧,٤	٨٦,٢	٨,٣	١٠٤٤,٣
١٩٩٤	٣١٠,٩	٢٣,٦	٤٢٨,٤	٣٢,٥	١٢٧,٥	٩,٧	١٣١٦,٥
سنغافورة							
١٩٨٧	٢٨٩,٠	٣٨,٧	٢٩٧,٥	٣٩,٨	غ.م.	-	٧٤٧,٢
١٩٨٨	٣١٩,٥	٣٤,٨	٣٥٣,٢	٣٨,٥	غ.م.	-	٩١٧,٩
١٩٨٩	٢٩٥,٣	٣١,٨	٣٠٠,٩	٣٢,٤	غ.م.	-	٩٢٧,٩
١٩٩٠	٦١٨,٣	٤٤,٨	٤٤٤,٥	٣٢,٢	غ.م.	-	١٣٨٠,٧
١٩٩١	٦١٢,١	٣٧,٥	٤٩٧,١	٣٠,٥	غ.م.	-	١٦٣٢,٤
١٩٩٢	٨٦٢,٨	٤٤,٥	٥٨٦,٦	٣٠,٣	غ.م.	-	١٩٣٦,٧
١٩٩٣	١٠٠٠,١	٤٥,٥	٥٥٦,١	٢٥,٣	غ.م.	-	٢١٩٩,٠
١٩٩٤	١٦٠٥,١	٥٦,٧	٥٩٨,٣	٢١,١	غ.م.	-	٢٨٣٣,٢

يتبع

تابع

إندونيسيا							
١٩٨٧	-	-	-	-	-	-	-
١٩٨٨	٦٧١	١٥,٠	٣٩١	٨,٧	١٥٢٨	٣٤,١	٤٤٨٢
١٩٨٩	٣٤٨	٧,٤	٧٧٩	١٦,٥	١١٨١	٢٥,١	٤٧١٤
١٩٩٠	١٥٤	١,٨	٢٢٤١	٢٥,٦	٢٥٩٩	٢٩,٧	٨٧٥١
١٩٩١	٢٧٦	٣,١	٩٢٩	١٠,٦	١٩٨٣	٢٢,٦	٨٧٧٨
١٩٩٢	٩٢٣	٨,٩	١٥١١	١٤,٦	٢٦٦٧	٢٥,٨	١٠٣٢٣
١٩٩٣	٤٤٥	٥,٥	٨٣٦	١٠,٣	٢٦٣٦	٣٢,٤	٨١٤٤
١٩٩٤	٩٧٧	٤,١	١٥٦٢,٥	٦,٦	١٢٠٤٢,٧	٥٠,٨	٢٣٧٢٤,٣
الصين							
١٩٨٧	٣٤٢	٩,٢	٣٠١	٨,١	٢٠١٧	٥٤,٤	٣٧٠٩
١٩٨٨	٣٧٠	٧,٠	٢٧٦	٥,٢	٣٦٠٤	٦٨,٠	٥٢٩٧
١٩٨٩	٦٤١	١١,٤	٤٣٩	٧,٨	٣٢٧١	٥٨,٤	٥٦٠٠
١٩٩٠	٣٥٧,٨	٥,٤	٤٥٧,٠	٦,٩	٤٨٧٢,٥	٧٣,٩	٦٥٩٦,١
١٩٩١	٥٤٨,١	٤,٦	٨١٢,٢	٦,٨	٨٨٩٦,٣	٧٤,٣	١١٩٧٦,٨
١٩٩٢	٣١٢١	٥,٤	٢١٧٣	٣,٧	٤٧٠٠١	٨٠,٩	٥٨١٢٤
١٩٩٣	٣١٢١	٢,٨	٢١٧٣	١,٩	٩١٦٦٠	٨٢,٣	١١١٤٣٦
١٩٩٤	٦٠١٠	٧,٣	٤٤٤٠	٥,٤	٥٩٦٧٢	٧٢,٢	٨٢٦٨٠
تايلاند							
١٩٨٧	١٧٢,٣	٨,٩	٩٤٧,٢	٤٨,٧	٤٩٧,٧	٢٥,٦	١٩٤٦,٥
١٩٨٨	٦٧٣,٣	١٠,٨	٣٠٤٥,٤	٤٨,٧	١٦٨٤,٣	٢٦,٩	٦٢٥٠,١
١٩٨٩	٥٤٩,٥	٦,٩	٣٥٢٤,١	٤٤,١	٢٠١١,٤	٢٥,٢	٧٩٩٥,٩
١٩٩٠	١٠٩٠,٨	١٣,٦	٢٧٠٥,٤	٣٣,٧	٢٦٩٥,٧	٣٣,٦	٨٠٢٩,٣

يتبع

تابع

١٩٩١	١١٣٠,٤	٢٢,٧	١٧٥٩,٧	٣٥,٣	١٥٨٣,٣	٣١,٧	٤٩٨٧,٥
١٩٩٢	١٢٣٣,١	١٢,٣	١٩٦٧,٤	١٩,٦	٩٤٠,٧	٩,٤	١٠٠٢١,٨
١٩٩٣	٤٣١,٢	١٠,٠	٢٧٠٥,٣	٦٣,٠	٦٤٥,٨	١٥,٠	٤٢٩٤,٤
١٩٩٤	١٣٠٨,٧	٢٢,٣	٢٥٥٥,٧	٤٣,٥	١٢٨٢,٢	٢١,٨	٥٨٧٤,٩
ماليزيا							
١٩٨٧	٦٤,٧	٧,٩	٢٨٣,٨	٣٤,٧	٢٣٦,١	٢٨,٩	٨١٧,٦
١٩٨٨	٢٠٤,٣	١١,٠	٤٦٦,٦	٢٥,١	٦٠٧,١	٣٢,٦	١٨٦٢,٧
١٩٨٩	١١٨,٥	٣,٧	٩٩٣,١	٣١,١	١٣٣٤,٩	٤١,٨	٣١٩٤,٤
١٩٩٠	٢٠٩,٦	٣,٢	١٥٥٧,٥	٢٣,٩	٣٠٥٣,٣	٤٦,٨	٦٥١٧,٤
١٩٩١	٦٥٣,٨	١٠,٥	١٣٤٧,٦	٢١,٧	٢٥٩٦,٦	٤١,٩	٦٢٠١,٦
١٩٩٢	١٢٩٥,٠	١٨,٦	١٠٥٣,٦	١٥,١	٨٣٢,٢	١١,٩	٦٩٧٦,٥
١٩٩٣	٦٨٣,٠	٢٨,٠	٦٤٥,٣	٢٦,٤	٦٢٩,٧	٢٥,٨	٢٤٤٢,٤
١٩٩٤	٤٧٧,٥	١١,١	٦٧٢,٧	١٥,٦	١٩٨٩,٣	٤٦,٠	٤٣٢٠,٨

غ. م. = غير متوافر.

المصادر: كوريا الجنوبية: بيانات وزارة الخزانة؛ سنغافورة: بيانات مؤسسة التنمية الاقتصادية ووزارة التجارة والصناعة؛ تايلاند: بيانات مجلس جمعية المستثمرين؛ ماليزيا: بيانات مؤسسة تنمية الصناعة؛ إندونيسيا: بيانات مؤسسة التعاون الاستثماري؛ الصين: بيانات القسم الاقتصادي للتجارة الخارجية. انظر أيضاً: Inamura, «Direct Investments Statistics in Asia»; Hirakwa and Munakata, *Overseas Investment Research Institute Report* ([Tokyo, Japan]: Research Institute of Overseas Investment, Export-Import Bank of Japan, 1995), and *JETRO White Paper: Investment Section* , Annuals ([Tokyo, Japan]: Japan External Trade Organization, [n. d.]).

والفكرة الأساسية هنا هي أن تنمية تدفقات التجارة الإقليمية في ما بين بلدان جنوب شرق آسيا، تستند إلى عمليات تكامل بين عنقود من الاقتصادات تمر بمراحل مختلفة من التصنيع والتنمية. فالاقتصادات الأكثر تقدماً (اليابان) تستجيب لاحتياجات الاقتصادات التالية لها مباشرة في مضمار التقدم (كوريا وتايوان)، من حيث المدخلات: مستلزمات الإنتاج، الحزمة التقانية، المعدات الرأسمالية اللازمة للانتقال لدرجة أعلى في سلم المزايا النسبية، حتى تصل إلى مرحلة تصدير المنتجات كثيفة التقانة أو كثيفة رأس المال البشري. ويتكرر الشيء نفسه بالنسبة لاستجابة كوريا وتايوان، بدورهما، لاحتياجات التنمية في بلدان السرب الثاني: ماليزيا - إندونيسيا - تايلاند.

وهذا المسار يفسح بدوره المجال أمام الدورة العكسية، أي أمام نمو الواردات من السلع النمطية البسيطة الكثيفة في العمالة غير الماهرة القادمة إلى بلدان «الأسراب المتقدمة» من البلدان الآسيوية التي ما زالت في بداية السلم التصنيعي (ماليزيا - تايلاند - إندونيسيا).

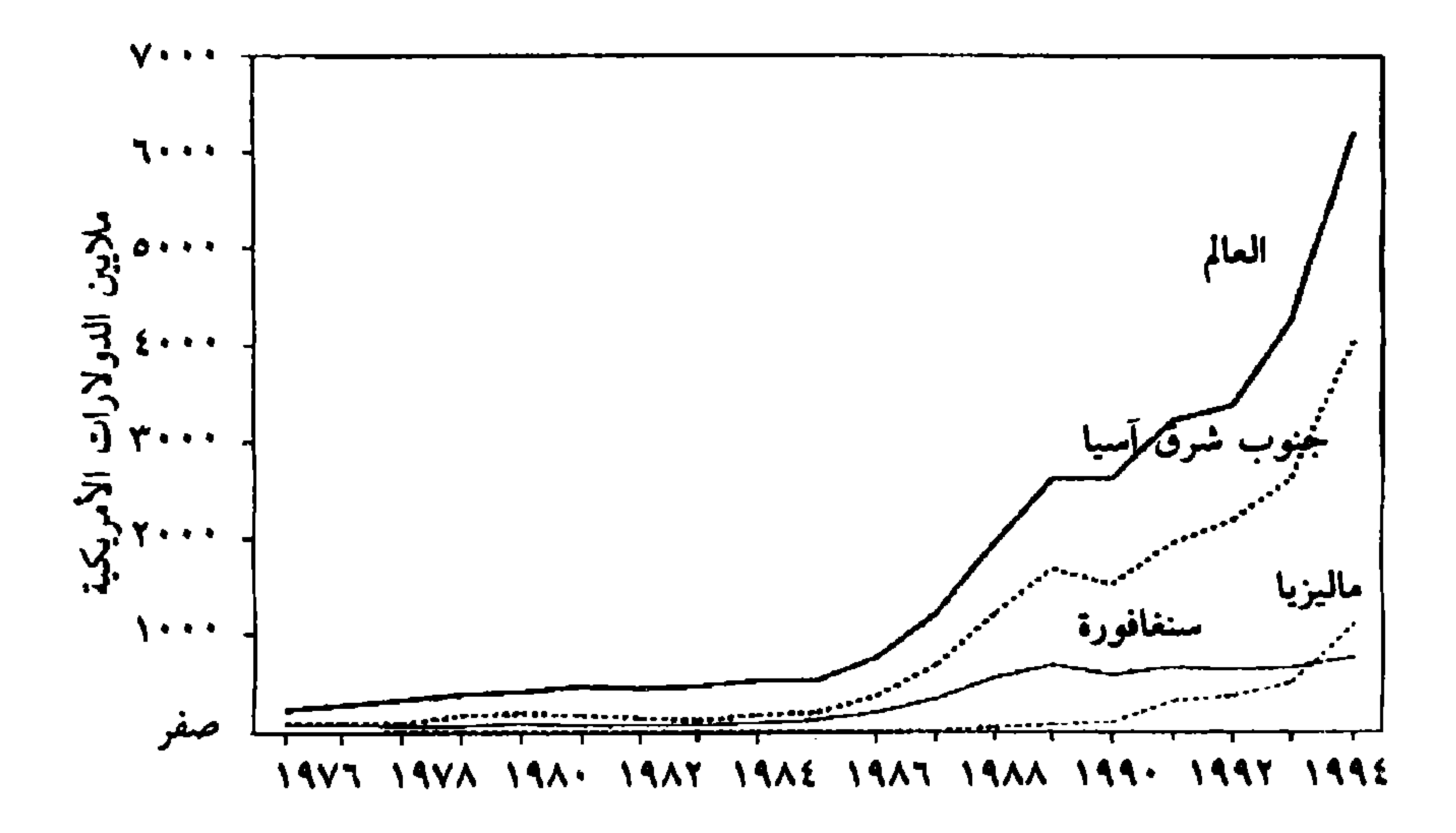
وهكذا فإن اقتصادات منطقة جنوب شرق آسيا تتقدم معاً من خلال التوسع في مجال التبادل التجاري، عبر عمليات الإحلال المستمر بين عناصر سلتي الواردات والصادرات، وذلك كمحصلة طبيعية لعمليات إعادة التدوير المستمر لهيكل المزايا النسبية (Comparative-advantage Recycling) على مدار الزمن في ما بين الأسراب المختلفة لبلدان نموذج «الأوز الطائر». وتأكيداً لهذه الحقيقة، يشير الشكلان رقما (٨ - ٣أ) و(٨ - ٣ب) إلى تطور واردات اليابان من بلدان السربين «الأول» و«الثاني».

وهكذا فإن إعادة صياغة التقسيم الإقليمي للعمل في ما بين جنوب شرق آسيا، تساعد على تحقيق أكبر قدر من علاقات الترابط الأمامية والخلفية في ما بين صناعات البلدان المندرجة في إطار نموذج «الأوز الطائر»[٤]. إذ إن علاقات الترابط الأمامية والخلفية في ما بين الأنشطة الصناعية لا تتم في إطار البلد الواحد، وإنما على صعيد مجموعة من البلدان ذات الهياكل الصناعية المتكاملة، لتحقيق أكبر قدر من الكفاءة والاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد على حدة.

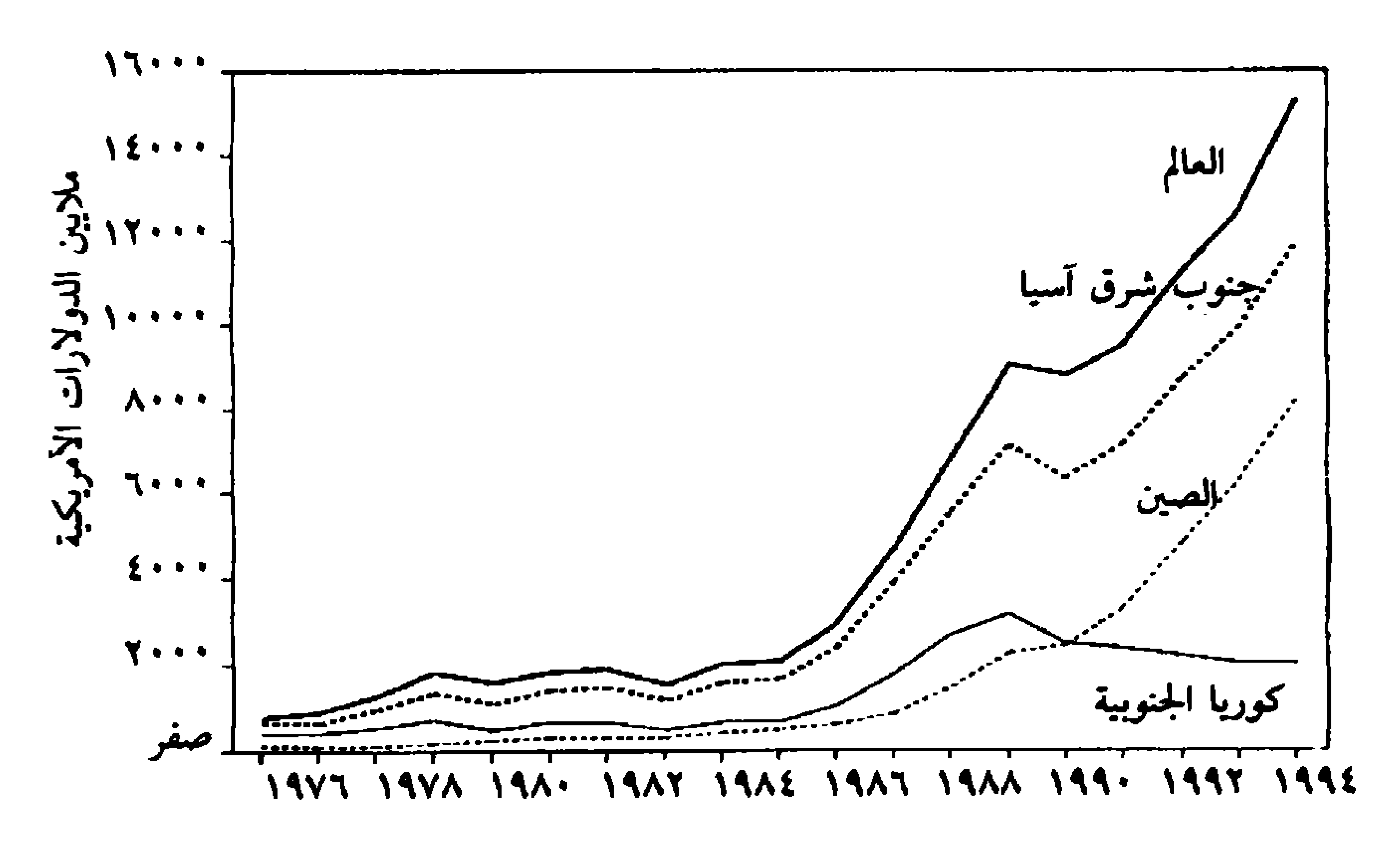
---

(٤) انظر بهذا الخصوص: D. Flexix, *Industrial Development in East Asia: What Are the Lessons for Latin America*, UNCTAD Discussion Paper (Geneve: UNCTAD, 1994).

الشكل رقم (٨ ـ ٣أ)
تطور الواردات اليابانية من بلدان جنوب شرق آسيا (١٩٧٦ ـ ١٩٩٤)



الشكل رقم (٨ ـ ٣ب)
تطور الواردات اليابانية من الملابس والإكسسوارات (١٩٧٦ ـ ١٩٩٤)



المصدر: UNCTAD Data Base.

ولعل تلك التجربة الناجحة في هذا المجال، تشكل نموذجاً يمكن الاستفادة منه على صعيد المنطقة العربية، حيث يمكن إعادة صياغة التقسيم الإقليمي للعمل في ما بين الأقطار العربية لتعظيم علاقات الترابط الأمامية والخلفية بين فروع النشاط الصناعي على صعيد بلدان المنطقة العربية، وليس على صعيد القطر الواحد.

رابعاً: الحدود التاريخية لنموذج «الأوز الطائر»

إن أهم ما يعيب نموذج «الأوز الطائر»، مثله مثل «نموذج مراحل النمو الاقتصادي» لروستو، هو تلك النظرة الخطية الأحادية للتطور التاريخي للبلدان الآخذة في النمو والتقدم. وكما نعرف جميعاً، فإن التطور التاريخي لبلدان الشمال والجنوب مليء بالمنعطفات والتعرجات والارتدادات، نظراً لتغير الظروف التاريخية السياسية والأوضاع التقانية والسياسات التجارية، مما يجعل هناك صعوبات جمة في تكرار تلك المسارات في ظروف تاريخية مغايرة.

ولعل أهم الاعتبارات والقيود التي تحد من الصلاحية التاريخية لتكرار نموذج «الأوز الطائر» في حالة بلدان المنطقة العربية، ما يلي:

١ ـ إن البلدان التي قدمت متأخرة في مسيرة النمو والتنمية، تواجه تعقيدات تاريخية جديدة، ولا سيما في ظل مقررات «دورة أورغواي» وقيام منظمة التجارة العالمية (WTO)، حيث سوف يتم غل يد البلدان النامية في مجال السياسات الحمائية للصناعة، ولا سيما في ظل الترتيبات الخاصة بأنشطة التصنيع المرتبطة بالتجارة الخارجية (TRIM's) التي لا تسمح لراسم السياسة بوضع اشتراطات حول الحدود الدنيا لـ «المكوّن المحلي» للسلع المنتجة داخل الحدود الوطنية، وكذا نسبة معينة يتم تصديرها من جملة الإنتاج المحلي للسلعة، كما كان الحال من قبل.

تضاف إلى ذلك التكلفة الباهظة لشراء التقانة الحديثة، في ظل اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (TRIP's) حيث استفادت البلدان الآسيوية الناهضة من غياب تلك القيود في الماضي للحصول على التقانة المتقدمة بثمن زهيد، ومن خلال طرق ملتوية بعضها يصل إلى حد القرصنة (حالة الصين).

٢ ـ استبعد النموذج حدوث تناقضات وتوترات مستقبلية بين الحكومات والشركات الدولية الكبرى القادمة من بلدان «الأسراب المتقدمة» (المصدرة لرأس المال والتقانة الحديثة)، والبلدان المضيفة (بلدان «الأسراب المتأخرة»). فلقد افترض

النموذج وجود علاقات تعاونية، خالية من الصراعات وتضارب المصالح، على طول الخط. ولكن النظرة الواقعية، توحي بأن هناك نوعين من الصراعات قد ينشآن[٥]:

أ - بين حكومات البلدان المصدرة لرأس المال (الأسراب المتقدمة) والبلدان المضيفة (الأسراب المتأخرة).

ب - بين حكومات البلدان المضيفة والشركات دولية النشاط العاملة في أراضيها، والقادمة من بلدان الأسراب المتقدمة.

٣ - يقتصر النموذج على تحليل مستويات النمو والتقدم بالاستناد إلى تطور إنتاج مجموعات من السلع والخدمات، حتى يتم الوصول إلى أعلى حلقات السلم التصنيعي. بيد أن التمايز في الأنشطة التصنيعية، في ظل تطورات التقانة الحديثة، لن يقوم على التصنيف لمجموعات السلع الرئيسية (الاستهلاكية - الوسيطة - الرأسمالية)، بل سوف يدور حول خصائصها (Characteristics) الفنية. فهناك صنوف عديدة من السلعة ذاتها، ولكنها تختلف بحسب درجات الجودة وقدرتها على إشباع حاجات متطورة، ولا سيما في مجال السلع الإلكترونية.

ولذا فإن أسلوب أداء نموذج «الأوز الطائر» في المستقبل - بعد الوصول إلى أعلى درجات السلم التصنيعي - يجب أن يأخذ تلك التعقيدات في الاعتبار، باعتبارها المصدر الرئيسي للتمايز بين البلدان المختلفة في مضمار النمو والتقدم. الأمر الذي قد تتولد عنه منافسة شرسة وعلاقات تنازع، قد تفسد من طابع التناغم والتكامل الهادىء الذي يتسم به نموذج «الأوز الطائر»، في مراحله الأولى حيث اتسم بالعلاقات التكاملية والتعاونية.

---

(٥) انظر بهذا الخصوص: R. Rowthorn, «East Asian Development: Beyond the Flying Geese,» (University of Cambridge, Economics Faculty, 1996), and K. S. Jomo, «Southeast Asian Flying Geese,» in: K. S. Jomo [et al.], *Southeast Asia's Misunderstood Miracle: Industrial Policy and Economic Development in Thailand, Malaysia and Indonesia* (Boulder, CO: Westview Press, 1997), chap. 3.

الفصل التاسع

حول مقولة «اشتراكية السوق» ذات الخصائص الصينية

مقدمة: الاشتراكية ليست «وصفة سحرية»

لقد استقر منذ زمن طويل، في ضمير ووجدان جمهرة لا يستهان بها من الاشتراكيين، أن البناء الاشتراكي معصوم من خطايا الرأسمالية وأزماتها الدورية المتكررة. ولكن هذا التقدير كان خاطئاً، لأن البناء الاشتراكي ليس وصفة سحرية تعالج كل المشاكل والأدواء، بل على العكس، إن تجربة البناء الإشتراكي هي تجربة حديثة نسبياً، وتجري في بلدان تتفاوت فيها درجات نمو قوى الإنتاج، ودرجة النضج السياسي والتنظيمي للقوى العاملة، مما يطرح العديد من التناقضات والتفاوتات.

ولقد نبه الزعيم الصيني الراحل ماو تسي تونغ في كراسه المهم: «حول المعالجة الصحيحة للتناقضات في صفوف الشعب» (١٩٥٧)، إلى مجموعة التناقضات الجديدة التي يطرحها البناء الاشتراكي على كل الجبهات الاقتصادية، والمجتمعية والسياسية. وحذر من أن عدم المعالجة الصحيحة لهذه التناقضات قد يؤدي إلى استفحالها، مما يهدد بانتكاسة كبيرة في المستقبل. وفي ضوء ما شهدناه من انهيارات في الاتحاد السوفياتي وبلدان الكتلة الاشتراكية السابقة في بلدان شرق أوروبا، برزت تساؤلات حول الأسباب التي أدت لتلك الانهيارات:

- هل هي أزمة فكر؟
- أم أزمة نموذج بناء اقتصادي؟

ـ أم أزمة نظام سياسي؟

ـ أم هي كل هذا في آن واحد؟

وما هي انعكاسات هذه التطورات على الصين ومستقبلها؟

لذا فإن ما يحدث في الصين منذ منتصف الثمانينيات، إنما هو مخاض انتقالي طويل لم تتكشف بعد صورته النهائية المستقرة. وتنعكس تلك السمة الانتقالية على طبيعة الاضطراب في المصطلحات والنعوت التي يجري تداولها حالياً في الكتابات الغربية لتوصيف السمات الحالية للاقتصاد الصيني.

ومن دون الخوض في قضايا الفكر، سوف نحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على القضايا والمشاكل المتعلقة بالبناء الاشتراكي في ظل اقتصاد السوق، والآفاق المتوقعة لمستقبل النظام الاقتصادي والسياسي في الصين.

وبداية، لا بد من أن نؤكد على أن عملية التنافس السلمي بين النظامين الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي تدور أساساً حول محاور خمسة هي:

أ ـ **الكفاءة الفنية**: في مجالات الانتاج والكفاءة في تخصيص الموارد، وترتبط بذلك نظم التراكم (Accumulation Regimes) وكذا تطور فنون الإنتاج.

ب ـ **العدالة التوزيعية**: وترتبط بذلك سياسات العمالة، ومدى التناسب بين الجهد والعائد. وكذا مدى اتساق هياكل الحوافز السائدة، مع مبدأ «لكل حسب جهده وإبداعه».

ج ـ **كفاءة نظام الحوافز**: سواء كانت تلك الحوافز مادية أو معنوية، ويرتبط بذلك سياسات: الائتمان، وسيادة المستهلك، وأنماط ملكية الأصول المسموح بحيازتها (قانوناً أو فعلياً).

د ـ **كفاءة نظم المحاسبة والمساءلة المالية والسياسية**: ولا سيما في مجال الرقابة على أوجه تخصيص المال العام والتصرف في الفائض الاقتصادي للمجتمع.

هـ ـ **الإطار التنظيمي لإدارة العملية الاقتصادية**: إذ إن كفاءة الإطار التنظيمي الذي تتم في إطاره إدارة العمليات الاقتصادية الأولية ـ على الصعيد اليومي ـ في مجالات: الإنتاج، والتوزيع، والتبادل، والتراكم لها أهمية حاسمة في رفع كفاءة الأداء ورفع المعنويات. ويرتبط بذلك أسلوب اختيار القيادات، وأسلوب المزج الأمثل بين المركزية واللامركزية في تسيير عجلة الحياة الاقتصادية اليومية.

وفي ضوء هذه الأبعاد الخمسة، نستطيع أن نقترب بدرجة أكبر من مشكلة

تشخيص أزمة النموذج الاقتصادي الاشتراكي، كما طبق في العديد من البلدان غداة الحرب العالمية الثانية. فلقد شهدنا خللاً واضطرابات في الجبهات الخمس، وإن تفاوتت درجات الفشل والتخلف. فبينما كان الفشل واضحاً وساطعاً في مجالي الكفاءة الفنية ونظم المحاسبة والمساءلة المالية والسياسية، كان هناك أيضاً فشل نسبي في مجال العدالة التوزيعية ونظم الحوافز وكفاءة الإطار التنظيمي نتيجة طغيان روح البيروقراطية على إدارة وتسيير الحياة اليومية.

أولاً: إشكاليات «اشتراكية السوق»

لعل أهم الإشكاليات التي تواجه تطبيق اشتراكية السوق في الصين تتمثل في ما يلي:

١ ـ **تحديد العلاقة بين «الخطة» و«السوق»**، ودور الحساب الاقتصادي الرشيد في عمليات تخصيص الموارد، في اطار نظام جديد للإدارة الاقتصادية، يهدف إلى تصفية أشكال المركزية المفرطة وأساليب التخطيط البيروقراطي.

٢ ـ **نموذج التراكم المعمول به**، ولا سيما في مجال العلاقة بين القطاعات المنتجة للسلع الاستثمارية والدفاعية العسكرية، من ناحية، والقطاعات المنتجة للسلع الاستهلاكية، من ناحية أخرى.

٣ ـ **أنماط الاستهلاك الجديدة** التي تتواءم مع طموحات المستهلكين، ما يعيد الاعتبار إلى مقولة «سيادة المستهلك»، بعيداً عن النزعة الوصائية للمخطط، وبما يسمح بتحسين تشكيلة ونوعية المنتجات (Product Mix).

وفي ظل نموذج التخطيط والإدارة الاقتصادية الذي كان سائداً قبل الإصلاحات الاقتصادية لم يكن في الاقتصاد الصيني سوق للعمل أو سوق لسلع الاستهلاك. أما تداول سلع الإنتاج، فكان يخضع للتوزيع وفقاً للأوامر والتوجيهات الإدارية. ولكن نظراً لسوء شبكة توزيع السلع الاستهلاكية (ولا سيما ذات الجودة العالية)، وقصور المعروض منها، بدأ ظهور «سوق رمادية» (Grey Market) موازية للسوق الرسمية، لتوزيع سلع الاستهلاك بأثمان وبآثار دخلية مختلفة.

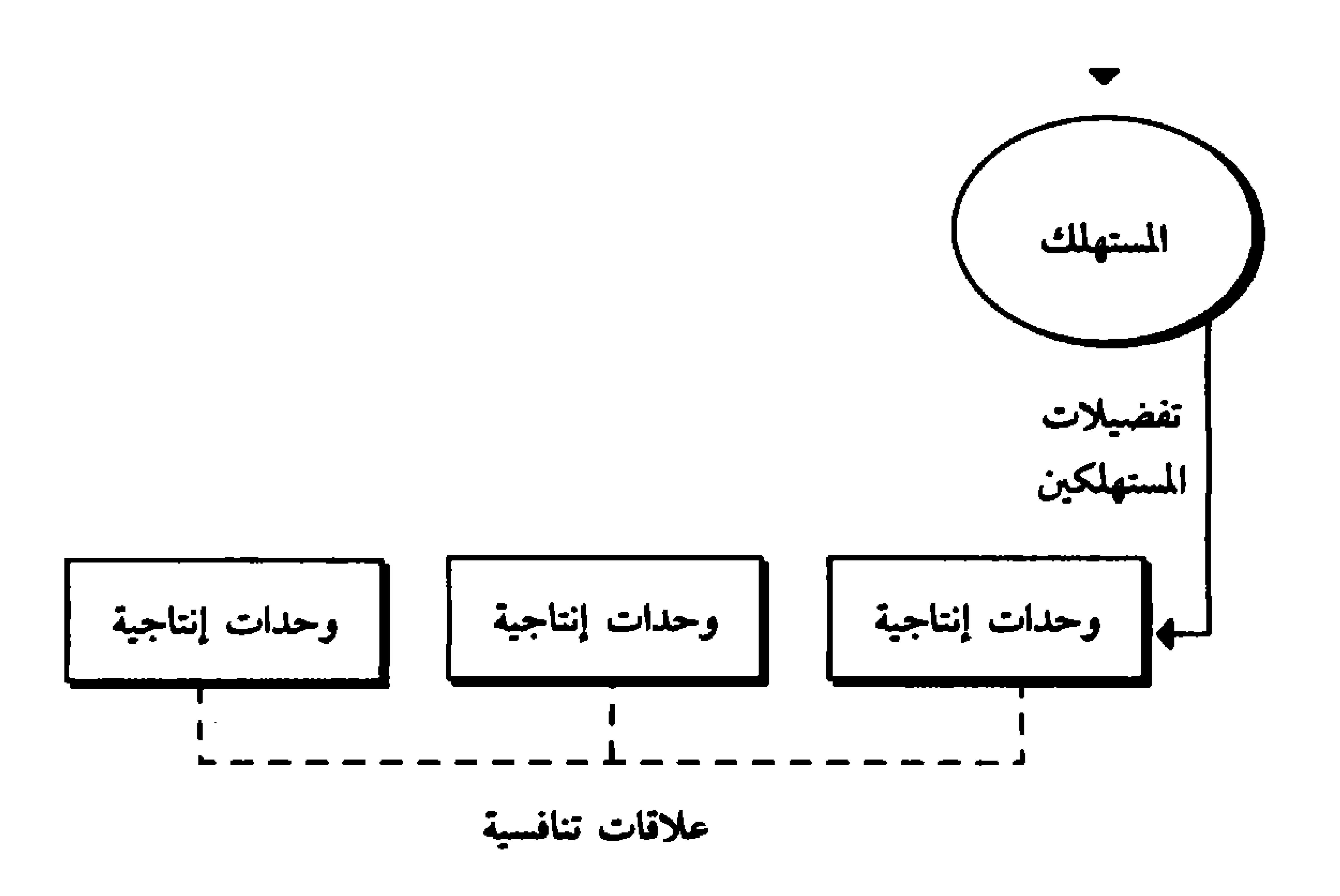
كذلك فإن بروز قطاع التعاونيات، والذين يعملون لحسابهم الخاص (Self-Employed Operators)، ساعد على فتح ثغرات مهمة في نظام التخطيط القائم على التحكم المركزي، من حيث تخطيط الدخول، ونمط تركيب الطلب على السلع

الاستهلاكية، وحجم وأوعية مدخرات القطاع العائلي.

ويحمل نموذج «اشتراكية السوق» في طياته إعادة الاعتبار لمبدأ «سيادة المستهلك» ونهاية سياسة «القمع الاستهلاكي»، إذ سوف تنشأ علاقات مباشرة بين المشروعات والوحدات الإنتاجية، بعضها مع البعض من ناحية، ومع الوحدات الاستهلاكية، من ناحية أخرى، لتكون أكثر حساسية لمؤشرات السوق (Market Signals)، من دون الرجوع للسلطات المركزية، وذلك وفقاً لنظام الإدارة الاقتصادية، الذي يقوم على تفويض القرار وإعطاء حرية الحركة في مجال استخدام الموارد ومستلزمات الإنتاج المتاحة على النحو الذي يمكن تمثيله بالشكل رقم (٩ ـ ١).

الشكل رقم (٩ ـ ١)

نموذج «اشتراكية السوق» التنافسية



ورغم ذلك سيظل هناك صراع مهم دائر حول الحدود التي سوف يتم السماح بها بالنسبة لحقوق الملكية الخاصة لبعض وسائل الإنتاج: الأراضي، دور السكن، والمشروعات الخاصة، وأثر ذلك في نظم التخطيط والإدارة الاقتصادية، ومستقبل النظام السياسي عموماً. ويرتبط ذلك بدوره بمستقبل العلاقة الجدلية بين الخطة وآليات السوق، من ناحية، ودرجة تغلغل العلاقات النقدية ـ السلعية في الاقتصاد الصيني، من ناحية أخرى.

ويمكننا تلخيص الصورة بالنسبة لرؤية النماذج المختلفة للعلاقة بين الخطة وآليات السوق كما هو مبين في الشكل رقم (٩ ـ ٢)، حيث يمثل **النموذج الأول**

الوضع الذي كان سائداً في معظم البلدان الاشتراكية إلى عهد قريب، مقارنة **بالنموذج الثاني** الذي كان سائداً خلال الفترة الستالينية في الاتحاد السوفياتي. وبالنسبة لبدائل المستقبل، فالصراع ما زال محتدماً بين أنصار **النموذج الثالث**، حيث تصبح الخطة ملحقة بآليات السوق، على النحو الذي تسير عليه نظم التخطيط التأشيري في بلدان الغرب الرأسمالي، وأنصار **النموذج الرابع** الذي يظل يعطي الأولوية للخطة في مجال تخصيص الموارد، ولكن يسمح برقعة ومساحة واسعة لعمل آليات السوق، ولا سيما في مجال إنتاج وتداول السلع الاستهلاكية والخدمات، وما يرتبط بها من سلع وسيطة.

ولعل النموذج الرابع هو أقرب ما يكون إلى نموذج «اشتراكية السوق» (Market Socialism)، الذي طالما روَّج له الاقتصادي البولندي الكبير (الراحل) أوسكار لانغه، إذ ظل أوسكار لانغه يحلم حتى وافته المنية، بنموذج للاقتصاد الاشتراكي يقوم على اشتراكية السوق، ويلعب فيه الحاسب الآلي دور المحاكي (Simulator) لآلية السوق، من خلال حل الآلاف من المعادلات الآنية للعرض والطلب لمجموعات من السلع والخدمات المتداولة في الاقتصاد القومي، بهدف الوصول إلى أثمان توازنية ورشيدة[1].

وهذا الحل هو ما يمكن تسميته «الحلم السيبرنيطيقي»، لحل مشاكل الإدارة الاقتصادية في ظل نظام اشتراكي، يحاكي آلية السوق ولكن لا يأخذ بها. وقد يصبح هذا الحلم ممكناً في ظل نظم متطورة للمعلومات وحاسبات عملاقة سريعة الخطى؟!

ثانياً: رهان «اشتراكية السوق» ذات الخصائص الصينية

بدأت عملية تحرير الاقتصاد الصيني من أساليب التخطيط المركزي كحدث مهم في الدورة الثالثة للمؤتمر الحادي عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨. فقد أعلن في هذا الاجتماع «أن تنفيذ عملية «التحديثات الاشتراكية» يتطلب نمواً هائلاً في قوى الإنتاج، وهو ما يتطلب بدوره تغييرات عميقة في بعض جوانب علاقات الإنتاج والبناء الفوقي التي لا تتسق مع هدف نمو قوى الإنتاج. كما يتطلب ذلك تغييرات في كل أساليب

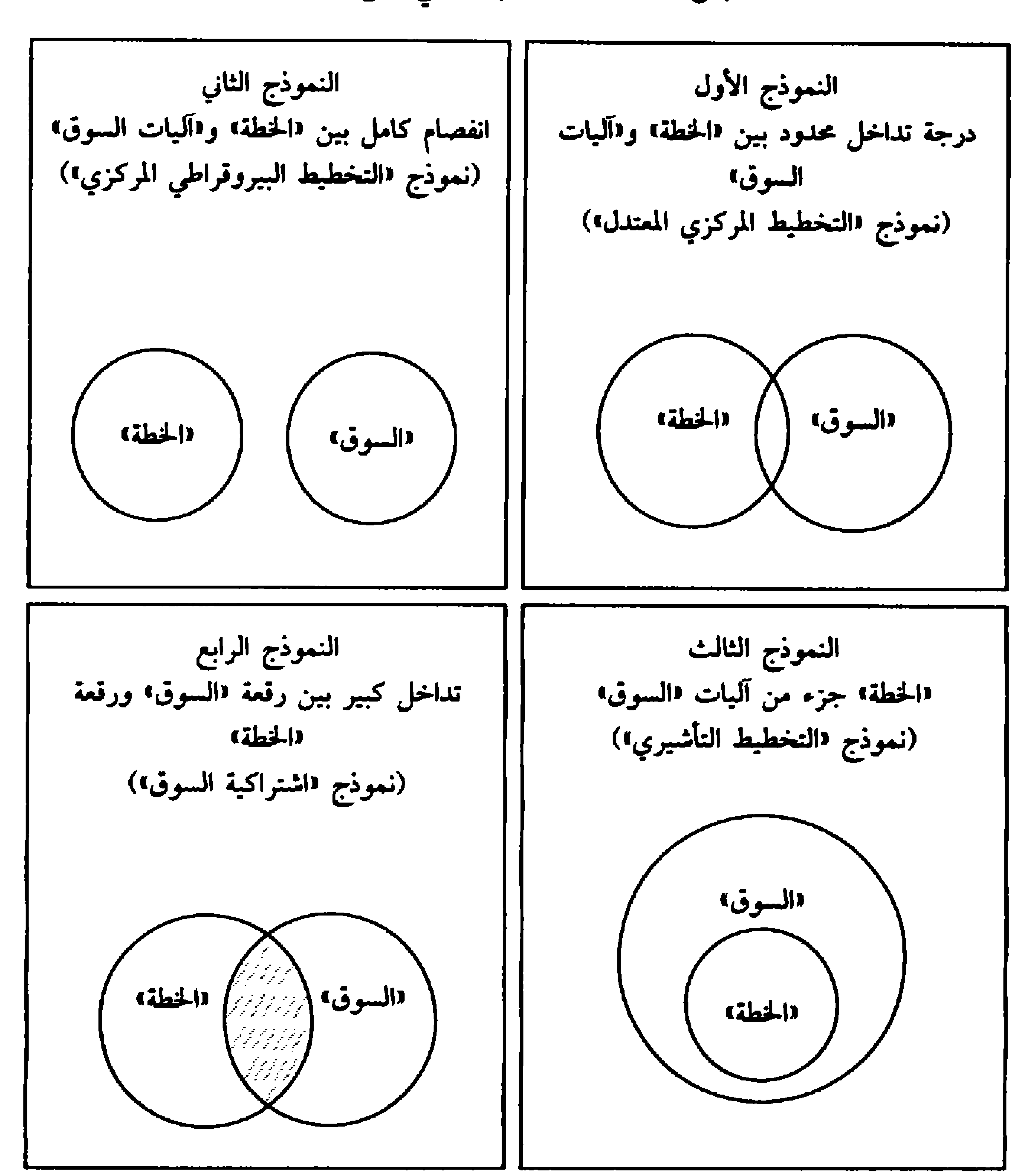
---

(١) انظر في هذا الخصوص: Oscar Lange, Fred M. Taylor and Benjamin E. Lippincott, eds., *On the Economic Theory of Socialism*, Government Control of the Economic Order; v. 2 (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1938).

الإدارة، سواء من حيث التفكير أو الفعل، التي تقف كعقبة في وجه مثل هذا النمو المستهدف. ولذا فإن عملية التحديث الاشتراكي تعد ثورة عميقة وشاملة.

الشكل رقم (٩ ـ ٢)

أنماط العلاقة بين «الخطة» و«السوق» في ظل «اشتراكية السوق»



وهناك العديد من التغييرات الواسعة في السياسات الاقتصادية التحريرية التي تم تطبيقها، منذ عام ١٩٧٨. ولكن يمكن تبويب هذه الإصلاحات تحت أربع فئات رئيسية:

١ ـ الإصلاحات المتعلقة بملكية وسائل الإنتاج ونظام الإدارة الاقتصادية.

٢ ـ الإصلاحات المتعلقة بتحقيق اللامركزية في عملية صنع القرار.

٣ ـ الإصلاحات المتعلقة بتحرير الأسعار والأسواق.

٤ ـ الإصلاحات المتعلقة بالريف.

ولدى انعقاد المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، تم التأكيد على شعار: «التقدم في سبيل بناء الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، على الطريق نحو القرن الواحد والعشرين». وقد تم التركيز في التقرير المقدم من الرئيس الصيني جيانغ زيمين إلى المؤتمر على القضايا المرتبطة بالتقدم نحو «اشتراكية السوق»، وربطها بقضايا التنمية الاقتصادية والتحديث، والتقدم الاجتماعي عموماً، ويشير التقرير إلى أن «اشتراكية السوق»، على الطريقة الصينية، تستند إلى ثلاث ركائز:

١ ـ إعطاء دور أكبر «لقوى السوق» في عملية تخصيص الموارد في الاقتصاد الوطني، في ظل رقابة وتوجيهات السياسة الكلية للدولة (State Macro Control).

٢ ـ السماح لبعض الأقاليم بالازدهار والتقدم، في مرحلة أولى، لكي تساعد على تمويل «عمليات التراكم» و«التطوير الاقتصادي» للمناطق الأخرى، بما يحقق التقدم والازدهار لكل أقاليم وسكان الصين، على مراحل متتالية.

٣ ـ تحسين لأوضاع الفلاحين وسكان الريف بعد سنوات طويلة من القهر الاقتصادي.

وتشير الكاتبة الصينية لين شن (Lin Chun) إلى «أن الإصلاح الزراعي الأخير في الصين، في ظل اشتراكية السوق، قد انتهج طريقاً آخر غير تحقيق التراكم الأولي لرأس المال من خلال عملية إفقار الريف. فقد تم انتهاج طريق جديد لانتشال الفلاحين من عالمهم المغلق، البائس والراكد». وتشير الكاتبة إلى أن «الفلاحين والمزارعين أصبحوا يتمتعون بسكنى منازل جديدة أحسن شكلاً وتنسيقاً، ومزودة ببعض المرافق والأدوات المنزلية الحديثة مثل مياه الصنبور النقية، والتلفزيونات الملونة، وأن معظم العائلات أصبح فيها فرد أو أكثر يشتغل في عمل «غير زراعي» يتقاضى عليه أجره نقداً ـ في المدينة البعيدة أو في مصنع القرميد أو مصنع الآلات الزراعية المحلي»[٢].

---

(٢) انظر: Lin Chun, «China Today: Money Dissolves the Commune,» *New Left Review* (September-October 1993) (processed).

ولعل السؤال الرئيسي الذي يطرحه العديد من المحللين والمنظرين بخصوص الرهان على نجاح مقولة «اشتراكية السوق» في الصين، هو: هل يوجد تناقض جوهري بين مفهوم «الاقتصاد الاشتراكي» من ناحية، والاعتماد على «آليات السوق»، من ناحية أخرى؟! ويرى البروفسور بو شان (Pu Shan) أن صيغة التعايش ممكنة بينهما، لأن الطابع الاشتراكي للاقتصاد الصيني سوف يتم الحفاظ عليه من خلال ثلاث دعامات أساسية(٣):

١ ـ سوف تظل **الملكية العامة** (أو الجماعية) لوسائل الإنتاج وغيرها من الأصول الاقتصادية الشكل الرئيسي للملكية في الاقتصاد الصيني.

٢ ـ ان **مبدأ التوزيع** وفقاً للعمل أو الجهد سوف يظل المبدأ الرئيسي الذي يحكم عمليات توزيع الدخل.

٣ ـ سوف تتدعم **مظلة الحماية الاجتماعية** للمواطنين والعاملين، ولا سيما في مجالات: الإسكان، الرعاية الصحية، التأمين ضد البطالة والشيخوخة، وعدم تركها نهباً لآليات السوق أو لقرارات المشروع الخاص.

ورغم تخلي الدولة في الصين عن أسلوب «التخطيط المركزي» ذي الطابع الإلزامي، فسوف يظل هناك نوع من «التخطيط التوجيهي» (Guidance Planning) الذي يشكل صيغة أكثر فعالية من منهج «التخطيط التأشيري» (Indicative Planning)، المعمول به في بعض بلدان الغرب الرأسمالي (فرنسا، هولندا، وبعض البلدان السكندينافية)، إذ إنه يمكن من خلال عمليات «التخطيط التوجيهي»، التدخل الحكومي لتصحيح انحرافات أداء الأسواق الحرة، وما تفرزه من آثار توزيعية ضارة أو سلبية. كذلك سوف يلعب «النظام الضريبي» ـ لا سيما الضرائب المباشرة على الدخول والثروات ـ دوراً مهماً في تهذيب نمط توزيع الدخول الذي تفرزه قوى السوق.

وفي ظل المنظومة الاقتصادية الإصلاحية الجديدة ـ المعمول بها منذ عام ١٩٧٨ ـ أصبح نحو ٩٠ بالمئة من أثمان السلع والخدمات تتحدد من خلال تفاعل العرض والطلب في الأسواق، واقتصر دور السلطات والأجهزة الاقتصادية على تحديد نحو ١٠ بالمئة من الأثمان في الاقتصاد الصيني عام ١٩٩٢(٤).

---

(٣) انظر: Pu Shan, «The Prospects of Chinese Socialist Market Economy,» (1993) (processed).

(٤) المصدر نفسه.

وتشير الكتابات الصينية المتخصصة شبه الرسمية إلى أن بناء اقتصاد السوق في الصين، يستدعي تحرير حركة تداول السلع والخدمات (بما في ذلك مستلزمات الإنتاج)، بين الوحدات المنتجة والوحدات المستهلكة في الاقتصاد الصيني، وأن اقتصاد السوق في الصين لن تتكامل حلقاته إلا بنشوء منظومة رئيسية من الأسواق[٥]:

١ ـ سوق للسلع الاستهلاكية.
٢ ـ سوق للسلع الرأسمالية.
٣ ـ سوق لخدمات العمل.
٤ ـ سوق للملكيات العقارية (الأرض ودور السكن).
٥ ـ سوق مالية (للأسهم والسندات).
٦ ـ سوق للعقود والخدمات التقانية.

هذا بالإضافة إلى ضرورة نشوء أسواق مستقبلية (Future Markets) لبعض السلع والأصول المالية، عندما تنضج الظروف لذلك. ويرى مؤلفو الكتاب الجماعي **حول مشاكل الانتقال إلى اقتصاد السوق في الصين** (١٩٩٥)، أن وجود سوق للعمل في الصين، يقتضي التخلي عن التعامل مع خدمات العمل باعتبارها ليست سلعة، خاضعة للعرض والطلب، مثل غيرها من السلع والخدمات، وذلك مع استمرار تدخل الدولة لوضع حد أدنى لمستوى الأجور النقدية، ومعدلات نمو معدلات الأجور، وضبط الفوارق والتباينات بين فئات الأجور بحسب هيكل المهارات[٦].

ويرى فريق الباحثين الذين أعدوا هذا المؤلف الجماعي، أن دور التخطيط التوجيهي ـ الضابط لإيقاع التوازنات الكلية في الاقتصاد الوطني ـ سوف ينصب على تحديد مجموعة من العلاقات السعرية الاستراتيجية، لتحقيق عمليات الضبط والتحكم على المستوى الكلي. وتتمثل هذه المجموعة من الأثمان الاستراتيجية (Macro-Prices) في ما يلي[٧]:

---

(٥) انظر: «Issues Concerning the Socialist Market System and Market Mechanisms,» in: Gao Shangquan and Chi Fulin, eds., *Theory and Reality of Transition to a Market Economy*, Studies on the Chinese Market Economy Series (Beijing: Foreign Languages Press, 1995), chap. 4, p. 231.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) تعود الصياغة النظرية لمفهوم «الأثمان على الصعيد الكلي» (Macro-prices) إلى الاقتصادي البريطاني الراحل موريس دوب في مؤلفه المهم الصادر عام ١٩٦٠. انظر: Maurice Herbert Dobb, *An Essay on Economic Growth and Planning* (London: Routledge and Kegan Paul, [1960]), chap. 6.

١ ـ سعر الفائدة على رأس المال.

٢ ـ إيجارات (ريع) الأراضي والمساكن.

٣ ـ سعر الصرف للعملة الوطنية.

٤ ـ مستوى الأجور الإرشادي لخدمات العمل (بحسب السلم المهاري).

٥ ـ أسعار بعض السلع الرأسمالية (والوسيطة)، ذات الأهمية الاستراتيجية.

وليس معنى ذلك، عدم وجود عدة مستويات من الأثمان التفصيلية، لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بحسب مراحل التنمية. فقد يوجد نظام «أثمان مزدوج» لبعض السلع الرأسمالية خلال فترة انتقالية طويلة. كذلك سوف يكون هناك ثلاثة مستويات لإيجارات دور السكن بحسب نوعية السكن ومستويات الدخول: إسكان اقتصادي لمحدودي الدخل والفقراء (إيجارات مدعومة)، إسكان فوق المتوسط (محدد)، إسكان فاخر خاضع لحركة الإيجارات الحرة التي تحددها قوى السوق[٨].

وهكذا فإن هذه المجموعة من الأثمان الاستراتيجية، سوف تسهل للحكومة تحقيق التوازنات الكلية (Macro-Balances)، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

ويشير هذا الفريق من الباحثين إلى أن نجاح اشتراكية السوق في الصين، يتطلب التخلي عن مبدأ «الكل يأكل من الوعاء (الإناء) الكبير نفسه»، الذي كان سائداً في الصين في ظل النظام الاقتصادي السابق القائم على المركزية والتخطيط الإلزامي. ومعنى هذا، أنه بدلاً من أن يتم التوزيع للفائض الاقتصادي المتولد على صعيد المجتمع في مجمله... يجب أن يحل محله مبدأ جديد مفاده: أن رفاه العاملين سوف يتحقق من خلال الوعاء (الفائض الاقتصادي) المحقق على صعيد المشروع (أو الوحدة الاقتصادية) ذاتها[٩].

ثالثاً: الإفرازات السلبية لتجربة «اشتراكية السوق» في الصين

وإذا ما انتقلنا من دائرة التحليل النظري والتصورات المثالية حول مقولة اشتراكية السوق ذات الخصائص الصينية، على نحو ما جاء في الكتابات النظرية

(٨) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

والتصريحات الرسمية، نجد أن الممارسات العملية خلال التسعينيات تشير إلى بروز بعض المؤشرات السلبية، بل المقلقة، التي أفرزتها مسيرة تطبيق اشتراكية السوق في الصين في المناطق الحضرية. ويمكننا إيجاز أهم تلك المؤشرات في ما يلي:

١ ـ ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير منذ عام ١٩٩٣.

٢ ـ تعاظم الفروق والتباينات في مستويات دخول الأفراد، إذ ارتفعت نسبة الدخل المتوسط للعشير الأعلى (Top Decile) إلى الدخل المتوسط للعشير الأدنى (Bottom Decile) من ٧ أضعاف عام ١٩٨١ إلى ١٣ ضعفاً عام ١٩٩٥[١٠]. كذلك ارتفع (معامل جيني) لتركز الدخول (مقياس عدم المساواة) من ٠,٣ عام ١٩٨١ إلى ٠,٤ عام ١٩٩٥، الأمر الذي يمثل تدهوراً واضحاً في درجة العدالة في توزيع دخول الأفراد في الصين[١١].

٣ ـ تفاقم ظاهرة الأغنياء الجدد، حيث ظهرت فئة متنامية من القطط السمان الذين حققوا مستوى من الثراء الفاحش لم يكن معهوداً في المجتمع الصيني منذ حدوث الثورة الاشتراكية عام ١٩٤٩. ولعل أهم القنوات التي ساهمت في تكوين تلك الثروات الهائلة:

أ ـ الأرباح من المشروعات الخاصة الجديدة، وبخاصة من خلال اقتناص الفرص الجديدة التي أتاحها الانتقال إلى اقتصاد السوق في الصين.

ب ـ الدخول الناجمة عن الأنشطة الريعية (Rent-seeking Activities)، ولا سيما استفادة بعض المسؤولين الحكوميين والإداريين من مدفوعات الرشوة والعمولات الناجمة عن ترسية العقود الحكومية على رجال القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى الاتجار في المعلومات الداخلية ذات الطابع الرسمي والسري (Inside Trading Information).

ورغم كل هذه الإفرازات السلبية، يظل الرهان مفتوحاً حول إمكانية نجاح (أو فشل) نموذج اشتراكية السوق على الطريقة الصينية، إذ إنه رغم محدودية مدفوعات البطالة (Unemployment Benefits)، في حالة التعطل عن العمل التي تمتد لمدة عامين فقط من تاريخ آخر توظف، وتتراوح ما بين ٥٠ بالمئة و٧٥ بالمئة

---

(١٠) انظر: World Bank, *Sharing Rising Incomes: Disparities in China*, China 2020 Series (Washington, DC: The Bank, 1997), p. 8.

(١١) المصدر نفسه.

من الأجر الأساسي، إلا أن المتعطلين يستمرون في التمتع بمزايا نظام التأمين الصحي (على أساس المشاركة في النفقات)، ويتم السماح لهم بالاستمرار في مساكنهم (المرتبطة بالتوظف السابق).

وختاماً، سوف يكون حكم التاريخ هو الحكم القاطع في هذا الصدد[١٢]. وفي تقدير إحدى الكاتبات اليساريات الصينيات لين شن (Lin Chun)، «إن الصين تجتاز تجارب اقتصادية واجتماعية وحضارية وثقافية غير مسبوقة (التي هي أيضاً، تجارب سياسية)، وتتجه مسيرتها إلى شيء بعيد عن الرأسمالية والاشتراكية، بالمفاهيم المتعارف عليها لهذين المصطلحين. ولذا فإن أبواب التوقعات مفتوحة على مصراعيها»[١٣].

---

(١٢) من بين الكتابات الرصينة التي تعالج إشكالية «اشتراكية السوق» على الصعيد النظري، انظر: Wlodzimierz Brus and Kazimierz Laski, *From Marx to the Market: Socialism in Search of an Economic System* (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1989), p. 177, and P. Bardhan and J. Roemer, «Market Socialism: A Case for Rejuvenation,» *Journal of Economic Perspective*, vol. 6, no. 3 (Summer 1992).

(١٣) Lin Chun, «China Today: Money Dissolves the Commune».

القسم الثالث

العرب والدروس المستفادة من تجربة التنمية والنهضة في بلدان جنوب شرق آسيا

الفصل العاشر

ماهية «نموذج التنمية» والنهوض الاقتصادي في آسيا «نظرة تقويمية إجمالية»

مقدمة

اتسم نموذج التنمية في بلدان جنوب شرق آسيا بعدد من السمات الرئيسية أهمها:

أ ـ استراتيجية استثمارية تقوم على إحداث تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد والانتاج.

ب ـ نظام تجاري يقوم على التحيز التصديري (Pro-export Biased Trade Regime).

ج ـ الدولة التي تلعب دور المحفز في تحديد توجهات السياسة الاقتصادية بعيدة المدى.

د ـ البعد الثقافي والمؤسّسي، من حيث احترام قيمة العمل والجودة والإتقان.

هـ ـ اعتبارات الأمن القومي، حيث اعتبرت القيادات السياسية في تلك البلدان أن بناء عناصر القوة الاقتصادية يشكل أحد مقومات الأمن القومي، بما يعوض أحياناً من ضعف القوة العسكرية. وقد ساعد على ذلك حدوث نوع من الاستمرارية في السياسة الاقتصادية لفترة طويلة من الزمن امتدت أحياناً إلى مدة حقبتين أو ثلاث حقب، رغم تبدل النظم السياسية.

ولقد ثار جدل كبير حول الأهمية النسبية لدور عمليات التحرير الاقتصادي،

ولا سيما تحرير تدفقات التجارة في تحقيق النهضة الاقتصادية في آسيا. وتشير الأدبيات الحديثة التي تناقش هذا الموضوع إلى رؤية جديدة للعلاقات السببية التي أدت إلى دينامية الصادرات في تلك البلدان. فبينما يشير «النموذج التفسيري» التقليدي إلى أن النمو الهائل لصادرات بلدان جنوب شرق آسيا كان، في الأساس، استجابة للطلب العالمي (Demand-driven)، إلا أن علاقات السببية في النموذج الآسيوي أخذت مساراً آخر متميزاً، إذ لم تكن عمليات النمو والتنمية تحركها دينامية الصادرات، بل على العكس، كانت دينامية عمليات النمو والتنمية هي التي تحفز وتنشط دينامية الصادرات، إذ إن الذي صنع القفزة التصديرية الكبرى في بلدان شرق آسيا كان نوعية النمو وارتباطه بالتقدم التقاني والجهد الإنمائي الذاتي.

وعلى صعيد تحرير الواردات (Import Liberalisation)، يلاحظ أن هذه العملية قد تمت بشكل تدريجي يتوافق مع كل مرحلة من مراحل النمو، بحسب ظروف كل بلد من بلدان جنوب شرق آسيا. وبهذا الصدد، تؤكد دراسة مهمة للباحث الكوري كيم (Kim) (١٩٩١) عن كوريا الجنوبية، وكذا دراسة أخرى لدورنبوش (Dornbusch) وآخرين (١٩٨٨)، على أهمية هذا النهج التدريجي والمتأني في تحرير الواردات في بلدان جنوب شرق آسيا. ويشير كيم في دراسته عن تجربة كوريا الجنوبية ـ أحد أهم نمور آسيا ـ إلى أن كوريا قامت بعملية تحرير الواردات عندما أصبحت على ثقة كاملة بإمكانية التوسع الكبير في حجم الصادرات. ومعنى هذا أنه كان هناك نوع من التوازي أو التناظر بين عملية تحرير الواردات، من ناحية، وعملية تطوير القدرات التصديرية للاقتصاد القومي، من ناحية أخرى، وذلك حتى لا تحدث فجوة كبيرة في توازن الميزان التجاري، قد تعوق عمليات التنمية في المستقبل من خلال اختناقات النقد الأجنبي.

خلاصة القول هنا، أن دينامية الانتاج ونمط التحول في التركيبة القطاعية للنشاط الاقتصادي ونوعية المنتجات (في جانب العرض)، هي التي أدت إلى تحفيز النشاط التصديري والحفاظ على حيويته وديناميته، وليس العكس. كما يعود نجاح استراتيجيات التنمية والنهوض الاقتصادي إلى جودة وكفاءة السياسات المساندة، وبصفة خاصة: السياسات القطاعية، السياسات التصنيعية، السياسات التعليمية، السياسات التقانية، على النحو السابق ذكره في الجزء الثاني من هذه الدراسة، مما أدى إلى تطوير مستمر في مجال تخليق الميزة النسبية لتلك البلدان بما يتلاءم مع تطور ظروف الاقتصاد العالمي.

كذلك خلا التحليل التقليدي في مجال سياسات التنمية، في ظل صعود الموجة النيوكلاسيكية الجديدة في فكر التنمية، منذ نهاية السبعينيات، من أية إمكانية لأن يلعب التدخل والتوجيه الحكومي دوراً فاعلاً في نموذج التنمية القائم على التوجه التصديري. وقد أدى تجاهل إمكانية وجود مزيج جديد من السياسات العامة الداعمة لاستراتيجية التصدير، من ناحية، والمتوافقة مع ديناميكية القطاع الخاص، من ناحية أخرى، إلى إهمال عناصر أساسية في قصص النجاح التنموي في بلدان جنوب شرق آسيا.

فمن المؤكد أن السياسات الحكومية في تلك البلدان اتسمت بانحياز للتصدير (Export Bias) واضح، من خلال سياسات تشجيع الاستثمار في الصناعات التصديرية، مما سمح بجني مزايا اقتصادات النطاق (Economics of Scale) وتحسين إنتاجية العمل. كما عجلت الأنماط الاستثمارية الجديدة من وتيرة التحولات الهيكلية وتطوير الإنتاجية، مما أدى إلى تغيير مهم في مجرى العلاقات السببية في إطار نموذج التنمية والنهضة في البلدان الآسيوية، إذ أصبحت عمليات النمو والتنمية هي التي تقود نجاح الأداء التصديري، وليس العكس. وذلك على النقيض من نمط النمو في البلدان المتقدمة (أو المتخلفة التي تعتمد على سلعة أولية تصديرية)، حيث يقود نجاح الأداء التصديري (Export-led Growth)، إلى عمليات النمو والتطور الاقتصادي.

وعلى الإجمال، أوضحت تجربة النمو المعجل والأداء التصديري الهائل في بلدان جنوب شرق آسيا، الدور المركزي للعناصر التالية:

أ ـ التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى.

ب ـ التحول الهيكلي في بنية الانتاج.

ج ـ التحيز التصديري الواضح في كل السياسات الاقتصادية.

كذلك أدت اعتبارات الأمن القومي في الدول الآسيوية إلى درجة أعلى من التعبئة للموارد. فالتهديدات المتصورة للأمن القومي مكنت حكومات تلك البلدان من فرض قدر أكبر من الانضباط وتعبئة طاقة المجتمع نحو الغايات القومية والحفاظ على الأولويات الاقتصادية التنموية.

وفي إطار هذا «النموذج» حدثت درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين العام والخاص في مجال أنشطة البحوث والتطوير (R&D)، في إطار خطة استراتيجية للدولة. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع العائد التنموي الديناميكي من هذه التفاعلات

خارج نطاق عمليات السوق، إذ إن علاقات الترابط والتشابك بين فروع النشاط الاقتصادي، في المراحل الأولى للنمو، تنشأ عادة في ما بين الوحدات الاقتصادية العامة والخاصة، وفي ما بين القطاعات المختلفة، وليس فقط داخل الأسواق، الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم الصلات بين المكونات الاقتصادية والتقانية والمؤسسية التي تربط بين مختلف أجزاء الاقتصاد القومي.

أولاً: حول معايير النمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في التجربة الآسيوية

لعل السؤال المنهجي الذي يطرح نفسه منذ البداية هو: ما هي معايير النمو والتقدم والترقي التي جعلت البلدان الآسيوية تحقق ذلك الإنجاز التنموي الكبير في مدى زمني قصير؟

ولا بد لنا بادىء ذي بدء من مرجعية ومعايير نقيس عليها، حتى نستطيع القيام بعملية الفرز العلمي بين بلدان ما يسمى بـ «العالم الأول» وما يمكن تسميته ببلدان «العالم الثاني» و«العالم الثالث»، وما سوف يلقب عما قريب بـ «العالم الرابع»! إذ لا يخفى على أحد أن هناك عدداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء تنحدر بسرعة إلى مصاف «العالم الرابع». وفي المقابل، نجد أن هناك «بلداناً آسيوية» ناهضة كانت في عداد العالم الثالث، في بداية السبعينيات، أخذت تتقدم اليوم لتصبح بجدارة ضمن زمرة بلدان «العالم الثاني». فنحن نعيش اليوم مرحلة إعادة فرز وإعادة ترتيب للبلدان النامية، في ظل عمليات التطور الاقتصادي والعولمة المتصاعدة.

فعلى الصعيد الاقتصادي، نجد أن **المعيار الأول** لقياس الجهد التنموي، هو مدى ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار. فالبلاد الآسيوية التي نهضت (كالنمور وغيرها) حققت قفزة كبيرة في معدلات الادخار والاستثمار، إذ إن معدلات الاستثمار في تلك البلدان لا تقل عن ٣٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، أي تقترب من الثلث، وهو رقم مرتفع بكل المعايير التاريخية. ووفقاً للإحصائيات المتاحة عن حقبة الثمانينيات، وهي فترة الصعود والارتقاء، حققت كوريا الجنوبية ٣٠ بالمئة كنسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، وسنغافورة ٤٢ بالمئة، وهونغ كونغ ٢٨ بالمئة، وإندونيسيا ٣١ بالمئة، وماليزيا ٣٠ بالمئة.

والمعيار الثاني يتعلق باجتياز حاجز التقنية العالية، إذ إن تلك البلدان قد نجحت في الخروج من دائرة الركود التقاني، لكي تدخل دائرة الإبداع والابتكار

التقاني. فاليابان بدأت الخطى الأولى على هذا الطريق، ثم تبعتها بقية البلدان الآسيوية الناهضة بما فيها الصين، وأصبح لدى تلك البلدان القدرة على الإبداع التقاني الذاتي بدرجات مختلفة، بل لقد بلغ عدد براءات الاختراع المحلية العدد نفسه من براءات الاختراع المشتراة من الخارج عند نهاية الثمانينيات في بلد مثل تايوان، وتحقق بذلك قدر من التكافؤ التقاني بين بعض البلدان الآسيوية الناهضة والبلدان الصناعية المتقدمة.

والأمر الجدير بالتأمل هو أن تلك البلدان الآسيوية الناهضة أدركت ومنذ البداية، أنها لن تعيش طول العمر عالة على التقانة الوافدة من الخارج، مهما كانت درجة انفتاحها على بلدان العالم المتقدم، أو قدرتها على شراء التقانة الحديثة. فبالرغم من انفتاح تلك البلدان على السوق العالمية، فإنها لم تهمل بناء القدرة الذاتية لاجتياز حاجز التقانة المتقدمة، إذ ان القضية الأساسية في نهضة أي بلد هي الاستقلال النسبي إزاء التبعية في مجال التقانة الحديثة.

و**المعيار الثالث** لقياس التقدم هو درجة التحول في الهيكل الصناعي (أو دينامية تطور الهيكل الصناعي)، بمعنى أنه يمكن أن تحدث عملية تعديل جوهري في مكونات الهيكل الصناعي: كالانتقال من صناعات خفيفة إلى صناعات وسيطة أو صناعات ثقيلة، أو التحول من صناعات تقليدية مثل النسيج إلى صناعات تقليدية حديثة نسبياً مثل الملابس الجاهزة. والجديد في تجربة بلدان آسيا أنها نجحت في تحقيق تغيير جذري في البنية الصناعية، وجعلها أكثر تحيزاً للصناعات الحديثة عالية التقانة، وبالذات النصيب النسبي للصناعات الإلكترونية وغيرها من الصناعات المتقدمة والدقيقة.

وعادة ما تصنف الصناعات الحديثة إلى **فئات ثلاث**: **الأولى**، هي الصناعات التي تعتبر صناعات تقليدية مستندة إلى قاعدة زراعية في الأساس، مثل الغذاء والكساء وغيرها من الأنشطة الصناعية البسيطة سهلة الولوج. **الفئة الثانية**، وتشمل صناعات وسيطة تقع بين الحديثة والتقليدية. **والفئة الثالثة**، وتشمل الصناعات الحديثة والمتقدمة تقانياً، بدءاً من الإلكترونيات وانتهاءً بصناعات الفضاء والاتصالات. وتلك المجموعة الأخيرة من الصناعات، هي التي يقاس بها اليوم تقدم الأمم، ولذا فإن الوصول إلى تلك الحلقة المتقدمة في البنية الصناعية يعتبر أحد معايير التقدم والنهوض الاقتصادي في عالم اليوم.

ويرتبط بذلك **المعيار الرابع**، الذي يقيس القدرة على الأداء التصديري المتقدم، من حيث النفاذ للأسواق العالمية، إذ لم يعد يقاس تقدم الأمم في هذا

المجال بنسبة الصادرات الصناعية إلى جملة الصادرات، لأن الصادرات الصناعية يمكن أن تكون سلعاً بسيطة أو صناعات لا تعدو أن تكون مجرد عمليات تجهيز أو تجميع من دون تصنيع حقيقي. ولذا فإن المؤشر الحقيقي الذي يعتد به في هذا المجال، هو نصيب الصادرات الصناعية المتقدمة إلى جملة الصادرات السلعية (راجع الجدول رقم (١٠ ـ ١)).

الجدول رقم (١٠ ـ ١)
التطور الديناميكي لمكونات سلة الصادرات في البلدان الآسيوية
(١٩٧٠ ـ ١٩٩٤) (نسبة مئوية)

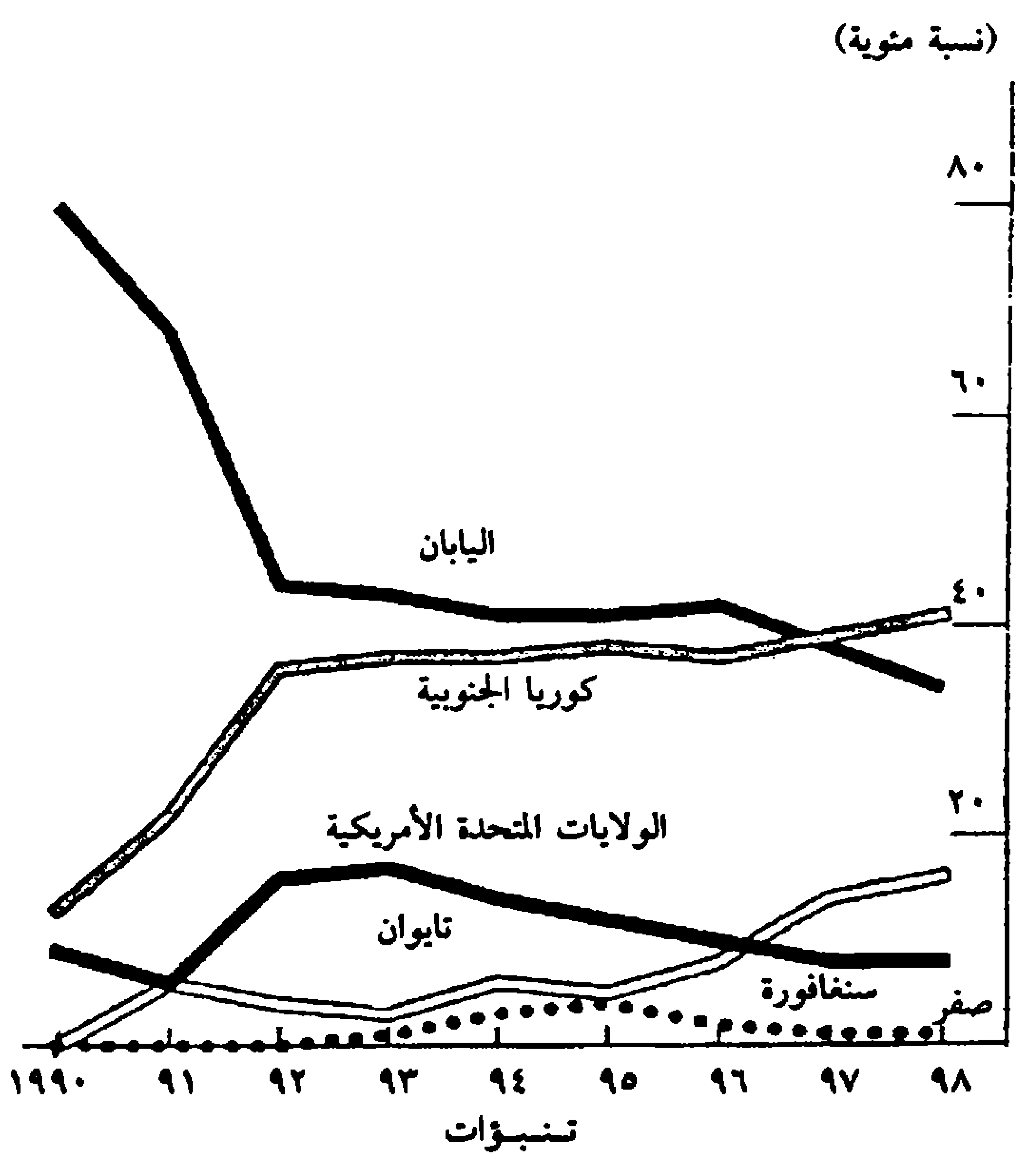
الدولة	السنة المرجعية	سلع أولية	منسوجات ومنتجات أخرى «كثيفة العمل»	آلات ومنتجات إلكترونية	منتجات صناعية أخرى
إندونيسيا	١٩٧٠	٩٨,٦	٠,٢	صفر	١,٢
	١٩٩٤	٦٠,٧	٢٢,٨	٤,٨	١١,٧
ماليزيا	١٩٧٠	٩٤,٧	٠,٩	١,٠	٣,٤
	١٩٩٤	٢٩,٤	٨,٣	٤٤,٤	١٧,٩
سنغافورة	١٩٧٠	٧١,٢	٦,٨	٨,٠	١٤,٠
	١٩٩٤	١٧,١	٤,٩	٥٧,٧	٢٠,٣
كوريا الجنوبية	١٩٧٠	٣٥,٢	٣٩,٦	٦,٣	١٨,٩
	١٩٩٤	٨,١	٢٢,٢	٣٤,٥	٣٥,٢
تايلاند	١٩٧٠	٩٤,٠	١,٤	٠,١	٤,٥
	١٩٩٤	٣١,١	٢٣,٨	٢٧,٧	١٧,٤

المصـدر: Steven Radelet and Jeffrey Sachs, «Asia's Reemergence,» *Foreign Affairs*, vol. 76, no. 6 (November-December 1997).

وفي هذا الصدد، نجحت البدان الآسيوية الناهضة في انتزاع حصة مهمة ومتنامية من جملة الصادرات إلى السوق العالمية. وكانت تلك البلاد محظوظة إلى حد كبير، لأنها أفلتت من الامتثال لمقررات دورة أورغواي للغات، وعلى رأسها اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، لأن تلك البلدان كانت تنجح، في كثير من الأحيان، في تقليد المنتجات ذات العلامات التجارية المعروفة، مع تقديم جودة مماثلة تماماً أو قريبة من الجودة الأجنبية، وبأثمان أقل بشكل ملموس. وفي إحدى الدراسات الخاصة باليابان وكوريا الجنوبية، تبين أن تلك البلدان كانت تنفذ إلى الأسواق المتقدمة بسعر أقل من أسعار منافسيها بمقدار ٢٠ بالمئة وجودة أدنى

بمقدار ٥ بالمئة لإغراء الزبائن بالشراء. وعندما يثبّت البلد المصدر الناشىء أقدامه في السوق، تتدرج الجودة لكي تصبح أعلى ٥ بالمئة من المنافسين مقابل ميزة سعرية أدنى بمقدار ٥ بالمئة، فيكتسب بذلك البلد المصدر موقعاً راسخاً في تلك الأسواق التصديرية. تلك هي أهم مقومات سياسة النفس الطويل التي اتبعتها البلدان الآسيوية لتحقيق «اختراق تصديري» مهم في أسواق جاءت إليها متأخرة (راجع الشكل رقم (١٠ ـ ١)).

الشكل رقم (١٠ ـ ١)
تطور نصيب بعض البلدان الآسيوية
في سوق «ذاكرة الحاسب الآلي» (Memory-Chips)



المصدر: *Economist* (1 November 1997).

وإذا انتقلنا إلى الصعيد الاجتماعي والمؤسسي، يلاحظ أنه من أهم مؤشرات النهضة في معظم بلدان آسيا البازغة سيادة نمط توزيعي عادل نسبياً لثمار النمو

والتحديث. ولذا كان هناك شعور متنام لدى معظم المواطنين بأن عمليات النمو والتنمية عادت عليهم جميعاً بالخير العميم. ولم تقتصر ثمار النمو على العشرة أو العشرين في المائة الذي يتربعون على قمة المجتمع، ويحتكرون الثروة والجاه والدخول الكبيرة، كما حدث في العديد من بلدان العالم الثالث في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، والوطن العربي.

والمؤشر الثاني للنهضة على الصعيد الاجتماعي، هو ارتفاع مستوى تراكم الرأسمال البشري في زمن وجيز، إذ نجحت بلدان آسيا الناهضة في بناء نظام تعليمي متقدم بشكل أصبح يفوق في مراحل ما قبل الجامعة مثيله في أوروبا والولايات المتحدة. ويذكر بهذا الصدد أن مستوى تدريس الرياضيات والهندسة والتعليم الفني هو اليوم أكثر تقدماً، في بعض البلدان الآسيوية الناهضة، من نظم التعليم السائدة في بعض دول أوروبا الغربية العريقة (راجع الجدول رقم (١٠ ـ ٢)). وكذا نجد أن بلداناً مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية والصين وإندونيسيا، رغم اختلاف الظروف التاريخية، قد حققت نهضة تعليمية جادة خلال الثلاثين عاماً الماضية.

ويرتبط بهذا المؤشر، مؤشر آخر هو ما تميزت به تلك البلدان وهو: الاهتمام بالتجويد والإتقان في العمل. ولعلنا لا نغالي كثيراً إذا قلنا إن الآسيويين ليسوا بالضرورة أكثر ذكاء وعبقرية من أقرانهم العرب، ولكنهم أكثر دأباً في العمل وأكثر إخلاصاً وإتقاناً. ويرجع البعض ذلك إلى المنظومة القيمية التي أرساها كونفوشيوس الفيلسوف الصيني العظيم. وأياً كان الأمر، فمنظومة القيم هذه تصبح عنصراً مهماً وفاعلاً في بناء النظام الذي يحكم أخلاقيات العمل. ونسوق في هذا الصدد حكمة صينية شهيرة تقول: «نقيس مائة مرة قبل أن نقص»! لأنه قبل الشروع في «عملية القص»، لا بد من القياس مائة مرة لضمان دقة الأداء.

وعلى الصعيد المؤسسي، نجد أن البلدان الآسيوية الناهضة لديها مؤسسات شديدة الكفاءة، تستوي في ذلك المؤسسات العامة والخاصة على السواء. ولذا فإن ما يدور لدينا في وطننا العربي من جدل محتدم حول العام والخاص إنما هو في حقيقة الأمر حوار له طابع صوري وأيديولوجي بحت، ويبتعد تماماً عن جوهر المشكلة. فالمشكلة ليست في ذلك الكم من العام أو ذاك الكم من الخاص، ولكن النقاش الحقيقي يجب أن يدور حول مدى كفاءة كل من «العام» و«الخاص» معاً! إن الأزمة الحقيقية، في منطقتنا العربية، تكمن في عدم توفر البيئة المؤسسية الملائمة التي تساعد على رفع كفاءة الأداء لكل من العام والخاص في آن واحد. أما في بلدان «آسيا المشرقة»، فالمؤسسات العامة والخاصة ذات كفاءة عالية ودرجة الترهل بها محدودة للغاية (باستثناء إندونيسيا وتايلاند).

الجدول رقم (١٠ ـ ٢)
مقارنة لمؤشرات جودة النظام التعليمي في مجموعة مختارة من البلدان الآسيوية مع بقية بلدان العالم

(الفئة العمرية أكبر من ١٣ سنة) (المتوسط العالمي للدرجات = ٥٠٠ درجة)

الترتيب	الرياضيات	الدرجات	العلوم	الدرجات
١	سنغافورة	٦٤٣	سنغافورة	٦٠٧
٢	كوريا الجنوبية	٦٠٧	جمهورية التشيك	٥٧٤
٣	اليابان	٦٠٥	اليابان	٥٧١
٤	هونغ كونغ	٥٨٨	كوريا الجنوبية	٥٦٥
٥	بلجيكا	٥٦٥	بلغاريا	٥٦٥
٦	جمهورية التشيك	٥٦٤	هولندا	٥٦٠
٧	تشيكوسلوفاكيا	٥٤٧	سلوفينيا	٥٦٠
٨	سويسرا	٥٤٥	النمسا	٥٥٨
٩	هولندا	٥٤١	المجر	٥٥٤
١٠	سلوفينيا	٥٤١	إنكلترا	٥٥٢
١١	بلغاريا	٥٤٠	بلجيكا	٥٥٠
١٢	النمسا	٥٣٩	استراليا	٥٤٥
١٣	فرنسا	٥٣٨	تشيكوسلوفاكيا	٥٤٤
١٤	المجر	٥٣٧	روسيا	٥٣٧
١٥	روسيا	٥٣٥	ايرلندا	٥٣٨
١٦	استراليا	٥٣٠	السويد	٥٣٥
١٧	ايرلندا	٥٢٧	الولايات المتحدة الأمريكية	٥٣٤
١٨	كندا	٥٢٧	كندا	٥٣١
١٩	بلجيكا	٥٢٦	المانيا	٥٣١
٢٠	تايلاند	٥٢٢	النروج	٥٢٧
٢١	تايلاند	٥٢٢	النروج	٥٢٧
٢١	إسرائيل	٥٢٢	تايلاند	٥٢٥
٢٢	السويد	٥١٩	نيوزيلاندا	٥٢٥
٢٣	ألمانيا	٥٠٩	إسرائيل	٥٢٤
٢٤	نيوزيلاندا	٥٠٨	هونغ كونغ	٥٢٢
٢٥	إنكلترا	٥٠٦	سويسرا	٥٢٢
٢٦	النروج	٥٠٣	اسكتلنده	٥١٧
٢٧	الدانمارك	٥٠٢	إسبانيا	٥١٧
٢٨	الولايات المتحدة الأمريكية	٥٠٠	فرنسا	٤٩٨

المصدر: *Economist* (19 March 1997).

ولذا فإنه في إطار أي نهضة جادة، نحتاج إلى ما يمكن تسميته بـ «الكفاءة المؤسسية»، بمعنى أن تكون المؤسسات القائمة على درجة عالية من الكفاءة الإدارية والتنظيمية. فإذا لم يرافق الكفاءة الاقتصادية كفاءة اجتماعية وأخرى مؤسسية، فلا شك في أن عملية النهضة الاقتصادية سوف تصاب بعطب في الصميم، من خلال ما يحدث من إهدار وتبديد للموارد، وما يصاحب ذلك من قلق وخلل اجتماعي عميق.

وعندما نتحدث اليوم في وطننا العربي عن انسحاب الدولة أو تقدمها، أو هل هناك تناقض بين آليات السوق وتوجهات الخطة، نجد أن مثل هذا الحديث يطغى عليه الالتباس، وتغلب عليه السطحية وأحياناً الديماغوجية، إذ اننا لو درسنا التجربة الآسيوية بتمعن، باعتبارها تجربة معملية حقيقية في حقل التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والانساني، نجد أن كل البلدان الناهضة هناك: كوريا، سنغافورة، تايوان، الصين الشعبية، ماليزيا، اندونيسيا، تايلاند، لعبت الدولة فيها دوراً بارزاً في قيادة عملية النهضة الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: في نقد التجربة الآسيوية على الصعيد الاقتصادي

شن البروفيسور بول كروغمان (وهو من ألمع أساتذة MIT في الولايات المتحدة الأمريكية) هجوماً مبكراً على ما أسماه «أسطورة المعجزة الآسيوية»، نشره في مجلة **فورين أفيرز**(١) *(Foreign Affairs)* في أعقاب صدور كتاب **المعجزة الآسيوية** الصادر عن البنك الدولي عام ١٩٩٣، أي قبل حدوث الأزمة المالية الأخيرة، في بلدان جنوب شرق آسيا. وقد تركز الهجوم على ما سمي بـ «المعجزة الآسيوية» في النمو والتنمية السريعة، باعتبار أنها في الأساس محصلة لتعبئة الموارد والاستخدام الواسع لعناصر الإنتاج، وخاصة:

١ ـ التوسع في التوظف.

٢ ـ التقدم والتحسن في مستويات التعليم.

٣ ـ القفزة الاستثمارية في حجم رأس المال المادي.

وقد وصف هذا المسار التنموي بأنه يقوم على الاستخدام الكثيف للمدخلات

---

(١) Paul Krugman, «The Myth of Asia's Miracle,» *Foreign Affairs,* vol. 73, no. 6 (November-December 1994).

(Input-driven growth)، وأن هذه العملية لها حدودها التاريخية، إذ إن العملية التنموية في تلك البلدان سوف تتعرض إن آجلاً أو عاجلاً لقانون تناقص الغلة بالنسبة لأي زيادة لاحقة في استخدامات عوامل وعناصر الإنتاج.

ولذا فإن التحدي الأهم، في ما بعد مرحلة تعبئة الموارد، هو المسار التنموي الذي يعتمد على رفع كفاءة استخدام الموارد (Efficiency-driven growth)، الذي يعتمد بصفة أساسية على العوامل التالية:

١ ـ جودة الإدارة والترتيبات التنظيمية والمؤسسية.

٢ ـ التخصيص الأمثل للموارد، ولا سيما بين القطاعات المختلفة.

ومن المعروف أن الاقتصاديين يركزون عند المحاسبة عن مصادر النمو (Growth Accounting)، على ما يسمى الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (TFP). ويوجد بهذا الخصوص، عدد من الدراسات التطبيقية والقياسية، على رأسها دراسة ألوين يونغ[٢]، التي أشارت إلى أن نصيب الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (TFP) في اقتصادات ثلاثة من النمور الآسيوية: كوريا، تايوان، سنغافورة لم يكن عالياً بالقدر الكافي، مقارنةً ببعض البلدان النامية الأخرى (راجع الجدول رقم (١٠ ـ ٣)). ولكن تلك القضية تظل قضية خلافية، يحيط بها الكثير من الجدل، إذ إن هناك دلائل كثيرة متضاربة حول أسلوب القياس الحقيقي لحجم الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (TFP) في تلك البلدان. وقد أشارت دراسات أخرى، إلى تسجيل قيم عالية لمؤشر الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في كل من ماليزيا وإندونيسيا وتايلاند خلال النصف الأول من التسعينيات (راجع الجدول رقم (١٠ ـ ٤)).

وعلى الإجمال، يمكن لنا القول إن مسار النمو والتنمية في بلدان جنوب شرق آسيا الناهضة (كوريا ـ تايوان ـ سنغافورة ـ ماليزيا ـ الصين) هو مسار مختلط (Mixed path)، اتسم في مراحله الأولى (١٩٧٠ ـ ١٩٨٥) بما أسماه كروغمان بالمرحلة التوسعية القائمة على تعبئة الموارد (Input-driven)، ولكنه أخذ تدريجياً ينعطف مع نهاية الثمانينيات نحو المسار الذي يتسم بدرجة عالية من الكفاءة التخصيصية والتراكم التقاني والمعرفي (Efficiency-Driven)، وإن كانت تلك السمات التي تطبع المسار التنموي في مرحلته الثانية، ما زالت في بداياتها.

---

(٢) Alwyn Young, «The Tyranny of Numbers: Confronting the Statistical Realities of the East Asian Growth Experience,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 118, no. 3 (August 1995).

الجدول رقم (١٠ ـ ٣)
مصادر النمو في بلدان جنوب شرق آسيا الناهضة
مقارنة ببلدان أوروبا واليابان خلال «العصر الذهبي» (نسبة مئوية)

البلدان	مساهمة رأس المال	مساهمة العمل	الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج	المعدل السنوي لنمو الناتج
الفترة الزمنية (١٩٥٠ ـ ١٩٧٣)				
فرنسا	١,٦	٠,٣	٣,١	٥
إيطاليا	١,٦	٠,٢	٣,٢	٥
اليابان	٣,١	٢,٥	٣,٦	٩,٢
المملكة المتحدة	١,٦	٠,٢	١,٢	٣
ألمانيا الغربية	٢,٢	٠,٥	٣,٣	٦
الفترة الزمنية (١٩٦٠ ـ ١٩٩٤)				
الصين	٣,١	٢,٧	١,٧	٧,٥
هونغ كونغ	٢,٨	٢,١	٢,٤	٧,٣
إندونيسيا	٢,٩	١,٩	٠,٨	٥,٦
كوريا	٤,٣	٢,٥	١,٥	٨,٣
ماليزيا	٣,٤	٢,٥	٠,٩	٦,٨
الفيليبين	٢,١	٢,١	٠,٤-	٣,٨
سنغافورة	٤,٤	٢,٢	١,٥	٨,١
تايوان	٤,١	٢,٤	٢	٨,٥
تايلاند	٣,٧	٢	١,٨	٧,٥

المصـــــدر: Nicholas Crafts, «East Asian Growth before and after the Crisis,» *IMF Staff Papers*, vol. 46, no. 2 (June 1999), p. 150.

وختاماً، لعله قد آن الأوان لكي نعي أن معادلة: [«الدولة الرشيدة»+ «السوق الناضجة»] هي التي صنعت النهضة على الطريق الآسيوية. ففي تجربة بلدان أوروبا الشرقية، حدثت مشاكل ومصاعد اقتصادية جمة ومتراكمة، نتيجة محاولة نفي دور آليات السوق في ظل مرحلة ما سمي بالبناء الشيوعي. وفي المقابل، عندما تم نفي دور الخطة في روسيا الاتحادية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وقعت كارثة أخرى في الاتجاه المعاكس، نتيجة نفي دور الدولة القيادي في الحياة الاقتصادية، مما أدى إلى حالة من الفوضى الاقتصادية، ولم ينشأ اقتصاد سوق. . . بل نشأت مافيات سوق. فالمعادلة الصحيحة إذاً تقوم على ميزان دقيق بين الخطة والسوق. فإذا لم يتم رسم رقعة الملعب بوضوح ودقة، نجد أن الخطوط تتداخل ويصطدم اللاعبون بعضهم ببعض ويصبح اللعب بخشونة هو المسيطر على سلوك اللاعبين الاقتصاديين الأساسيين.

الجدول رقم (١٠ ـ ٤)
مساهمة عوامل الإنتاج كنسبة من نمو متوسط الإنتاج للفرد
في مجموعة مختارة من البلدان الآسيوية

الدولة	نصيب الفرد من الإنتاج	نصيب الفرد من رأس المال	نصيب الفرد من العمل	الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج
	متوسط (١٩٧٨ ـ ١٩٩٦)			
إندونيسيا	٤,٧٤	٨,٩٧	٠,٩٣	١,١٦
نسبة مئوية	(١٠٠)	(٦٢)	(١٣)	(٢٥)
ماليزيا	٤,٥٤	٦,٨٦	٠,٥٨	٢,٠٠
نسبة مئوية	(١٠٠)	(٤٧)	(٩)	(٤٤)
تايلاند	٥,٢٤	٧,٣٢	١,٥١	٢,٠٣
نسبة مئوية	(١٠٠)	(٤١)	(٢١)	(٣٩)
	متوسط (١٩٩١ ـ ١٩٩٦)			
إندونيسيا	٥,١١	٦,٩٨	٠,٩٦	٢,٢٠
نسبة مئوية	(١٠٠)	(٤٤)	(١٣)	(٤٣)
ماليزيا	٥,٣٥	٨,٢٥	٠,٩٧	٢,٠٠
نسبة مئوية	(١٠٠)	(٥٠)	(١٢)	(٣٧)
تايلاند	٦,٥١	١١,١٣	١,٣٧	٢,٢٥
نسبة مئوية	(١٠٠)	(٥٠)	(١٥)	(٣٥)

المصدر: Michael Sarel, *Growth and Productivity in ASEAN Countries*, Working Paper; WP/97/97 (Washington, DC: International Monetary Fund, 1997), table (2), p. 29.

وتبقى القضية الأخيرة المهمة على الصعيد المؤسسي، وهي ما يمكن تسميته سلامة قواعد النظام التنافسي في المجتمع، بمعنى أن يكون هناك منافسة حقيقية وليس منافسة احتكارية، أو صورية. فكما أن احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي ليس جيداً لأنه لا يسمح بالمنافسة الحقيقية، فكذلك احتكار القلة (Oligopolies) في القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي، يشكل هو الآخر عقبة كبرى أمام تحقيق التنافسية والكفاءة والعدالة التوزيعية.

لا بد من أن يكون هناك إذاً سباق تنافسي مشروع بين الأفراد المنتجين في مجالات الإنتاج والتصدير والمعلومات، لكي يحققوا نهضة حقيقية وعادلة. فإذا كان هناك آليات لا تقوم على إعطاء كل منتج أو مبدع حقه، فإن شيوع آليات الفساد والمحسوبية يؤدي إلى إسقاط مفهوم السباق التنافسي، ويصيب كل أفراد المجتمع بإحباط وعدم الثقة بالمستقبل. فالمناخ التنافسي ليس مجرد وجود سوق أو مجموعة أسواق، بل لا بد من أن ينهض على مبدأ تكافؤ الفرص ونزاهة الحكم وارتباط العائد بالجهد. وللإلمام بأطراف التجربة وترابط عناصرها، يوضح الشكل رقم (١٠ ـ ٢) ما يمكن تسميته الدرس التلخيصي للتجربة الآسيوية في النمو والتنمية خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٥.

الشكل رقم (١٠ ـ ٢)

الدرس التلخيصي للتجربة الآسيوية في النمو والتنمية (١٩٧٠ ـ ١٩٩٥)

(١) محركات النمو

١ ـ تنمية وتعبئة الموارد

- زيادة حجم ونوعية رأس المال البشري.
- زيادة حجم المدخرات الوطنية.
- طفرة في حجم الاستثمارات المادية.

٢ ـ نمط تخصيص الموارد

- الاستخدام الكفء لرأس المال البشري.
- العوائد التنموية المرتفعة على تخصيصات الاستثمارات.

٣ ـ الإدارة الكفوءة للموارد

- سد «فجوة الإنتاجية» مع العالم المتقدم.
- التحول التقاني السريع.

(٢) نظام التنافسية

١ ـ الاعتماد على حوافز السوق في مجال:

- المنافسة التصديرية.
- المنافسة في السوق المحلية.

٢ ـ السباق مع الزمن

- جودة النظام التعليمي.
- تشجيع الائتمان التصديري.
- التنسيق الاستثماري الإقليمي.
- شبكات تبادل المعلومات على الصعيد العالمي.
- قفزة في مجال البحوث والتطوير (R&D).

(٣) البيئة الاقتصادية والمؤسسية

١ ـ السياسات الكلية

- بيئة اقتصاد كلي مستقر.
- نظم ومؤسسات مالية مستقرة وفعالة.
- تقليص «تشوهات الأسعار».
- الانفتاح على التقانة الحديثة.
- سياسات للتنمية الزراعية.

٢ ـ تدخلات انتقائية

- السياسات القطاعية المحفزة للتصدير.

٣ ـ الأوضاع المؤسسية

- نوعية القيادة (الرؤية الاستراتيجية والتاريخية الجسورة).
- جودة جهاز الخدمة المدنية.
- نظم فعالة للرقابة والمتابعة.
- مكافحة الفساد.

المصدر: بتصرف من: World Bank, *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy*, A World Bank Policy Research Report (New York: Oxford University Press, 1993).

الفصل الحادي عشر

الأزمة المالية في بلدان جنوب شرق آسيا «الجذور والتداعيات»

مقدمة

جاءت أزمة الأسواق المالية في بلدان جنوب شرق آسيا في صيف عام ١٩٩٧ لتشكل مفاجأة لعدد كبير من المراقبين ولجمهرة الناس الذين طالما نظروا بإعجاب إلى ما سمي بـ «المعجزة الآسيوية»، بنمورها القدامى والجدد. ولقد تسبب اندلاع تلك الأزمة المالية وتصاعد تداعياتها في قدر كبير من البلبلة حول حقيقة ما جرى ودلالته وأبعاده، وهل تمثل تلك الأزمة نهاية المعجزة الآسيوية؟ وهل كانت تلك النمور نموراً حقيقية أو «نموراً من ورق»؟، كما جاء في بعض الكتابات الغربية[1].

وبادىء ذي بدء، لا بد من الإشارة إلى أن جوهر الأزمة يكمن في نوع من الخلل أو الانفصامية التي تزايدت في السنوات الأخيرة بين جودة أداء الاقتصاد العيني في مجالات الإنتاج والتصدير والتقدم التقاني، من ناحية، والانفلات والتوسع المفرط في نمو الاقتصاد المالي، بما يشمله من أسواق للعملات واتجار في الاسهم والصكوك والمشتقات المالية في الأسواق المالية، من ناحية أخرى. وبالتالي،

(١) لا يهدف هذا الفصل إلى إجراء مناقشة مستفيضة لِـ «الأزمة المالية» في بلدان جنوب شرق آسيا خلال الفترة ١٩٩٧ ـ ١٩٩٩، إذ إن هناك دراسات عديدة أكثر توسعاً في هذا الموضوع، على رأسها دراسة د. عمرو محيي الدين بعنوان: «الأزمة المالية الآسيوية: جذورها، آلياتها، وتداعياتها» (قيد النشر). إذ إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو استخلاص دروس خبرة للتنمية والنهوض الاقتصادي في بلدان آسيا.

فإن جوهر الأزمة يتلخص في أن هشاشة وانفلات أوضاع القطاع المالي في تلك البلدان هما اللذان تسببا في حدوث وتفاقم الأزمة الأخيرة، في بلدان جنوب شرق آسيا. هذا رغم أن الاقتصاد العيني، بما يحويه من بنية إنتاجية متقدمة قوة عمل مدربة، وتطوير تقاني متواصل، ما زال يتمتع بقدر كبير من العافية وكفاءة الأداء.

وإذا ما حاولنا أن نقترب بدرجة أكبر من مشاكل القطاع المالي التي تسببت في مجمل الأزمة في بلدان جنوب شرق آسيا الناهضة، يمكننا تلخيص عناصر الأزمة التي شهدها القطاع المالي في تلك البلدان، في عدد من الممارسات غير المنضبطة في المجالات التالية:

أ ـ ارتفاع مديونيات المصارف المحلية والمشتركة بالعملات الأجنبية، إذ توسعت تلك المصارف في الاقتراض قصير الأجل بالدولار خلال السنوات الأخيرة لتمويل عمليات التوسع في الإقراض، ولضخ مزيد من السيولة في اقتصاديات آسيا الناشئة، وللاستفادة من فروق سعر الفائدة بين تكلفة الاقتراض المنخفضة بالدولار وتكلفة الاقراض المرتفعة بالعملة المحلية، مما عرّضها إلى مخاطر كبرى عندما حدث تخفيض كبير في سعر صرف العملة المحلية، كما حدث في تايلاند وماليزيا وإندونيسيا وكوريا الجنوبية (راجع الجدول رقم (١١ ـ ١)).

ب ـ تم التوسع في تمويل عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات من خلال اقتراض من الخارج في صورة تدفقات رأسمالية قصيرة الأجل، إذ كان الجانب الأعظم من تلك التدفقات يمثل بالدرجة الأولى أموالاً ساخنة (Hot Money) تجيد الكر والفر، فتأتي في لحظات الرواج والازدهار، وتخرج على وجه السرعة عندما تلوح بادرة أول أزمة مالية، وهذا ما حدث في معظم البلدان الآسيوية التي تعرضت للأزمة مؤخراً.

ج ـ اتسمت سياسة الإقراض المصرفي في تلك البلدان بارتفاع نسبة قروض المجاملة نتيجة الفساد والتوسع في التمويل العقاري خلال النصف الثاني من التسعينيات، للاستفادة من المضاربات (ولا سيما في سوق الإسكان الفاخر)، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الديون الرديئة والمشكوك فيها ضمن محافظ الاقراض في معظم مصارف بلدان آسيا الناهضة. وتشير بعض التقديرات إلى أن نسبة الديون الرديئة والمشكوك فيها قد بلغت نحو ٢٠ بالمئة من جملة القروض الممنوحة بواسطة المصارف المحلية في تايلاند، و١٧ بالمئة في حالة اندونيسيا، ونحو ١٦ بالمئة في حالة كل من كوريا الجنوبية وماليزيا (راجع الشكل رقم (١١ ـ ١)).

الجدول رقم (١١ ـ ١)
اقتراض القطاع الخاص قصير الأجل بالنقد الأجنبي
في بلدان جنوب شرق آسيا (نهاية عام ١٩٩٦)
(مليار دولار أمريكي)

الدولة	حجم الديون المستحقة للبنوك الأجنبية	حجم الديون قصيرة الأجل	نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الديون المستحقة للبنوك الأجنبية (بالمئة)	نسبة الديون المستحقة للبنوك الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)
كوريا الجنوبية	١٠٠	٦٧,٥	٦٧,٥	٢١
تايلاند	٧٠	٤٥,٧	٦٥	٣٨
إندونيسيا	٥٥	٣٤,٢	٦٢	٢٥
ماليزيا	٢٢	١١	٥٠	٢٤
الفيليبين	١٣,٢	٧,٧	٥٨	١٦

المصدر: *Financial Times*, 22/7/1997.

وقد نتج من تلك الممارسات حدوث ضغوط هائلة على الاحتياطات الرسمية لتلك البلدان، وفشلت السلطات النقدية في الحفاظ على سعر صرف العملات الوطنية في وجه موجة المضاربات العاتية على العملات الآسيوية والنزوح السريع للأموال الساخنة، مما أدى إلى هبوط أسعار صرف العملات الوطنية، بمعدلات كبيرة تتراوح ما بين ٢٠ بالمئة و٤٠ بالمئة في غضون بضعة أشهر. كذلك حدث هبوط شديد لأسعار الأسهم في البورصات الآسيوية، وبخاصة تلك الأسهم المقوّمة بالدولار، الأمر الذي نتج منه ارتفاع كبير في حجم مخاطر الاستثمار المالي في تلك البلدان، وبالتالي تخفيض ما يسمى بالجدارة الائتمانية لتلك الاقتصادات في أسواق المال العالمية.

وليس معنى ذلك أن الأزمة قد نبعت فقط من بين ثنايا الاقتصاد المالي في تلك البلدان، فقد كان هناك أيضاً بدايات لبعض المشاكل التي يواجهها الاقتصاد العيني، نظراً لعمليات التوسع الكبير في بعض فروع الإنتاج التي تم تكرارها في عدد كبير من البلدان الآسيوية، من دون تنسيق يذكر، إذ كانت كوريا الجنوبية تعاني، في لحظة حدوث الأزمة، طاقة انتاجية فائضة نتيجة الإفراط في التوسع في صناعة السيارات وبعض الصناعات الإلكترونية، بخاصة رقائق الإلكترونيات الخاصة بتصنيع ذاكرة الكمبيوتر.

الشكل رقم (١١ ـ ١)
نسبة القروض الرديئة إلى جملة قروض القطاع المصرفي
في بلدان آسيا (١٩٩٨)



المصدر: تقديرات شركة Fitch IBCA إحدى شركات التصنيف الائتماني على الصعيد الدولي.

كذلك أدى دخول الصين إلى الحلبة إلى ضعف تنافسية بعض بلدان النمور القديمة والجديدة، نتيجة ارتفاع الأجور وتكلفة ساعة العمل بها مقارنة بالتكلفة المنخفضة في الصين، مما أثر بلا شك في قدرة تلك البلدان على التصدير بمعدلات عالية، كتلك التي كانت سائدة من قبل. وبالفعل فقد تباطأ معدل نمو الصادرات السلعية في تلك البلدان منذ عام ١٩٩٦، بشكل ملحوظ.

وعلى الإجمال، يشير البحث الموضوعي في عناصر الأزمة إلى أسباب وعوامل بعضها عالمي (أي مرتبط بعمليات العولمة)، وبعضها داخلي يتعلق بالسياسات المتعلقة بالانضباط المالي والمصرفي. ولعل أهم العوامل التي تسببت في حدوث الأزمة:

أ ـ أن هذه البلدان انفتحت مبكراً على أسواق المال ودخلت في عمليات اندماج مالي من دون توافر الخبرة الطويلة المتاحة لبعض الدول الرأسمالية المتقدمة

ذات الباع الطويل في هذا المجال. وقد نجم عن هذا الانفتاح عمليات ضغط متواصلة على هذه البلدان. هذا بالإضافة إلى الانخراط المبكر في عمليات الخصخصة لبعض القطاعات الاقتصادية، كالقطاع المصرفي الذي راح يزاول أنشطة مالية لا يمتلك الكثير من إدارتها، الأمر الذي أدى إلى اختلال عميق في التوازن المالي ما بين الأصول والخصوم المالية، ولا سيما تلك المقومة بالعملات الأجنبية. وقاد ذلك إلى ما يسمى بـ «الذوبان المالي» (Financial Meltdown) نتيجة السيولة المفرطة في حرية انتقال الأموال الساخنة من وإلى تلك الدول.

نلاحظ كذلك، أن الأزمة نشأت في القطاعات المالية كالمصارف وشركات السمسرة والبورصات وشركات التأمين لأنها قطاعات ما زالت هشة، في حين أن قطاعات الإنتاج العيني والسلعي كانت قوية. وهذه نقطة مهمة للغاية، إذ يمكن لمثل تلك القطاعات المالية الضعيفة أن تبدد ثروات قومية هائلة إذا لم تضع الدولة ذاتها ضوابط على أعمالها.

ب ـ استشراء الفساد المالي، إذ قد نجم عن نمط من التحالفات التي تفشت بين بعض مدراء الاستثمار وأفراد من النخبة الحاكمة ممارسات غير قويمة، فقد تم منح هؤلاء الأفراد قروضاً على سبيل المجاملة، وبلا ضمانات كافية، ومن ثم سادت حُمى المضاربات إلى القطاعات العقارية، تماماً كما يحدث الآن في العديد من الأقطار العربية، حين انتقل الاستثمار من قطاعات الإنتاج السلعي إلى قطاع المضاربات العقارية والمالية.

وجدير بالإشارة هنا، أن نذر تلك الأزمة المالية في بلدان جنوب شرق آسيا قد تجمعت خلال السنوات (١٩٩٤ ـ ١٩٩٧). ورغم ذلك، كان هناك خطأ في تقويم الأوضاع المالية لتلك البلدان من قبل مؤسسات الإقراض الدولية كصندوق النقد الدولي الذي التزم جانب الصمت إزاء عمليات المضاربة والإقراض السابق ذكرهما. وهذه ليست السابقة الأولى لمثل هذه المنظمات التي لم تعد تقاريرها دقيقة حيال تقويم الأوضاع الاقتصادية والمالية لبلدان العالم.

أولاً: التداعيات للأزمة المالية في بلدان جنوب شرق آسيا

لقد بدأت الأزمة المالية في آسيا باصطياد تايلاند: «نمر آسيا المريض»، إذ كانت تايلاند تتمتع بالبنية الاقتصادية الأضعف من بين مثيلاتها. وقد أدى الانخفاض الكبير في سعر صرف العملة الوطنية فيها «البات»، والهبوط الكبير للأسهم في بورصتها، إلى انتشار آثار العدوى إلى أسواق المال المجاورة في ماليزيا

وهونغ كونغ وإندونيسيا وكوريا الجنوبية. وقد أدت تلك الأزمة إلى تدخل صندوق النقد الدولي بقوة في كل من تايلاند وكوريا الجنوبية وإندونيسيا، لإعادة الانضباط إلى القطاع المالي وما يرتبط بذلك من مشروطية قاسية، وتدخل مباشرة في إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية لتلك البلدان. بينما ظلت ماليزيا ـ بقيادة مهاتير محمد ـ تقاوم تدخل الصندوق ببرامج للإنقاذ على غرار ما حدث في البلدان الأخرى وأعدت برنامجاً للخروج من الأزمة من صنعها. وآتت هذه السياسة أكلها، إذ تم الخروج من الأزمة تدريجياً خلال عام ١٩٩٩، وعند بداية عام ٢٠٠٠ عادت الاستثمارات الأجنبية تتدفق على ماليزيا.

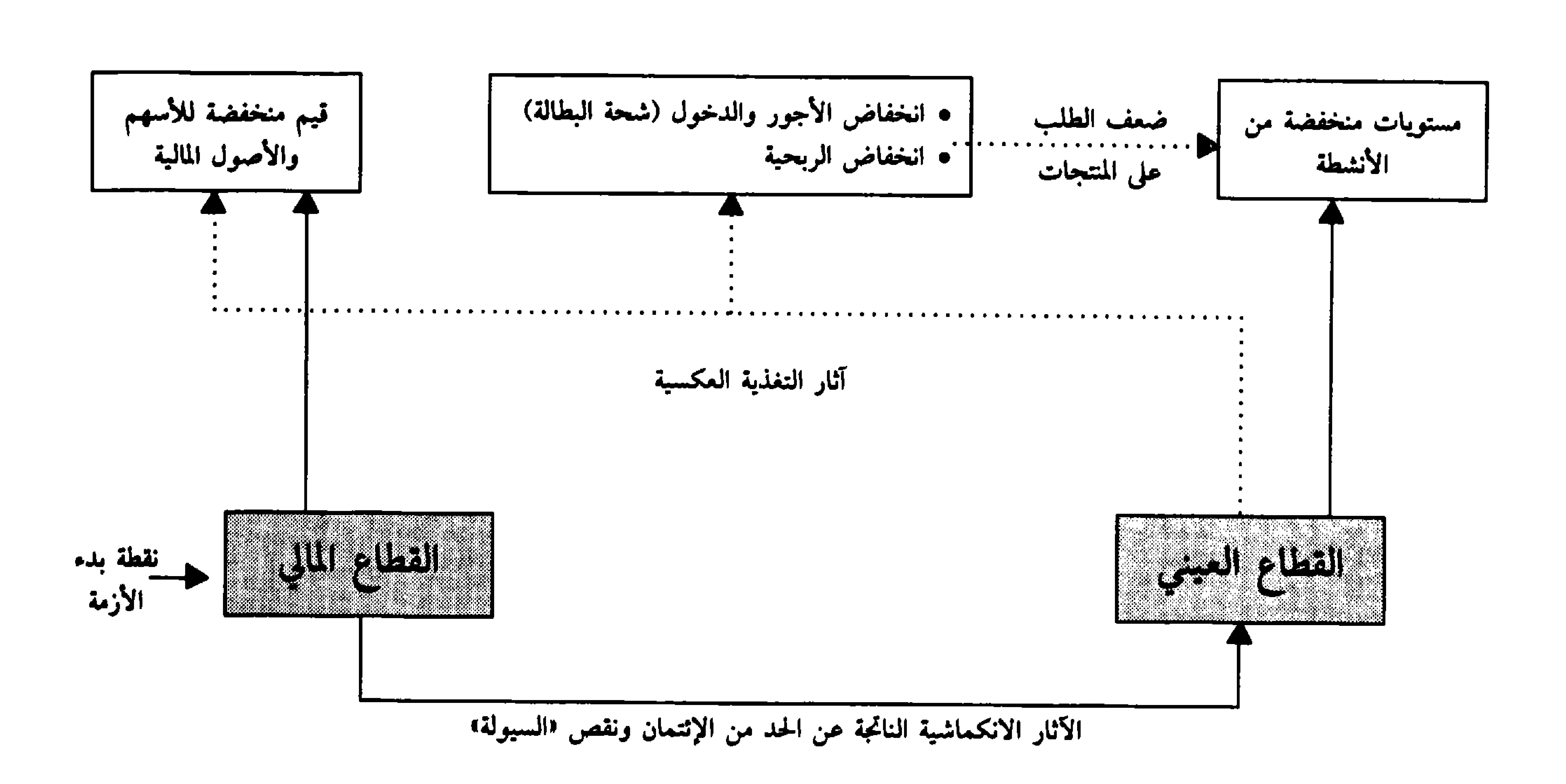
ولكن الحقيقة الجوهرية تظل أن الأزمات المالية التي مرت بها النمور الآسيوية، قديمها وجديدها، خلال عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، لم تعصف بالاقتصاد العيني (الإنتاجي والتصديري) لأنه يقوم على ركائز قوية وأسس متينة. ويمكننا تشبيه الأزمة التي مرت بها بلدان جنوب شرق آسيا الناهضة، بأنها كانت بمثابة تعرض سيارة لحادث نتج منه تحطم هيكل السيارة الخارجي، ولكن ظل المحرك سليماً، وبالتالي يسهل إجراء عملية «سمكرة» لترميم هيكل السيارة لكي تستأنف السيارة السير على الطريق من جديد، بأسلوب أكثر حذراً ومهارة.

وهكذا فإن عناصر القوة في تجربة دول جنوب شرق آسيا تظل عناصر حقيقية، ولم تهتز بحلول الأزمة المالية الحالية. ولا شك في أن تلك البلدان قد عانت من حالة انكماش اقتصادي وبطالة خلال عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ (راجع الشكل رقم (١١ ـ ٢)). ولكن مع قدوم عام ٢٠٠٠ استعادت تلك البلدان عافيتها الاقتصادية.

ولعل الدروس المستفادة من الأزمة المالية الآسيوية تهمنا نحن العرب، لأن عدم ضبط حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل (المسماة بالأموال الساخنة) تؤدي إلى اضطرابات وقلاقل مالية في حالة البلدان النامية. وهناك مقترحات عديدة مطروحة، على الصعيد الدولي، بهدف حماية البلدان النامية من الهجمات التي يقوم بها المضاربون على العملة، لأن أي انخفاض يمس سعر صرف العملة الوطنية يؤثر تأثيراً مباشراً على مستويات المعيشة وعلى الطاقة الاستيرادية لتلك البلدان، ومن ثم معدلات النمو.

خلاصة القول، أنه لا بد من وضع نظام أمن اقتصادي جماعي لتلافي مثل تلك الأزمات في البلدان النامية، إذ إن بلدان العالم النامي مطالبة بأن تعيد ترتيب دفاعاتها وأن تسارع إلى تبني فكر تنموي جديد يقوم على الانفتاح الحذر والمشروط على السوق العالمية.

الشكل رقم (١١ - ٢)
دينامية العلاقة بين «القطاع المالي» و«القطاع العيني» في ظل الأزمة الآسيوية



المصدر: من تصميم الباحث.

وبالعودة إلى الوضع الاقتصادي العربي الراهن، يمكن تلخيص أزمته بأنها معاكسة تماماً لأزمة دول جنوب شرق آسيا، إذ اننا حيال اقتصاد مالي محدود الحجم ومنضبط إلى حد ما، غير أن الاقتصاد العيني يعاني ضعفاً وهشاشة بنيوية ملحوظة. فالادخار ضعيف والاستثمار غير موجه للقطاعات المنتجة، والأداء التصديري متواضع للغاية، والهيكل الإنتاجي يتسم بالركود، والنظام التعليمي متدهور. وهكذا فإن اقتصاداتنا العينية تحتاج إلى جهد إنمائي كبير وطويل النفس للوقوف على أقدامها.

ثانياً: الدلالات السياسية للأزمة المالية في آسيا

لقد كان نمو القوة الاقتصادية لبلدان آسيا المشرقة حديثاً خلال العقدين السابقين حدثاً ذا تداعيات مهمة على مجمل الاقتصاد الدولي من حيث إعادة توزيع خريطة الإنتاج العالمي ونمط المبادلات التجارية الدولية، وتوجه حركة رؤوس الأموال. وكثرت الكتابات التي تتحدث عن تدهور المركز النسبي للقوة الاقتصادية الأمريكية في مواجهة الصعود الاقتصادي لآسيا ومنطقة المحيط الهادي، ولا سيما في ظل التقدم التقاني لليابان ودخول الصين دائرة التنافسية الدولية، وعودة هونغ كونغ أحد النمور القدامى إلى حضن الصين الدولة الأم، بل لقد تحدث البعض عن أن القرن القادم سوف يكون «قرناً آسيوياً»!

لذا كان هناك شعور متزايد، في الدوائر الغربية، بأن النمو الاقتصادي غير المحدود لبلدان آسيا الصاعدة يشكل مصدراً لتهديد القوة الاقتصادية الأمريكية والرأسمالية الغربية عموماً، ولا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة.

وهكذا كان من المطلوب استراتيجياً تحجيم ووضع حدود لعمليات النمو في البلدان الآسيوية الصاعدة. ولا يعني ذلك الأخذ بنظرية المؤامرة، بل تعتبر تلك الرؤية نتاجاً لتعدد وتنافس المراكز الاقتصادية الرأسمالية المتقدمة على الصعيد العالمي. فلقد شهد تاريخ النمو والتوسع الرأسمالي، منذ القرن السادس عشر، العديد من التناقضات بين المراكز والإمبراطوريات الاقتصادية للسيطرة على طرق ومسارات وتدفقات التجارة. وما نشهده الآن ما هو إلا استمرار لتلك الظاهرة بأشكال وآليات جديدة.

ولعل الدلالة الأساسية المستخلصة من هذا التحليل هي استشعار الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة وضع حدود للقوة الاقتصادية الآسيوية. ولا بأس من بقائها في ساحة الاقتصاد العالمي كنمور جريحة، ولكن لن يسمح لها بأن تنمو كي

تصبح «أسوداً» تنازع ملك الغابة سطوته وسيطرته. ومهما كان الأمر، فإن معظم البلدان الآسيوية قادرة على الخروج من الأزمة طالما ظل الاقتصاد العيني وبنيتا الإنتاج والتصدير قويتين، وما دامت الصين تتمتع بطاقة احتياطية كبيرة للتوسع، ولا سيما بعد استعادة هونغ كونغ.

كذلك يجب ألا يغيب عن بالنا أن هناك قيوداً تواجه الغرب والولايات المتحدة في محاولتيهما لإضعاف آسيا الناهضة اقتصادياً، لأن الإمعان في الإضعاف سوف ينعكس سلباً على الأداء الاقتصادي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية نظراً لأهمية الصادرات الأوروبية والأمريكية والاستثمارات المتجهة إلى الأسواق الآسيوية.

بيد أن قدرة بلدان جنوب شرق آسيا على الخروج من أزمتها إنما هي مشروطة بتحقيق قدر أكبر من التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية، وبخاصة تلك المتعلقة بمعدلات التوسع في فروع الإنتاج المختلفة منعاً للازدواجية وحدوث فائض من المعروض من تلك المنتجات في الأسواق العالمية. كذلك يتوقف الأمر أيضاً على محاربة الفساد في القطاع المالي، وتحقيق قدر مرتفع من الانضباط في أسواق المال والعملات.

الفصل الثاني عشر

الفشل التنموي العربي ومدى إمكانية «استنساخ» التجربة الآسيوية في التنمية والنهوض الاقتصادي

أولاً: الفشل التنموي العربي

لا أعتقد أن هناك خلافاً حول أن هناك فشلاً تنموياً ملحوظاً في المنطقة العربية خلال الثلاثة عقود الماضية (السبعينيات، الثمانينيات، التسعينيات)، إذا ما قورن بحجم الإنجاز التنموي الهائل الذي حققته بلدان آسيا الناهضة، خلال الفترة نفسها. ويلاحظ بهذا الصدد، أن الفشل التنموي العربي، مقارناً بالتجربة التنموية في جنوب شرق آسيا، لا يعود إلى «قصور المدخرات».. بل إلى تبديدها، وليس إلى قلة الاستثمارات... بل لسوء توزيعها... وليس إلى ضعف رأس المال البشري... بل إلى نزيف العقول وتهجير السواعد.

وسوف نشير بإيجاز هنا إلى بعض عناصر الفشل (أو التراجع) في تجربة التنمية في البلدان العربية مقارنة ببلدان آسيا الناهضة، بالاستناد إلى عدد من المؤشرات المهمة، على رأسها:

١ ـ الأداء التصديري.

٢ ـ فجوة الادخار ـ الاستثمار.

٣ ـ درجة إشباع الحاجات الأساسية للسكان.

٤ ـ معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي.

٥ ـ درجة العدالة في توزيع الدخول.

فعلى صعيد أداء الصادرات، تشير بيانات الجدول رقم (١٢ ـ ١) إلى أن إجمالي حجم الصادرات غير النفطية لإجمالي البلدان العربية بلغ نحو ٦٥,٧ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٧، مقارنة بـ ٥٣٤ مليار دولار هي جملة صادرات خمسة بلدان آسيوية ناهضة هي: الصين، سنغافورة، كوريا الجنوبية، ماليزيا، تايلاند في العام نفسه.

الجدول رقم (١٢ ـ ١)
قيمة صادرات البلدان العربية مقارنة بالبلدان الآسيوية (١٩٩٧)
(مليون دولار أمريكي)

الدولة	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	إجمالي الصادرات
١ ـ الدول العربية(*):			
أ ـ بلدان الخليج:			
العربية السعودية	٤٨٩٠٠	١٥٦٥٤	٦٤٥٥٤
الإمارات العربية المتحدة	١٦٨٠٠	١٦٠٦٦	٣٢٨٦٦
الكويت	١٣٤٦٧	٧٥٥	١٤٢٢٢
عمان	٦٠٠	٨٢٨١	٨٨٨١
قطر	٣٨٠٠	٨٥٢	٤٦٥٢
البحرين	١٢٠٠	٣١٢١	٤٣٢١
إجمالي بلدان الخليج	٨٤٧٦٧	٤٤٧٢٩	١٢٩٤٩٦
ب ـ البلدان العربية الأخرى:			
الجزائر	١١٤٠٠	٢٤٢٠	١٣٨٢٠
ليبيا	٨٢٠٠	١٠٨٥	٩٢٨٥
تونس	١٠٠	٥٤٥٩	٥٥٥٩
المغرب	—	٤٦٥٩	٤٦٥٩
مصر	١٨٠٠	٢١٢١	٣٩٢١
سوريا	٢٠٠٠	١٨٦٥	٣٨٦٥
اليمن	١٨٦٠	٦٤٢	٢٥٠٢
الأردن	—	١٥٠٥	١٥٠٥
لبنان	—	٦٤٢	٦٤٢
السودان	—	٥٩٤	٥٩٤
العراق	٢٨٥٠	—	—
إجمالي البلدان العربية الأخرى	٢٨٢١٠	٢٠٩٩٢	٤٦٣٥٢
إجمالي البلدان العربية	١١٢٩٧٧	٦٥٧٢١	١٧٥٨٤٨
٢ ـ البلدان الآسيوية المختارة(**):			
الصين		١٥١٠٤٧	١٥١٠٤٧
سنغافورة		١٢٤٧٩٤	١٢٤٧٩٤
كوريا الجنوبية		١٢٤٤٠٤	١٢٤٤٠٤
ماليزيا		٧٨١٥١	٧٨١٥١
تايلاند		٥٥٧٨٩	٥٥٧٨٩
٣ ـ اسرائيل(**)		٢٠٥٠٤	٢٠٥٠٤

(*) بيانات أولية مأخوذة من: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٨، تحرير صندوق النقد العربي.

(**) بيانات عام ١٩٩٦.

المصـــدر: United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report, 1999* (New York; Oxford: Oxford University Press, 1999).

وإذا ما أدخلنا الصادرات النفطية في الاعتبار، نجد أن جملة قيمة الصادرات (النفطية وغير النفطية) لمجموع البلدان العربية لم تتجاوز ١٧٦ مليار دولار عام ١٩٩٧، أي ما يوازي ثلث صادرات البلدان الآسيوية الخمسة. هذا مع ملاحظة أن الصادرات النفطية (وحجمها ١١٣ مليار دولار) هي صادرات لمورد قابل للنضوب، بينما الصادرات الآسيوية هي صادرات متجددة وغير قابلة للنضوب.

وإذا ما استندنا إلى مؤشر معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، رغم إدراكنا لقصوره، نجد أن المعدلات العالية في حالة البلدان الآسيوية الناهضة التي تتراوح ما بين ٦ و٧ بالمئة في المتوسط خلال العشرين عاماً الممتدة بين ١٩٧٥ ـ ١٩٩٥، يصعب مقارنتها بالمعدلات المتدنية للغاية التي تحققت في معظم البلدان العربية غير النفطية خلال الفترة نفسها كما هو مبين في الجدول رقم (١٢ ـ ٢).

الجدول رقم (١٢ ـ ٢)

معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتطور الاستهلاك الخاص

البلدان	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	الاستهلاك الخاص (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	
	١٩٧٥ ـ ١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٩٧
مجموعة البلدان الآسيوية			
كوريا الجنوبية	٧,٠	٦٣	٥٥
ماليزيا	٤,٤	٥٤	٤٥
تايلاند	٥,٩	٥٧	٥٤
سنغافورة	٥,٨	٤٥	٣٩
الصين	٧,٧	٤٩	٤٦
مجموعة البلدان العربية			
لبنان	—	—	١٠١
الأردن	—	٨٥	٦٩
سوريا	١,٣	٧٢	٦٩
مصر	٤,١	٨٠	٧٧
المغرب	١,٤	٦٥	٦٥
تونس	١,٩	٦٤	٦٠
الجزائر	-٠,١	٤٤	٥١
السودان	-٠,٢	—	—
اليمن	—	٦٦	٦٨

المصدر: المصدر نفسه.

الجدول رقم (١٢ ـ ٣)
تطور الفجوة بين الادخار والاستثمار في مجموعة البلدان الآسيوية الناهضة مقارنة بالبلدان العربية (١٩٩٠ ـ ١٩٩٧)
(نسبة مئوية)

البلدان	الاستثمار المحلي الإجمالي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)		الادخار المحلي الإجمالي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)		الفجوة بين الادخار والاستثمار المحلي الإجمالي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	
	١٩٩٠	١٩٩٧	١٩٩٠	١٩٩٧	١٩٩٠	١٩٩٧
مجموعة البلدان الآسيوية						
كوريا الجنوبية	٣٧	٣٥	٣٧	٣٤	صفر	-١
ماليزيا	٣٤	٤٣	٣٣	٤٤	-١	١
تايلاند	٣٧	٣٥	٣٤	٣٦	-٣	١
سنغافورة	٣٩	٣٧	٤٥	٥١	٦	١٤
الصين	٣٩	٣٨	٤٣	٤٣	٤	٥
مجموعة البلدان العربية						
لبنان	—	٢٧	—	-١٧	—	-٤٤
الأردن	١٩	٢٩	-٩	٦	-٢٨	-٢٣
سوريا	١٤	٢٩	١٤	١٩	صفر	-١٠
مصر	٢٣	١٨	١٠	١٣	-١٣	-٥
المغرب	٢٦	٢١	٢٠	١٧	-٦	-٤
تونس	٢٧	٢٧	١٩	٢٤	-٨	-٣
الجزائر	٣٣	٢٦	٣٨	٣٥	٥	٩
اليمن	١٥	٢١	٨	١٣	-٧	-٨

المصادر: المصدر نفسه، و United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report, 1993* (New York: Oxford University Press, 1993).

وبالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (١٢ ـ ٣)، يلاحظ اتساع الفجوة بين الادخار ـ الاستثمار في معظم البلدان العربية غير النفطية خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٧، مقارنة بمجموعة البلدان الآسيوية الناهضة. ويعود ذلك لضعف الطاقة الادخارية المحلية في البلدان العربية، والميل المرتفع نحو الاستهلاك في القطاع العائلي. ومن ناحية أخرى، نلاحظ أنه بينما نجحت البلدان الآسيوية الناهضة في

تخفيض أعباء خدمة الدين العام الخارجي، كنسبة من حصيلة الصادرات السلعية والخدمية خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٧ (باستثناء تايلاند)، ظلت أعباء خدمة الدين العام الخارجي في معظم البلدان العربية عند مستويات عالية تصل أحياناً إلى ٢٧ بالمئة (المغرب والجزائر)، خلال الفترة نفسها، كما تشير إلى ذلك بيانات الجدول رقم (١٢ ـ ٤).

الجدول رقم (١٢ ـ ٤)
تطور مدفوعات خدمة الدين العام الخارجي (١٩٨٥ ـ ١٩٩٧)
(نسبة مئوية)

البلدان	مدفوعات خدمات الدين العام الخارجي كنسبة من حصيلة الصادرات السلعية والخدمية	
	١٩٨٥	١٩٩٧
مجموعة البلدان الآسيوية		
كوريا الجنوبية	٢٧,٨	٨,٦
ماليزيا	٣٠,٤	٧,٥
تايلاند		١٥,٤
سنغافورة	—	—
الصين	٨,٣	٨,٦
مجموعة البلدان العربية		
لبنان	—	١٤,٤
الأردن	١٧,٢	١١,١
سوريا	١٢,٣	٩,٣
مصر	٢٥,٨	٩,٠
المغرب	٣٤,٦	٢٦,٦
تونس	٢٥,٠	١٦,٠
الجزائر	٣٥,٦	٢٧,٢
السودان	١٢,٨	٩,٢
اليمن	—	٢,٦

المصدر: UNDP, *Human Development Report, 1999.*

ومن حيث درجة إشباع الحاجات الأساسية للسكان، يلاحظ أن مؤشرات الأداء في البلدان العربية ليست سيئة مقارنة بالبلدان الآسيوية الناهضة، باستثناء نصيب الفرد من البروتين الحيواني، كما هو مبين في الجدول رقم (١٢ ـ ٥).

الجدول رقم (١٢ ـ ٥)
درجة إشباع الحاجات الأساسية

البلدان	استهلاك الفرد من الكهرباء (كيلووات ـ ساعة)		نصيب الفرد من المياه النقية (متر مكعب)	نصيب الفرد من البروتين في اليوم		الرقم القياسي لنصيب الفرد من إنتاج الغذاء (٨٩ ـ ٩١ = ١٠٠)
				الإجمالي (غرام)	التغير (بالمئة)	
	١٩٨٠	١٩٩٦	٨٧ ـ ١٩٩٥	١٩٩٦	٧٠ ـ ١٩٩٦	١٩٩٧
مجموعة البلدان الآسيوية						
كوريا الجنوبية	١٠٥١	٥٠٢٢	٦٣٢	٨٨,٢	٢٢,٥	١٢٣
ماليزيا	٧٤٠	٢٥٧٥	٧٦٨	٧٤,٤	٤٥,٩	١٢٧
تايلاند	٣٤٠	١٥٧٠	٦٠٢	٥٢,٢	٢,٤	١٠٧
سنغافورة	٢٨٣٦	٦٩٣٢	٨٤	—	—	—
الصين	٣٠٧	٨٩١	٤٦١	٧٦,٠	٥٨,٣	١٦٣
مجموعة البلدان العربية						
البلدان الخليجية						
الكويت	٦٨٤٩	١٥٣٦٨	٣٠٧	٩٨,٣	٣١,١	١٥٧
الإمارات العربية المتحدة	٦٢٠٤	٨٥١٨	٩٥٤	١٠٤,٨	—	١٩٠
العربية السعودية	٥٥١	١٩٦٩	١٠٠٣	٧٧,٩	٦٢,٣	٩٠
عمان	٨٤٧	٣٩٠١	٦٥٦	—	—	—
البلدان العربية الأخرى						
ليبيا	١٥٨٨	٣٢٧٢	٨٨٠	٧١,٨	١٩,٧	١٠١
لبنان	١٠٥٦	١٨٧٩	٤٤٤	٨٢,٦	٤٠,٠	١١٩
الأردن	٣٦٦	١٠٨٥	٢٠١	٦٩,٢	٤,٨	١٥١
سوريا	٤٣٣	١١٨٦	١٠٦٩	٨٦,٧	٣٥,٥	١٣٣
مصر	٤٣٣	٨٠١	٩٢١	٨٧,٩	٣٧,٣	١٣٣
العراق	٨٧٨	١٤٣٩	٢٣٦٨	٤٥,٢	-٢٥,٩	٩٠
المغرب	٢٥٤	٤٩٠	٤٣٣	٨٥,٨	٣٢,٠	٩٥
تونس	٤٣٤	٨٥٧	٣٧٦	٨٧,٦	٤٣,٦	١٠٥
الجزائر	٣٨١	٧٠٨	١٨٠	٨٠,٦	٧٠,٨	١٠٨
السودان	٤٧	٤٩	٦٦٦	٧٣,٥	٢٠,٥	١٤٦
اليمن	—	—	—	٥٤,٣	٦,٥	١٢١

المصدر: المصدر نفسه.

ومن ناحية أخرى، تشير العديد من الكتابات إلى أن هناك حجماً مفرطاً في الإنفاق العسكري في البلدان العربية، مما يؤدي إلى تعويق عمليات التنمية. ورغم الصحة النسبية لهذه المقولة في حالة بلدان الخليج العربي، حيث تصل نسب

الإنفاق العسكري إلى نحو ١٢ ـ ١٣ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي في بعض دول الخليج، إلا أن نسب الإنفاق الحكومي العسكري إلى جملة الناتج المحلي الإجمالي تتراوح في بلدان عربية أخرى: من ٢ بالمئة في حالة تونس إلى ٣ ـ ٤ بالمئة في حالة الجزائر والمغرب، بينما يظل المعدل الوسطي في حدود ٤ ـ ٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو يوازي المعدل السائد في بلد مثل سنغافورة. أما إذا أخذنا حالة الأردن والعراق حيث يصل هذا المعدل إلى ٨,٣ بالمئة، فنجد أنه يقارن بنفس المعدل السائد لدى إسرائيل حيث تصل هذه النسبة إلى ٨,٧ بالمئة، حسبما تشير إلى ذلك الإحصائيات التي يتضمنها الجدول رقم (١٢ ـ ٦).

الجدول رقم (١٢ ـ ٦)

تطور الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

(١٩٨٨ ـ ١٩٩٦) (نسبة مئوية)

البلدان	١٩٨٨	١٩٩٦
مجموعة البلدان الأسيوية		
كوريا الجنوبية	٤,٠	٣,٢
ماليزيا	٢,٥	٢,٤
تايلاند	٢,٧	١,٩
سنغافورة	٤,٧	٤,٣
الصين	١,٦	١,١
مجموعة البلدان العربية		
البلدان الخليجية		
الكويت	٨,٢	١١,٩
الإمارات العربية المتحدة	٦,٧	٤,٥
العربية السعودية	١٧,٦	١٣,٢
عمان	٢٠,١	١٣,٢
البلدان العربية الأخرى		
لبنان	—	٦,٣
الأردن	١١,٤	٨,٨
سوريا	٧,٩	٦,٧
مصر	٤,٥	—
المغرب	٤,١	٣,٩
تونس	٢,٧	١,٨
الجزائر	١,٩	٣,٤
السودان	٢,٠	١,٦
اليمن	١,٠	—
إسرائيل	١٣,٠	٨,٧

المصدر: المصدر نفسه.

خلاصة القول هنا، أن ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي في حالة بلدان المشرق والمغرب العربي لا يشكل بذاته حجة أو سبباً كافياً لتبرير الفشل أو ضعف الأداء التنموي في حالة البلدان العربية (غير الخليجية). فلقد تمت عمليات التنمية بمعدلات عالية في بلدان مثل كوريا الجنوبية والصين في ظل توترات عسكرية عالية، وفقاً لمقولة: «يد تبني. . . ويد تحمل السلاح».

وعلى صعيد التنمية البشرية وتكوين رأس المال البشري، تشير بيانات الجدول رقم (١٢ ـ ٧) إلى اتجاهات تكوين رأس المال البشري في كل من مصر وكوريا الجنوبية خلال الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٩٠)، حيث بلغ معدل البالغين المتعلمين (أكبر من ١٥ سنة) ٢٦ بالمئة في حالة مصر مقابل ٧٠ بالمئة في حالة كوريا الجنوبية. كذلك بلغ، متوسط سنوات الدراسة للفئة العمرية (أكبر من ٢٥ سنة) ٩,٣ بالمئة في حالة كوريا الجنوبية مقابل ٣ بالمئة في حالة مصر.

الجدول رقم (١٢ ـ ٧)
اتجاهات تكوين رأس المال البشري في مصر وكوريا الجنوبية
(١٩٦٠ ـ ١٩٩٠)

المؤشر	السنة المرجعية	مصر	كوريا الجنوبية
معدل البالغين المتعلمين	١٩٦٠	٢٥,٨	٧٠,٦
(أكبر من ١٥ سنة)	١٩٩٢	٥٠	٩٧
نسبة التسجيل			
(الفئة العمرية: ٦ ـ ٢٣)	١٩٩٠	٦٦	٧٤
متوسط سنوات الدراسة			
(الفئة العمرية: أكبر من ٢٥ سنة)	١٩٩٢	٣	٩,٣
علماء وفنيو أنشطة البحوث والتطوير	١٩٨٦ ـ ١٩٨٩		
(لكل عشرة آلاف فرد)		٦	٢٢
الإنفاق على التعليم			
(أ) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	١٩٩٠/١٩٩١	٣,٦	٦,٧
(ب) لكل فرد (الفئة العمرية: ٦ ـ ٢١)			
(بالدولار الأمريكي)	١٩٩٠	١١٧	٨١٦

المصـــادر: World Bank, *World Tables, 1983* (Washington, DC: The Bank; Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1983); United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report, 1994* (New York: Oxford University Press, 1994), and

نادر فرجاني، **التنمية العربية في السياق العالمي** (مصر: مركز المشكاة للبحث، ١٩٩٤).

كذلك بلغ عدد العلماء والفنيين المرتبطين بأنشطة البحوث والتطوير (R&D) لكل عشرة آلاف فرد من السكان: ٢٢ في حالة كوريا الجنوبية مقابل ٦ فقط في حالة مصر. ومن هنا تتضح الفجوة الكبيرة بين الإنجاز التنموي في مجال تكوين رأس المال البشري في كوريا الجنوبية (أنضج النمور الآسيوية) والحالة في مصر أكبر بلدان المنطقة العربية. وتستقيم المقارنة بين مصر وكوريا الجنوبية نظراً لتقارب حجم السكان من ناحية، وتقارب نقطة البداية في المسار التنموي في الستينيات بين البلدين، من ناحية أخرى.

وإذا ما انتقلنا إلى قضايا توزيع الدخل، تشير بيانات الجدول رقم (١٢ ـ ٨) إلى أن نسبة عدم العدالة في توزيع الدخول الفردية مقيسة بنسبة نصيب الخمس الأغنى من السكان إلى الخمس الأفقر من السكان، إلى أن هذه النسبة تتراوح ما بين ٥ و٦ أمثال في حالة الهند، وتايوان، وكوريا الجنوبية، والصين، مقارنة بـ ٧ أمثال في حالة الجزائر والمغرب والأردن و٨ في حالة تونس.

وعلى الصعيد المؤسسي، لعبت مراكز التفكير الاستراتيجي (Think Tanks) دوراً بالغ الأهمية في ترشيد السياسات وعملية صنع القرار في بلدان جنوب شرق آسيا الناهضة، إذ لعبت هذه المراكز دوراً مهماً ومركزياً في رسم الاستراتيجيات المستقبلية لمسارات النمو، من خلال رؤى علمية للواقع المحلي والعالمي، ولا سيما في مجال:

١ ـ تحديد الأولويات القطاعية.

٢ ـ رسم اتجاهات التطوير التقاني.

٣ ـ نمط التغييرات المؤسسية المطلوبة لمصاحبة عمليات النمو والتنمية.

ولا شك في أن كفاءة الكادر العلمي والقيادي لتلك المراكز ساعدت القيادة السياسية على التحرك المستقبلي في ظل بوصلة هادية، حيث ساعدت الدراسات والتوصيات في عدم الاقتصار على رؤية الأشجار منفردة، بل رؤية الغابة ككل، على حد تعبير الفرد مارشال أحد مؤسسي علم الاقتصاد الحديث.

ولا بد من الاعتراف بأنه لا يوجد مثيل لتلك المراكز في المنطقة العربية، من حيث الكفاءة المؤسسية والكثافة الفكرية، رغم كثرة المراكز التي تحمل اللافتات والأسماء المماثلة في منطقتنا العربية.

الجدول رقم (١٢ ـ ٨)
ترتيب مجموعة مختارة من بلدان العالم بحسب درجة «عدم العدالة» في توزيع الدخول (منتصف التسعينيات)

الدولة	نسبة عدم العدالة(*)	الترتيب وفقاً لبيانات الجدول
الدول المتقدمة اقتصادياً		
اسبانيا	٤,٤	٢
السويد	٤,٦	٣
انكلترا	٩,٦	١٤
الدول الآسيوية		
اليابان	٤,٣	١
الهند	٤,٧	٤
تايوان	٥,٢	٥
كوريا الجنوبية	٥,٧	٦
الصين	٦,٥	٧
تايلاند	٨,٣	١٢
هونغ كونغ	٨,٧	١٣
سنغافورة	٩,٦	١٤
ماليزيا	١١,٧	١٦
دول أمريكا اللاتينية		
شيلي	١٧,٠	١٧
البرازيل	٣٢,١	١٨
البلدان العربية		
الجزائر	٦,٧	٨
المغرب	٧,٠	٩
الأردن	٧,٣	١٠
تونس	٧,٨	١١

(*) حصة المدخول من الحاصل الأعلى/حصة المدخول من الحاصل الأسفل.

المصدر: احتسب من: UNDP, Ibid., table (30).

كذلك لا بد من الإشارة إلى الدور المركزي الذي لعبته الاستثمارات المالية اليابانية، والشركات دولية النشاط اليابانية، كقاطرة لعملية التنمية في بلدان جنوب شرق آسيا، مقارنة بالدور الذي لعبته الأموال والاستثمارات الخليجية بالمنطقة العربية، إذ إن تدفق الأموال والاستثمارات الخليجية إلى بلدان المنطقة العربية في المشرق والمغرب العربي، لم يكن مقترناً بالقدرة التنظيمية والخبرة الرأسمالية التي

جاءت في ثنايا الاستثمارات اليابانية التي لعبت دوراً مهماً ومحفزاً لعمليات التنمية في بلدان جنوب شرق آسيا، بدءاً من منتصف الثمانينيات، وفقاً لآليات نموذج «الأوز الطائر»، على النحو الذي شهدناه في الفصل الثامن من هذه الدراسة، إذ إن المال وحده لا يكون عنصراً محفزاً للتنمية، من دون أن يقترن بالقدرة التنظيمية والتقدم التقاني والرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى.

وعموماً، يمكن إرجاع هذا الفشل التنموي في المنطقة العربية، في التحليل الأخير، إلى عوامل عدة أهمها:

١ - **القضايا السلوكية**، على مستوى سلوكيات رجال الأعمال، والقطاع العائلي، والبيروقراطية الحكومية.

٢ - **الترتيبات التنظيمية والمؤسسية**، حيث تسود الفوضى والارتجالية والعشوائية. . نتيجة سوء اختيار القيادات، ومبدأ الولاء والانصياع. . بدلاً من الكفاءة والنزاهة، وروح الانتماء.

٣ - **تأثير الحروب والصراعات في المنطقة العربية**، ففي الوقت الذي دعم الغرب «مشروع تنمية النمور الآسيوية» بدرجات مختلفة، كان هناك نوع من العداء المعلن (أو المستتر) لمشروع النهوض العربي، مما أدى إلى تعويق مسيرة التنمية العربية. كذلك ان للحروب والصراعات المسلحة في المنطقة العربية أكبر الأثر في تبديد موارد ثمينة، وتحطيم جانب مهم من البنى الارتكازية في المنطقة (الصراع العربي - الإسرائيلي، الحرب العراقية - الإيرانية، الحرب الأهلية في لبنان والجزائر، حرب تحطيم العراق منذ عام ١٩٩١). وهو الأمر الذي لم تتعرض له البلدان الآسيوية الناهضة، منذ بداية الخمسينيات، على رغم استمرار التوترات والتهديدات العسكرية في منطقة المحيط الهادي وشبه الجزيرة الكورية.

٤ - غلبة العقلية **الريعية** (وليس التنموية) على النخب الحاكمة ونخب رجال الأعمال في المنطقة العربية منذ نهاية السبعينيات، مقارنة بالعقلية التنموية السائدة لدى الساسة ورجال الأعمال في بلدان آسيا الناهضة. وقد ساعدت أموال النفط، وأساليب إعادة تدويرها، في تغلغل تلك العقلية الريعية القائمة على البذخ الاستهلاكي والسعي وراء الربح والكسب السريع.

ثانياً: حول إمكانية «استنساخ» التجربة الآسيوية في التنمية والنهوض الاقتصادي

لعل السؤال المركزي الذي يشغل أذهان العرب في الآونة الأخيرة، وقبل حدوث الأزمة المالية الأخيرة هو: هل تعتبر التجربة الآسيوية تجربة قابلة للتكرار

في ظروف تاريخية مغايرة؟ وما هي الدروس المستفادة من التجربة الآسيوية، حتى نعيد تأسيس قضية النهضة والانطلاق الاقتصادي والحضاري، على أسس جديدة، في وطننا العربي؟ تلك هي تساؤلات مهمة ومشروعة في وطننا العربي وتحتاج لإجابات جادة ومعمقة.

وبداية لا بد من الاعتراف بأن هناك هالة كبرى أحيطت بها تجربة النمور الأربعة (كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان، وهونغ كونغ) الذين انطلقوا في الساحة مبكراً، وحققوا إنجازات مهمة في الستينيات والسبعينيات. ولكن التجربة الآسيوية في النهوض والتنمية لا تقتصر على تجربة النمور الأربعة، بل هي أعم وأشمل، وتضم بلداناً مهمة أخرى أخذت تتقدم في مضمار السباق، وسوف تظهر قوتها بشكل أوضح في القرن القادم مثل الصين، وماليزيا، والهند، وإندونيسيا.

وإذا كنا نبتغي وجه الحقيقة حقاً، فإن علينا أن نتفحص جيداً حدود ما تحقق من إنجازات في إطار تلك التجارب، ومدى إمكان أو عدم إمكان تكراره في ظروف وطننا العربي، حتى نكون على بينة من أمرنا إذا أردنا أن نستخلص الدروس والعبر، إذ إن المطلوب هو تحديد مقدار ذلك الجهد الحرج (Minimun Critical Effort)، لكي نخترق «حاجز التقدم»: حاجز التقانة الحديثة، حاجز التصدير للسلع الحديثة، حاجز التقدم التنظيمي والمؤسسي. ولعل السبيل القويم لكسر «حاجز التخلف»، والطيران بالسرعات اللازمة في سماء الاقتصاد العالمي، هو التعرف الواقعي على الإمكانات والقيود من دون تزييف أو تدليس، ومن دون خداع أو هزيمة للنفس.

وفي ضوء دراستنا للتجربة الآسيوية في التنمية والنهوض الاقتصادي، يمكننا القول إن تجربة النمور الأربعة الأولى، من الصعب تكرارها للأسباب التالية[1]:

أولاً: لا بد من الاتفاق على أن الذي أعطى الدفعة الأولى لهذه النمور الأربعة هي ظروف الحرب الباردة. فالبداية الحقيقية للنمور الأربعة كانت نتاجاً للحرب الباردة. فالعالم الغربي أراد أن يحول كوريا الجنوبية إلى دولة صناعية حديثة في مقابل كوريا الشمالية، ويحول تايوان وهونغ كونغ إلى واجهة براقة في مواجهة

---

(١) في ضوء نظرية الإحصاء ورياضة الاحتمالات، يمكن الإشارة إلى القاعدة العلمية التالية: «للتوصل إلى النتائج نفسها في سلسلتين مختلفتين من العينات، يجب أن تتم التجربة ضمن شروط (تاريخية) مشابهة تماماً. فهنالك مجموعة وحيدة من الظروف (التاريخية) التي تتسبب بحصول بعض الأحداث، التي لا تتكرر بسهولة».

الصين الشعبية. وهكذا تم ضخ الأموال، وتم فتح أسواق التصدير أمام منتجاتها، بلا حدود.

بل يمكن القول إن نهضة اليابان ذاتها كانت جزئياً نتاج الحرب الباردة. وهذا لا ينفي بالطبع أن اليابان عملت بهمة ونشاط، لكي تحقق هذا المستوى الهائل من النهضة والتقدم. فاليابان حتى عام ١٩٤٩ لم تكن قد حصلت إلا على قدر محدود من المساعدات والمعونات الأجنبية، رغم انتهاء الحرب العالمية الثانية منذ خمسة أعوام! ثم فجأة عندما دخل ماو تسي تونغ بكين في عام ١٩٤٩، بدأت المساعدات تنهال على اليابان بشكل كبير وسخي بدءاً من عام ١٩٥٠، وبدأ الاهتمام بتطوير اليابان لتصبح القوة الأساسية المنافسة للصين الشعبية. وقد استفادت اليابان استفادة جمة من تلك الظروف التاريخية المؤاتية.

ثانياً: إن تجربة النمور نشأت في بلدان صغيرة الحجم، باستثناء كوريا الجنوبية، وبالتالي يسهل تحقيق زيادة ملموسة وسريعة في مستوى الدخل الفردي، وكذا مستوى الرفاهية للمجتمع في مجمله، الأمر الذي يصعب حدوثه في البلدان ذات الكثافة السكانية الأعلى. لذا فإن النماذج الأكثر صلاحية للاستفادة من تجربتها في حالة وطننا العربي هي المجموعة التالية من بلدان آسيا الناهضة: كوريا الجنوبية (في طبعتها الثانية)، وماليزيا، والصين، والهند.

ثالثاً: إن جانباً مهماً من نهضة وتقدم النمور الأربعة القدامى كان من صنع الشركات دولية النشاط، من خلال بناء منصات تصدير في تلك البلدان. وقد ساعدت تلك الأوضاع على توجه تلك البلدان للتصدير مباشرة، من دون المرور بمرحلة الإحلال محل الواردات، لأنها تحولت إلى «منصات تصدير لشركات دولية، تحصل من خلالها على الخامات والمكونات الأساسية، والتقانة اللازمة، كما تضمن لها تلك الشركات تسويق منتجاتها في الأسواق الدولية. وفي المقابل، نجد أن تجارب التنمية الحقيقية في بلدان العالم النامي، سواء البرازيل، أو الأرجنتين، أو الصين، أو الهند، بدأت أولاً بعملية التصنيع من خلال الإحلال محل الواردات بعمق، ثم أخذت تدخل في المرحلة التصديرية في ما بعد، على النحو الذي أشرنا إليه في الفصل الخاص بـ «السياسات التصنيعية» في الجزء الثاني من هذه الدراسة.

لذا إذا كنا جادين في فهم آليات ومحركات النهضة على الطريقة الآسيوية، وفي ظروف تاريخية مغايرة، علينا أن ندرس بعناية ـ نحن العرب ـ تجارب بلدان مثل : ماليزيا، والصين، والهند، وكوريا الجنوبية، فهي تجارب حقيقية وجادة في التنمية، ولم تكن محض نتاج الحرب الباردة.

ثالثاً: حول مقولة «التشاؤم التصديري»

هناك مقولة سائدة في العديد من الكتابات الحديثة في التنمية، وهي مقولة «التشاؤم التصديري»[٢]. ولقد لفت عالم التنمية الكبير هانز سنجر النظر إلى أن النمور الأربعة الأوائل كانت لهم ظروف تاريخية مؤاتية للغاية، إذ كانوا يحلقون في الجو وحدهم، لا ينافسهم أحد من بقية بلدان العالم الثالث. ولذا حذر الأستاذ سنجر من خطورة التعميم من الحالة الفردية إلى الحالة العامة، لأننا عندئذ سوف نقع في ما يسميه علماء المنطق «خطأ التجميع» (Fallacy of Composition)، بمعنى أنه إذا كان هناك بلدان عدة تقوم بتنفيذ برامج إصلاح اقتصادي وتتهيأ للانطلاق في وقت واحد نحو آفاق النمو والتنمية، فإنه من الصعب أن تحلق جميعها في الجو في وقت واحد. وبالتالي فإن ما هو صحيح في الحالة الفردية لن يكون بالضرورة صحيحاً في حالة الجمع، وتلك قضية مهمة، عادة ما يتم التهوين من شأنها!

هذا ناهيك عن الظروف التاريخية الجديدة المليئة بالقيود التي لم تكن موجودة من قبل، التي تؤدي بدورها إلى ضيق هامش المناورة المتاحة أمام بلدان العالم النامي، إذ أصبحت تلك البلدان تواجه مزيداً من الاحتكار التقاني في المجالات المتقدمة مثل: تقانة الاتصالات والمواصلات، تقانة «السوبر كمبيوتر»، تقانة الإلكترونيات المتقدمة، والتقانة النووية. هذا بالإضافة إلى ما تفرضه مقررات دورة أوروغواي لمنظمة الغات من التزامات تقييدية وسياسات تحريرية قسرية.

وفي تقديري، أن الأقطار العربية لن تستطيع الدخول في حلبة السباق التنافسي، على الصعيد العالمي، إلا إذا تم إصلاح كل محركات عملية النهضة في آن واحد، من خلال ما يمكن تسميته الإصلاح المنظومي (Systemic Reform) الذي لا بد من أن تتعامل عبره مع الحقائق التالية: أن لدينا رأس مال بشرياً يساء توزيعه، ولدينا مدخرات سائلة غير معبأة على نحو منتج، ولدينا بعض عناصر بنية صناعية تحتاج للتطوير لكي تتكامل حلقات السلسلة التصنيعية، وعندنا نظام تعليمي يحتاج إلى إعادة ترميم وتجديد واسعة لأساساته الخربة. وعلى الصعيد العملي، لكي تتحقق نهضة حقيقية في وطننا العربي، لا بد من المرور واقعياً بثلاث فترات:

---

(٢) انظر بهذا الخصوص: R. Rowthorn, «Replicating the Experience of Newly-industrializing Economies,» (Cambridge University, 1997), pp. 13-14.

١ ـ **فترة التأهيل**: لكي تتم عمليات الإصلاح المنظومي، وبناء مؤسسات وقيادات قادرة على الاضطلاع بمهام عملية النهضة.

٢ ـ **فترة التسخين**: وتستغرق بضع سنوات لكي تدخل الأقطار العربية حلبة «السباق التنافسي» على الصعيد العالمي، واختراق حاجز التقانة من خلال تكثيف الإنفاق على البحوث والتطوير (R&D) وتحسين الأداء التصديري.

٣ ـ **فترة الانطلاق**: وتعني الانطلاق إلى مدارات الاقتصاد العالمي على أسس تنافسية ومستدامة.

ورغم تتابع تلك المراحل الثلاث: التأهيل، فالتسخين، ثم الانطلاق، هناك درجة كبيرة من التداخل بينها. ولن يستقيم إنجاز تلك المهام الكبرى إلا إذا توافرت النية والإرادة الحاسمة لدى قيادة الدولة وكل قوى المجتمع المدني من خلال جهد استثنائي يحترم العلم والكفاءة والنزاهة، ومن خلال سلوك يومي لكل أفراد المجتمع يهتم بالمكاسب الآجلة والدائمة للوطن، وليس بالغنائم العاجلة والعابرة.

الفصل الثالث عشر

مراجعة الفكر الاقتصادي التنموي في ضوء التجربة الآسيوية

مقدمة

كان بزوغ التجربة الآسيوية في التنمية والنهضة، خلال فترة وجيزة من الزمن لم تتجاوز ثلاث حقب، نموذجاً تاريخياً جديداً في عالم التنمية والنهضة، يختلف جذرياً ومؤسسياً عن النماذج التقليدية التي بشر بها الفكر الاقتصادي التنموي. فمن ناحية، ابتعدت التجربة الآسيوية في التنمية عن نموذج الإحلال محل الواردات، الذي طبق على نطاق واسع خلال الخمسينيات والستينيات، ولا سيما في بلدان أمريكا اللاتينية. كذلك جاءت هذه التجربة مختلفة تماماً عن نماذج التخطيط المركزي، التي حكمت عمليات التنمية في بلدان مثل الاتحاد السوفياتي والهند وغيرها من بلدان العالم الثالث، إذ كانت في معظمها مجرد تنويعات على ما سمي بـ «نموذج مهالانوبيس»، حيث لم يكن هناك دور مركزي لآليات السوق في تعبئة الموارد وتخصيص الاستثمارات في ما بين القطاعات المختلفة، وحيث كان للقطاع الخارجي دور محدود في إطار اقتصاد شبه مغلق.

ولكن التجربة الآسيوية جاءت لتقدم مزيجاً فريداً من السياسات العامة التي تضعها الدولة ذات التوجه التنموي في شراكة كاملة مع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية. وبالرغم من تنوع أبعاد تلك العلاقة المثلثية بين الدولة والقطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية، في ما بين بلدان جنوب شرق آسيا، إلا أن نجاح هذا النموذج بتنويعاته المختلفة ساعد على دحض العديد من الثنائيات التي زخرت بها الأدبيات الاقتصادية النيوكلاسيكية، منذ نهاية السبعينيات؛ تلك

الثنائيات القائمة على النظرة غير الجدلية للواقع، ولحركة التاريخ، حيث يتم الاستبعاد المتبادل (Mutual Exclusion) بين العام والخاص، والسوق والخطة، وبين إحلال الواردات والتوجه التصديري، وغيرها من الثنائيات الفاسدة.

كذلك أثبت النموذج الآسيوي، لدى تشغيله، كفاءة عالية في تحديد نوع من العلاقة الصحيّة درجة انفتاح الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالمي في التوقيتات المناسبة، ولا سيما من حيث نوعية تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الداخل وإلى الخارج. ولقد ساعد بروز معالم النموذج الآسيوي في التنمية والنهضة الاقتصادية على بلورة الإرهاصات الأولى لنظريات النمو الحديثة المسماة «النمو ذاتي ـ المركز» (Endogenous Growth)، باعتبارها عملية تاريخية متميزة تماماً مما جرى في بدايات عمليات التراكم الرأسمالي في البلدان الغربية المتقدمة، ومن نماذج التنمية في بلدان العالم الثالث كما عرفناها في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات.

ومن ناحية أخرى، جاءت الأزمة المالية الآسيوية في صيف ١٩٩٧، وما صاحبها من تداعيات، لتنبه إلى خطورة العلاقة المختلة بين الجانب العيني والجانب المالي في الاقتصاد الوطني، وضرورة بناء معمار مالي عالمي جديد لضبط حركة الأموال الساخنة، وتحجيم ممارسات العولمة المعوقة لعمليات النمو الذاتي. وما زال غبار الأزمة الآسيوية يفرز كل يوم إرهاصات جديدة لمراجعة الفكر الاقتصادي النظري عموماً، وسياسات التنمية بشكل خاص.

أولاً: إعادة الاعتبار لـ «الدولة التنموية»

طرحت فكرة الدولة ذات التوجه التنموي (Developmentalist State) في أدبيات التنمية منذ زمن ليس ببعيد، باعتبارها تلك الدولة التي تستطيع أن تقود عمليات التصنيع بشكل معجل، وخاصة عندما تجيء الدولة متأخرة في مضمار التصنيع والتقدم. ويعتبر ألكسندر غرشنكرون (Alexander Gerschenkeron) من أوائل الذين طرحوا هذا المفهوم في إطار دراساته في الستينيات حول التاريخ الاقتصادي الحديث[1]. وبعد فترة طويلة من أفول هذا المفهوم، عاد للبروز من جديد في العديد من الكتابات الاقتصادية الحديثة، وذلك في ضوء نجاح بلدان جنوب شرق آسيا في تحقيق تلك القفزة التصنيعية الواسعة في فترة لا تتجاوز

(١) انظر: Alexander Gerschenkron, *Economic Backwardness in Historical Perspective: A Book of Essays* (Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1962).

ثلاث حقب (الستينيات، السبعينيات، الثمانينيات).

ويعرف مانويل كاستلس (Manuel Castells) الدولة ذات التوجه التنموي على أنها: تلك «الدولة التي تؤسس شرعيتها على قدرتها على إطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقاتها بالاقتصاد الدولي»[٢]. كذلك يرتبط بالمشروع النهضوي الذي تدير دفته الدولة التنموية، إجراء تحولات مهمة في النظام الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية (The Social Order)، إذ إن عمليات التحول والنهضة لا تقتصر فقط على التحولات في الهيكل الاقتصادي، وإنما تمتد إلى علاقات الإنتاج والهياكل الاجتماعية المصاحبة لها.

ويشير كاستلس إلى أن من بين أهم العوامل التي ساعدت على تبلور الدولة التنموية في بلدان جنوب شرق آسيا، غياب طبقة قوية من ملاك الأرض (الطبقة الإقطاعية في حالة العديد من بلدان العالم الثالث)، إذ إن مثل هذه الطبقة لم تكن موجودة في كل من هونغ كونغ وسنغافورة، كذلك نجحت كل من كوريا الجنوبية وتايوان في إجراء إصلاح زراعي جذري خلال الخمسينيات، أضعف من شوكة طبقة كبار ملاك الأرض، وبالتالي لم تكن هناك عقبة كبيرة أمام عملية التنمية الصناعية، أو التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية، كما حدث في العديد من البلدان النامية (أمريكا اللاتينية والبلدان العربية). بينما ظل هذا النوع من المشاكل يواجه عملية التنمية في اندونيسيا نظراً لوجود طبقة إقطاعية تتركز ملكية الأرض الزراعية في أيديها[٣].

وجدير بالذكر أن الدولة التنموية لعبت دوراً مهماً في قيادة الاقتصاد الياباني غداة الحرب العالمية الثانية. فقد قامت الدولة في اليابان بفرض قيود صارمة على الواردات من الخارج خلال حقبتي الخمسينيات والستينيات. ويشهد بذلك أن نسبة الواردات الكلية من السلع المصنعة لم تتجاوز ٢,٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لليابان في عام ١٩٧٨[٤]. كذلك خضعت أسواق رأس المال اليابانية لضوابط

---

(٢) انظر: Manuel Castells, *End of Millennium*, Information Age; v. 3 (Malden, MA: Blackwell Publishers, 1998), p. 90.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٤.

(٤) انظر بهذا الخصوص: Ajit Singh, «The East Asian Miracle: Where Do We Stand in 1994?,» paper presented at: Conference on Economic Growth and Long Term Development: Performance and New Thinking towards the XXI Century, organised by the World Bank, University of Madrid, UNCTAD and ECLA, Spain, 11-13 July 1994.

شديدة، وتكاد تكون منعزلة عن الاقتصاد العالمي خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٠. كما أخذت الحكومة اليابانية بنظام الرقابة على سوق النقد الأجنبي وحافظت على علاقة شبه مستقرة لسعر الصرف «الاسمي» للين مقابل الدولار خلال فترة النمو السريع للاقتصاد الياباني (١٩٥٠ ـ ١٩٧٣)(٥).

ومن ناحية أخرى، لم تعتمد الدولة الكورية على قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) للإسراع بعملية التصنيع في كوريا الجنوبية، كما دللنا على ذلك في ثنايا الفصل الثالث من الجزء الأول من هذه الدراسة. ولذا تجيء كوريا الجنوبية بعد الهند، من حيث ضعف درجة الاعتماد على تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر خلال فترة التنمية والنهوض الاقتصادي المعجل.

ولعل هناك إجماعاً في الفكر التنموي الحديث، في ضوء تجربة التنمية في بلدان جنوب شرق آسيا، على أهمية الدور التدخلي والمحفِّز للدولة التنموية الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي (Strategic Guidance) في توجيه عمليات التنمية في بلدان جنوب شرق آسيا. وهناك العديد من الأدلة الإحصائية التي توضح أهمية دور ما سمي «الدولة المحفِّزة» (Catalyst State) في إحداث تغيرات كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية (Sectoral Mix) للبلدان حديثة التصنيع في بلدان جنوب شرق آسيا.

وللتدليل الإحصائي على ذلك، تشير البيانات والمؤشرات الإحصائية التي تحويها الجداول أرقام (١٣ ـ ١)، و(١٣ ـ ٢)، و(١٣ ـ ٣) إلى حدوث نهضة صناعية وتصديرية كبرى، خلال العشرين عاماً الممتدة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٠، في ظل استراتيجيا استثمارية واعية تقودها الدولة التنموية. ولقد هدفت تلك الاستراتيجيا إلى تحقيق تحول نوعي في البنية الاقتصادية والتركيبة القطاعية لاقتصاديات بلدان جنوب شرق آسيا، الأمر الذي نتجت منه معدلات استثنائية للنمو في الناتج المحلي الإجمالي، والقيمة المضافة في الصناعة التحويلية وفي حجم الصادرات الصناعية الإجمالية. وتعد هونغ كونغ هي الاستثناء الوحيد، من حيث تدني معدلات التغير الهيكلي بها، رغم أنها البلد صاحبة النظام الأكثر انفتاحاً على العالم الخارجي.

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٣.

الجدول رقم (١٣ ـ ١)
تطور تركيبة الصادرات المنظورة لبلدان جنوب شرق آسيا
(١٩٧٠ ـ ١٩٩٢) (نسبة مئوية)

البلدان	الحجم الإجمالي (مليار دولار)	السلع الأولية	السلع المصنعة	المعدات والآلات	الأقمشة والمنسوجات والألياف
هونغ كونغ					
١٩٧٠	٢,٠	٤,٣	٩٥,٧	١١,٨	٤٤,٣
١٩٨٠	١٩,٧	٨,٩	٩١,١	١٩,٥	٢٨,٢
١٩٩٢	١١٩,٦	٨,٠	٩٢,٠	٢٥,٦	١٣,٨
كوريا					
١٩٧٠	٠,٨٣	٢٣,٥	٧٦,٥	٧,٢	٤١,١
١٩٨٠	١٧,٤	١٠,٥	٨٩,٥	٢٠,٣	٢٩,٩
١٩٩٢	٧٦,٤	٧,٢	٩٢,٨	٤٠,٣	٢٠,٣
سنغافورة					
١٩٧٠	١,٥	٧٢,٥	٢٧,٥	١١,٠	٥,٦
١٩٨٠	١٩,٤	٥٦,٩	٤٣,١	٢٦,٨	٤,٣
١٩٩٢	٦٣,٤	٢٣,٣	٧٦,٧	٥٢,١	٤,٧
تايوان					
١٩٧٠	١,٤	٢٤,٢	٧٥,٨	١٦,٧	٢٩,٠
١٩٨٠	١٩,٨	١٢,١	٨٧,٩	٢٤,٧	٢١,٨
١٩٩٢	٨١,٣	٧,١	٩٢,٩	٤٨,٠	١٥,١
أندونيسيا					
١٩٧٠	١,٠	٩٨,٨	١,٢	٠,٣	٠,٢
١٩٨٠	٢١,٩	٩٧,٧	٢,٣	٠,٥	٠,٧
١٩٩٢	٣٣,٨	٥٢,٥	٤٧,٥	٣,٨	١٨,١
ماليزيا					
١٩٧٠	١,٧	٩٣,٥	٦,٥	١,٦	٠,٧
١٩٨٠	١٢,٩	٨١,٢	١٨,٨	١١,٥	٢,٩
١٩٩٢	٣٤,٤	٣٩,٤	٦٠,٦	٣٨,٠	٦,٠
الفيليبين					
١٩٧٠	١,٠٦	٩٢,٥	٧,٥	٠,١	٥,٥

يتبع

تابع

١٩٨٠	٥,٧	٧٨,٩	٢١,١	١,٨	٩,٣
١٩٩٢	٩,٨	٥٨,٧	٤١,٣	١,١	١٣,٢
تايلاند					
١٩٧٠	٠,٧	٩٥,٣	٤,٧	٠,١	٧,٥
١٩٨٠	٦,٤	٧٤,٨	٢٥,٥	٥,٩	١٠,٠
١٩٩٢	٢٨,٣	٣٤,٥	٦٥,٥	٢١,٨	١٧,٤
الصين					
١٩٧٠	٦,٣	٥٨,٢	٤١,٨	١,٥	—
١٩٨٠	١٨,٣	٥٢,٢	٤٧,٥	٢,٩	—
١٩٩٢	٨٤,٩	٢١,٣	٧٨,٧	١٤,٨	٣٠,٨

المصدر: United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], *Handbook of International Trade and Development Statistics* (New York: United Nations, 1993).

وتشير كل تلك الدلائل إلى وجود يد مرئية ونشطة للسياسات الحكومية في تسريع معدلات التغير القطاعي، إذ قامت الدولة بلعب دور إيجابي ونشط في تدعيم عملية التصنيع، من خلال سياسات منح حوافز للصناعات ذات الإمكانية التصديرية، وترويجها للاستثمارات الاستراتيجية في هذه المجالات.

ولاحظ برادفورد وبرانسون (١٩٨٧)[٦]، وجود درجة عالية من الاقتران (Association) بين النسب المرتفعة للتغير الهيكلي والمعدلات المتوسطة للنمو في القيمة المضافة في الصناعة التحويلية، وذلك باستخدام مقياس مركب للتغير الهيكلي، قائم على رصد التحولات في التركيبة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي في ستة عشر فرعاً من فروع الصناعة التحويلية في ما بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٠، بالاستناد إلى البيانات الإحصائية الخاصة بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). كذلك أوضحت نتائج تلك الدراسة أن كوريا الجنوبية وسنغافورة والبرازيل جاءت على رأس قائمة الدول التي سجلت أعلى مؤشرات للتغير الهيكلي في مجال الصناعة التحويلية. فلقد كان المؤشر في تلك البلدان أعلى من المتوسط العالمي للفترة ذاتها بنحو ثلاثة أضعاف (راجع الجدول رقم (١٣ ـ ٣)).

(٦) انظر: Colin I. Bradford (Jr.) and William H. Branson, eds., *Trade and Structural Change in Pacific Asia,* A National Bureau of Economic Research Conference Report (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1987), chap. 1, pp. 7-9.

الجدول رقم (١٣ ـ ٢)
تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مجموعة مختارة من البلدان النامية خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٣)

البلد	رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة (عام ١٩٩٠)			تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (١٩٩١ ـ ١٩٩٣) (متوسط سنوي)		
	الحجم الإجمالي	متوسط نصيب الفرد (بالدولار)	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	الحجم الإجمالي (مليون دولار)	متوسط نصيب الفرد (بالدولار)	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠
بلدان النمور الأربعة الأوائل						
هونغ كونغ	١٣٤١٣	٢٣٥١	١٧,٩	١٤١٩	٢٤٨,٩	١,٩
كوريا	٧٨٧٤	١٨٤	٣,١	١١١٢	٢٥,٩	٠,٤
سنغافورة	٣٢٣٥٥	١١٩٦١	٨٨,٦	٦١٤٩	٢٢٧٣,٢	١٦,٨
تايوان	٩٧٣٥	٤٨١	٦,٢	١٠٢٢	٥٠,٥	٠,٧
إجمالي النمور الأربعة	٦٣٣٧٧	٨٨٦	١٢,١	٩٧٠٢	١٣٥,٧	١,٩
المجموعة الثانية من النمور						
أندونيسيا	٣٨٨٨٣	٢١٨	٣٦,٦	١٧٥٤	٩,٩	١,٧
ماليزيا	١٤١١٧	٧٩٩	٣٣	٤٢٧٣	٢٤١,٨	١٠
الفيليبين	٢٠٩٨	٣٥	٤,٧	٥١٢	٨,٤	١,٢
تايلاند	٧٩٨٠	١٤٥	٩,٣	١٩٤٨	٣٥,٣	٢,٣
الصين	١٤١٣٥	١٢	٤	١٤٣٤٦	١٢,٦	٤
الهند	١٦٦٧	٢	٠,٧	٢٠١	٠,٢	٠,١

يتبع

تابع

باقي بلدان آسيا	٣٠٩٧٧	١٧٧	١٢,٧	١٥٥٧	٨,٩	٠,٦
أهم بلدان أمريكا اللاتينية						
الأرجنتين	٨٧٧٨	٢٧١	٦,٢	٤٣٠٨	١٣٣	٣
البرازيل	٣٧١٤٣	٢٥٠	٧,٨	١٠٧٦	٧,٢	٠,٢
شيلي	٦١٧٥	٤٦٩	٢٠,٣	٦٨٨	٥٢,٣	٢,٣
المكسيك	٢٧٨٥٦	٣٣٠	١١,٤	٤٦٨٥	٥٥,٤	١,٩
باقي بلدان أمريكا اللاتينية	١٨٤٩٢	١٤١	٩,٨	٢٨٧١	٢١,٩	١,٥
بلدان القارة الأفريقية	٢٠٤٨٢	١٠٦	١١,٩	١١٢٣	٥,٨	٠,٦

المصدر : United Nations [UN], *World Investment Report* (New York: UN, 1995).

الجدول رقم (١٣ ـ ٣)
مؤشر درجة التحول الهيكلي(*) في بنية الاقتصاد الوطني (١٩٦٥ ـ ١٩٩٢) (درجات)

البلدان	١٩٦٥ ـ ١٩٨٠	١٩٧٥ ـ ١٩٩٢
المجموعة الأولى		
كوريا	٣١,٤	٢٨,٦
سنغافورة	٤٨,٣	٤٥,٥
تايوان	غ.م.	١٩,٧
المتوسط	٣٩,٩	٣١,٣
المجموعة الثانية		
هونغ كونغ	٩,٩	١٠,٢
اندونيسيا	١٩,٥	٢٥,١
ماليزيا	١٥,٩	٢٥,٢
تايلاند	١٧,٧	٢٠,٢
البرازيل	٣٠,٠	١٨,٥
المتوسط	١٨,٦	١٩,٨
المجموعة الثالثة		
المكسيك	١٤,٨	٢٨,٣
تركيا	٢٣,٢	١٤,٩
اليونان	١٣,٦	٦,٢
الفيليبين	١١,٠	١١,٢
اسبانيا	٢٤,٧	٢٢,٦
كولومبيا	١٠,٩	٩,٥
المتوسط	١٦,٤	١٥,٥
المجموعة الرابعة		
يوغوسلافيا	١٢,٠	١٥,٦
البرتغال	٢١,٦	١٢,٠
مصر	٢١,٦	٣١,٦
باكستان	٣٢,٤	١٥,٩
الهند	٢٠,٩	١٧,٥
الأرجنتين	١٥,٩	١٨,٣
المتوسط	٢٠,٧	١٨,٥

غ.م.: غير متوافر.

(*) يتم اشتقاق مؤشر درجة التحول الهيكلي من قطاعات التصنيع الستة عشر. وهو قياس لدرجة الترابط بين حصص القيم المضافة في العامين ١٩٦٥ و١٩٩٠. فإذا كانت درجة الترابط مرتفعة، فإن التغير الهيكلي بسيط والمؤشر منخفض، أما إذا كانت درجة الترابط منخفضة، فإن التغير الهيكلي وافر والمؤشر مرتفع. كما أن توسع وتراجع القطاعات يساهم أيضاً في درجة المؤشر. United Nations Industrial Development Organization [UNIDO], *Industry and Development Global Report, 1985* (New York: United Nations, 1985), p. 39.

المصادر: المصدر نفسه، و United Nations Industrial Development Organization [UNIDO], *Industry and Development Global Report, 1991-1992* (New York: United Nations, 1991-1992).

وعلى الصعيد النظري البحت، يشير جوزيف ستيغلتز، الاقتصادي البارز، إلى أنه لكي تقوم الأثمان بمهمتها في التنسيق بين القرارات الاقتصادية التي يتخذها الأفراد ورجال الأعمال، فإن ذلك يتطلب أولاً وقبل كل شيء توافر مجموعة كاملة من الأسواق (الحاضرة والمستقبلية)، وهو أمر من الواضح أنه غير متوفر في الدول النامية[٧].

ومن ناحية أخرى، ساعدت التجربة الآسيوية في التنمية على بروز مقولة نظرية «السوق المحكوم» (Governed Market). وتعتبر دراسة روبير وايد (Robert Wade)[٨]، الصادرة عام ١٩٩٠، من أهم الدراسات الرائدة في هذا المجال، إذ تتلخص المقولة الرئيسية في هذه الدراسة في أن «الدولة كانت قائدة للسوق» في بلدان آسيا الناهضة، ولم تكن الدولة مجرد تابع أو معضد للسوق[٩]. ويدلل المؤلف على مقولته بمسيرة عمليات النمو والتنمية في تايوان، حيث يناقش تلك التجربة بقدر كبير من التفصيل.

إذ تشير هذه الدراسة المهمة إلى أنه: «من الخطأ النظر إلى سياسة تشجيع الصادرات كبديل لسياسة إنتاج بدائل الواردات، إذ إنه من الممكن حدوث تعايش صحي بين الاثنين، ويمكن أن تكمل كل منهما الأخرى»[١٠]. ويؤيد هذه النظرة التركيبية دراسة مهمة لهنري بروتون (Henri Bruton)، الباحث المهم في مجال التنمية فهو يخلص في نهاية دراسته إلى أن[١١]: «قدمت كل من استراتيجية الإحلال محل الواردات، والتوجه إلى الخارج حلولاً سهلة وتبسيطية لمشكلات التنمية، إذ إن استراتيجية الإحلال محل الواردات في صيغتها التقليدية، قد فشلت في التطبيق. وفي الوقت نفسه، فإن الحجج المقدمة للاعتماد على التوجه إلى الخارج كمحرك للتنمية، قد فقدت قدراً كبيراً من مصداقيتها».

---

(٧) انظر بهذا الخصوص: ابراهيم العيسوي، **حول مفهوم ومؤشرات التنمية**، كراسات مشروع ٢٠٢٠ (القاهرة: منتدى العالم الثالث، ١٩٩٩).

(٨) انظر: Robert Wade, *Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990).

(٩) انظر: ابراهيم العيسوي، «التنمية بقوى السوق أم بقيادة الدولة للسوق؟،» **بحوث اقتصادية عربية** (خريف ١٩٩٣).

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) انظر: Henri Bruton, «A Reconsideration of Import Substitution,» *Journal of Economic Literature*, vol. 36 (June 1998), p. 933.

وهكذا فلقد آن الأوان لتجاوز تلك النظرات التبسيطية، القائمة على عدم القدرة على المزج بين استراتيجيتي الإحلال محل الواردات والتوجه التصديري بشكل خلاق، بحسب ظروف كل بلد من خلال نظرة تركيبية، على نحو ما شهدنا من ممارسات حية في إطار تجارب بلدان جنوب شرق آسيا الناهضة.

ثانياً: نهاية «رومانسية السوق»

أعلن رئيس الوزراء الأسبق لروسيا الاتحادية تشيرنوميردن عندما تسلم السلطة، أن مرحلة رومانسية السوق قد ولت إلى غير رجعة! لأنه كان هناك بالفعل نظرة رومانسية للسوق، يحملها كل دعاة الإصلاح الاقتصادي على الطريق الليبرالية... وكأن إطلاق قوى السوق سوف يكون له مفعول السحر في إصلاح ما أفسده الدهر.

ولعله قد غاب عن فطنة الكثيرين أن مؤسسات السوق في البلدان الرأسمالية المتقدمة، التي تعمل بكفاءة عالية، إنما هي وليدة عملية تاريخية طويلة امتدت لبضعة قرون حتى استقرت قواعدها وآلياتها. وليس من السهل استيراد تلك الآلية بنفس درجة التنظيم وأسلوب الكفاءة لزرعها في وسط تاريخي وثقافي واقتصادي مغاير، لكي تقوم بالدور والوظائف نفسها، لأنها عندئذ تصبح عملية أشبه ما تكون بعملية «زرع الأعضاء». وعندما حاول بعض الخبراء الأجانب والليبراليين الروس ذلك في روسيا ـ في أعقاب سقوط النظام الشيوعي ـ لم يتشكل هناك اقتصاد سوق بالمعنى المتعارف عليه مدرسياً، بل تشكل بدلاً من ذلك اقتصاد المافيات واقتصاد العصابات الاقتصادية المتعددة المنابع والمصبات، لأن عمليات التحول إلى اقتصاد السوق لا تتم بالضغط على أزرار أوتوماتيكية، لنقول للسوق كن فيكون!

لذا فإنه يجب أن تنتهي النظرة الرومانسية للسوق... كما انتهت النظرة الرومانسية للتخطيط المركزي، وذلك حتى نصل للنغمة الصحيحة والرؤية السليمة لأسلوب النهوض الاقتصادي، بعيداً عن الضغوط المستمرة للأخذ باقتصاد السوق بشكل قسري وغير متدرج، ومن دون ضوابط. ويعزز هذا القول، ما جاء على لسان جوزيف ستيغلتز على هامش اجتماع وزراء مالية الدول الصناعية السبع الكبرى، المنعقد في واشنطن في ٢٧ ـ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨، إذ إشار إلى «أن المؤسسات الدولية اكتشفت أن التحول لاقتصاد السوق أمر أكثر تعقيداً بكثير من النماذج (التبسيطية) التي كانت مطروحة في الكتابات الأكاديمية بهذا الصدد».

وخير دليل على ذلك، أنه اليوم، وبالرغم من تقليص السيطرة الحكومية

وتوسيع رقعة الملكية الخاصة، فإن إجمالي ناتج الدول المتحولة لاقتصاد السوق لم يشهد زيادة، بل على العكس شهد هبوطاً ملموساً، إذ كشف **تقرير مؤشرات التنمية العالمية** الذي أصدره البنك الدولي في نيسان/أبريل ١٩٩٩، أن عدد الفقراء في دول الاتحاد السوفياتي السابق قد ارتفع من ١٤ مليون مواطن عام ١٩٨٩ إلى ١٤٧ مليوناً في منتصف التسعينيات.

ثالثاً: غبار «الأزمة المالية الآسيوية» ومراجعة الفكر الاقتصادي حول العولمة

نتج من الأزمة المالية الآسيوية اعتراف متزايد في أوساط كبار أساتذة الاقتصاد وصانعي الألعاب في المؤسسات المالية الدولية بأن النظام المالي الدولي الراهن، وفي ظل العولمة المتزايدة لأسواق المال والعملات، يفتقد القواعد المنظمة التي تحكم سلوك المضاربين الماليين وشركات السمسرة الدولية بما يحقق مزيداً من الشفافية وضبط حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل، حمايةً لمسيرة التنمية والتقدم في بلدان العالم النامي.

وضمن هذا الإطار، ترتفع الانتقادات حول فشل وعجز صندوق النقد الدولي بنظامه الحالي، عن مواكبة التطورات في النظام المالي الجديد في ظل العولمة. فلقد تحدثت صحيفة **الفايننشال تايمز** في افتتاحية عددها الصادر بتاريخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٨ عن ضرورة «ضبط تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل»، للتخفيف من حدة الصدمات الخارجية والذعر المالي الذي يؤثر على أداء الأسواق المالية الناشئة المختلفة، ويعصف ببعض مكونات الاقتصاد الحقيقي في بلدان العالم النامي. وأوصت الجريدة في افتتاحيتها بضرورة البحث عن حلول جادة لهذه المشكلة، لأنها تمثل أحد مخاطر العولمة والتحرير والتدويل المالي المبكر لاقتصادات البلدان «الآخذة في النمو».

وفي ضوء النقاش الذي دار مؤخراً حول هذه القضية بين الاقتصاديين الليبراليين في العالم الأول، هناك شبه اتفاق على ضرورة وضع مزيد من الضوابط والضمانات المرتبطة بتحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل سريعة التحرك، بما في ذلك حجم اقتراض القطاع الخاص قصير الأجل بالعملات الصعبة، إذ إنه مع اتساع دائرة الخصخصة في بلدان العالم النامي، يصعب التحكم في قرارات توسع شركات القطاع الخاص في الاقتراض قصير الأجل من الخارج بالنقد الأجنبي (للاستفادة من فروق سعر الفائدة بين السوق المحلي والسوق الدولي)، حيث لا

تخضع تلك القرارات لرقابة البنك المركزي، أو أي جهة رقابية أخرى. ولذا كانت الزيادة الكبيرة في حجم الالتزامات قصيرة الأجل بالنقد الأجنبي لشركات القطاع الخاص، أحد أسباب الانزلاق المالي في تايلاند وكوريا الجنوبية، عند أول هزة تحدث لسعر صرف العملة المحلية.

ومن ناحية أخرى، اعترف غرين سبان، محافظ البنك المركزي في الولايات المتحدة الأمريكية، بضرورة تغيير قواعد النظام المالي العالمي الحالي (Global Finance)، على أمل أنه إذا ما حدثت أزمة مالية جديدة في المستقبل يمكن محاصرة آثارها، ولا تؤدي إلى اتساع دائرة الذعر والاضطراب المالي، على غرار ما شهدناه في الأزمة الآسيوية الأخيرة، من دون أن يكون هناك سند حقيقي لهذا الذعر المالي في بنية الاقتصاد العيني[١٢].

ورغم احتدام الجدل خلال الفترة الأخيرة حول مدى صدقية إلقاء كل المسؤولية واللوم للأزمة المالية في آسيا على فساد النظام المالي والمصرفي في بعض بلدان آسيا البازغة، وضعف رقابة البنك المركزي وغيرها من أجهزة الضبط الاقتصادي، وتزايد الحديث في الدوائر الغربية عن الفساد ورأسمالية الحبايب والمحاسيب (Crony Capitalism)، فإن كل هذه العوامل والمسببات لا تعبر عن كل الحقيقة والعوامل الحقيقية الكامنة وراء الأزمة. فعلى الرغم من أن هناك بعض الحقيقة في ما قيل وكتب بهذا الصدد، إلا أن القضية الجوهرية تظل مدى كفاءة النظام المالي المعولم لمساندة عملية النمو والتنمية في بلدان الجنوب والعالم النامي التي انفتحت مؤخراً على السوق المالي العالمي، وحررت بورصاتها وحساب رأس المال لديها، على أمل أن تستفيد من بعض مكاسب وثمار العولمة.

ولقد شبه جوزيف ستيغلتز حالة البلدان النامية التي قامت بتحرير وتدويل أسواقها المالية وبورصاتها بالقارب الذي في عرض البحار عالية الموج، وأن هذا القارب مهما كان تصميمه سليماً هندسياً، ويتمتع بطاقم قيادة على درجة عالية من المهارة والكفاءة، فهو معرض للغرق نتيجة ارتفاع الأمواج العاتية في بحار المال العالمية. واستخدام تعبير «القارب» هنا (وليس «السفينة») إنما هو إشارة إلى الحجم الصغير للاقتصادات والأسواق المالية البازغة للبلدان النامية، نسبة إلى مجمل المعاملات المالية الدولية.

في كل الأحوال، يجب ألا يفقد راسم السياسة الاقتصادية السيطرة على

---

(١٢) انظر: *Financial Times*, 1/3/1998.

عجلات القيادة، وأن يظل ممسكاً بالدفة، مهما كانت العواصف والأنواء حتى لا يتسرب الماء إلى القارب من كل جانب. . . وتحدث كارثة على غرار كارثة التايتانيك التي اعتقد مصمموها أنها غير قابلة للغرق!

وعلى صعيد مراجعة الفكر الاقتصادي النظري، في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، في ضوء الأزمة المالية الآسيوية، جرت إعادة النظر في العديد من المسلمات حول أسلوب أداء الأسواق المالية، والعودة التلقائية إلى التوازنات الاقتصادية والمالية، إذ إنه في ظل حملة المراجعة الواسعة التي شهدها الفكر الاقتصادي خلال عام ١٩٩٨، انتقل أصوليو السوق (The Market Fundamentalists)، من الهجوم إلى الدفاع. كذلك تم تسليط نيران النقد بكثافة على صندوق النقد الدولي نتيجة أسلوب معالجته للأزمة الآسيوية، وتدخله الصارخ في الشؤون الاقتصادية المتعلقة بإدارة البلدان التي طلبت التدخل المالي للصندوق على نحو ما شهدنا في كوريا واندونيسيا.

كذلك شهدنا اهتزاز بعض الأسس النظرية التي قامت عليها مسيرة العولمة. . وبخاصة فتح الحدود بلا ضابط ولا رابط أمام تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، أو ما يسمى بالأموال الساخنة، من خلال بورصات الأموال المفتوحة ولا سيما في الأسواق الناشئة. فلقد أشار عالم الاقتصاد المرموق جاديش بهاغواتي (J. Bhagwati)، وأحد أهم منظري التجارة الحرة في العالم والمستشار لمنظمة الغات لسنوات طويلة، إلى صعوبة اعتبار أن حركة رؤوس الأموال، العابرة للحدود، تحقق ذات الفائدة والمنفعة للبلدان والشعوب، مثلما هو الحال في مجال حرية تدفقات التجارة في السلع والخدمات[١٣].

وتكمن أهمية هذا الهجوم النظري على الحرية المطلقة لانتقال رؤوس الأموال قصيرة الأجل العابرة للحدود، التي تعتبر إحدى ركائز عمليات العولمة المالية الجارية، أنه يجيء من جانب أحد كبار منظري حرية التجارة في العالم، الذي طالما دافع دفاعاً مجيداً عن رفع القيود والحواجز أمام تدفق وانسياب السلع والخدمات بين كل بلدان العالم، باعتبارها تحقق نفعاً للطرفين.

ويرى الأستاذ بهاغواتي، أن معالجة تدفقات رؤوس الأموال بالمنطق نفسه، هي عملية تحتوي على قدر كبير من الخداع، إذ إن حركة رؤوس الأموال غير

---

(١٣) انظر: Jagdish Bhagwati, «The Capital Myth: The Difference between Trade in Widgets and Dollars,» *Foreign Affairs*, vol. 77, no. 3 (May-June 1998).

المرتبطة بتمويل تدفقات سلعية أو تمويل استثمارات إنتاجية عينية، لا تؤدي بالضرورة إلى نفع متبادل على نحو ما يحدث في مجال التبادل التجاري السلعي.. بل قد يصيب الضرر بعض البلدان التي فتحت أسواقها المالية مبكراً أمام الغارات وعمليات الكر والفر والمضاربة التي يقوم بها المستثمرون الماليون وصناديق الاستثمار والتحوط في البلدان الرأسمالية المتقدمة.

ثم نجد بهاغواتي يدفع التحليل بجرأة إلى دائرة الاقتصاد السياسي، إذ يشير إلى أن وراء الدعوة إلى التحرير المالي المبكر وفتح أسواق المال في الأسواق الناشئة أمام تحركات الاستثمارات المالية والأموال الساخنة مصالح اقتصادية ومالية عاتية لما أسماه التحالف الثلاثي بين[١٤]:

١ - الخزانة الأمريكية.

٢ - وول ستريت (أباطرة شارع المال في نيويورك).

٣ - صندوق النقد الدولي.

وذلك على غرار ما أسماه الاقتصادي الأمريكي البارز جون غالبريث في الماضي بالمركب الصناعي - العسكري.

ونلاحظ ختاماً أن تلك النغمة النقدية لبعض آليات العولمة، نجد لها صدى كبيراً في العديد من الكتابات والتحليلات التي صدرت منذ عام ١٩٩٨، ودبجتها أقلام كبار أساتذة الاقتصاد في العالم، الذين هم تقليدياً من أنصار اقتصاد السوق. وذلك اتجاه محمود يفتح الباب لتوسيع دائرة النقد لمجمل ممارسات العولمة وآثارها السلبية في بلدان العالم النامي.

---

(١٤) أعطى بهاغواتي في مقاله السابق بعض الأمثلة لبعض المسؤولين الأمريكيين الكبار الذين يجيئون من «وول ستريت»، ويعودون إليه بعد ترك مناصبهم.

خاتمة
«دالة للإنتاج» أم «دالة للنهضة»؟

تم التركيز في التحليلات الاقتصادية الحديثة على أهمية دالة الإنتاج كأداة تحليلية لتفسير عمليات النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الوطني. وتعتبر صياغة روبرت سولو (R. Solow) من أهم الصياغات في هذا المجال (١٩٥٦)، حيث قام بصياغة دالة الإنتاج الكلية على النحو التالي:

$$Y_t = f(K,L) \qquad (1)$$

حيث يشير Y_t إلى الناتج في الفترة (t)، والدالة موجبة في كل من K كمية رأس المال المادي وL عدد ساعات العمل. وعادة ما يتم صياغتها وتقديرها إحصائياً على النحو التالي:

$$Y_t = AK_t^bL_t^a \qquad (2)$$

حيث تشير A إلى التقدم الفني. وتفترض الدالة أن:

$$a + b = 1$$

وذلك أخذاً بفرض «ثبات الغلة»، أي عندما تتم مضاعفة عنصري الإنتاج (رأس المال المادي والعمل)، نحصل على ضعف حجم الإنتاج.

ولقد سخر عالم التاريخ البارز اريك هوبسباوم (Eric Hobsbawm)، في مؤلفه **حول التاريخ**[١] من تلك الصياغات الميكانيكية لدالة الإنتاج التي لا تأخذ

(١) «إن الميدان الأولي لعلم اقتصاد النمو الذي كانت افتراضاته هي نفسها افتراضات كتاب فن الطبخ، وإن بشكل أكثر تعقيداً بكثير: خذ الكميات التالية من المقومات (أ) عند النقطة الدنيا (ن) من إحدى دورات النشاط الاقتصادي، اخلطها واطبخها، وستكون النتيجة تقديراً لمقدار النمو الذي يكفي نفسه بنفسه». انظر: Eric Hobsbawm, *On History* (New York: Free Press, 1997).

بعين الاعتبار عوامل أخرى مهمة وحاسمة مثل: التاريخ الخاص بالبلد المعني، الثقافة، البنية المؤسسية، التحولات في التنظيم الاجتماعي والعلاقات الطبقية. وكلها عوامل حاسمة في تفسير عمليات النهضة، تقع خارج حقل الاقتصاد البحت.

وكل ذلك يشير إلى قصور منهج دالة الإنتاج في تفسير وفهم آليات النمو والنهوض الاقتصادي في البلدان النامية. ولذا فإن الاقتراب العلمي من فهم عمليات التنمية والنهوض الاقتصادي والاجتماعي يستدعي تركيب ما أود أن أسميه دالة النهضة. وهو مفهوم أكثر عمقاً وثراء من دالة الإنتاج المحددة بأفق زمني قصير نسبياً، والتي لها طبيعة تقانية اختزالية لا تسمح بالتعبير عن ديناميات التحولات في الأوضاع المؤسسية والعلاقات الإنتاجية، والبنى الاجتماعية، ناهيك عن التراث والثقافة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن لنا تصوير دالة النهضة على النحو التالي:

$$R = f(L,K,H,W,Z,R\&D)$$

حيث:

L وحدات العمل العادية (Standard Labour Units).

K وحدات رأس المال المادي (Physical Capital Units).

H رصيد رأس المال البشري (Human Capital).

W رصيد المعرفة التراكمي (Accumulated Knowledge).

Z درجة التنظيم المجتمعي.

R&D الإنفاق التراكمي على البحوث والتطوير.

وفي ضوء التجربة الآسيوية، يلاحظ أن عمليات النهوض الاقتصادي والاجتماعي لا تقتصر على مجرد عمليات التقدم التقني والمادي، بل يجب أن تمتد بالضرورة إلى عدة مكونات مهمة، على رأسها:

١ ـ الترتيبات المؤسسية القائمة.

٢ ـ المنظومة الثقافية والقيمية.

٣ ـ التنظيم المجتمعي.

٤ ـ السلوكيات اليومية للأفراد والجماعات.

وضمن هذا السياق، يجب أن نميز بين مظاهر وأدوات الحداثة، مثل امتلاك سيارة، جهاز فيديو، جهاز الحاسوب الفردي، بنية الحداثة ذاتها التي تشمل ضمن ما تشمل: المؤسسية، بناء رأس المال المعرفي، الدخول في دائرة الزمن التقني، على حد تعبير المفكر المغربي عبد الكبير الخطيبي. وذلك يعني القياس الدقيق للأشياء، وحسن استخدام الزمن كمورد اقتصادي ناضب.

كذلك يرتبط بعملية النهضة التركيز بدرجة أكبر على الدور المركزي للأنشطة الإبداعية (Creativity)، من دون الاقتصار على عمليات تطوير الإنتاجية (Productivity) ضمن الأفق التقاني نفسه، وذلك حتى يمكن عبور حاجز التقنية العالية في زمن وجيز نسبياً.

وبهذا الصدد، يحذر الدكتور نبيل علي من أن مشكلتنا ـ نحن العرب ـ تكمن في «أننا لا نستطيع مواجهة الواقع بديناميته الهادرة وظواهره المعقدة وتحدياته القاسية بهذا النزر القليل من عدتنا المعرفية، إذ إن العدة المعرفية ليست هي مادة المعرفة فقط، بل هي أيضاً عدة المعرفة ومناهج اكتسابها ونقدها»[٢]. ويضيف الدكتور نبيل علي: «أنه لا غرابة أن ينشغل خطابنا الثقافي والفكري والعلمي بالحديث عن أحدث النظريات العلمية والمدارس الفكرية، في الوقت نفسه الذي تشح فيه تجارب تطبيقها على واقعنا. ولذا تحول كثير من علمائنا إلى رواة عن العلم ومترجمين لمآثره[٣].

(٢) انظر: نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة؛ ١٨٤ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤).
(٣) المصدر نفسه.

المــــلاحـــق

(١) الاستمارة الاسترشادية التي استخدمت لإدارة المقابلات مع العناصر الأكاديمية وراسمي السياسات بالبلدان الآسيوية التي تمت زيارتها.

(٢) قائمة المقابلات واللقاءات التي تم إجراؤها في: سنغافورة ـ ماليزيا ـ تايلاند ـ الصين.

الملحق رقم (١)
الاستمارة الاسترشادية للمقابلات

عناصر «معادلة التقدم» في بلدان آسيا الناهضة

١ ـ تحليل مصادر النمو (Growth Accounting)، وتوجهات «عملية التراكم».

٢ ـ ما هو «القطاع القائد» (أو «القاطرة») في عملية النمو، وكيف تغير هذا القطاع عبر مسيرة التنمية، خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٩٥.

٣ ـ العلاقة بين تطور فروع النشاط الصناعي ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة: (To what extent the ’manufacturing sector’ have been dominated by .FDI)

٤ ـ السياسات التقانية والتعليمية (As a ’development modifiers).

٥ ـ التغيرات المؤسسية والإطار التنظيمي المساند لعملية الإسراع بالنمو والتنمية .(The Kalecki Coefficient)

٦ ـ الاندماج والتدويل المالي المبكر: القطاع المالي وسلوكياته: الإيجابيات والسلبيات.

٧ ـ غياب التنسيق الإقليمي، وظهور الطاقات العاطلة في صناعة السيارات والإلكترونيات.

الملحق رقم (٢)
قائمة اللقاءات والمقابلات

١ ـ مقابلات ولقاءات «سنغافورة»:

Prof. Chug Meng Kng
Head of Economics Department,
National University of Singapore

Prof. Basant Kapur
Head of Statistics Department,
National University of Singapore

Dr. Wong Poh Kam
Centre for Management of Technology,
National University of Singapore

Mr. Teoh Yong Sea
Director-Planning Division,
Economic Development Board

Mr. Lee Weng Fai
Head of Strategic & Resource Planning (Special Projects)
Economic Development Board

٢ ـ مقابلات ولقاءات «ماليزيا»:

Prof. M. Arrif
Director of Malaysia Institute of Economic Research

Prof. Jomo K. S.
Professor at Malay University, K. L.
Director of the Institute of Strategic Studies
Head of the Planning Unit, Office of the Prime Minister

٣ ـ مقابلات ولقاءات «تايلاند»:

Dr. Pasuk Phongpaichid
Faculty of Economy,
Chulalongkorn University

Mr. Pakorn Taveesinl
President,
Thai Institute of Banking & Finance Association

Dr. Wisarn Pupphavesa

Dean of School of Development Economic,

National Institue of Development Administration

٤ ـ مقابلات ولقاءات «الصين»:

Zhu Weilei, Professor

President of the Research Academy of Social Sciences,

Shanghai International Studies University

Zhao Guang Yuan

Graduate School of Chinese Academy of Social Sciences

Luo Zhaohonh

Professor of Economics,

Institute of World Economics and Politics

Chinese Academy of Social Sciences

Liu Ming

Institute of World Economics & Politics CASS,

Chinese Center for the Third World Studies CASS

Professor Pu Shan

Graduate School,

The Chinese Academy of Social Sciences (CASS)

Professor Wu Jinglian

Development Research Center (DRC),

The State Council

Liu Fangtian

Dean,

The Pacific Asian Business Institute

Jin Baisong

Deputy Director,

Department of Asian & African Studies,

Chinese Academy of International Trade and Economic Cooperation

David Lee

Department of Asian & African Studies

Chinese Academy of International Trade and Economic Cooperation

Professor Hu Zhuangjun

Director,

DRC Institute,

The Development Research Center of the State Council
Professor Wang Luolin
Vice President
Chinese Academy of Social Sciences
Hua Xiaohong
Director,
University of International Business and Economics
International Business Research Institute
Prof. Zhao Guozhong
General Director
Institute of West Asian and African Studies
Chinese Academy of Social Sciences
Prof. Yang Guang
Deputy Director-General
Institute of West Asian and African Studies
Chinese Academy of Social Sciences

المـــراجـــع

١ ـــ الـــعربيـــة

كتب

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٨.** تحرير صندوق النقد العربي.

علي، نبيل. **العرب وعصر المعلومات**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤. (سلسلة عالم المعرفة؛ ١٨٤)

العيسوي، ابراهيم. **حول مفهوم ومؤشرات التنمية**. القاهرة: منتدى العالم الثالث، ١٩٩٩. (كراسات مشروع ٢٠٢٠)

ـــــــ. **نموذج النمور الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية في مصر**. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٥.

فرجاني، نادر. **التنمية العربية في السياق العالمي**. مصر: مركز المشكاة للبحث، ١٩٩٤.

نافع، ابراهيم [وآخرون]. **ماذا جرى في آسيا؟**. القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز النشر والترجمة، ١٩٩٨.

دوريات

العيسوي، ابراهيم. «التنمية بقوى السوق أم بقيادة الدولة للسوق؟.» **بحوث اقتصادية عربية**: خريف ١٩٩٣.

ندوات

العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. تحرير أسامة أمين الخولي. بيروت: المركز، ١٩٩٨.

٢ ـ الأجنبية

Books

Akamatsu, K. *Synthetic Dialectics of Industrial Development in Japan*. [n. p.: n. pb.], 1937.

Akrasanee, N., D. Dapice and F. Flatters. *Thailand's Export-Led Growth: Retrospect and Prospects*. Bangkok: Thailand Development Research Institute, 1991.

Amsden, Alice H. *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization*. New York: Oxford University Press, 1989.

Anderson, Kym. *Changing Comparative Advantages in China: Effects on Food, Feed, and Fibre Markets*. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development, Development Centre, 1990. (Development Centre Studies)

Ariff, Mohamed and Hal Hill. *Export-Oriented Industrialization: The ASEAN Experience*. Sydney; Boston, MA: Allen and Unwin, 1985.

Ariff, Mohamed and Muthi Semudram. *Trade and Financing Strategies: A Case Study of Malaysia*. London: Overseas Development Institute, [1987]. (Working Paper/Overseas Development Institute; no. 21)

Bank Negara Malaysia. *Annual Report*. [Kuala Lumpur]: The Bank, various issues.

Bank of Korea. *National Accounts, 1990*.

Bank of Thailand . *Annual Economic Report, 1997*.

Bhanoji Rao, V.V. and M.K. Ramakrishnan. *Income Inequality in Singapore: Impact of Economic Growth and Structural Change, 1966-1975*. [Singapore]: Singapore University Press, 1990.

Bloom, Martin. *Technological Change in the Korean Electronics Industry*. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development, Development Centre, 1992. (Development Centre Studies)

Bradford, Colin I. (Jr.). *From Trade-Driven Growth to Growth-Driven Trade: Reappraising the East Asian Development Experience*. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development, 1994. (Development Centre Documents)

——— and William H. Branson (eds.). *Trade and Structural Change in Pacific Asia*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1987. (A National Bureau of Economic Research Cenference Report)

Brus, Wlodzimierz and Kazimierz Laski. *From Marx to the Market: Socialism in Search of an Economic System*. Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1989.

Castells, Manuel. *End of Millennium*. Malden, MA: Blackwell Publishers, 1998. (Information Age; v. 3)

De Melo, Jaime and Sherman Robinson. *Productivity and Externalities: Models of Export-Led Growth*. Washington, DC: World Bank, Country Economics Dept., [1990]. (Policy, Research, and External Affairs Working Papers; WPS 387)

Deyo, Frederic C. (ed.). *The Political Economy of the New Asian Industrialism*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987. (Cornell Studies in Political Economy)

Dobb, Maurice Herbert. *An Essay on Economic Growth and Planning*. London: Routledge and Kegan Paul, [1960].

Dornbush, Rudiger and Yung Chul Park. *Korean Growth Policy*. [n. p.: n. pb.], 1987. (Brookings Papers on Economic Activity)

Eckaus, R. S. *The Sources of Changes in Poverty in China*. [n. p.]: MIT, 1997.

Flexix, D. *Industrial Development in East Asia: What Are the Lessons for Latin America*. Geneve: UNCTAD, 1994. (UNCTAD Discussion Paper)

Fong Chan Onn. *The Malaysian Economic Challenge in the 1990's: Transformation for Growth*. Singapore: Longman, 1989.

———. *Technological Leap: Malaysian Industry in Transition*. Singapore; New York: Oxford University Press, 1986.

Fukasaku, Kiichiro, David Wall and Mingyuan Wu. *China's Long March to an Open Economy*. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development, Development Centre, 1994. (Development Centre Studies)

Gerschenkron, Alexander. *Economic Backwardness in Historical Perspective: A Book of Essays*. Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1962.

Gomez, Edmund Terence and K. S. Jomo. *Malaysia's Political Economy: Politics, Patronage, and Profits*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1997.

Haggard, Stephan. *Pathways from the Periphery: The Politics of Growth in the Newly Industrializing Countries*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1990. (Cornell Studies in Political Economy)

Heertje, Arnold (ed.). *The Economic Role of the State*. Oxford, UK; Cambridge, MA: B. Blackwell, 1989.

Helleiner, G. K. (ed.). *Trade Policy and Industrialization in Turbulent Times*.

London; New York: Routledge, 1994.

Higgott, Richard and Richard Robinson (eds.). *Southeast Asia: Essays in the Political Economy of Structural Change*. London; Boston, MA: Routledge and Kegan Paul, 1985.

Hirakawa and Munakata. *Overseas Investment Research Institute Report*. [Tokyo, Japan]: Research Institute of Overseas Investment, Export-Import Bank of Japan, 1995.

Hobsbawm, Eric. *On History*. New York: Free Press, 1997.

International Labour Office [ILO]. *Year-book of Labour Statistics*. Various issues.

Ishikawa, Shigeru. *Essays on Technology, Employment and Istitutions in Economic Development: Comparative Asian Experience*. Tokyo: Kinokuniya Co., 1981. (Economic Research Series/Institute of Economic Research, Hitotsubashi University; no. 19)

Ito, T. *Capital Flows in Asia*. [n. p.]: National Bureau of Economic Research, 1999. (NBER Working Paper; no. 7134)

JETRO White Paper: Investment Section. [Tokyo, Japan]: Japan External Trade Organization, [n. d]. (Annuals)

Jomo, K.S. *Growth and Structural Change in the Malaysian Economy*. Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan, 1990. (Studies in the Economies of East and South-East Asia)

——— (ed.). *Japan and Malaysian Development: In the Shadow of the Rising Sun*. London; New York: Routledge, 1994.

——— *Industrialising Malaysia: Policy, Performance, Prospects*. London; New York: Routledge, 1993.

———. *Mahathir's Economic Policies*. 2nd ed. Kuala Lumpur: INSAN, 1989.

———. *The Sun Also Sets: Lessons in «Looking East»*. 2nd ed. re. and expanded. Kuala Lumpur: INSAN, 1985.

Jomo, K. S. [et al.]. *Southeast Asia's Misunderstood Miracle: Industrial Policy and Economic Development in Thailand, Malaysia and Indonesia*. Boulder, CO: Westview Press, 1997.

Korean National Statistical Office. *Major Statistics of Korean Economy*. 1990.

Krongkaew, Medhi (ed.). *Thailand's Industrialization and Its Consequences*. London: Macmillan, 1995.

Lall, Sanjaya. *Building Industrial Competitiveness in Developing Countries*. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development, Development Centre, 1990. (Development Centre Studies)

———. *Learning from the Asian Tigers: Studies in Technology and Industrial Policy*. New York: St. Martin's Press, 1997.

Lange, Oscar, Fred M. Taylor and Benjamin E. Lippincott (eds.). *On the*

Economic Theory of Socialism. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1938. (Government Control of the Economic Order; v. 2)

Lim Chong Yah [et al.]. *Policy Options for the Singapore Economy*. Singapore; New York: Mc-Graw Hill Co., 1998.

Lim Kok Wing, Robert Ho You Chai and Yee Mee Fah. *In the Eyes of the Tiger: Hidden Agenda*. Malaysia: Limkokwing Integrated, 1998.

Lim, Linda Y. C. and Pang Eng Fong. *Foreign Direct Investment and Industrialisation in Malaysia, Singapore, Taiwan, and Thailand*. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development, Development Centre, 1991. (Development Centre Studies)

Macroeconomic Annual. [n. p.]: NBER, 1992.

Malaysia. *Fifth Malaysia Plan, 1986-1990*.

———. *Fourth Malaysia Plan, 1981-1985*. Kuala Lumpur: National Printing Dept., 1981.

———, Institute of Economic Research. *Annual Report, 1997*.

Malaysia, Ministry of Finance. *Economic Report*. Various issues.

Malaysia Incorporated. Kuala Lumpur: [n. pb.], 1990.

MIDA. *MIDA Annual Report, 1987*.

MITI. *Review of the Industrial Master Plan, 1980-1995*. [Kuala Lumpur]: MITI, 1995.

Morishima, Michio. *Why Has Japan Succeeded?: Western Technology and the Japanese Ethos*. Cambridge [Cambridgeshire]; New York: Cambridge University Press, 1982.

Myrdal, Gunnar. *Asian Drama: An Inquiry into the Poverty of Nations*. [London]: Penguin Books, 1968.

Oborne, Michael. *China's Special Economic Zones*. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development, Development Centre, 1986, (Development Centre Studies)

Organisation for Economic Co-operation and Development [OECD], Technology/Economy Programme [TEP]. *Technology and Productivity: The Challenge for Economic Policy*. October 1991.

Phongpaichit, Pasuk and Chris Baker. *Thailand, Economy and Politics*. Kuala Lumpur; New York: Oxford University Press, 1995.

———. *Thailand's Boom and Bust*. Chiang Mai: Silkworm Books, 1998.

Phongpaichit, Pasuk, Sungsidh Piriyarangsan and Nualnoi Treerat. *Guns, Girls, Gambling, Ganja: Thailand's Illegal Economy and Public Policy*. Chiang Mai: Silkworm Books, 1998.

Porter, Michael E. *The Competitive Advantage of Nations*. New York: Free Press, 1990.

Pupphavesa, Wisarn and Bunluasak Pussarungsri. *FDI in Thailand*. [n. p.]: International Economic Relations Program, 1994. (Processed).

Rasiah, Rajah. *Foreign Capital and Industrialization in Malaysia*. London: Macmillan, 1995.

Rohwer, Jim. *Asia Rising*. London: Brealey Publishing, 1996.

Sang-Mok Suh and Korea Development Institute [KDI]. *Economic Growth and Change in Income Distribution: The Case of Korea*. Seoul: KDI, 1985.

Sarel, Michael. *Growth and Productivity in ASEAN Countries*. Washington, DC: International Monetary Fund, 1997. (Working Paper; WP/97/97)

Shangquan, Gao and Ghi Fulin (eds.). *Theory and Reality of Transition to a Market Economy*. Beijing: Foreign Languages Press, 1995. (Studies on the Chinese Market Economy Series)

Singapore, Department of Statistics. *Report on the Household Expenditure Survey, 82/1983*. Singapore: Department of Statistics, 1985.

———. *Yearbook of Statistics: Singapore, 1982-1983*.

———. *Yearbook of Statistics: Singapore, 1985-1986*.

——— and Economic Development Board. *Annual Series, 1968-1992*.

Singapore, Economic Development Board. *Annual Report, 1993*.

———. Yearbook 1996/97.

———. *Yearbook 1997/98*.

Singapore, Ministry of Labour. *Annual Series, 1988-1993*.

Singapore, Ministry of Trade and Industry. *Annual Report, 1994* and *1998*.
———. *Singapore in Brief, 1998*.

Singh, Ajit. *Financial Crisis in East Asia: The End of the Asian Model*. Geneva: International Labour Office, Development Policies Department, 1998. (Discussion Paper; no. 24)

Soros, Georges. *The Crisis of Global Capitalism: Open Society Endangered*. New York: Public Affairs, 1998.

Storpir, Tsipouri [et al.] (eds.). *Industrial Policy in Latecomers*. [London]: Routledge, 1997.

United Nations [UN]. *World Investment Report*. New York: UN, 1995.

United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD]. *Handbook of International Trade and Development Statistics*. New York: United Nations, 1993.

United Nations Development Programme [UNDP]. *Human Development Report, 1993*. New York: Oxford University Press, 1993.

———. *Human Development Report, 1994*. New York: Oxford University Press, 1994.

———. *Human Development Report, 1999*. New York; Oxford: Oxford

University Press, 1999, and various issues.

United Nations Industrial Development Organization [UNIDO]. *Industry and Development Global Report, 1985*. New York: United Nations, 1985.

———. *Industry and Development Global Report, 1991-1992*. New York: United Nations, 1991-1992.

Wade, Robert. *Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990.

Wheelwright, E. L. *Malaysia: Matching Risks and Rewards in a Mixed Economy*. Washington, DC: World Bank, 1989.

World Bank. *China 2020: Development Challenges in the New Century*. Washington, DC: The Bank, 1997. (China 2020 Series)

———. *China: Strategies for Reducing Poverty in the 1990's*. Washington, DC: The Bank, 1992. (A World Bank Country Study)

———. *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy*. New York: Oxford University Press, 1993. (A World Bank Policy Research Report)

———. *Sharing Rising Incomes: Disparities in China*. Washington, DC: The Bank, 1997. (China 2020 Series)

———. *World Debt Tables, 90/1991*.

———. *World Development Report, 1993*. Oxford: Oxford University Press, 1993, and various issues.

———. *World Tables, 1983*. [Washington, DC: The Bank; Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1983].

———. *World Tables, 1993*. [Washington, DC: The Bank; Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1993].

World Bank Staff Estimates. *China Statistical Yearbook, 1996*.

Yoon Je Choo and Chang Yong Rhee. *The East Asian Crisis and Macroeconomic Adjustment*. Seoul: [n. pb.], 1999. (Processed).

Yung Chul Park and Chi-Young Song. *Managing Foreign Capital Flows: The Experience of Korea, Thailand, Malaysia and Indonesia*. [n. p.]: Economics Working Paper Archive, 1996. (Working Paper; no. 163)

Periodicals

Akamatsu, K. «A Theory of Unbalanced Growth in the World Economy.» *Weltwirtschaftliches Archive* (Hamburg): 1961.

Amsden, A. H. «The Diffusion of Development: The Late Industrializing Model and Greater East Asia.» *American Economic Review*: May 1991.

——— (ed.). «The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy.» *World Development*: vol. 22, no. 4, 1994.

Bardhan, P. and J. Roemer. «Market Socialism: A Case for Rejuvenation.» *Journal of Economic Perspective*: vol. 6, no. 3, Summer 1992.

———. «On the Workability of Market Socialism.» *Journal of Economic Perspective*: vol. 8, no. 2, Spring 1994.

Bhagwati, Jagdish. «The Capital Myth: The Difference between Trade in Widgets and Dollars.» *Foreign Affairs*: vol. 77, no. 3, May-June 1998.

Bruton, Henri. «A Reconsideration of Import Substitution.» *Journal of Economic Literature*: vol. 36, June 1998.

Chow, G. «Capital Formation and Economic Growth in China.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 108, no. 3, 1993.

Crafts, Nicholas. «East Asian Growth before and after the Crisis.» *IMF Staff Papers*: vol. 46, no. 2, June 1999.

Du Rand, Cliff. «The Exhaustion of Developmental Socialism: Lessons from China.» *Monthly Review*: December 1990.

Economist: 19 March 1997, and 1 November 1997.

Financial Times: 22/7/1997.

Hahn, F. H. and R.C.O. Matthews. «The Theory of Economic Growth: A Survey.» *Economic Journal*: vol. 74, 1964.

Harris, Nigel. «New Bourgeoisies?.» *Journal of Development Studies*: vol. 24, no. 2, 1988.

Huff, W. G. «What is the Singapore Model of Economic Development?.» *Cambridge Journal of Economics*: vol. 19, [1995].

Kapur, Basant K. «A Short-term Analytical Model of the Singapore Economy.» *Journal of Development Economics* (North-Holland Publishing Company): vol. 12, 1983.

Kojima, K. «Japanese and American Project Investment in Asia: A Comparative Analysis.» *Hirotsbashi Journal of Economics*: vol. 26, June 1985.

———. «Reorganisation of North-South Trade: Japan's Foreign Economic Policy for the 1970's.» *Hirotsbashi Journal of Economics*: vol. 13, no. 2, February 1973.

Krugman, Paul. «Capital Control Freaks: How Malaysia Got Away with Economic Heresy.» *slate Magazine*: 27 September 1999. http://www.slate.com/Dismal/99-09-27/Dismal.asp.

———. «The Myth of Asia's Miracle.» *Foreign Affairs*: vol. 73, no. 6, November-December 1994.

Lin Chun. «China Today: Money Dissolves the Commune.» *New Left Review*: September-October 1993.

Mahathir Mohamad. «The Dilemma of Developing Countries Wishing to Industrialise.» *Foreign Affairs*: 17 March 1970.

Nixon, F. and B. Walters (eds.). «Aspects of the Asian Crisis.» *Manchester School*: vol. 67, no. 5, special issue, 1999.

North, Douglas C. «Economic Performance through Time.» *American Economic Review*: vol. 84, no. 3, June 1994.

Radelet, Steven and Jeffrey Sachs. «Asia's Reemergence.» *Foreign Affairs*: vol. 76, no. 6, November-December 1997.

Romer, Paul M. «Increasing Returns and Long-Run Growth.» *Journal of Political Economy*: vol. 94, no. 5, 1993.

Shilovtsov, S. «Economic Modernization in South Korea.» *Far Eastern Affairs*: no. 5, 1989.

Singh, Ajit. «Savings, Investment and the Corporation in the East Asian Miracle.» *Journal of Development Studies*: vol. 34, no. 6, August 1998.

Tabb, W. K. «Japanese Capitalism and the Asian Geese.» *Monthly Review*: March 1994.

Westphal, Larry E. «Industrial Policy in an Export Propelled Economy: Lessons from South Korea's Experience.» *Economic Perspectives*: vol. 4, no. 3, Summer 1990.

Yamazawa, Ippei. «On Pacific Economic Integration.» *Economic Journal*: vol. 102, November 1992.

Young, Alwyn. «The Tyranny of Numbers: Confronting the Statistical Realities of the East Asian Growth Experience.» *Quarterly Journal of Economics*: vol. 118, no. 3, August 1995.

Documents

Akamatsu, K. «A Historical Pattern of Economic Growth in Developing Countries in the Developing Economies.» (Tokyo, March-August 1962).

Inamura. «Direct Investments Statistics in Asia.»

Mahani, Zain al-Abidin. «Industrial Clustering: Source of Future Economic Growth.» (University of Malaya, Faculty of Economics and Administration, 1995). mimeo.

Pu Shan. «The Prospects of Chinese Socialist Market Economy.» 1993. (Processed).

Rowthorn, R. «East Asian Development: Beyond the Flying Geese.» (University of Cambridge, Economics Faculty, 1996).

———. «Korea at the Cross-Roads.» (Cambridge University, ESRC Centre for Business Research, September 1995).

———. «Replicating the Experience of Newly-industrializing Economies.» (Cambridge University, 1997).

Conferences

Conference on Economic Growth and Long Term Development: Performance

and New Thinking towards the XXI Century, organised by the World Bank, University of Madrid, UNCTAD and ECLA, Spain, 11-13 July 1994.

East Asian Development Experience: Economic System Approach and Its Applicability. Edited by Toru Yanagihara and Susumu Sambommatsu. Tokyo: Institute of Developing Economies, 1997. (I.D.E. Symposium Proceedings; no. 17)

Economic Growth and the Structure of Long-term Development: Proceedings of the IEA Conference Held in Varenna, Italy. Edited by Luigi L. Pasinetti and Robert M. Solow. New York: St. Martin's Press in association with the International Economic Association, 1994. (IEA Conference Volume; no. 112)

Theses

Alamri, Abdulkareem M. «Dependency Approval: An Examination of Korean Economic Development.» (Ph. D. Dissertation, Seoul University (South Korea), 1996).

فهــرس

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

د. محمود عبد الفضيل

- ولد في القاهرة عام ١٩٤١.
- تخرج من كلية التجارة ـ جامعة القاهرة عام ١٩٦٢ وعمل معيداً فيها حتى عام ١٩٦٥.
- حصل على درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية من جامعة السوربون ـ باريس عام ١٩٧٢.
- عمل خبيراً للأبحاث بقسم الاقتصاد التطبيقي في جامعة كمبريدج وشغل وظيفة المدير المساعد لبرنامج دراسات التنمية فيها (١٩٧٦ ـ ١٩٧٧)، وهو أحد مؤسسي مجلة **كمبريدج للاقتصاد** وعضو مجلس تحريرها.
- عمل أستاذاً للتخطيط ومنسقاً للبحوث في المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت (١٩٧٨ ـ ١٩٨٠).
- أستاذ الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.
- له مؤلفات عديدة، منها:

ـ **النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥ (ط ٥)).

ـ **انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات**، بالاشتراك مع سعد الدين ابراهيم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١ (ط ٣ مزيدة ومنقحة)).

ـ **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧ (ط ٢)).

ـ **في كشف الغُمّة.. وسبل استنهاض الأمة: الواقع والوهم حول الشرق أوسطية** (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٥).

ـ **مصر ورياح العولمة** (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٩).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)


e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

